

كتاب الصلاة

مؤتد

الجزوه الوثيقه

مجاهد بن عمرو الجوهري العليم بالله العلي العظيم

الشيخ ابو العباس الموسوي الخوني

تأليف

الشيخ مرتضى البروجردي



PRINCETON UNIVERSITY LIBRARIES



32101 016495804

---

PRINCETON UNIVERSITY LIBRARY

---

*This book is due on the latest date  
stamped below. Please return or renew  
by this date.*

---

--	--

تَكَايِبُ الصَّلَاةِ

مُسْتَنْدٌ

الْعُرْوَةُ الْوُثْقَى

مُحَاضِرَاتُ زَعِيمِ الْجَوْزَةِ الْعَلِيِّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْعِظَمِيِّ  
السَّيِّدِ أَبُو الْقَاسِمِ الْمُوسَوِيِّ الْخَوْفِيِّ

دَامَ ظِلُّهُ الْعَالِي

تَأَلَّفَ

السَّيِّدِ مُرْتَضَى الْبُرْجُومِيِّ

الْجُزْءُ الْخَامِسُ

2276

. 15

. 756 5

1977

J 42' 5

## حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

المطبعة الاسلامية - طهران

١٣٩٧ ق - ١٣٥٥ ش



32101 016495804



32101 016495804

الحمد لله رب العالمين و الصلاة والسلام على اشراف الانبياء  
 والمرسلين محمد و عترته الطيبين الطاهرين و آل علي بن ابي طالب  
 اعدائهم اجمعين الى يوم الدين  
 و بعد فقد لاحظت جملة ما كتبه و حرره جناب الفاضل المصنف  
 في هذا السلام قررة عيني العزيز الشيخ مرتضى محلي المحرم آية الله  
 الحاج الشيخ محمد البردجردي قدس سره فجزى الله سبحانه و تعالي  
 آية العباد شراً مع كتاب العودة الرثيق فرائد حسن التعبير  
 و انما كان في وسط بين الايجاز و الاطناب فليشكر الله على ما  
 اعطاه من الرتبة العظيمة و المقدرة العظيمة و اني قد  
 نقالت عما ان اتعالي قد اثرت بوجوده من ليها و ليطام  
 و اسأل الله جل شانه ان يمدني برفقة دان يحبه قدوة  
 للافضل من اهل العلم و اهل البر و الهدى و السلام  
 في شهر رجب المرجب  
 ١٤٩٦

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين و الصلاة و السلام على ائمة الهدى  
و المرسلين محمد و عترته الطيبين الطاهرين و اللعن الدائم على  
اعدائهم اجمعين الى يوم الدين

و بعد فقد لاحظت جملة ما كتبه و حرره جناب الفاضل العلامة  
عبد السلام قره عيني العزيز الشيخ مرتضى مجلسي المحرم آية الله  
الحاج الشيخ محمد البردجردي قدس سره فتريرا لا سيما في  
التي العياض: شرعا مع كتاب الردة التي فرأيت حسن

دافيا كافيا وسطا بين الايجاب و الطاب فليشكر الله بما  
اعطاه من الواسعة العظيمة و المقدرة العظيمة و التي جعله  
لقال مع ان اتعالي قد اثرت بوجود مثله من اهل الطاهرات  
و اسأل الله جل شانه ان يمدني برفقة دان يحبه قدوة  
لدا فضل من اهل العلم و اهل الجود و الصدق و السلام

بسم الله الرحمن الرحيم

٢١ رجب المرجب

١٤٩٦

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فَإِذَا قِضِيَ الصَّلَاةُ فَاذْكُرُوا اللَّهَ فِيمَا وَجَعَلَكُمْ

وَعَلَىٰ جُنُوبِكُمْ فَإِذَا اطْمَأْنَنْتُمْ فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ

إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَىٰ الْمُؤْمِنِينَ كَمَا بَدَأَ بِهَا

سُورَةُ النِّسَاءِ ١٠٣



## كلمة المؤلف

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذى قضى على عباده بعبادته ، و اكرمهم بمعرفته ،  
و الصلاة و السلام على محمد أمين وحيه ، و افضل بريته ، و علي آله و  
عترته المنتجبين ، حماة دينه ، و هداة امته .

و بعد : ان الصلاة قربان كل تقى ، و كتاب كل مؤمن ، و هى  
عمود الدين ، ان قبلت قبل ما سواها ، و ان ردت ردت ما سواها ،  
تنهى عن الفحشاء و المنكر ، و تحت الذنوب حت الورق من الشجر .  
و من منن الله تعالى على عباده ، ان شرع لهم الصلاة و يسترها  
عليهم ، ف يجعل منها الاداء لما و افاهم ، و القضاء لما فاتهم فكان لكل  
وقت صلاة ، و لكل فائنة قضاء إبقاء لحق الله تعالى ، و إبراء لذمة العباد ،  
و ان يصلى المؤمنون طاعة لله ، فانه تعالى يصلى عليهم و ملائكته  
ليخرجهم من الظلمات الى النور و كان بالمؤمنين رحيمًا .

ثم انى اسأله تعالى ان يمنحى نور العلم و ان يجعلنى من احسن عباده  
نصيياً عنده ، كما و انى احمده تعالى على ان وفقنى للاستنارة بسليل بيت

النبوة ، و حامل فقه العترة ، آية الله العظمى سيدنا الاستاذ «الخوئي» دام ظله على رؤوس المسلمين ، وان اتهل من معين علمه ربياً صافياً ، و منها لعذباً يتصل بمعين العترة الطاهرة ، امناء الوحي و اوصياء الرسول ،

ومما هو غنى عن التعريف والبيان : ان اشيد بما قد تميز به سيدنا الاستاذ - دام ظله - من الاستقلال في المبادئ و الاراء الذي هو فوق مستوى الاجتهاد والاستنباط المألوف ، بل هو في حد الابداع والتجديد الى ما هو اذق و اعمق ، و او صل الى دين الله تعالى في مختلف اوامره و نواحيه ، و آدابه و سننه ، و عامة تشريعاته.

وقد وفقت ان اتلمذ على يديه في الفقه و الاصول ، ولهذا واصلت سعيي - جاداً - في استيعاب ما افاضه على فضلاء حوزته العلمية ، واصلتي تلامذته من الفطاحل فضبطت هذه الابحاث الفقهية - من اول كتاب الطهارة الى ما هو البحث قائم عنده من كتاب الزكاة - بما يمكن ان يحكي عن حقيقة ابحائه و عمق تحقيقاته ، حيث اقترن ذلك بتسديده و رضاه ، و تشجيعه و ثناءه.

وحيث سبقني الى ذلك بعض زملائي الافاضل ، ممن وفق الى نشر هذه الابحاث. و تيسيرها في قسم الطهارة ، و بعض ابواب الصلاة في كتب مستقلة - فقد رأيت ان أكمل ما لم يقدموا عليه بعد . و اتمم ما لم يتوصلوا اليه من نشر ابحاث قضاء الصلوات ، و بقية اجزاء كتاب الصلاة ، لا تابع :- باذن الله - إعداد و نشر ابحاث الصوم ، والاعتكاف ، و الزكاة الى العهد الذي ينتهي البحث اليه .

وبذلك ارجو ان اكون ممن ادى بعض مسؤوليات الحوزة العلمية

في النجف الاشرف ، ورسالتها الدينية الملقاة علي عاتقها ، طلباً لمرضاة  
الله ، وكسباً لثوابه :

والله اسأل ان يجعلني ممن يرعاه الامام الغائب - عجل الله تعالى  
فرجه الشريف - بعين العطف و القبول : انه ولي التوفيق .

المؤلف

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين

والصلاة والسلام على من لا نبي بعده

وبعد فقد حضر في هذا المجلس

مجلس

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# صلاة القضاء

النوم المستوعب . الصبي اذا بلغ و  
المجنون اذا افاق . المغمى عليه اذا افاق .  
الكافر اذا اسلم . حكم الحائض و النفساء .  
العذر الاختياري والفهري . حكم المرتد اذا  
عاد الى الاسلام . حكم المخالف المستبصر  
حكم السكران ، حكم فاقد الطهورين . قضاء  
غير اليومية . الفائنة في اما كن التخيير . الفائنة  
في السفر . قضاء النوافل . الترتيب في القضاء  
المرددة بين صلاتين او اكثر . فورية القضاء  
تقديم الفائنة علي الحاضرة . موارد استحباب  
القضاء . جواز النافلة مع وجوب القضاء . القضاء  
جماعة . قضاء ذوى الاعذار . وظيفة الولي  
في قضاء المميز وغيره .

## فصل في صلاة القضاء

يجب قضاء اليومية الفائتة ، عمداً كان ، او سهواً ، او جهلاً... (١)

فوات الصلاة عمداً او سهواً او جهلاً .

(١) ينبغي التكلم - أولاً - في ما يقتضيه الأصل العملي - عند الشك في وجوب القضاء ثم التعرض للموارد التي ثبت الوجوب فيها حسب الأدلة الاجتهادية .  
١- ما هو مقتضى الأصل عند الشك في الوجوب ؟  
المعروف بينهم : ان القضاء إنما هو بأمر جديد ، متعلق بعنوان ال (فوت) ، ولا يكاد يتكفل باثباته نفس الامر الاول ، فانه متقيد بالوقت الخاص ، فيسقط - لامحالة - بخروج الوقت ، فاذا شك في ثبوت الامر الجديد كان مقتضى الأصل البراءة عنه .

إلا أنه ربما يتمسك لبقاء الأمر الاول بعد خروج الوقت بالاستصحاب ، بدعوى : أن خصوصية الوقت - بنظر العرف - إنما تعد من الحالات المتبدلة ، لامن مقومات الموضوع ، بحيث يكون الشك في ثبوت الحكم بعد خروج الوقت شكاً في بقاء الحكم الاول واستمراره ، ولا ريب في أن المدار - في اتحاد القضية المتيقن بها والمشكوك فيها - هو نظر العرف .

ويرد على ذلك :

أولاً : أن الاستصحاب لا يجري في الشبهات الحكمية . كما حققنا ذلك في محله .

و ثانياً : انه على فرض التسليم بجريانه فيها ، فهو غير جار في خصوص المقام ، لكونه من القسم الثالث من الاستصحاب الكلى ، و لا نقول به . فان شخص الوجوب الثابت في الوقت قد ارتفع بخروجه قطعاً ، لأنه كان محدوداً بزمان خاص ، على الفرض ، و الظاهر من الدليل هو كون الفعل مطلوباً في الزمان الخاص بنحو وحدة المطلوب ، فينتهي الحكم - لامحالة - بانتهاء أمره ، حتى على فرض التسليم بكون الوقت بنظر العرف من قبيل الحالات المتبدلة دون المقومات ، فلامعنى لجريان الاستصحاب حينئذ ، إلا إجراؤه في كلى الوجوب المحتمل بقاؤه في ضمن فرد آخر حدث مقارنا لارتفاع الفرد الاول ، أو قارنه في الوجود ، لكنه - على كلا التقديرين - غير مقطوع الثبوت . وقد حقق في محله عدم حجية هذا القسم من- استصحاب الكلى .

و ثالثاً : أنه على فرض تسليم عدم ظهور الدليل في وحدة المطلوب ، و تسليم كون الوقت من قبيل الحالات المتبدلة ، و كل ذلك فرض في فرض ، فالاستصحاب إنما يتجه على القسم الثاني من أقسام استصحاب الكلى ، نظراً إلى أن الوجوب في الوقت إذا كان بنحو وحدة المطلوب فقد ارتفع ذلك بخروج الوقت قطعاً ، وإذا لم يكن كذلك ، بل كان على نحو تعدد المطلوب ، فهو باق قطعاً ، فيدور الأمر في الوجوب المذكور بين مقطوع الارتفاع ومقطوع البقاء . والاستصحاب في هذا القسم وإن كان جارياً في نفسه كما ثبت ذلك في محله بان يستصحب الكلى الجامع بين الفرد القصير والفرد الطويل . إلا أنه لا يكاد يجرى في خصوص المقام ، و ذلك للأصل الحاكم عليه ، وهو أصالة عدم تعلق الوجوب بالطبيعي الجامع بين المأتي به في الوقت و خارجه ، فان المتيقن به من جعل إنما هو ايجاب الصلاة المقيدة بالوقت ، سواء أ كان ذلك بنحو وحدة المطلوب أم على سبيل التعدد فيه ، فان القائل بتعدد المطلوب - أيضاً يرى وجوب الصلاة المقيدة بالوقت أحد المطلوبين لامحالة ، والمفروض تسالم الطرفين على ارتفاع هذا الوجوب - الذي هو القدر المتيقن به - بعد



خروج الوقت ، فلا يكون بقاءه مشكوكا فيه ، كى يجرى استصحابه بنفسه ،  
واستصحاب الكلى الموجود في ضمنه .

وأما الزائد على هذا المقدار ، وهو ما ينفرد به القائل بتعدد المطلوب - أى  
تعلق الوجوب بالطبيعى المطلق الشامل لما بعد خروج الوقت ، فهو مشكوك الحدوث  
من الأول ، وحينئذ فيتمسك في نفيه بالاستصحاب ، أو أصالة البراءة عنه ، ومع وجود  
هذا الأصل الحاكم المنقح للموضوع ، والمبين لحال الفرد ، لاتصل النوبة إلى  
استصحاب الكلى . كما لا يخفى .

وبكلمة واضحة : إن الفارق بين المقام - وبين سائر موارد القسم الثانى  
من استصحاب الكلى ، كموارد دوران الأمر بين البق والفيل ، كما فى المثال المعروف .  
أو دوران الأمر بين الحدث الأصغر والأكبر . وغيرهما من موارد الدوران بين  
الفرد القصير والطويل - يتلخص في : أن الفردين المردين في تلك الموارد يعدان -  
بنظر العرف - متباينين . وحينئذ فلا يوجد هناك أصل يتكفل بتعيين أحد الفردين ،  
فإن استصحاب عدم كل منهما يعارضه استصحاب عدم الآخر .

وهذا بخلاف المقام ، حيث يدور الأمر فيه بين الأقل والأكثر ، فإن الأصل  
المنقح لأحد الفردين - وهو أصالة عدم وجود الزائد على القدر المتيقن به - موجود  
ولا يعارض هذا أصالة عدم تعلق التكليف بالمتقيد بالوقت ، لما عرفت من كونه  
المتيقن به بحسب الجعل على كل تقدير ، وأنه من المتفق عليه بين الطرفين .  
فتحصل من ذلك : سقوط الاستصحاب فى المقام ، فيكون المرجع - عندئذ -  
أصالة البراءة عن القضاء .

هذا تمام الكلام فى الجهة الأولى ، وهى ما يقتضيه الأصل العملى فى المسألة .

٢ - ما هو مقتضى الأدلة الاجتهادية فى الموارد الخاصة ؟

فقد ثبت وجوب القضاء بمقتضى الأدلة فى الصلوات اليومية ، الفاتنة عمداً ،  
أو سهواً ، أو جهلاً ، أو لاجل النوم المستوعب للوقت ، أو لعدم الاتيان بها على وجهها ،

لفقدها جزءاً أو شرطاً يوجب فقده البطلان ، كما أفاده المصنف (قده) ، بلاخلاف في ذلك . و تدل عليه جملة من النصوص ، وعمدتها :

١- صحيحة زرارة : « انه سئل عن رجل صلى بغير طهور ، أو نسي صلوات لم يصلها ، أو نام عنها . قال : يقضيها إذا ذكرها ، في أي ساعة ذكرها ، من ليل أو نهار » ( ١ \* ) .

وقد يناقش فيها : بعدم دلالتها على العموم فهي أخص من المدعى ، والغاء الخصوصية عنها غير واضح ، لعدم القرينة على ذلك . و عليه فلعل الحكم خاص بالموارد المذكورة فيها .

وتندفع : بان تلك الموارد لو كانت مذكورة في كلام الامام عليه السلام لكان لما ذكر من دعوى الاختصاص وجه ، لكنها واردة في كلام السائل ، ومعه لامجال لتوهم الاختصاص ، بل ينبغى الحمل على المثال . وهل يظن في حق السائل احتمال الفرق بين الصلاة الفاقدة للطهور والفاقدة للوقت أو الر كوع ، وغير ذلك من موارد الخلل في الأجزاء أو الشرائط ، أم هل يحتمل في حقه : أنه قد خطر بباله وجوب القضاء في الصلاة الفاقدة للطهور ، دون ما لو ترك الصلاة رأساً ، كل هذا لا يكون .

ولا يبعد أن يكون الوجه في تخصيص السؤال بالموارد المذكورة هو الجري على ما تقتضيه طبيعة الحال خارجاً ، فان المؤمن - بما هو مؤمن - لا يترك الصلاة عامداً ، فاذا فاتته الصلاة فلا يخلو الحال في ذلك من أن يكون الفوت لأجل الاثيان بها فاسدة - وقد مثل لها في الرواية بالصلاة الفاقدة للطهور - أو لأجل النسيان ، أو لغلبة النوم ، ولا منشأ - على الأغلب - لفوت الصلاة غير هذه الوجوه الثلاثة ، كما لا يخفى .

وكيف كان ، فلا ينبغى الشك في ظهور الصحيحة في كون المنظور اليه بالسؤال

فيها هو ترك الفريضة في الوقت ، وعدم الاتيان بها فيه على وجهها ، سواء أكان ذلك لاجل تركها رأساً ، أم لاجل فسادها الناشئ من الاخلال بجزء أو شرط يستوجب الاخلال به البطلان .

والذي يكشف لك عما ذكرناه قطعاً ، قوله  $\frac{ص}{ط}$  - في ذيل الصحيحة: «فليصل ما فاتته مما مضى» ، فإنه كالصريح في كون المناطق في الصلاة هو صدق عنوان (الفوت) كيفما اتفق ، وبأى سبب تحقق ، وأنه لا خصوصية للموارد المصرح بها في الصحيحة . فالانصاف هو ظهور الصحة في ما ذكرناه ، بل هي - باعتبار الذيل تكاد تكون صريحة فيه .

٢- وصحيفة أخرى لزراعة : «قال : قلت له: رجل فاتته صلاة من صلاة السفر، فذكرها في الحضر؟ قال : يقضي ما فاتته كما فاتته ، إن كانت صلاة السفر أدائها في الحضر مثلها ، وإن كانت صلاة الحضر فيلغز في السفر صلاة الحضر كما فاتته» (١\*)  
فان هذه الصحيحة وإن كانت ناظرة إلى اعتبار المماثلة بين الأداء والقضاء من حيث القصر والتمام ، الا أن الظاهر منها ان وجوب القضاء عند تحقق عنوان (الفوت) كان مفروضاً عنه ، بنظر السائل ، وقد أقره المعصوم -  $\frac{ص}{ط}$  - على ذلك .

٣- و نحوها : صحيفة زراة والفضيل عن أبي جعفر  $\frac{ص}{ط}$  : «متى استيقنت أو شككت في وقت فريضة أنك لم تصلها ، أو في وقت فوتها أنك لم تصلها ، صليتها ، وإن شككت بعد ما خرج وقت الفوت وقد دخل حائل ، فلا إعادة عليك من شك حتى تستيقن ، فان استيقنت فعليك أن تصلها في أي حالة كنت » (٢\*) .

وهذه الصحيحة وإن كانت واردة لبيان قاعدة الحيلولة ، وعدم الاعتناه بالشك بعد خروج الوقت ، لكن الذي يظهر منها هي المفروغية عن أصل وجوب القضاء عند الفوت : والعمدة في المقام إنما هي الصحيحة الأولى ، كما اشرنا إليه .

ثم إنه لا فرق في وجوب القضاء في مورد ترك الفريضة - عمداً - بين صورتي العلم

(١\*) ( الوسائل الباب : ٦ من ابواب قضاء الصلوات الحديث : ١ .

(٢\*) ( الوسائل الباب : ٦٠ من ابواب المواقيت الحديث : ١ .

## أو لاجل النوم المستوعب للوقت ... (١)

والجهل ، فصوراً وتفسيراً ، طالت مدة الجهل أو قصرت ، كمن أسلم وهو لا يعلم بوجود الصلاة في شريعة الإسلام برهة من الزمن ، فإنه يجب القضاء في جميع ذلك ، لا إطلاق الفوت المجمعول موضوعاً للحكم المذكور - كما في صحيح زرارة المتقدمة - وهو صادق على الجميع ، كما هو ظاهر .

## النوم المستوعب

(١) من غير فرق بين النوم المتعارف وغير المتعارف ، كالنوم أياماً مستمراً لا إطلاق الدليل . نعم عن الشهيد (ره) في الذكرى ، والشيخ (قده) في المبسوط: التفصيل، باختصاص الحكم بالقضاء بالنوم المتعارف .

ويستدل لهذا التفصيل : بان مدرك الحكم ان كان هو الاجماع ، فلا اجماع في محل الخلاف ، والمتيقن من مورده إنما هو النوم المتعارف ، فيقتصر عليه. وإن كان هو النص - كصحيحة زرارة المتقدمة - فلا ريب في انصراف اطلاقه إلى الفرد المتعارف.

وفي هذا الاستدلال ما لا يخفى، فان النوم غير المتعارف ، فان النوم غير المتعارف ، خارجاً ، إلا أنه من أظهر مصاديق طبيعي النوم و أوضح أفراده ، و لذلك يدون صدق الطبيعي عليه بالأولية ، وحينئذ فكيف يقال : بانصراف الاطلاق عنه .

وأما ندرة وجود الفرد خارجاً ، فقد تقرر في محله : أنه لا يوجب انصراف الطبيعي عنه ، ولا يمنع عن تحقق الاطلاق بالنسبة إليه . نعم حصر المطلق في الفرد النادر ، وحمله عليه قبيح ، وهذا أجنبى عن الحكم بشمول المطلق له في ضمن شموله للأفراد غير النادرة ، بعد فرض صدق الطبيعة على الجميع بملاك واحد . في عدم قبحه .

مع أنه يكفينا في المقام ذيل صحيحة زرارة المتقدمة ، حيث جعل العبرة في وجوب القضاء بعنوان (فوت)، كما امر، الذي لا ينبغي الريب في تحققه في النوم غير المتعارف على نحو تحققه في المتعارف منه .

هذا وقد يفصل في المسألة بتفصيل آخر ، فيقال بالفرق بين النوم الغالب ، الخارج عن حدود الاختيار ، وغير الغالب الذي لا يكون كذلك ، فيحكم باختصاص وجوب القضاء بالتأني . وذلك : للتعليل المذكور في بعض روايات المغمى عليه ، من أن ما غلب الله عليه فهو أولى بالعدز ، فإن الاستفادة منه : هي الملازمة بين نفي القضاء وترك الأداء المستند الى غلبة الله الشامل لكل من الاعماء والنوم الغالب بمناط واحد .

هذا ، والظاهر هو عدم وجود نص معتبر يدل على الملازمة المذكورة ، فان ما يمكن الاستدلال به لذلك ، مخدوش فيه سنداً ودلالة على سبيل منع الخلو . و اليك ذلك :

١- صحيحة علي بن مهزيار : «... عن المغمى عليه يوماً أو أكثر : هل يقضى ما فاته من الصلوات أولاً؟ فقال : لا يقضى الصوم ، ولا يقضى الصلاة ، وكل ما غلب الله عليه فالله أولى بالعدز» (١\*).

والمناقشة في دلالتها ظاهرة ، إذ لا يمكن الأخذ بظاهر الرواية ، فان القضاء بعد الافاقة من الاعماء ليس مما غلب الله عليه ، كما لا يخفى ، فليس هو من مصاديق هذه الكلية . وارتكاب التأويل - بالالتزام بالحذف والتقدير ، فيقال : إن كل ما غلب الله عليه أداء الله أولى بالعدز قضاءً مما لا شاهد عليه ، ولا قرينة تقتضيه ، وإن كانت الدلالة على الملازمة - حينئذ - تامة .

والظاهر أن الصحيحة ناظرة إلى بيان حكمين لموضوعين : أحدهما - سقوط القضاء بعد ارتفاع العذر ، والآخر : سقوط الأداء حال العذر ، لكونه مما غلب الله عليه . فالكلية المذكورة في ذيل الصحيحة ، وهي قوله عليه السلام : «كل ما غلب الله عليه فهو أولى بالعدز» بمنزلة العلة لحكم آخر ، وهو سقوط الأداء حال العذر ، دون الحكم المذكور في صدر الرواية ، إذ لا يرتبط التعليل بذلك ، كما عرفت .

وعليه : فلا شك في سقوط الاداء في النوم المستوعب لاجل الكلية المذكورة في ذيل الصحيحة : وأما القضاء - الذي هو المبحوث عنه في المقام - فلا تدل الصحيحة على نفيه إلا بالتأويل ، الذي لا يصار اليه مع عدم وجود الشاهد عليه .

٢ - مارواه الصدوق (ره) باسناده عن الفضل بن شاذان - في حديث - قال : « وكذلك كل ما غلب الله عليه ، مثل الذي يغمى عليه في يوم وليلة ، فلا يجب عليه قضاء الصلوات ، كما قال الصادق عليه السلام : كل ما غلب الله على العبد فهو أعذر له . » (١ \* )

ودلالاتها على الملازمة ظاهرة ، بل تكاد تكون صريحة في المطلوب - غير انها ضعيفة السند ، لضعف طريق الصدوق (ره) إلى الفضل بن شاذان ، فان له اليه طريقين كما نبه عليه صاحب الوسائل (ره) في الخاتمة ، وفي أحدهما : ابن عبدوس ، وابن قتيبة . وفي الآخر : جعفر بن الفضل : ولم يرد في أي واحد منهم التوثيق .

٣ - مارواه أيضاً - في العلل والنخصل ، عن محمد بن الحسن ، عن الصفار ، عن أحمد ابن محمد ، عن ابن سنان ، عن عبدالله بن مسكان ، عن موسى بن بكر ، قال : « قلت لأبي عبدالله عليه السلام : الرجل يغمى عليه ، يوماً ، أو يومين ، أو الثلاثة ، أو الأربعة ، أو أكثر من ذلك ، كم يقضى من صلاته ؟ قال : « ألا أخبرك بما يجمع هذه الأشياء ، كل ما غلب الله عليه من أمر فالله أعذر لعبده . قال : وزاد فيه غيره - أي : قال عبدالله بن مسكان : وزاد فيه غير موسى بن بكر - : « ان أبا عبدالله عليه السلام تمّ قال : هذا من الأبواب التي يفتح كل باب منها الف باب » . (٢ \* ) .

ودلالاتها على الملازمة - كما سبقتها - ظاهرة ، بل لعلها تكون أظهر : سيما بملاحظة الذيل - ولكنها قاصرة السند - أولاً - بابن سنان ، فانه محمد بن سنان ، بقريضة روايته عن عبدالله بن مسكان ، فان الراوي عن ابن مسكان هو محمد بن سنان ، واما عبدالله ابن سنان فان ابن مسكان يروي عنه دون العكس . كما يقتضيه أيضاً : رواية احمد بن محمد

(١ \* ) الوسائل الباب : ٣ من ابواب قضاء الصلوات الحديث : ٧ .

(٢ \* ) الوسائل الباب : ٣ من ابواب قضاء الصلوات الحديث : ٨ ، ٩ .

عنه ، فانه - كالحسين بن سعيد - انما يرويان عن محمد بن سنان ، و لا يمكنها -  
لاختلاف الطبقة - الرواية عن عبدالله بن سنان . ا . و - ثانيا - بموسى بن بكر ، لعدم  
التوثيق .

٤- رواية مرزم، قال : «سألت ابا عبدالله عليه السلام ، عن المريض لا يقدر على الصلاة؟  
قال . فقال : كل ما غلب الله عليه فالله أولى بالعدر » . (١ \* ) .

وهي ضعيفة السند بعلى بن حديد، والدلالة ، لعدم التعرض فيها للقضاء اصلا ،  
و انما هي تنظر إلى الأداء فقط . كما أنه لا اختصاص لها بالمقضى عليه ، و إنما تعم  
مطلق المريض .

٥- صحیحة عبدالله بن سنان : « كل ما غلب الله عليه فليس على صاحبه شيء » .  
(٢ \* ) ، وهي ضعيفة الدلالة لعين ما تقدم في الرواية السابقة .

فتحصل من ذلك : أن الأخبار المذكورة بين ضعيف السند و ضعيف الدلالة ،  
على سبيل منع الخلو ، و لأجل ذلك لا يمكن الاستدلال بها .

ثم انه على تقدير التسليم بوجود النص المعتبر في المسألة ، فلا بد من تخصيص  
ذلك بغير النوم . و ذلك : لأن النوم - حدوثا - وان كان ينقسم إلى ما يكون باختيار  
الانسان و ارادته . و ما يكون بغلبة الله و قهره ، و لأجل ذلك يصح جعله متعلقا  
للتكليف ، كان يحكم على المكلف بحرمة النوم في وقت معين ، إلا أنه بقاء - لا يكون  
إلا بغلبة الله و قهره . قال تعالى : « الله يتوفى الانفس حين موتها والتي لم تمت في منامها  
فيمسك التي قضى عليها الموت و يرسل الأخرى إلى أجل مسمى إن في ذلك لآيات  
لقوم يتفكرون » (٣ \* ) فاليقظة تكون بيده تعالى ، فان شاء أعاد النفس و اعط  
العبد : و إن شاء بقيت النفس منفصلة عن البدن . و تحقق الموت : فالنوم - بقاء خارج

( ١ \* ) الوسائل الباب : ٣ من ابواب قضاء الصلوات الحديث : ١٦ .

( ٢ \* ) الوسائل الباب : ٣ من ابواب قضاء الصلوات الحديث : ٢٤ .

( ٣ \* ) سورة الزمر : ٤٢ .

عن اختيار العبد بالكلاية ،

ولا شك في أن النوم المستوعب للوقت - ولا سيما بالاضافة إلى صلاة الفجر - كثير التحقق خارجاً ، بل هو من الأفراد الشائعة ، لكثرة ابتلاء المكلفين به في هذه الفترة القصيرة ، التي هي زمان صلاة الفجر . والمفروض كون النوم - ولو بقاء - بغلبة الله ، فإذا كان مثل هذا مشمولاً للنصوص المتقدمة ، لكونه مما غلب الله عليه أداءً ، فيكون معذوراً في الترك في الوقت ، غير معاقب عليه ، لعدم ثبوت التكليف بالأداء في حقه قطعاً - و فرضنا الملازمة بينه وبين سقوط القضاء - كما يدعيه المستدل - كان اللازم - حينئذٍ إخراج هذا الفرد عن الاطلاقات المتقدمة - كصحيحة زرارة وغيرها - الدالة على وجوب القضاء عند الفوت المستند إلى النوم .

وهو كما ترى ، فانه كيف يمكن الالتزام باخراج الفرد الشائع عن نعت الاطلاق ، وحمل المطلق على الفرد النادر؟ ! فلا مناص - إذأ - من الالتزام بالتخصيص بالنسبة إلى تلكم النصوص الدالة على الملازمة بين سقوط القضاء و سقوط الأداء ، الناشئ من غلبة الله ، بان يقال باختصاص ذلك بغير النوم ، حيث لا ملازمة بين الأمرين في مورد النوم .

ومع الغض عن ذلك ، فيكفي لاثبات التخصيص ماورد في نوم النبي (ص) عن صلاة الغداة ، كما في موثق سماعة بن مهران ، قال : سألته عن رجل نسي أن يصلي الصبح حتى طلعت الشمس ؟ قال : يصليها حين يذكرها ، فان رسول الله (صلى الله عليه وآله) رقد عن صلاة الفجر حتى طلعت الشمس ، ثم صلاها حين استيقظ ، و لكنه تنهى عن مكانه ذلك ، ثم صلى ، (١) (\*).

فهل يحتمل في حقه (ص) انه نام عن الفريضة اختياراً ؟ كلا ، بل كان ذلك بغلبة الله قطعاً . وقد ورد في بعض النصوص : ما يدل على ان ذلك كان رحمة من الله تعالى بحق العباد ، كي لا يعاب أحد - بعد ذلك - على مثله .



أولمرض ونحوه ... (١) وكذا اذا أتى بها باطلمة، تفقد شرطاً وجزءه  
يوجب تركه البطلان، بان كان على وجه العمد أو كان من الاركان ... (٢).

والحاصل: ان الرواية قد دلت على قضاء النبي (ص) حينما استيقظ، وإن كان قد تحول عن مكانه - كما نطق به - فلو كانت الملازمة المتقدمة ثابتة لما كان هناك موجب للقضاء. فالالتزام بالتخصيص، مما لا محيص عنه، لوسلم دلالة النصوص على الملازمة، كيف وقد عرفت منعها. فالاقوى: وجوب القضاء في النوم الغالب كغيره، (١) لم يظهر لنا الوجه في ذلك، فان المرض - بعنوانه - لا يكون موجبا لترك الفريضة في قبال العمد والجهل والسهو والنوم، فانه ليس من الأعذار التي يسوغ معها ترك الصلاة، غاية: أن المريض انما يصلى على حسب طاقته وما تقتضيه وظيفته، من الصلاة جالساً، أو مضطجعا، أو إيماءً، حسب اختلاف مراتب المرض، فعده سببا مستقلا - في قبال الامور التي ذكرها أولا - غير وجيه. لاسيما مع العطف عليه بقوله: (ونحوه). ولعل ذلك سهو من قلمه الشريف أو من النساخ.

#### الاتيان بالعمل باطلا

(٢) أما في الاركان، فلصحيحة زرارة المتقدمة، الدالة على وجوب القضاء على من صلى بغير طهور، بناء على ما عرفت: من أن ذلك مثال للصلاة الفاسدة، لعدم احتمال انقداح الفرق - في ذهن السائل - بين الصلاة الفاقدة للطهارة والفاقة لغيرها مما يوجب البطلان، كالتبلة، والوقت، والر كوع. ونحوها على أنه يكفي في وجوب القضاء - صدق عنوان الفوت (المجموع) موضوعا لهذا الحكم في ذيل الصحيحة المذكورة، كما تقدم.

وأما غير الأركان فان كان تركه على وجه العمد، فلا اشكال في وجوب القضاء بالبيان المتقدم. وإن كان ذلك سهواً، فلا تجب الاعادة فيه، فضلا عن القضاء، لعدم فوت شيء بعد فرض اختصاص الجزئية أو الشرطية بحال الذكر، المستفاد من صحيحة «لاتعمد الصلاة...» الحاكمة على أدلة الاجزاء والشرائط. وان كان جهلا فكذلك، بناء على ما هو الصحيح من شمول الحديث للجاهل،

وعدم اختصاصه بالناسي ، وإن أصر عليه شيخنا الاستاذ (قده) .

هذا إذا كان الجاهل قاصراً بأن كان معذوراً في جهله ، كما لو أدى اجتهاده - أو اجتهاد مقلده - إلي عدم وجوب السورة في الصلاة ، ثم تبدل رأيه بعد ذلك . وأما المقصّر ، فالظاهر هو وجوب القضاء عليه كوجوب الاعادة ، لا لقصور في حديث : « لا تعاد الصلاة . » بل لمعذور آخر في شمول الحديث له ، وهو لزوم حمل الروايات الكثيرة الدالة على الحكم بالاعادة في مورد ترك جزء أو شرط ، أو الاتيان بمانع - كقوله : « سألته عن تكلم في صلاته أو ضحك ؟ قال : يعيد - على الفرد النادر . و هو العالم العامد .

إنذا شك في أن السؤال - في هذه الروايات - غالباً ، عن الجاهل المقصر ، فإخراجه عنها ، وإدراجه في حديث : « لاتعاد . . . » المستلزم لتخصيص الروايات المذكورة بالعامد ، يستوجب حمل المطلقات على الفرد النادر ، وهو قبيح - فلاجل الفرار عن المعذور المذكور يحكم باختصاص الحديث بالجاهل القاصر ، ولايعم المقصّر .

وأما الجاهل المتردد في الحكم ، فهو غير مشمول للحديث جزماً ، لاختصاصه بمن يرى صحة العمل ، ويعتقد بفرغ الذمة والاتيان بما هو وظيفته تماماً ، ثم يبدو له - بعد ذلك - بطلان العمل وعدم وقوعه على وجهه ، بحيث يحتاج إلى الاعادة ، كما يفصح عن ذلك التعبير في الحديث بالاعادة . والمردد شك في صحة العمل من أول الامر ، فنفس الامر الاول باق على حاله ، لعدم الامتثال المسقط له ، بلا حاجة إلى الامر بالاعادة ، لعدم الموضوع للاعادة حينئذ .

هذا كله ، فيما إذا ثبتت الجزئية أو الشرطية بدليل لفظي ، أو بأصل محرز ؛ كالأستصحاب ، وأما إذا كان ثبوتها بدليل عقلي ، كالعلم الاجمالي ، أو قاعدة الاشتغال فربما يستشكل في وجوب القضاء حينئذ بأنه بأمر جديد ، كما مر ، وموضوعه هو الفوت وهو غير محرز ، لاحتمال أن يكون ما أتى به في الوقت مطابقاً للواقع ، فلم يكن

قد فاته شيء . و واضح : ان استصحاب عدم الاثيان بالمأمور به في الوقت لايجدى لاثبات الفوت ، كى يترتب عليه وجوب القضاء ، وعليه : فأصالة البراءة عنه محكمة . وقد أجاب المحقق الهمداني (قده) عن الاشكال (أولاً) : باتحاد الفوت مع الترك ، وعدم الفرق بينهما الا في مجرد التعبير ، فاستصحاب عدم الاثيان يكفى لاثبات وجوب القضاء .

وفي هذا الكلام ما لا يخفى ، فان الفوت عنوان وجودى ، يساوق التعبير بالذهاب من الكيس ، وليس هو - بحسب المفهوم - متحداً مع الترك الذى هو أمر عدمى ، وان كان مما يتحصل منه ، ويتسبب بالترك اليه . ولذلك لا يصدق الفوت - بقول مطلق - بالترك في مقدار من الوقت - لاني تمامه - وانما يصدق ذلك باعتبار فوت وقت الفضيلة ، وأما الصديق بقول مطلق ، فهو يتوقف على ذهاب الوقت كله . وهذا بخلاف عنوان الترك وعدم الاثيان ، فانه يصدق حتى في اثناء الوقت ، فيقال : «بركت الصلاة » أو : لم آت بها ، ولا يقال : « فاتتني الصلاة » فاستصحاب العدم لايجدى لاثبات عنوان (الفوت) .

وأجاب عنه (قده) (ثانياً) : بأن الامر بالقضاء عند الفوت كاشف عن تعدد المطلوب ، وكون الواجب في الوقت أمرين ، أحدهما : طبيعى الصلاة ، والآخر : ايقاعها في الوقت ، و الافع وحدة المطلوب لوجه للامر بالقضاء . وبعد سقوط الامر بالمطلوب الآخر بخروج الوقت ، نشك في ارتفاع الامر المتعلق بالطبيعى ، للشك في مطابقة المأني به للمأمور به : فيستصحب بقاؤه ، فيجب الاحتياط في القضاء لعين الملاك الموجب له في الاداء ، وهو : تعلق الامر بطبيعى الصلاة المفروض فيه الشك في سقوطه بدون الاثيان بجزء أو شرط .

وانت خبير : بان صدور هذا الكلام من مثله عجيب ، فان الامر بالقضاء لازم أم لتعدد المطلوب ، فكما يمكن فيه أن يكون لاجل ذلك - كما أفاده (قده) - يمكن أن يكون لاجل مصلحة اخرى دعت المولى الى الامر به عند الفوت ، مع فرض

وحدة المطلوب في الوقت ، فلا ملازمة - اذا - بين وجوب القضاء و تعدد المطلوب  
 كى يكون ثبوت الوجوب كاشفا عن ذلك .

والذى ينبغي أن يقال : هو التفصيل بين تنجز التكليف الملوجب للاحتياط  
 في الوقت ، وبين حدوث المنجز خارج الوقت ، فعلى الثانى - كما إذا بنى في الوقت  
 على وجوب القصر ، مثلا في بعض الفروض الخلافية ، كما اذا سافر الى مادون أربعة  
 فراسخ ، غير قاصد الرجوع ليومه ، صلى قسراً ، ثم بعد خروج الوقت انقذح في نفسه  
 التشكيك في الدليل ، وتردد فيما هو وظيفته من القصر والتمام في المورد المذكور ،  
 فكانت وظيفته حينئذ الجمع بين الأمرين احتياطاً ، لأجل العلم الاجمالى بالمنجز  
 الحادث بعد الوقت - يجب عليه الاحتياط بالنسبة إلى الصلوات الآتية ، ما لم يستقر  
 رأيه في المسألة على أحد الأمرين .

و أما بالنسبة إلى الصلاة التي مضى وقتها ، فلا يجب الاحتياط عليه ، بقضاء  
 الصلاة تماماً لأنه تابع لصدق الفوت ، وهو غير محرز ، لاحتمال أن تكون الوظيفة  
 هي التي أتى بها في الوقت ، وهي الصلاة قسراً ، فلم يفت منه شيء . فما كانت  
 وظيفته في الوقت قد أتى بها على وجهها على الفرض ، وما هو موضوع القضاء - أعنى :  
 فوت الفريضة - غير محرز وجدانا ، ومقتضى الأصل البراءة عنه - ولعل نفى القضاء  
 في هذا الصورة متسالم عليه ، وخارج عن محل الكلام أيضاً .

و أما على الأول - أعنى : ثبوت المنجز في الوقت ، ووجوب الاحتياط بقاعدة  
 الاشتغال والعلم الاجمالى - فبناء على وجوب الاحتياط شرعا ، المستفاد ذلك من  
 الأخبار - كما التزم به بعضهم - فلا ينبغي الشك في وجوب القضاء حينئذ ، لأن  
 الوظيفة الشرعية ظاهراً هو الاحتياط ، من دون فرق في ذلك بين الشبهة الحكيمة -  
 كالقصر والتمام ، والظهر والجمعة - والموضوعية ، كما في صورة تردد السائر بين  
 الطاهر والنجس ، وقد أخذ بما هو وظيفته في أمثال ذلك على الفرض ، فلم يعمل  
 بالاحتياط ، ولم يأت في الوقت إلا ببعض الأطراف ، فلم يكن قد امتثل الفريضة

الواجبة عليه في مرحلة الظاهر - اعنى : الجمع بين الصلاتين ، الذى هو مصداق الاحتياط الواجب عليه ظاهراً - فقد فاتته الفريضة الظاهرية وجداناً ، فيشمله - لامحالة - عموم أدلة القضاء ، الماخوذ في موضوعها عنوان فوت الفريضة - و هو أعم من فوت الفريضة الواقعية والظاهرية - بلا اشكال .

و من هنالم يستشكل أحد في وجوب القضاء فيما لوصلتى فى ثوب مستصحب النجاسة مع أن فوت الفريضة الواقعية غير محرزها ، لاحتمال طهارة الثوب واقعا ، وعدم إصابة الاستصحاب للواقع ، وليس ذلك إلا لاجل أن وظيفته الظاهرية - بمقتضى الاستصحاب - كانت هو الاجتناب عن الثوب المذكور ، و ايقاع الصلاة فى ثوب طاهر ولكنه أخل بذلك ، ففاتته الفريضة الظاهرية ، فيندرج - لذلك - تحت عموم أدلة القضاء . ولا فرق بين الاستصحاب و بين قاعدة الاحتياط ، بعد البناء على وجوبه شرعاً كما هو المفروض - لكون كل منهما حكماً ظاهراً يامقرر فى ظرف الشك .

و أما بناء على وجوب الاحتياط بحكم العقل ، بمناط قاعدة الاشتغال والعلم الاجمالي ، لايحكم الشارع - كما هو الصحيح ، وقد بيناه فى محلّه ، فاللازم - حينئذ إنما هو وجوب القضاء أيضا : وذلك : لأن المفروض تنجز الواقع فى الوقت ، و بعد الاتان بأحد طرفي العلم الاجمالي - كالفصر - يشك في سقوط التكليف المتعلق بطبيعى الصلاة ، و مقتضى الاستصحاب بقاؤه ، بناء على جريانه فى القسم الثانى من الكلى كما هو الصحيح .

فان المقام من هذا القبيل ، اذ لو كان المأمور به هو الفصر فقد سقط بالامتثال قطعا ، و ان كان هو التمام فهو باق يقينا ، فيستصحب شخص الوجوب المضاف الى طبيعى الصلاة ، فان الحصاة من الطبيعى المتحققة فى ضمن الفرد تكون ذاتا اضافتين حقيقيتين ، إحداهما : إلى الفرد ، والأخرى : إلى الطبيعى . فالحصاة من طبيعى الانسان الموجودة فى ضمن زيد ، تضاف - مرة - إلى الفرد ، فيقال : هذا زيد ، و أخرى : إلى الطبيعة ، فيقال : هذا انسان ، و كلتا الاضافتين على سبيل الحقيقة ، ولا يقبر في

استصحاب الكلّي في القسم الثاني أكثر من إضافة الحصة إلى الطبيعة ، كما تقرر في محلّه .

وعلى هذا ، فالحصة المشخصة من الوجوب ، الحادثة في الوقت ، وإن كانت باعتبار إضافتها إلى الفرد - مشكوكة الحدوث ، لتردد الحادث بين القصر والتمام حسب الفرض ، لكنها بالقياس إلى طبيعي الصلاة ، متيقنة الحدوث مشكوكة الارتفاع فيستصحب بقاؤها ، بعد تمامية أركان الاستصحاب .

وبهذا البيان يندفع ما قد تكرر في بعض الكلمات في هذا المقام وأمثاله ، من المنع عن جريان الاستصحاب ، لكونه من استصحاب الفرد المررد ، ولانقول به ، إذ لا تعقل معنى صحيحها لاستصحاب الفرد المررد ، حيث أنه لا وجود للمررد خارجة ، كى يجرى استصحابه أو لا يجرى ، فإن الوجود يساوق التشخيص ، فكل ما وجد في الخارج فهو فرد معين مشخص لا تردد فيه ، غاية الأمر : إن ذلك الفرد المعين قد يكون مما تعلمه وقد لا تعلمه ، فالتردد إنما يكون في أفق النفس ، لافى وجود الفرد خارجاً ، الذى هو الموضوع للأحكام .

وجه الاندفاع : ان المستصحب - كما عرفت - إنما هو شخص الوجوب الحادث الذى هو فرد مشخص معين ، لكن لا باعتبار إضافته إلى الفرد ، لعدم العلم به ، بعد ترده بين القصر والتمام ، بل باعتبار إضافته إلى الطبيعة ، وهو - بهذا الاعتبار - متيقن الحدوث ، مشكوك البقاء .

وكيف كان ، فهذا الاستصحاب - وهو من القسم الثاني من استصحاب الكلّي - جار في المقام ، و بمقتضاه يحكم ببقاء الوجوب المتعلق بطبيعي الصلاة ، ولا يكاد يحرز فراغ الذمة عن هذا الواجب إلا بالاثيان بالطرف الآخر للعلم الاجمالي ، اعنى : التمام ، فما لم يؤت به كانت الفريضة الشرعية الظاهرية الثابتة ببركة الاستصحاب باقية بحالها . فإذا كان الحال كذلك حتى خرج الوقت ، فقد فاتته الفريضة الظاهرية وجدانا ، من دون حاجة إلى اثبات ذلك بالأصل .

ولا يجب على الصبي اذالم يبلغ في اثناء الوقت ، ولا على المجنون في تمامه ، مطبقا كان أو أدوارياً . (١) .

و قد عرفت آنفا - أن الفوت المأخوذ في موضوع وجوب القضاء أعم من فوت الفريضة الواقعية والظاهرية . فالمقام نظير : مالوشك في الوقت - في الايمان بالفريضة فوجب عليه ذلك استصحابا ، إلا أنه لم يصل نسيانا أو عسيانا ، فلا اشكال في وجوب القضاء عليه حينئذ . بل لانحتمل : ان فقيها يفتى فيه بعدم الوجوب ، مع أن فوت الفريضة الواقعية غير محرز حينئذ ، وإنما المحرز فوت الفريضة الظاهرية ، الثابتة بالاستصحاب .

و إذا كان هذا المقدار مما يكفي للحكم بوجوب القضاء هناك - كما هو كذلك قطعا ، لاطلاق دليل الفوت - كفى ذلك في المقام أيضاً ، لوحدة المناط في كلتا المسألتين ، وارتضا عهما من ثدى واحد .

وقد تحصل من ذلك : انه لا فرق في وجوب القضاء ، بين ما اذا كانت الجزئية او الشرطية ثابتة بدليل شرعي ، أو بحكومة العقل من باب الاحتياط ، مع فرض ثبوت المنجز في الوقت ، والافزع حدوثة في خارجه ، لا يجب القضاء حينئذ . ولعل هذا - كما عرفت فيما سبق - هو المتسالم عليه بين الأصحاب و خارج عن محل الكلام .

### الصبي اذا بلغ والمجنون اذا أفاق

(١) للاجماع علي عدم وجوب القضاء علي الصبي و المجنون ، علي ما قالوا ، بل قد عد ذلك من ضروريات الدين ، وعليه : فقد استدل لسقوط القضاء بالاجماع والضرورة .

ولا يخفى : ان الأمر وإن كان كذلك ، اذ لم يعهد من أحدي من الأئمة - عليهم السلام - أو غيرهم ، أمراً أو لادهم بقضاء ما فاتتهم من الصلوات أيام الصبا ، ولا سيما الغائنة منهم في دور الرضاة . إلا أن ذلك ليس من باب الاستثناء وتخصيص

ادلة وجوب القضاء ، كى نحتاج في المسألة إلى الاستدلال بالاجماع والضرورة .  
 بل الوجه فى ذلك: خروجها عن موضوع دليل القضاء تخصصاً ، وعدم شموله  
 لهما من الأول ، فان موضوعه - كما اشير اليه فى ذيل صحيح زيارة المتقدم - فوت  
 الفريضة ، ولو أنها كانت كذلك بالقوة والشأن ، لأجل الاقتران بمانع خارجى -  
 كالنوم ، أو النيسان ، أو الحيض ، ونحو ذلك يحول دون بلوغ مرحلة الفعلية . و  
 هذا المعنى غير متحقق فى الصبى والمجنون لعدم اهليتهما للتكليف ، وانهلم يوضع عليهما  
 قلم التشريع من الأول ، فلم يفتهما شىء أبداً ، فلا مقتضى لاموضوع لوجوب  
 القضاء بالاضافة إليهما ،

بل الحال كذلك حتى بناءً على تبعية القضاء للأداء وعدم كونه بأمر جديد ،  
 إذ لأمر بالاداء فى حقهما ، كى يستتبع ذلك الأمر بالقضاء كما هو ظاهر .  
 وبهذا البيان تظهر صحة الاستدلال للحكم المذكور بحديث : « رفع القلم عن  
 الصبى حتى يحتلم ، وعن المجنون حتى يفيق » (١\*) ولا يتوجه عليه : ما أورده  
 المحقق الهمداني (قده) عليه : من أن الحديث ناظر إلى سقوط التكليف بالاداء  
 حال الصغر والجنون ، ولا يدل على نفي القضاء بعد البلوغ والإفاقة ، الذى هو محل  
 الكلام . ولا ملازمة بين الأمرين ، كما فى النائم - وهو ممن رفع عنه القلم حتى  
 يستيقظ حيث يجب عليه القضاء .

وذلك : لأن الاستدلال انما يكون بالمدلول الالتزامى للحديث ، فان لازم  
 ارتفاع قلم الأداء عن الصبى والمجنون هو عدم فوت شىءٍ منهما ، فلم يبق موضوع  
 لوجوب القضاء ، فهذا الحديث انما يكون بمثابة المخصص لأدلة التكليف الأولية  
 ويكشف عن اختصاصها بغيرهما ، فحيث لا تكليف لهما فلا فوت أيضاً ، فالاستدلال  
 بالحديث فى محله .

(١\*) الوسائل الباب : ٤ من ابواب مقدمة العبادات : الحديث : ١٠ .



## ولا على المغمى عليه في تمامه ٠٠ (١).

## المغمى عليه اذا افاق

(١) علي المشهور ، من عدم وجوب قضاء الصلوات الفائتة حال الاغماء ، الا الصلاة التي افاق في وقتها ، و لكن لم يأت بها لنوم ، او نسيان ، أو عصيان ، فيجب قضاؤها خاصة ، لعدم استناد الفوت - حينئذ - إلى الاغماء ، فالمناطق في السقوط هو الاغماء المستوعب لتمام الوقت .

وعن الصدوق (قده) في المقنع: وجوب القضاء . وظاهر كلامه وان كان هو الوجوب خلافاً للمشهور ، إلا أنه لا يأبى عن الحمل على الاستحباب ؛ كما اختاره في الفقيه . وكيف كان ، فالكلام يقع - تارة - في ثبوت المقتضى للقضاء ، و اخرى في وجود المانع منه .

## ١ - المقتضى لوجوب القضاء .

لا ينبغي الشك في ثبوت ذلك ، اذ ليس المغمى عليه بمثابة الصغير والمجنون ، في الخروج عن أدلة التكاليف تخصصاً ذاتياً لاجل فقد الاستعداد و عدم القابلية لتعلق الخطاب ولو شأناً ، بل حال الاغماء هو حال النوم ، بل لعلته هو النوم بمرتبته الشديدة فيكونان متدرجين تحت جامع واحد ، لا محالة . وعليه فكما أن النائم تكون له شأنية الخطاب و يصلح لان يتعلق التكليف به ذاتاً ، غير ان افتراءه بالمانع - وهو النوم - يمنع الخطاب عن الفعلية و التنجز - كما في موارد النسيان و المعجز - كذلك المغمى عليه يكون - بحسب ذاته - صالحاً للخطاب واهلاً له .

وبهذا الاعتبار صح اطلاق الفوت في حقه ، كما في الحائض والنائم ونحوهما ، فيشملة عموم ادلة القضاء ، لانطباق موضوعها - وهو الفوت - عليه ، فان العبرة بفوت الفريضة ولو شأناً ، كما في النائم ، لا خصوص ما هو فريضة فعلية ، فلا قصور - اذاً - من ناحية المقتضى ، و إنما لم يحكم فيه بالقضاء لأجل المانع ، وهي الروايات الخاصة الواردة في المقام ، كما ستمر فيها ان شاء الله .

ويكشف عما ذكرناه: التعبير بالقوت في لسان كلنا الطائفتين من الاخبار الواردة في المقام، أعنى بهما: المثبتة للقضاء والنافية له، إذ لولا ثبوت المقتضى للقضاء وهو صلوحه لان يتوجه اليه التكليف بالأداء ولو شأنه لما صح اطلاق القوت في حقه لعدم قوت شيء منه اصلا، كما في الصبي والمجنون الفاقدين لاستعداد توجه التكليف إليهما، كما مر. فنفس هذا التعبير أقوى شاهد على تمامية المقتضى.

## ٢ - المانع :

وأما المانع عن ذلك، فهي الروايات المعتمدة، المتضمنة لنفي القضاء، وهي بين مطلق، وبين مصرح باليوم أداً أكثر. ولكن بازائها روايات أخرى - معتبرة أيضاً - دلت على وجوب القضاء، مطلقاً، أرقضاء يوم واحد: او ثلاثة أيام مطلقاً، او الثلاثة من شهر، فيما اذا استمر الاغماء شهراً واحداً، فهي متعارضة المضمون، وتكون بين ناف للقضاء ومثبت له، على وجه الاطلاق أو التقييد.

## النافية للقضاء :

صحيح الحلبي: انه سأل أبا عبد الله عليه السلام: «عن المريض، هل يقضى الصلوات اذا اغمى عليه؟ فقال: لا، إلا الصلاة التي أفاق فيها» (٢١).

وصحيح معمر بن عمر قال: سألت أبا جعفر عليه السلام [أبا عبد الله] عليه السلام: عن المريض يقضى الصلاة إذا اغمى عليه؟ قال: لا، (٢\*).

وصحيح ابي بصير، عن أحدهما عليه السلام، قال: «سألته عن المريض يغمى عليه ثم يفيق، كيف يقضى صلاته؟ قال: يقضى الصلاة: التي أدرك وقتها». (٣\*)

وصحيح علي بن مهزيار، قال: «سألته عن المغمى عليه يوماً أو أكثر، هل

(١\*) - (الوسائل الباب: ٣ من ابواب قضاء الصلوات الحديث: ١.

(٢\*) (الوسائل الباب: ٣ من ابواب قضاء الصلوات الحديث: ١٥.

(٣\*) (الوسائل الباب: ٣ من ابواب قضاء الصلوات الحديث: ١٧.

يقضى ما فاتته من الصلاة أم لا؟ فكتب عليه السلام: لا يقضى الصوم، ولا يقضى الصلاة، (\*١).  
 وصحيح ايوب بن نوح: انه كتب إلى أبي الحسن الثالث عليه السلام: يسأله عن  
 المغمى عليه يوما أو أكثر، هل يقضى ما فاتته من الصلوات أولا؟ فكتب: لا يقضى  
 الصوم، ولا يقضى الصلاة، (\*٢).

وفي الخبرين الاخيرين: التصريح باليوم أو أكثر.  
 المثبتة للقضاء مطلقا:

صحيح رفاعة، عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: «سألته عن المغمى عليه شهراً،  
 ما يقضى من الصلاة؟ قال: يقضيها كلها، إن أمر الصلاة شديداً». (\*٣)

المفصلة في القضاء:

مادل علي قضاء اليوم الواحد، ك:

صحيح حفص، عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: «سألته عن المغمى عليه، قال: فقال:  
 يقضى صلاة يوم». (\*٤).

ومادل على القضاء ثلاثة أيام، ك:

موثق سماعة، قال: «سألته عن المريض يغمى عليه. قال: إذا جاز عليه ثلاثة  
 أيام فليس عليه قضاء. وإذا أغمى عليه ثلاثة أيام فعليه قضاء الصلاة فيهن». (\*٥)  
 فقد دلت الموثقة على التفصيل بين ما إذا تجاوز الاغماء من ثلاثة أيام فلا قضاء  
 عليه أصلاً، وبين عدم التجاوز عن الثلاثة فيجب القضاء.

ومادل على قضاء الثلاثة من الشهر، ك:

صحيح أبي بصير، قال: «قلت لأبي جعفر عليه السلام: رجل اغمى عليه شهراً،  
 أيقضى شيئاً من صلواته؟ قال: يقضى منها ثلاثة أيام». (\*٦).

وهذه التفاصيل منافية لما تضمنته الروايتان المتقدمتان - وهما: روايتا ابن

(\*١) وسائل الشيعة الباب ٣ من ابواب قضاء الصلوات الحديث: ١٨.

(\*٢) وسائل الشيعة الباب: ٣ من ابواب قضاء الصلوات الحديث: ٢.

(٣-٦) وسائل الشيعة الباب ٤ من ابواب قضاء الصلوات الحديث ١١٠، ١٤٠، ١٥٠.

مهزيار، وأيوب بن نوح - المصرحتان بنفى قضاء اليوم الواحد والأكثر، فتقع المعارضة بيتهما في ذلك، لامحالة.

هذه هي روايات الباب، وهي - كما ترى - بين نافية ومثبتة للقضاء، مطلقاً أو على وجه التقييد؛ وقد اختلفت كلمات القوم في وجه الجمع بينها،

فالمشهور: هو الجمع بينها بالحمل على الاستحباب؛ تقديماً للنص على الظاهر لصراحة الطائفة الأولى في نفى الوجوب، وظهور الثانية في الوجوب؛ فيتصرف في الثاني بالحمل على الاستحباب. كما هو الحال في أمثال ذلك من الموارد.

ويؤيد الجمع المذكور: رواية أبي كهمس، قال: «سمعت أبا عبد الله عليه السلام - وسئل عن المغمى عليه، أي قضي ما تركه من الصلاة؟ - فقال: أما أنا وولدي وأهلي فنفعل ذلك» (١\*).

فإنها ظاهرة في الاستحباب، إذ لو كان الحكم المذكور ثابتاً بنحو الوجوب، لم يكن وجه لتخصيصه بنفسه وولده كما هو ظاهر.

وعن بعضهم: الجمع بالحمل على التقية، لموافقة الروايات النافية لمذهب العامة، فتحمل على التقية.

ولكنه كما ترى، فإن التصرف في جهة الحكم إنما يتفرع على استقرار التعارض، الموقوف ذلك على امتناع الجمع الدلالي، وإلّا فمع إمكان الجمع الدلالي، بتقديم النص على الظاهر - كما في المقام، حيث إن الحمل على الاستحباب من أنحاء التوفيق العرفي بين الدليلين - لا تصل النوبة إلى الحمل على التقية.

والصحيح: هو الجمع المشهور، بحمل ما دل على القضاء على الاستحباب، والحكم بنفى وجوب القضاء مطلقاً. وأما الاختلاف بين الطائفة المثبتة للقضاء، من الحكم في بعضها - بقضاء يوم، وفي بعضها الآخر: قضاء ثلاثة أيام، وفي ثالث القضاء مطلقاً، فهو محمول على الاختلاف في مراتب الفضل، فالأفضل: هو قضاء جميع الصلوات، ودونه في الفضل: قضاء ثلاثة أيام من الشهر، فيما لو استمر الأغماء شهراً كاملاً.

كما هو مورد النص<sup>١</sup> وقد تقدم - ودونها في الفضل : قضاء اليوم الذي أُغْمِيَ فيه ، و بهذا يندفع التنافي المترامي بين الاخبار -  
 وأما قضاء الصلاة التي أفاق في وقتها ، ثم تركها لعذر آخر ، من نوم و نحوه ، فقد عرفت - في صدر المبحث - وجوبه وأنه خارج عن محل الكلام ، فان موضوع الحكم في المقام - نصا وفتوى - هو الاغماء المستوعب للوقت ، بحيث يستند ترك الاداء إليه ، دون الترك المستند إلى غير الاغماء .

### الاغماء الاختياري

هل يختص الحكم - وهو نفي القضاء - بما اذا كان الاغماء قهرياً ، او يعم الحاصل بالاختيار و بفعل المكلف أيضاً ؟ كما لو شرب شيئاً يستوجب الاغماء عن علم و عمد قاغمي عليه ، حتى انقضى الوقت ، فهل يسقط القضاء حينئذٍ ؟ إما مطلقاً ، او في خصوص ما اذا لم يكن علي وجه المعصية ، كما اذا كان مكرها او مضطرا في فعله ، و اما مع المعصية وعدم العذر في الفعل ، فيثبت القضاء ، وجوه ، بل أقوال . وقد تعرض المصنف ( قدس ) لذلك في ضمن المسائل الآتية و لكننا تقدم البحث عنه هنا ، لمناسبة المقام ، فنقول :

انه لا بد من فرض الكلام فيما اذا لم يحصل السبب الاختياري بعد دخول الوقت و تنجز التكليف ، ولو آنأما ، وإلا فلو دخل الوقت ، وبعده - ولو بمقدار نصف دقيقة ، بحيث لم يسهه الا تيان بالصلاة فيه - فعل باختياره ما يوجب الاغماء ، سواء أكان ذلك علي وجه المعصية أم لا ، فلا ينبغي الاشكال - حينئذٍ في وجوب القضاء ، فان الاستفادة من قوله تعالى : « اقم الصلاة لدلوك الشمس . . » (١\*) و كذلك الروايات ، توجه الخطاب الفعلي و تنجز التكليف بمجرد دخول الوقت ، فيكون التسبيب منه إلى الاغماء نفويتا للفريضة المنجزة ، و بذلك يتحقق - لامحالة - الفوت الذي يكون موضوعا لوجوب القضاء . ولا ينبغي الشك في انصراف نصوص السقوط عن مثل الفرض .

وأوضح منه حالاً: ما إذا حصل الأغماء بعد مضي مقدار من الوقت يسعه إيقاع الصلاة فيه - كنصف ساعة مثلاً - فإنه لا اشكال - حينئذ - في وجوب القضاء ، كما لا اشكال في خروجه عن محل الكلام ، كما هو ظاهر . فمحط البحث ما إذا حصل السبب الاختياري قبل دخول الوقت .

المعروف والمشهور بينهم في مثل ذلك : هو سقوط القضاء - كما في السبب القهري - عملاً باطلاق النصوص . و لكن قديدي : اختصاص الحكم بالثاني ، و عدم ثبوته في السبب الاختياري ، ويستدل له بأحد وجهين :

الأول : ما يظهر من بعض الكلمات ، و بنى عليه المحقق الهمداني (قده) أخيراً ، من دعوى انصراف نصوص السقوط إلى الفرد المتعارف من الأغماء ، و هو الحاصل بالطبع ، فلا يعم الحاصل بفعله ، الذي هو فرد نادر من الأغماء ، لانصراف النصوص عنه . وهذا كما ترى ، فان الموضوع - في نصوص الأغماء - صادق على الكل ، ومجرد التعارف الخارجي و غلبة الوجود غير صالح لتوجيه الانصراف ، كى يمنع عن اطلاق النصوص ، نعم لا يمكن حمل المطلق على الفرد النادر و حصره فيه ، فإنه قبيح ، و أما شموله للأفراد النادرة والمتعارفة معا فلا قبح فيه ولا استهجان ، بعد فرض شمول المفهوم و انطباقه على الكل ، بمناط واحد . فالتسبيب الاختياري وان كان شاذاً ، إلا أن الاطلاق غير منصرف عنه ، لما عرفت من كون الانصراف بدوياً ، لا يعبأ به .

الثاني : ان جملة من نصوص الأغماء قد اشتملت على قوله : « كل ما غلب الله عليه فهو أولى بالعدر » الذي هو بمنزلة التعليل للحكم ، و واضح : ان العلة مما يدور مدارها المعلول وجوداً و عدماً ، فيختص - الحكم بسقوط القضاء - بموارد ثبوت العلة ، وهي : استناد الأغماء - المستوجب لفوت الصلاة في الوقت - إلى غلبة الله وقهره ، دون المكلف نفسه . و بذلك يقيد الاطلاق في سائر النصوص العارية عن التعليل ، عملاً بقانون الاطلاق والتقييد .

بل إن صاحب الحقائق (قده) تعدى عن ذلك ، فجعل العلة المذكورة مقيدة

أيضاً - للمطلقات الواردة في باب الحيض والنفاس ، فالتزم بثبوت القضاء على -  
العائض والنفاس إذا حصل العذر بفعلهما ، أخذاً بعموم العلة .

وعليه : فنصوص المقام قاصرة عن شمول السبب الاختياري ، قيّمه - لامحالة -  
عموم أدلة القضاء ، السالم عن المخصص .

واعترض المحقق الهمداني (ره) على هذا الوجه : بمنع ظهور التعليل في العلية  
المنحصرة ، المستتعبة للمفهوم ، حتى يقيد به الاطلاق في سائر الأخبار ، بل القضية  
الكلية انما سيقت لبيان علة نفي القضاء عند ترك الواجب في وقته ، لعذر الانغماء ونحوه  
من الأعذار الخارجة عن الاختيار ، وأن العلة للحكم المذكور هي غلبة الله ، وأما  
حصر العلة بذلك ، كى يقتضى ثبوت القضاء في غير موردها - اعني : الانغماء المسبب  
عن الاختيار - فلادلالة لها عليه ، فضلاً عن التعدي عن المورد إلى سائر المقامات ،  
كالعائض والنفاس ، مما لا أساس له بمورد الحكم ، اذ لا مفهوم للتعليل المستفاد من  
تطبيق الكبريات على مصاديقها ، فمن الجائز : أن يحكم بنفي القضاء في غير مورد  
العلة - ايضاً - بملاك آخر ، ولعلة أخرى .

فإذا هذه الأخبار - المذيلة بالتعليل - و ان لم تشمل السبب الاختياري ،  
لكنها لا نهض بتقييد المطلقات العارية عن الذيل ، فينبغي - على هذا - الحكم  
بالعموم في الجميع ، عملاً بتلك المطلقات السليمة عن التقييد ، لو لا دعوى الانصراف  
التي اعتمد عليها (قده) كما مر .

اقول : ما افاده (قده) : من عدم دلالة التعليل على السببية المنحصرة و ان كان  
صحيحاً ، فلا ينعقد للقضية مفهوم - بالمعنى المصطلح - كما في الشرط ونحوه ،  
فلا ينافي ثبوت الحكم في غير مورد العلة بمناط آخر ، كاحترام شهر رمضان ، مثلاً .  
لكن لا ينبغي الشك في دلالة على أن طبيعي الانغماء لا يكون بنفسه موضوعاً لنفي  
القضاء ، وإلا لكان التعليل بغلبة الله من اللغو الظاهر ، فإذا ورد دليل آخر تضمن  
التصريح بأن موضوع الحكم هو الطبيعي على اطلاقه و سرياته ، كان معارضا لهذا

الدليل ، لامحالة .

وبعبارة اخرى : إن حيثية الاغماء ذاتية بالاضافة إلى الاغماء نفسه ، وحيثية استناده إلى غلبة الله سبحانه حيثية عرضية ، فلو كان المقتضى لنفى القضاء هو طبيعي الاغماء - اعني : الحيثية الذاتية - لم يحسن العدول عنه - في مقام التعليل - إلى الجهة العرضية . فاذا فرضنا : ان العالم يجب إكرامه لذاته ، لم يحسن - حينئذ - تعليل الوجوب المذكور : بانه شيخ ، أو هاشمي ، أو من أهل البلد الفلاني ، و نحو ذلك .

فاذا بنينا على دلالة النصوص المذكورة على أن العلة - في نفي القضاء عن المغمى عليه - هي غلبة الله في الوقت ، كما هو المفروض ، فطبعاً تستكشف من ذلك : ان طبيعي الاغماء - بذاته - لا يستوجب نفي القضاء ، فانه و ان احتمل وجود علة اخرى للنفي ايضاً - لم اعرفت من عدم ظهور التعليل في الانحصار - لكن ظهوره في عدم ترتب الحكم على الطبيعي غير قابل للانكار ، فلامحيص من رفع اليد عن المطلقات ، لأجل هذه النصوص الدالة على أن الموجب لنفي القضاء انما هي : غلبة الله تعالى .

والصحيح - في الجواب عن الوجه المذكور - هو ما اشرنا اليه سابقاً ، من عدم وجود نص صحيح يدل على التعليل ، ويتضمن الملازمة بين غلبة الله في الوقت ونفي - القضاء ، لضعف الروايات - التي استدل بها لذلك - سنداً و دلالة - على سبيل منع الخلو - فان عمدتها : رواية الصدوق (ره) عن الفضل بن شاذان (١\*) ، و هي ضعيفة السند ، وان عبر عنها المحقق الهمداني وصاحب الحقائق (قدهما) بالصحيحة ، و ذلك : لضعف سند الصدوق (ره) إلى الفضل . بكلا طريقيه ، كما مررت الاشارة إليه .

فالجواب الحق : هو انكار وجود النص الصحيح الدال على ذلك ، فتبقى المطلقات سليمة عن المقيد ، و إلا فمع الاعتراف به لامناص من التقييد ، كما عرفت .

فتمحصل من ذلك : أن الأقوي نفي القضاء عن المغمى عليه مطلقاً ، سواء أكان ذلك بفعله ، ام كان بعلبة الله وقهره - كما عليه المشهور - عملاً بالمطلقات

(١) وسائل الشيعة الباب: ٣ من ابواب قضاء الصوات الحديث: ٧ .



ولاعلى الكافر الاصلى ، اذا أسلم بعد خروج الوقت ، بالنسبة الى مافات منه حال كفره ... (١) .

السالمة عن المقيد .

الكافر اذا أسلم :

(١) بالاخلاف فيه ولا إشكال . و قد استدل له : بالاجماع ، و الضرورة ، والأمر وإن كان كذلك ، اذ لم يعهد من أحد ممن أسلم زمان النبي - صلى الله عليه واله وسلم - وكذا فى زمن المتصدين للخلافة بعده الى زمان أمير المؤمنين عليه السلام و من بعده - انه أمر بقضاء ما فاته فى زمن الكفر ، ولو كان ذلك ثابتا لظهر وبان ولنقل اليها بطبيعة الحال .

إلا أن التمسك بالاجماع والضرورة هو فرع ثبوت المقضى ، بأن يكون مقتضى القاعدة : هو وجوب القضاء ، كى يخرج عنها - فى الكافر - بهذين الدليلين ولا ريب فى ان تمامية المقضى مما يبتنى على الالتزام بتكليف الكفار بالفروع كتكليفهم بالأصول ، كما عليه المشهور . و أما بناء على ما هو الصحيح : من عدم تكليفهم بذلك ، فلاوجه للاستدلال بهما .

و يشهد لما ذكرناه : ماورد : من أن الناس يؤمرون بالاسلام ، ثم بالولاية . فان ظاهر العطف بـ ( ثم ) هو عدم تعلق الأمر بالولاية إلا بعد الاسلام ، فاذا كان هذا هو الحال فى الولاية - وهى من أعظم الواجبات ، و أهم الفروع ، بل انه لا يقبل عمل بدونها ، كما ورد فى غير واحد من النصوص - فما ظنك بما عداها من سائر الواجبات ، كالصلاة ، والصيام ، ونحوهما؟ .

و يؤكده : انه لم يعهد من النبي - صلى الله عليه واله - مطالبة من أسلم بدفع زكاة المال أو الفطرة ، و نحوهما ، من الحقوق الفائتة حال الكفر .

وعليه : فلا تنصل النوبة - فى المقام - إلى الاستدلال - لنفى القضاء - بالأمرين المتقدمين ، بل انما يعمل نفى القضاء بقصور المقضى ، حتى ولو لم يكن هناك إجماع ولا ضرورة ، فان مقتضى القضاء إنما هو الفوت ، ولا فوت هنا أصلاً ، بعد ثبوت التكليف

في حقه من أصله ، فلم يفته شيء كى يتحقق بذلك موضوع القضاء ، إذ لا تكليف له .  
 حال الكفر - إلا بالاسلام فقط .

وفوت الملاك و ان كان كافيا في ثبوت القضاء ، إلا انه لا طريق لنا إلى احرازه  
 إلا من ناحية الأمر ، أو الدليل الخاص القاضى بالقضاء ، ليستكشف منه تمامية  
 الملاك ، كما فى النائم ، والمفروض هو انتفاء كلا الأمرين فى المقام ، ولا غرو فى قصور  
 الملاك ، وعدم تعلق الخطاب به حال الكفر ، فانه لاجل خسته ودناءته ، و كونه -  
 فى نظر الاسلام - كالبهائم ، وفى منطق القرآن الكريم : « وأرلئك كالانعام بل هم  
 أضل . . » (١\*) ومن هنا ورد فى بعض النصوص - وان كانت الرواية غير معمول بها - :  
 أن عورة الكافر كمورة العمار (٢\*) .

و الحاصل : انه - لاجل اتصافه بالكفر - لا يلىق بالاعتناء ، ولا يستحق الخطاب  
 فليست له اهلية التكليف ، فهو كالصبي ، والمجنون ، والحيوان ، بنظر الشرع ،  
 فلا مقتضى للتكليف بالنسبة اليه . وسيظهر لذلك - اعنى : استناد نفى القضاء الى قصور  
 المقتضى دون وجود المانع - ثمرة مهمته فى بعض الفروع الانية - ان شاء الله  
 البحث فى تكليف الكفار .

لا يخفى عليك : ان محل الكلام - فى تكليف الكفار بالفروع - انما هى الأحكام  
 المختصة بالاسلام و أما المستقلات العقلية التى يشترك فيها جميع أرباب الشرائع  
 كحرمة القتل ، و قبح الظلم ، وأكل مال الناس عدوانا - فلا اشكال - كما لا كلام  
 فى تكليفهم بها . فما فى الحقائق : من الاستدلال - لتكليف الكفار بالفروع -  
 بقوله تعالى : « وإذا الموردة سئلت ، بأى ذنب قتلت » (٣\*) ليس كما ينبغى ، لكونه  
 خر و جا عما هو محل الكلام ، كما عرفت .

كما ان استدلاله لذلك - وقد تبعه على ذلك فى الجواهر ايضا - بقوله تعالى :

(١) الانعام : ١٧٩

(٢) وسائل الشيعة الباب : ١ من ابواب آداب الحمام الحديث : ١ ، ٢ .

(٣) التكوين : ٨ - ٩

« قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف ... » (١\*) في غير محله ، إذا المراد بالموصول - في الآية - هو ذنب الكفر ، لا ترك الفروع ، كى يدل على تكليفهم بها ، كما لا يخفى . ولتحقيق الكلام محل آخر لا يسع المجال لأكثر مما ذكر .

ثم انه ربما يستدل لنفي القضاء عن الكافر - كما عن صاحبي الحدائق والجواهر (قدهما) وغيرهما - بحديث الجب ، وهو النبوى المشهور : « الاسلام يجب » ما قبله ويهدم . بل قد اشتهر الاستدلال بذلك في كلام غير واحد من المتأخرين .

لكن الحديث ضعيف السند جداً ، فانالم نظفر عليه - بعد الفحص التام - من طرفنا اصلاً ، عدا ما رواه في غوالي اللئالى - مرسل - عن النبي - صلى الله عليه واله - انه قال : « الاسلام يجب » ما قبله (٢\*) . ولكن ضعفه ظاهر .

بل هو في غاية الضعف ، اذ - مضافاً إلى ضعف سنده بالارسال - قد ناقش - في الكتاب ، وفي مؤلفه من ليس دأبه ذلك ، كصاحب الحدائق (قده) .

وما رواه ابن شهر آشوب (قده) - مرسل - في المناقب ، فيمن طلق زوجته في الشرك تطليقة ، وفي الاسلام تطليقتين ، قال علي عليه السلام هدم الاسلام ما قبله ، هي عندك علي واحدة .

وهو - مضافاً إلى ضعف سنده بالارسال - قاصر دلالة ، لعدم اشتماله على عموم

او اطلاق يستدل به للمقام ، فان المراد بالموصول - بقرينة صدر الرواية و ذيلها - إنما

هو خصوص الطلاق الواقع حال الشرك ، لا كل فعل أوترك صدر منه ، وأن ذلك -

بعد إسلامه - يفرض بحكم العدم ، ان كان مما يعتمى به لو كان باقياً على شركه

عملاً بقوله عليه السلام : « لكل قوم نكاح » ولكنه حينما اسلم فلا يعتد الا بالتطليقتين

الواقعتين حال إسلامه ، وان تمام الثلاثة يتوقف على تطليقة أخرى ، وهذا هو

المراد بقوله : « هي عندك علي واحدة » .

(١) الأنفال : ٣٨ .

(٢) مستدرک وسائل الشيعة الباب : ١٥ من أبواب احكام شهر رمضان الحديث : ١ .

ودعوى : انجبار ضعف السند بعمل المشهور ، ساقطة جدا ، لعدم استناد المشهور - احتمالا عقائليا - إلى هذا الحديث المرورى فى كتاب المناقب ، بعد عدم تعرض قدماء الأصحاب ( قدهم ) لذكر الرواية ، وانما حدث الاستدلال بها على ألسنة المتأخرين ، كما عرفت . والعبرة بالجبر بعمل القدماء ، كما لا يخفى . هذا ، بالاضافة إلى المناقشة فى أصل الانجبار كبرويا ، فانها غير ثابتة ، كما اسلفنا الاشارة إلى ذلك مرارا .

ومارواه علي بن ابراهيم القمي - فى تفسير قوله تعالى : « وقالوا لن نؤمن لك حتى تفجر لنا . » (١\*) - عن أم سلمة - فى حديث - : انها قالت لرسول الله - صلى الله عليه وآله - فى فتح مكة : بأبى أنت وأمى يا رسول الله ، سعدبك جميع الناس إلا أخى من بين قريش والعرب ، ورددت إسلامه و قبلت اسلام الناس كلهم فقال رسول الله - صلى الله عليه وآله - : يا أم سلمة ، إن اخاك كذبني تكذيبا لم يكذبني أحد من الناس ، هو الذى قال : « لن نؤمن لك . » إلى قوله - « كتابا نقرؤه » قالت : بأبى أنت وأمى يا رسول الله ، ألم تقل : إن الاسلام يجب ما قبله ؟ قال : نعم ، فقبل رسول الله - صلى الله عليه وآله - إسلامه ، (٢\*) .

لكن الحديث - مضافا إلى ضعف السند بالارسلال - مقطوع البطلان ، فانه - صلى الله عليه وآله - أجل شأننا من ان لا يعمل بما قاله ، أو يعرضه النسيان ، حتى تؤاخذنه - علي ذلك - أم سلمة ، فيعدل - آنذاك - عن ما فعله أولا ، ويقبل اسلام اخى أم سلمة .

بل انه - صلى الله عليه وآله - إما لم يكن قد صدر منه هذا الكلام ، أو انه كان يقبل إسلام الرجل لامحالة ، و ذلك : لأن الوظيفة المقررة فى الشريعة إن كانت قبول الاسلام ، فلامحالة كان النبى - صلى الله عليه وآله - لا يعيد عنها ايضا ،

فكان يقبل اسلام الرجل ، وإلا لم يكن ليقبل اسلام أحد ، من دون أن تصل النوبة إلى شفاة أحد ، كام سلمة وأضرابها ، فهذا الحديث مما لا نحتمل صدقه ولم نظفر - من طرفنا علي اكثر من هذه الروايات البالغة غاية الضعف .

و دعوي الانجبار ، ممنوع منها ، صغرى و كبرى ، كما مر ، فلا ينبغي الالتفات إلى الأحاديث المذكورة ، والتكلم فى مدى دلالتها - سمة وضيقا - لعدم صلاحيتها للاستناد اليها فى شيء من الأحكام بعد ما عرفت حال أسنادها من الضعف . فحديث الجب - علي هذا - مما لا أساس له ، ولا يستحق البحث حوله .

#### كلام صاحب المدارك

ثم ان صاحب المدارك ( قد ه ) - بعد ما تعرض لمسألة سقوط القضاء عن الكافر إذا أسلم - قال : إن هذا يستدعى ان لا يكون الكافر مكلفا بالقضاء و ان لا يكون خطاب القضاء متوجها إليه ، لأنه يكون مكلفا به ولكنه يسقط التكليف المذكور باسلامه . وعليه فلو بنينا علي تكليف الكفار بالفروع - كنتكليفهم بالأصول كان اللازم استثناء الفرع المذكور ، فان البناء علي سقوط القضاء بالاسلام يستلزم عدم تكليف الكفار بالقضاء حال كفرهم ،

والوجه فى ذلك : ان التمكّن من القضاء غير ثابت فى شيء من الأحوال ، لافى حال الكفر ، ولا فى حال الاسلام ، فانه - بعد الاسلام - لا يجب القضاء عليه ، علي الفرض . وفي حال كفره لا يتمكّن من الامتثال ، لبطلان عمله ، فكيف يؤمر بالقضاء ، مع كونه تكليفا بما لا يطاق ؟ كما هو ظاهر .

و هذا الكلام متين جدا ، لاستحالة الأمر بالقضاء ، من جهة العجز عن الامتثال فى كلتا الحالتين ، كما ذكره ( قد ه ) .

و ما ذكره بعضهم : من أن الأمر بالقضاء ، فى حق الكافر - وفائدته : تسجيل العقوبة عليه ، فهو من عجائب الكلمات ، التي لا ينبغي الاصغاء اليها ، لعدم تماميته

علي مسلك العدلية . و إلا لصح التكليف بالطيران إلى السماء الرابعة - مثلاً - تسجيلاً للعقوبة علي تركه ، وهو كما ترى .

و قد تصدى بعض الاكابر ( قدّه ) ( \*١ ) لتصحيح الأمر بالقضاء في حال الكفر بما حاصله : أن الأمر المذكور و ان كان ممتنعاً بعد خروج الوقت - الذي هو حال القضاء - إلا انه ممكن في حال الاداء و قبل انقضاء الوقت ، فيؤمر في الوقت - أولاً - بالاسلام ، وبالصلاة المشروطة بالاسلام أداءً ، كما ويؤمر - في نفس الحال بالقضاء علي تقدير الترك - فيقال له : أسلم ، وإذا اسلمت أدت الصلاة ، و ان لم تفعل فاقضها فكما أنه يكون مأموراً - في الوقت - بالاداء أمر افعلياً ، كذلك يكون - في ذلك الحين - مأموراً بالقضاء - أمر افعلياً - علي تقدير الترك .

والمفروض : قدرته علي الامتثال ، بان يسلم فيصلى اداءً ، و علي تقدير الترك قضاء ولكنه - بسوء اختياره - فوت علي نفسه كلا الأمرين ، فلم يسلم ، ولم يصل لاني الوقت و لاني خارجه ، فترك القضاء وعدم القدرة عليه مما يستند إلى اختياره ، حيث انه لم يسلم في الوقت ، فيصح عقابه علي ترك القضاء ، كما صح عقابه علي ترك الاداء ، نظراً إلى استناد كلا الأمرين إلى اختياره ، و ذلك لاجل عدم اختياره الاسلام في الوقت .

و يدفع هذا الكلام : ان الامر بالاداء قبل انقضاء الوقت و ان صح ، بناء علي تكليف الكفار بالفروع كتكليفهم بالاصول ، فيعاقب علي تركه لاجل قدرته علي الامتثال باختياره الاسلام ، إلا أن الأمر بالقضاء - قبل انقضاء الوقت - ليس كذلك إذ لو اريد به الأمر الانشائي المجهول علي نحو القضية الحقيقية للموضع المفروض وجوده ، الثابت ذلك في حق كل مكلف ، كجعل وجوب القضاء علي تقدير الفوت في الوقت ، و وجوب الحج علي تقدير الاستطاعة و نحوه ذلك ، فواضح : ان مثل هذا الأمر لا أثر له . و ان اريد به الأمر الفعلي ، فهو غير ثابت في الوقت جزماً ، إذ فعليته بفعلية موضوعه ، وهو الفوت ، و لا فوت قبل انقضاء الوقت ، فلا موضوع للقضاء مادام

( \*١ ) المرحوم آقائضاء الدين المراقى ( قدّه ) .

### ولا على الحائض والنفساء مع استيعاب الوقت (١).

الوقت باقيا فلا أمر به - حينئذ - بنحو القضية الشرطية، وعلى سبيل الفرض والتقدير وقد عرفت : انه لا أثر له إلا عند تحقق ذلك التقدير خارجا . والمفروض : ان هذا التقدير غير محقق بالإضافة الى الكافر ، حيث لا قضاء عليه بعد خروج الوقت ، لأنه تكليف بما لا يطاق ، كما مر .

وعلى الجملة : فهو اثناء الوقت غير مأمور بالقضاء إلا بالأمر المشروط ، والشرط غير متحقق في الكافر إذا أسلم على الفرض . والحاصل : انه لا معنى للأمر بالقضاء قبل الوقت . وبعده لاموضوع له .

نعم ، لو فرض قيام الاجماع على ان الكافر يعاقب على ترك القضاء كما يعاقب على ترك سائر الواجبات ، امكن توجيهه : بان هناك مصلحة الزامية في الوقت ، دعت المولى إلى الأمر بالاداء ، و يشترك في هذا الأمر كل من المسلم والكافر لأن كليهما مأمور بالاداء ، للقدرة على الامتثال ، بان يسلم الكافر ويصلى - و بعد خروج الوقت تحدث مصلحة الزامية أقوى تدعو إلى الأمر بالقضاء خارج الوقت وهذا الملاك الحادث بعد مشترك فيه - ايضا - بين المسلم والكافر ، لكن الكافر لا يتمكن من استيفائه من جهة كفره ، فيكون قد فوته هو على نفسه ، من جهة عدم اختياره الاسلام في الوقت ، و حينئذ فان اسلم بعد الوقت فقد تدارك الملاك المذكور بالاسلام ، فلا قضاء عليه . و أما اذا لم يسلم كان قد فوت الملاك المذكور على نفسه وكان الفوت - حينئذ مستندا الي اختياره ، فصح عقابه عليه .

وعلى الجملة : فالأمر بالقضاء و ان لم يمكن في حقه ، ولكنه حيث فوت هذا الملاك على نفسه اختيارا ، صح عقابه لاندراجه تحت كبرى : الامتناع بالاختيار لاينا في الاختيار .

### حكم الحائض والنفساء .

(١) تقدم الكلام على ذلك وما يترتب عليه من الفروع مستقصى في مبحث

( مسألة - ١ ) : اذا بلغ الصبي ، أفاق أو المجنون أو ألمغمى عليه ، قبل خروج الوقت ، وجب عليهم الاداء وان لم يدركوا الامقدار ركعة من الوقت (١) . ومع الترك يجب عليهم القضاء : وكذا الحائض والنفساء اذا زال عذرهما قبل خروج الوقت ولو بمقدار ركعة . كما انه اذا طرأ الجنون ، او الاغماء او الحيض ، او النفاس . بعد مضي مقدار صلاة المختار - بحسب حالهم : من السفر والحضر ، والوضوء والتميم - و لم يأتوا بالصلاة ، وجب عليهم القضاء ، كما تقدم في المواقيت .

الحيض ، فلا تعيد .

(١) بلا اشكال ، لعموم دليل التكليف بالصلاة ، فان الخارج عنه خصوص صورة استيعاب - الأعدار المذكورة - الوقت بتمامه ، بحيث يكون الترك مستندا إلى العذر ، فاذا لم يستند الترك إلى العذر وجب القضاء لامحالة ، لعدم استناد الفوت - حينئذ - إلى العذر ، كما هو واضح .

هذا فيما إذا أرتفع العذر وقد بقي من الوقت مقدار أيسر الفريضة بتمامها ، وأما إذا لم يبق من الوقت ما يسعها ، فيشكل ثبوت الاداء - فضلا عن القضاء - حينئذ ، لامتناع تعلق التكليف بعمل في وقت لا يسع العمل المذكور .

لكن الاشكال يختص بما إذا لم يبق من الوقت حتى بمقدار ركعة . وأما اذا بقي منه بالمقدار المذكور ، فقد حكم جماعة - منهم المصنف (قده) - بثبوت القضاء حينئذ ، فضلا عن الأداء ، تمسكا بحديث : ( من أدرك . . . ) .

ولكننا ذكرنا - في بحث المواقيت - أن الحديث المذكور وإن كان مروريا بعدة طرق ، لكنها - كلها - ضعيفة السند ، إلا رواية واحدة في صلاة الغداة ، و بضميمة القطع بعدم الفرق بين صلاة الغداة و بقية الصلوات يثبت الحكم في جميع الفرائض اليومية . وعليه فلامجال للاشكال في تمامية القاعدة ، ولا في انطباقها على المقام ، فاذا حصل البلوغ أو الافاقة من الجنون ، أو ارتفع الاغماء ، أو انقطع الدم ، أو أسلم الكافر وقد بقي من الوقت بمقدار ركعة - توجه التكليف بالأداء ، ببركة الحديث المذكور



ومع الفوت وجب القضاء عملاً باطلاق دليله .

نعم ، ربما يشكل الأمر في تطبيقها على المقام ، بدعوى : اختصاص الحديث بما إذا كان الوقت . - في حد ذاته - واسعاً و صالحاً لتوجه التكليف فيه ، سوى أن المكلف لم يدرك منه إلا بمقدار ركعة ، لمسامحته في الامتثال ، أو لغير ذلك . وأما إذا كان الوقت - في حد ذاته - ضيقاً لا يسع الفعل كما في المقام ، فإنه قبل ارتفاع العذر لا تكليف على الفرض ، فلا عبرة بالسعة في ذلك ، وبعد ارتفاعه لا يسع الزمان لوقوع العمل ، لقصوره طبعاً ، لا لأجل عدم ادراك المكلف منه إلا ذلك المقدار - فلا مجال للاستناد إلى الحديث فيه . وحينئذ فيشكل الأمر في الاداء - فضلاً عن القضاء - لامتناع تعلق التكليف بعمل في زمان أقصر منه وأقل ، فإنه من التكليف بما لا يطاق ، كما لا يخفى ، وفيه :  
أولاً : أن الأشكال - لو تم - فإنما يتم في مثل الصبي ونحوه ، دون الكافر ، بناء على المشهور : من تكليفه بالفروع كالأصول ، فإنه على هذا - كان مكلفاً بالصلاة من أول الزوال ، وكان متمكناً من امتثاله بالاسلام ، و معلوم : أن المقدور بالواسطة مقدور ، فالوقت - بالاضافة اليه - يكون واسعاً في حد ذاته ، غير أنه بسوء اختياره فوت التكليف على نفسه ، حيث أسلم في آخر الوقت ، فيصدق في حقه : أنه لم يدرك من الوقت إلا ركعة : فليس التكليف - بالاضافة اليه - مما لا يطاق .  
وثانياً : أنه لا يتم مطلقاً ، حتى في مثل الصبي ونحوه . وذلك : لأننا - تارة - نفرض القصور الذاتي في طبيعة الوقت كما لو فرضنا : أن بعض نقاط الأرض يقصر فيه الزمان الفاصل بين زوال الشمس وغروبها ، بحيث لا يسع الاثنيان بربع ركعات أو أن ما بين الطلوعين فيه لا يسع الاثنيان بركعتين ، ففي مثله يتجه الاشكال فيقال : بامتناع تعلق التكليف بالعمل في زمان لا يسعه ، فلا يصدق في حقه - حينئذ - ان المكلف لم يدرك من الوقت إلا ركعة ، فإنه - في حد ذاته - ليس أكثر من هذا المقدار .  
وأخرى : نفرض ان لا قصور في الوقت بحسب الذات ، لامتداد الوقت بحسب طبعه : غير ان المكلف - لأجل بعض العوارض و الملابسات - كالصغر ، والجنون ، والاعماء ، والحيض ، والكفر - بناء على عدم تكليف الكافر بالفروع حرم من ادراك الوقت

(مسألة-٢) : إذا أسلم الكافر ، قبل خروج الوقت- ولو بمقدار ركعة- ولم يصل وجب عليه قضاؤها (١).

(مسألة-٣) : لافرق في سقوط القضاء عن المجنون والحائض والنفساء بين أن يكون العذر قهرياً ، او حاصلًا من فعلهم و اختيارهم ، بل و كذا في المغمى عليه (٢) وان كان الاحوط القضاء عليه اذا كان من فعله، خصوصًا اذا كان على وجه المعصية ، بل الاحوط قضاء جميع ما فاتته مطلقًا .

المذكور إلا بمقدار لا يسع تمام العمل ، ففي امثال هذه الموارد ، اذا ارتفع العذر في وقت لم يسع إلا مقدار ركعة ، يصدق عليه حينئذ : انه لم يدرك الوقت كله، وإنما أدرك بعضه ، لان المانع- حينئذ- إنما تحقق من ناحية العبد ، لامن ناحية الوقت . وعلى الجملة : لا يرى اى مانع من شمول الحديث للمقام ، لانطباق موضوعه عليه ، و بعد الشمول - المقتضى للتوسعة في الوقت ولو تعبدًا - يخرج التكليف عن كونه تكليفاً بما لا يطاق ، لفرض قدرته- حينئذ- على الامتثال ، لكن في الوقت الثانوى ، المضروب له بمقتضى الحديث ، فيتجه الأمر بالأداء وعلى تقدير الفوت يثبت عليه القضاء أيضا .

(١) قد مر الكلام حول هذه المسألة ، فلانطيل بالاعادة . فراجع ولاحظ ،

العذر الاختيارى والقهرى .

(٢) كما عرفت ذلك في المغمى عليه ، فحصل الحال كذلك في الحائض والنفساء والجنون أولا؟ فلو شربت المرأة دواء فحاضت ، أو نfst باسقاط جنينها ، أو فعل المكلف ما أوجب الجنون ، فهل يحكم- حينئذ- بوجود القضاء أولا؟ .

أما الجنون:

فيختلف الحكم فيه باختلاف المباني ، فان المستند لسقوط القضاء عنه إن كان هو الاجماع والضرورة - والاجماع دليل لى - فلا بد من الاقتصار على المقدار المتيقن به ، وهو ما إذا لم يكن حاصلًا باختياره ، اذ لم يحرز الاجماع على اكثر من ذلك ، فيشمله لامحالة - عموم أدلة القضاء ، السالم عن المخصص في ما عدا المقدار

المتيقن به .  
 وأما بناء على المبني الآخر - وهو الصحيح ، كما مر - وهو قصور المقتضى ،  
 وعدم تحقق موضوع القضاء - وهو الفوت - حينئذ ، لاختصاص التكليف في الوقت -  
 بمقتضى حديث الرفع ، الذي هو بمثابة المخصص لأدلة التكليف بغير المجنون ،  
 فيكون عدم وجوب القضاء - حينئذ - على طبق القاعدة ، كما هو الحال في الصبي ،  
 بالفرق فيه بين قسمي الجنون ، لاطلاق الحديث .

ودعوى : ان صدق الفوت لا يتوقف على التكليف الفعلي ، بل تحقق التكليف  
 الشأبي كاف في ذلك ، كما في النائم ، حيث ردف مع المجنون في حديث الرفع ،  
 غير مسموعة ، لكون القياس مع الفارق ، فان ثبوت القضاء في حق النائم انما  
 هو لدليل خارجي خاص ، وقد استكشفنا منه تمامية الملاك في حقه ، و كونه قابلاً  
 للتكليف و لو شأنا ، الا انه لم يقع مورداً للتكليف الفعلي - بالاداء في الوقت - لأجل  
 عجزه ، الناشئ عن نومه ، لالقصور في ناحية الملاك . ولكن من اين لنا استكشاف  
 مثل ذلك في المجنون ؟ ولعله مثل الصبي ، الذي لا مقتضى للتكليف في حقه ، ويكون  
 فاقداً للملاك رأساً . اذ لطريق لنا الى استكشافه الا من ناحية قيام الدليل الخارجي -  
 كما في النائم - أو علم الغيب ، وكلا الأمرين مفقود .

### واما الحيض والنفاس :

فالأمر فيهما اوضح حالته في الجنون ، فان عدم تكليف الحائض والنفاس  
 بالأداء ليس هو من باب العجز - كما في المجنون - بل هو من باب التخصيص ، و  
 بعد ورود التخصيص - الكاشف عن عدم توجه التكليف اليهما رأساً - كيف يمكننا  
 احراز الفوت ، الذي هو الموضوع لوجوب القضاء ؟ ولا شك في ان دليل المخصص -  
 باطلاقه - يعم الحالتين . أى حالة كون الحيض و النفاس بالاختيار و عدم كونهما  
 كذلك . فلا فرق - في سقوط القضاء في موارد الحيض و النفاس و الجنون - بين

(مسألة - ٤) : المرتد يجب عليه مافات أيام رده ، بعد عودته الى الاسلام ، سواء كان عن ملة أو فطرة .. (١).

الحالتين ، حتى ولو قلنا - ولكننا لانقول به - باختصاص الحكم في المغمى عليه بما اذا كان ذلك بقهر الله وغلبته ، إذ لا ملازمة بين المقامين ، فان التعليل : ( بغلبة الله ) إنما ورد في الأعماء - لو سلمنا بصحة التعليل - فهو - إذأ - حكم في مورد خاص ، وهو المغمى عليه ، فلو قلنا بنفي القضاء في المغمى عليه اذا كان ذلك بغلبة الله - لأمطلقاً - لم يوجب ذلك التعدي منه إلى غيره جزماً .

### حكم المرتد اذا عاد

(١) لا ينبغي الاشكال في تكليف المرتد - بكلا قسميه - بالفروع كالأصول ، وما ذكرناه في الكافر الأصلي غير جار هنا . بل قد ورد : ان المرأة تضرب اوقات الصلوات . فلا دليل على سقوط التكليف ، بعد شمول الاطلاقات له .  
 واذا كان المرتد مأموراً بالصلاة في الوقت - كسائر الواجبات - فمع تركه لها يصدق الفوت ، فيتحقق موضوع القضاء لامحالة . ولا دليل على سقوطه في المقام فان دليل السقوط عن الكافر ان كان هي السيرة القطعية ، فمعلوم : ان السيرة غير متحققة هنا ، فان المرتد الملى - وهو المسبوق بالكفر - كان يقتل في زمن النبي - صلى الله عليه وآله - ، وأما الفطري فلم يعهد في عصره (ص) ، فكيف يمكن دعوى قيام السيرة على نفي القضاء عنه؟ .

وان كان حديث العجب ، فكذلك ، اذ ظاهر الحديث ان الاسلام يجب ما قبله اذا كان السابق على الاسلام بتمامه كفراً ، لأن بعضه كان كفراً وبعضه كان اسلاماً . وان كان هو قصور مقتضى ، لأجل عدم تكليفه بالفروع ، وهو الذي اعتمدنا عليه ، واستظهرناه مما دل على أن الناس يؤمرون بالاسلام ، ثم بالولاية - فمن الواضح عدم جريانه في المقام ؛

أما أولاً : فلان مقتضى اطلاق الدليل المذكور هو : أنه بعد تحقق الاسلام - ولو آنأماً - يؤمر بالولاية - وكذا سائر الفروع - مطلقاً ، سواء حصل الارتداد بعد ذلك أم لا ، فهو على ثبوت القضاء عليه أدل .

وتصح منه - وان كان عن فطرة - على الاصح (١).

و ثانيا : مع الغض عن ذلك ، فالمرتد غير مشمول للدليل المذكور اصلا . فانه غير مأمور بالاسلام لعدم قبول توبته ، وانما يقتل ، وتبين منه زوجته ، وتقسيم أمواله ، بل الرواية تنظر الى الكافر الاصلى فقط ، اذ هو المأمور بالاسلام دون غيره . وعلى الجملة : فالدليل على السقوط فى المقام مفقود ، والاطلاقات والعمومات فيه محكمة . لكونها شاملة للمرتد كالمسلم ، فلا فرق بينهما فى وجوب الاداء والقضاء . (١) كما هو الظاهر . وقد تكلمنا حول ذلك فى كتاب (الطهارة) و قلنا : انه لا اشكال فى قبول توبة المرتد اذا كان امرأة . و أمّا اذا كان رجلا ، فقبول توبته واقعا - اى بينه وبين ربّه - فهو مما لا يعنيننا البحث عنه . واما ظاهراً ، فبالنسبة الى الأحكام الخاصّة كالقتل ، و بينونة الزوجة ، و تقسيم أمواله - فهى لا تقبل جزماً ، بنص الروايات الدالة على ذلك . و أمّا بالنسبة الى ما عداها من الاحكام ، عند فرض عدم قتله و بقاءه حياً - كما فى أمثال زماننا هذا - فهل تقبل توبته و يعامل معه معاملة المسلمين أو لا ؟ .

الظاهر : هو ذلك ، بل لا ينبغى الشك فيه ، لعدم الشك فى تكليفه بالصلاة أداءً ، حيث لا يَحتمل فى حقه استثناءه من حكم سائر المكلفين حيث يمتاز عنهم بسقوط الصلاة عنه . فاذا كان مكلفاً بالصلاة ، و كان مسلماً ، ترتب - ليه سائر الاحكام ، من طهارة البدن و نحوها ، و منها : وجوب القضاء .

وبكلمة اخرى : يدور الامر فى المقام بين ان تقبل توبته ظاهراً ، فيصلى ويصوم ويحكم بطهارة بدنه .. وهكذا تجرى عليه كافة احكام الاسلام ، و بين ان يقال : بعدم قبول توبته ، و سقوط التكليف عنه ، و بقاءه على حكم الكفر ، لا يقبل شئ من عباداته . و حيث لا يمكن الالتزام بالثانى جزماً - بل هو خلاف الضرورة قطعاً - تعين الالتزام بالأول ، لامحالة .

### حكم المخالف المستبصر

(٢) كما تقتضيه القاعدة ، اذ لا ريب في كونه مكلفاً بالاحكام ، و ليس هو مثل الكافر يجري فيه البحث عن تكليفه بالفروع - كالأصول - وعدمه ، فمع ثبوت التكليف في حقه ، و تحقق الفوت منه ، يشمله - لامحالة - دليل القضاء .  
 إلا أنه وردت روايات خاصة دلت على نفي القضاء عنه اذا استبصر ، فيما اذا كان قد اثنى به على وفق مذهبه ، فقد يستكشف منها : التخصيص في أدلة الاجزاء والشرائط والموانع ، وان تلكم الاحكام الواقعية لانعم المخالف الذي استبصر فيما بعد ، بنحو الشرط المتأخر .

ففي صحيحة العجلى ، عن ابي عبدالله (عليه السلام) - في حديث قال : « كل عمل عمله وهو في حال نسيه و ضلالته ، ثم من الله عليه الولاية و عرفه ، فانه يؤجر عليه ، إلا الزكاة ، لانه يضعها في غير مواضعها ، لأنها لأهل الولاية . وأما الصلاة والحج والصيام فليس عليه قضاء » ، (١\*).

وصحيحة ابن أذينة ، قال : « كتب الي ابو عبدالله (عليه السلام) : « ان كل عمل عمله الناصب ، في حال ضلاله أو حال نسيه ، ثم من الله عليه و عرفه هذا الأمر ، فانه يؤجر عليه و يكتب له ، إلا الزكاة فانه يعيدها ، لأنه وضعها في غير موضعها ، و إنما موضعها أهل الولاية . فأما الصلاة والصوم فليس عليه قضاء و هما » ، (٢\*).

وصحيحة الفضلاء ، عن ابي جعفر و ابي عبدالله (عليهما السلام) انهما قالا : « في الرجل يكون في بعض هذه الاهواء : الحرورية والمرجئة ، و العثمانية ، و القدرية ، ثم يتوب و يعرف هذا الأمر و يحسن رأيه ، أيعيد كل صلاة صلاتها أو صوم أو زكاة أو حج ، أو ليس عليه إعادة شيء من ذلك ؟ قال : ليس عليه إعادة شيء من ذلك ، غير الزكاة ، و لا بد أن يؤديها ، لانه وضع الزكاة في غير موضعها ، و إنما موضعها أهل الولاية » ، (٣\*).

(١\*) وسائل الشيعة الباب : ٣ من ابواب المستحقين للزكاة الحديث : ١ .

(٢\*) وسائل الشيعة الباب : ٣ من ابواب المستحقين للزكاة الحديث : ٣ .

(٣\*) وسائل الشيعة الباب : ٣ من ابواب المستحقين للزكاة الحديث : ٢ .

## شمول النصوص المخالف التارك رأساً ؟

لاريب في عدم شمول النصوص المخالف الذي فاتته الصلاة- بان تر كها رأساً- إذا لموضوع فيها هو كل عمل عمله ، وكل صلاة صلاحها ، فلا بد - إذا - من فرض صلاة صدرت منه خارجا . بل في صحیحة العجلی: « فانه يؤجر عليه » وكيف يؤجر من لم يعمل شيئاً على ما لم يفعله ؟ !

وعليه ، فيكون من فاتته الصلاة مشمولاً لما تقتضيه القاعدة ، من وجوب القضاء ، عملاً باطلاقات أدلة الفوت ، المفروض سلامتها - لاجل قصور النصوص المتقدمة - عن المقيد . وهذا مما لاخلاف فيه -

نعم قد يظهر من بعض النصوص : سقوط القضاء في المقام ايضاً ، و هو : مارواه الشهيد (قده) في الذكرى ، نقلاً عن كتاب (الرحمة) لسعد بن عبدالله - وكذلك الكشي (ره) في كتابه- بسنديهما، عن عمار الساباطي قال : قال سليمان بن خالد لابي عبدالله (عليه السلام) وأنا جالس: « إني منذ عرفت هذا الأمر- أصلي في كل يوم صلاتين، أقضي ما فاتني قبل معرفتي . قال : لا تفعل ، فان الحال التي كنت عليها أعظم من ترك ما تركت من الصلاة » (١\*).

لكن الرواية ضعيفة السند جداً ، فلا يعتمد عليها في الخروج عما تقتضيه القاعدة . مع عدم الجابرها ايضاً ، لو سلم الانجبار كبرياً .

وقال الشهيد (قده) في تفسير الرواية: « يعني : ما تركت من شرائطها وافعالها ، وليس المراد تركها بالكليّة ، (٢\*) . وهو استظهار حسن لا بأس به . فراراً من طرح الرواية .

ويلحق بذلك : ما لو كان قد اتى بالصلاة فاسدة على مذهبه و مذهبنا معاً ، فانها- ايضاً - لا تكون مشمولة لهذه النصوص ، فان منصرفها هي الصلوات التي كان يعتقد بصحتها ، بحيث كان يرى عدم لزوم قضائها- بعد الاستبصار- لولا الولاية .

(١) وسائل الشيعه ٣ في ابواب مقدمة العبادات ، الحديث ٤ .

(٢) ( \* ) لاحظ وسائل الشيعه الباب المذكور .

وأُتِيَ به على وجه يخالف مذهبه (١)، بل وان كان على وفق مذهبنا -  
أيضاً - على الاحوط (٢).

وأما الناقصة بنظره من غير جهة الولاية أيضاً - لفقد جزء أو شرط، أو الاقتران بالمانع، مما هو محكوم عليه بالطلاق لدى الفريقين، بحيث لم يكن المخالف يرى في حين العمل تفرغ الذمة بمثله - فالنصوص غير ناظرة إليه، ومنصرفه عنه. فيبقى هذا الفرض - كالقروض السابق عليه - مشمولاً للقاعدة، ومقتضاهما: وجوب القضاء.

و أما إذا كان قد صلى المخالف على وفق مذهبه، فهذا هو المتيقن، بدخوله تحت النصوص النافية للقضاء عن المخالف إذا استبصر، التي هي - بحسب النتيجة - مخصصة للأدلة الأولية، على سبيل الشرط المتأخر، كما مر، وحينئذ فيحكم بصحة جميع الأعمال السابقة، بل يؤجر عليها، عدالته، حيث كان قد صرفها في غير مصارفها، ووضعها في غير موضعها - كما نطقت بذلك النصوص - فان موضعها هم المؤمنون، ومن يكون من أهل الولاية، فالدفع إلى غيرهم لا يوجب تفرغ الذمة، حيث يكون مثله - حينئذ - مالو أدنى دينه إلى عمره في حين انه كان مدينا لزيد، فان الذمة لا تبرأ بذلك. ولا أجل هذا استثنيت الزكاة من بين سائر الأعمال. (١) وقد عرفت الوجه في ذلك آنفاً. فراجع ولاحظ.

(٢) مع فرض تمشي قصد القربة منه، وقد حكم المحقق الهمداني (قده) في مثل ذلك: بالصحة، وعدم الحاجة إلى القضاء، بدعوى: أن النصوص شاملة لهذه الصورة، بالفحوى والأولية القطعية، إذ البناء على الصحة فيما وافق مذهبه - مع كونه فاقد الجزء أو الشرط، أو مقترنا بالمانع بحسب الواقع. وفاقد الشرط الولاية أيضاً - يستلزم البناء على الصحة فيما لا يكون فاقد إلا لشرط الولاية بالأولوية.

أقول: قديرفرض المخالف معتقداً للصحة العمل الموافق لمذهبنا، كما إذا جاز عنده الأخذ بفتاوى علمائنا، كما انفق ذلك في عصرنا، حيث افتى شيخ الجامع



وأما إذا أتى به على وفق مذهبه فلا قضاء عليه (١) نعم إذا كان الوقت باقياً فإنه يجب عليه الاداء حينئذ (٢) ، ولو تركه وجب عليه القضاء .

الأزهر بمصر الشيخ محمود شلتوت ، بجواز الرجوع إلى فتوى كل واحد من علماء المذاهب الاسلامية ، فاستناداً إلى ذلك قلّد المخالف أحد علماء الشيعة ، وأتى بالعمل موافقاً لرأى العالم المذكور ، فلا ينبغى الشك في كونه مشمولاً للنصوص المذكورة ، فان العمل الذى يأتى به بالمخالف حينئذ و ان كان علي خلاف مذهبه و موافقاً لمذهبنا ، إلا أنه - فى نهاية الأمر - يرجع إلى ما يوافق مذهبه أيضاً ، ولو كان ذلك باعتبار موافقته لفتوى من جوز له الأخذ بقول العلماء من سائر المذاهب ، وعلى هذا ، فالمخالف - استناداً إلى ما ذكر - إنما يرى صحة ما يأتى به من العمل ، و مبرىء للذمة ، فلا قصور فيه - على هذا - إلا من جهة الولاية .

وقد يفرض : انه لا يعتقد صحته ، بل يراه - في نفسه - باطلاً ، لكونه - على خلاف مذهبه ، فمثله غير مشمول لتلك النصوص - والأولى المدعاة لوجهها ، للفرق الواضح بين الموردين ، إذ المخالف - فى المقيس عليه - يعتقد الصحة ، وليس الأمر كذلك فى المقيس . و المستفاد من تلك الأخبار : ان المنطوق - فى الحكم بالاجتزاء وعدم الحاجة إلى القضاء - بالعمل الصادر حال الخلاف ، على وجه يرى المخالف صحة و تفرغ الذمة به ، وعدم وجود قصور فيه فى نفسه ، فانه المناسب لقوله (عليه السلام) : « فانه يؤجر عليه » ، و أما العمل الذى يعتقد بطلانه فى ظرفه حتى من غير جهة الولاية - وان فرضناه مطابقاً لمذهبنا - فهو خارج عن منصرف تلك الأخبار ، كما لا يخفى .

(١) و هو المتيقن به من النصوص النافية للقضاء عن المخالف إذا استبصر ، كما مر الكلام فيه ، فراجع .

(٢) لاختصاص نصوص الاجزاء بالقضاء . فيبقى عموم دليل التكليف بالصلاة الصحيحة

- أداء - على حاله ، وفيه :

أولاً : ان التعبير بالقضاء و إن ورد فى جملة من نصوص الباب ، إلا ان المراد به - فى لسان الأخبار - هو المعنى اللغوى - وهو الاتيان بالفعل مرة أخرى -

ولو استبصر ، ثم خالف، ثم استبصر ، فالاحوط القضاء (١) وان أتى به بعدالعود الى الخلاف على وفق مذهبه .

لاخصوص المأني به خارج الوقت ، في مقابل الاعادة ، فان ذلك اصطلاح حديث ، قد تداول في كلمات الفقهاء ، فلا يكاد يحمل النص على ذلك . سيما بعدالتعبير - في صحيحتي العجلى و ابن ابى اذينة - بصيغة العموم : ( كل عمل . . . ) الشامل ذلك للأداء أيضاً .

و ثانياً : ان صحيحة الفضلاء قد تضمنت التصريح بالاعادة ، فلوسلم بانصراف القضاء - في بقية النصوص - إلى المعنى المصطلح ، لكانت هذه الصحيحة - بمفردها - وافية بالمطلوب : فالأقوى : الحكم بالاجتزاء مطلقا ، سواء أكان استبصاره في الوقت أم في خارجه .

#### تنبيه

لاريب في عموم الحكم لكل من اتحل الاسلام من الفرق المخالفة، حتى المحكوم عليهم بالكفر ، كالناصب ونحوه ، الذى ورد بشأنه : « إن الله لم يخلق خلقاً أنجس من الكلب ، وإن الناصب لنا أهل البيت لأشد منه ، فالنواصب والخوارج - ونحوهم من الفرق المحكوم عليهم بالكفر - تشملهم النصوص المذكورة ، فلا يجب عليهم القضاء بعدالاستبصار .

بل انه وقع التصريح بالناصب في صحيحتي العجلى وابن أذينة : كما أن جملة من المذكورين في صحيحة الفضلاء من قبيل الناصب ، فلا يختص الحكم بمن حكم عليه بالاسلام وطهارة البدن ، من فرق المخالفين ، كما هو ظاهر .

(١) نظير المرتد الملى إذا أسلم ، ثم ارتد بعد إسلامه ، ثم أسلم ثانياً . ثم ان البحث في وجوب القضاء في الفرض المذكور إنما هو بعد الفراغ عن عدم وجوب القضاء بالنسبة إلى الصلوات الواقعة قبل الاستبصار الأوّل ، لاطلاق ما دل على عدم وجوب القضاء عليه اذا استبصر ، الشامل ذلك لصورتي العود إلى الخلاف بعد ذلك وعدمه .

( مسألة - ٦ ) : يجب القضاء على شارب المسكر ، سواء كان مع العلم أو الجهل . ومع الاختيار ، على وجه العصيان ، أو للضرورة ، أو الأكره (١) .

فمحل الكلام هي الصلوات المتخلله بين الاستبصار الأول والثاني ، فهل يجب عليه قضاؤها ، اقتصارا فيما خالف القواعد على المقدار المتيقن به ، وهو الخلاف الأول دون المتجدد منه بعد ذلك ، أولا ؟ .

قد يقال بالثاني ، تمسكا باطلاق النصوص النافية للقضاء عما صدر منه حال المخالفة .

و يدفعه : ان النص لو كان كما يلي : ( المخالف لا يقضى بعد الاستبصار ) لاتجه - عندئذ - التمسك باطلاقه ، فان عنوان ( المخالف ) المأخوذ في الموضوع يصدق على مثل هذا الشخص في حال خلافه المتجدد . إلا ان النصوص الواردة ليست هي كذلك ، بل النصوص كما يأتي : « كل عمل عمله - وهو في حال نصبه وضالته - ثم من الله عليه وعرفه الولاية ... » والمستفاد من كلمة : ( ثم ) هو ان الموضوع هو الناصب الذي لم يمن الله عليه ولم يعرفه الولاية ، فينحصر بالخلاف الأول غير المسبوق بتعريف الولاية ، ولا يشمل الخلاف المتجدد بعد من الله عليه وتعرفه الولاية فانه حال الخلاف الثاني لا يصدق عليه : انه ممن لم يمن الله عليه ولم يعرفه الولاية ، بل هو ممن من الله عليه وعرفه ذلك ، غير انه - بسوء اختياره - اعرض عن الحق بعد المعرفة به . فمثله خارج عن مورد هذه النصوص ، لعدم ثبوت اطلاق يشمل حال خلافه الثاني . فتأمل .

كما انها لا تشمل من كان على الحق ، ثم خالف ثم استبصر وعاد إلى الحق - نظير المرتد الفطري إذا أسلم - وعاد كأحمد بن هلال ونظرائه ، لعين ما ذكر انفا : من ان الخلاف المسبوق بالمعرفة خارج عن موضوع نصوص الباب - فالأقوى فيه وجوب القضاء ، عملا باطلاق ما دل على ذلك ، بعد فرض سلامته عن المقيّد .

حكم السكران :

(١) لاطلاق ما دل على اعتبار ال ( فوت ) موضوعا لوجوب القضاء ، كصحيح

( مسألة - ٧ ) : فاقد الطهورين يجب عليه القضاء ، و يسقط عنه الاداء . . (١).

زرارة و غيره مما تقدمت الاشارة إليه ، فان التكلف بالأداء - في الوقت - وان كان ساقطاً عنه ، إلا أن ذلك لأجل العجز ، لا لأجل التخصيص في دليل الوجوب ، فالتكليف به - ولو شأنا - كان متوجها نحوه ، وهو كاف في صدق الفوت الموجب للقضاء - كما في النائم - علي مامر تفصيله .

نعم قد يقال في المقام بعدم الوجوب ، استناداً إلى التعليل الوارد في نصوص الاغماء ، من أن : ( ما غلب الله عليه فهو أولى بالعدر ) فان السكر - اذا كان خارجاً عن الاختيار - مشمول لعموم العلة المذكورة .

ولكن قد عرفت فيما سبق : عدم دلالة النصوص المذكورة - قطعاً - علي التعليل في مورد ها ، فضلاً عن التعدى عنه إلى غيره فان ما اشتمل منها علي التعليل المذكور كان ضعيف السند والدلالة ، علي سبيل منع الخلو<sup>١</sup> فلاحظ .

### حكم فاقد الطهورين

(١) كما هو الأقوى - والوجه في ذلك : ما قد تكرر منا في مطاوي هذا الشرح وأشرنا إليه أيضاً في مبحث الصحيح و الأعم من الأصول - من أن الاستفادة من حديث الثلث (١\*) هو اعتبار الطهارة - كالر كوع والسجود - في حقيقة الصلاة ، وان ماهيتها انما تتألف من هذه الأمور الثلاث ، فهي دخيلة في مقام الذات و تعدمن المقومات ، و عليه فالفاقد لأحد هذه الأمور - بنظر الشارع - ليس من الصلاة في شيء .

وهذا بخلاف - ائزر الأجزاء والشرائط ، فانها امور معتبرة في المأمور به ومن

(١) كما في صحيح الحلبي ، عن أبي عبدالله ( عليه السلام ) قال : الصلاة ثلاثة

اثلاث : ثلث طهور ، و ثلث ركوع ، و ثلث سجود . لاحظ وسائل الشريعة الباب :

٩ من ابواب الركوع الحديث : ١ .

جملة مقوماته ، لامن مقومات الماهية والذات ، بحيث يدور مدارها اسم الصلاة و  
عنوانها ، حتى فيما كان لسان دليل اعتباره كالطهارة كما في الفاتحة والقبلة ،  
حيث ورد في دليل اعتبارهما : ( لاصلاة إلا بفاتحة الكتاب ) أو : ( إلى القبلة ) ،  
كما ورد : ( لاصلاة ألا بطهور ) مما هو ظاهر في نفي الحقيقة بانتفاء الجزء المذكور  
وذلك : لاناقد استفدنا من الخارج صحة الصلاة الفاقدة لفاتحة الكتاب أو القبلة - ولو  
في الجملة - كما في صورة العجز ، فقد ورد فيمن لم يحسن القراءة : أنه يقرأ ما  
تيسر من القرآن ، و أنها لاتعاد بنسبائها ،

كما انه ورد - في بعض الفروض - : ان ما بين المشرق والمغرب قبلة ، حيث  
يستكشف من هذا كلفه : أن دليل اعتبارهما وان كان ظاهراً - في حد نفسه - في  
نفي الحقيقة بانتفاء إحداهما ، إلا أنه - بملاحظة ما ذكرنا - يحمل عن ضرب من  
المبالغة ، اهتما ما بالامرئين المذكورين من بين سائر الاجزاء والشرائط .

إلا أنه بالنسبة إلى الطهور والر كوع والسجود لم يرد ما يقتضى صرف ظاهر  
دليل اعتبارها ، فتبقى أدلتها - بضميمة حديث التثليث - علي حاله ، من اقتضائه  
انتفاء الحقيقة بانتفاء أحدها ، فيستفاد من ذلك - لامحالة - كونها من المقومات و أنها  
دخيلة في مقام الذات .

ثم انه لا يكاد يتصور - غالباً - العجز عن السجود والر كوع ، وذلك لوجود  
المراتب الطولية لهما ، نظراً إلى أن العاجز عن الر كوع الاختياري - مثلاً - وظيفته  
الر كوع جالساً ، ثم لإيماء ، ثم غمض العين وفتحها ، هكذا الحال في السجود ، وهذا  
بخلاف الطهور ، فانه يتحقق العجز بالنسبة اليه - كما في فاقد الطهورين - وحينئذ  
فيكون العجز عن المقوم للشئ - وهو الطهارة - غجزاً عن الشئ نفسه ، لانتفاء  
المشروط بانتفاء شرطه ، فيستحيل تعلق التكليف بالصلاة المشروطة بالطهارة لامتناع  
تعلق الخطاب بأمر غير مقدور .

ولا يقاس ذلك بباقي الأجزاء والشرائط ، لوجود الفارق بين الأمرين ، مما يستكشف منه : كون سائر الأجزاء والشرائط من مقومات الأمور به دون الماهية ، كما عرفت . و عليه ، فالنتيجة : هي سقوط التكليف بالصلاة أداءً .

فان قلت : كيف ذلك ، وقد ورد في الحديث : ان الصلاة لا تسقط بحال ؟ . قلت : الموضوع لعدم السقوط بحال - في الحديث المذكور - إنما هي الصلاة ، وهي اسم لما يتركب من الأمور الثلاث ، التي منها الطهارة بمقتضى حديث التثليث ، فالفاقد لها ليس بمصدق للصلاة ولا ينطبق عليه عنوانها بنظر الشارع ، الذي هو المبيِّن لماهيتها ، والشارح لحقيقتها - كما هو الحال في الحديث المذكور - فليس العمل الفاقِد للطهارة من حقيقة الصلاة في شيء ، و ان كان مشاكلاً لها في الصورة . ومع هذا ، كيف يصح التمسك بالحديث المذكور ، بعدما لم يمكن له موضوع أصلاً . وأما المناقشة في سند الحديث بعدم ثبوته في الجملة . فيدفعها : ان الحديث وان لم يرد بهذا اللفظ وانما هو من الكلمات الدائرة على ألسنة الفقهاء ، لكن هذا المضمون وارد في صحيحة زرارة ، الواردة في المستحاضة ، وهو قوله صلى الله عليه وسلم : «فانها لاتدع الصلاة بحال» (١\*) . إذ لا شك في عدم اختصاص المستحاضة بالحكم المذكور ، لعدم احتمال الفرق بينها وبين سائر المكلفين من هذه الجهة ، فبعد الغاء الخصوصية عن مورد الرواية يكون مفادها عاماً يشمل جميع المكلفين - والظاهر : ان العبارة الدائرة على ألسنة الفقهاء متصيدة من هذه الصحيحة .

وكيف كان فلامجال للمناقشة في السند . إلا انه - مع ذلك - لامجال للتمسك بالحديث في المقام ، لما عرفت من أنها و ان كانت حاكمة على أدلة الأجزاء والشرائط ، ومبينة لاختصاصها بحال التمكن ، إلا أن الحكومة فرع صدق اسم الصلاة كي يتأني المجال للدليل الحاكم ، والمفروض هو انتفاء الصدق بانتفاء ما يقومه بنظر الشارع ، فلا صلاة في البين كي يحكم عليها بعدم السقوط ، وانما هناك صورة الصلاة فقط لاحقيقتها ، و لا دليل على وجوب الاثبات بهذه الصورة .

وان كان الاحوط الجمع بينهما (١).  
 (مسألة ٨-): من وجب عليه الجمعة اذا تركها حتى مضى وقتها أتى بالظهر  
 ان بقى الوقت ، وان تركها - أيضاً - وجب عليه قضاؤها ، لا قضاء الجمعة (٢).

هذا ومع الشك في الوجوب فالمرجع هي اصالة البراءة ، كما لا يخفى. وهذا  
 بخلاف الحال في سائر الأجزاء ، فان عنوان الصلاة منطبق على فاقدها ، فيشملها  
 الدليل المذكور .

وجوب القضاء عليه :

أما وجوب القضاء عليه ، فلاطلاق الفوت ، المأخوذ موضوعاً للحكم المذكور -  
 كما في صحیحة زرارة المتقدمة - فان العبرة في القضاء - كما مر - من ذلك غير مره -  
 بفوت التكليف ولو شأنا . وان شئت فقل : ان الاعتبار بفوات الملاك ، ولاشك في تمامية  
 الملاك في المقام و نظائره - كالنوم والنسيان - مما استند فيه سقوط التكليف  
 في الوقت إلى العجز ، لا إلى تخصيص دليل الوجوب ، كما في الحيض ونحوه .

كما يفصح عن ذلك ما دل على وجوب القضاء على النائم والناسي - ومن  
 جملتها هذه الصحیحة نفسها - حيث لا مجال لاحتمال اختصاص الحكم المذكور  
 بالموردين بل المستفاد من ذلك : الضابط الكلي ، وهو ما عرفت من ثبوت القضاء  
 في جميع موارد العجز - ومنها المقام - لأجل تمامية الملاك .

(١) كما يقتضيه الاحتياط ، عملاً بالعلم الاجمالي بوجوب أحد التكليفين ،  
 من الأداء أو القضاء . و لكن الأقوى - كما مر - هو تعين القضاء وسقوط الاداء . فلاحظ -  
 (٢) بلاشكال في ذلك ولاخلاف - و استدله :

الاجماع - نارة - وأخري : بصحیحة الحلبي ، قال : « سألت أبا عبد الله عليه السلام ،  
 عن من لم يدرك الخطبة يوم الجمعة . قال : يصلي ركعتين ، فان فاتته الصلاة فلم  
 يدركها فليصل أربعاً . » (١\*).

وناقش المحقق الهمداني (قده) في الصحیحة : بأن موردها صورة انعقاد

الجمعة و عدم ادراك الامام ، فهي ناظرة إلى مسألة أخرى ، وهي انه لاجمعة بعد الجمعة ، وأجنبية عن صورة عدم انعقاد الجمعة رأسا حتى مضى وقتها ، ومن ثم استدل (قده) للحكم المذكور بعد الاجماع - وهو العمدة - بوجه آخر ، وهو : ان المستفاد من الأدلة أن الواجب - يوم الجمعة - إنما هي أربع ركعات ، غير أنه - لدى استجماع الشرائط - تقوم الخطبتان مقام الركعتين الأخيرتين ، فيؤتى بالصلاة فيه ركعتين . وهذا إنما ثبت في الوقت ، وأما في خارجه فيكفي - في عدم مشروعية قضاء الصلاة جمعة - أصالة عدم مشروعية ادائها بهذه الكيفية في خارج الوقت . فاللازم هو الاثنيان بربع ركعات - وهي الفريضة الواجبة على كل مكلف - بعد فقد الدليل على الاجتزاء بغيرها .

أقول : الذي ينبغي أن يقال في المقام : انه لا ريب في كون صلاة الجمعة من الواجبات المضيق ، وينتهي وقتها بصيروره ظل كل شيء مثله ، أو يمضي ساعة من النهار ، او بغير ذلك على اختلاف الأقوال . وعلى أي حال فان وقتها مضيق ومحدود بزمان خاص ونتيجة ذلك : سقوط الوجوب بخروج الوقت ، حتى على القول بوجودها تعيينا ، فتنقلب الوظيفة الواقعية - عندئذ - إلى صلاة الظهر ، لعدم احتمال سقوط التكليف عنه بالمرّة في هذا اليوم . كما هو ظاهر .

وحينئذ فان صلى أربع ركعات في الوقت فهو ، الا كان قد فاتته صلاة الظهر دون الجمعة : اذ الفوت انما يتحقق في آخر الوقت دون وسطه أو أوله : فالعبارة بالتكليف الثابت عند خروج الوقت ، الذي به يتحقق الفوت ، لا بما ثبت في أول الوقت فالمصداق للفئات ليس هو إلا صلاة الظهر دون الجمعة ،

وبعبارة أخرى : ليس الواجب على المكلف - في يوم الجمعة - إلا صلاة واحدة وهي الجمعة في أول الوقت ، وإلا فالظهر . ولا شك في أن ما يفوته - بخروج الوقت الذي هو زمان صدق الفوت - إنما هو الظهر دون الجمعة ، فلا يجب إلا قضاء الظهر دون الجمعة . فلا حاجة إلى التثبت بالاجماع ، أو باصالة عدم مشروعية الجمعة



(مسألة - ٩) : يجب قضاء غير اليومية (١) سوى الغيدين (٢) حتى النافلة المنذورة في وقت معين (٣) .

في خارج الوقت - كما أفاده (قده) فان الأمر وإن كان كذلك ، إلا أنا في غنى عن الاستدلال بهما ، كما لا يخفى .

قضاء غير اليومية :

(١) لاطلاق دليل القضاء ، كقوله (صلى الله عليه وسلم) - في ذيل صحيحة زرارة - : « فليصل ما فاتته مما قدمني » ، (٤١) ، فانه يشمل اليومية وغيرها .

(٢) حتى مع وجوب الأداء ، كما في زمن الحضور - لصحيح زرارة ، عن ابي جعفر (عليه السلام) قال : « من لم يصل مع الامام في جماعة يوم العيد فلا صلاة له ، ولا قضاء عليه » ، (٢\*) و به يقيد اطلاق الصحيحة المتقدمة .

هذا فيما ثبت العيد وأقيمت الجماعة لكن المكلف لم يدر كها . و أما إذا خرج الوقت ولم تنعقد الجماعة - لعدم ثبوت الهلال إلا بعد الزوال - فانه تؤخر الصلاة - حينئذ - إلى الغد ، كما نطق بذلك صحيح محمد بن قيس ، عن ابي جعفر (عليه السلام) قال : « اذا شهد عند الامام شاهدان أنهما رأيا الهلال منذ ثلاثين يوماً أمر الامام بالافطار في ذلك اليوم ، اذا كان قد شهدا قبل زوال الشمس ، فان شهدا بعد زوال الشمس أمر الامام بافطار ذلك اليوم ، و آخر الصلاة إلى الغد ، فصلت بهم » ، (٣\*) . ولا تعارض بين الروايتين ، لاختلاف الموردين كما هو ظاهر .

(٣) كما يقتضيه الاطلاق المتقدم .

ولكن قد يناقش في ذلك : بأن الفريضة - المأخوذة موضوعاً لوجوب القضاء منصرفة إلى ما تكون فريضة بحد ذاتها و بالعنوان الأولي ، لا ما صارت فريضة

(١) الوسائل الباب : ٢ من ابواب قضاء الصلوات الحديث : ٣ .

(٢) \* الوسائل الباب : ٢ من ابواب صلاة العيد الحديث : ٣ .

(٣) \* الوسائل الباب : ٩ من ابواب صلاة العيد الحديث : ١ .

(مسألة - ١٠) : يجوز قضاء الفرائض في كل وقت ، من ليل أو نهار  
 اوسفر أو حضر . (١).

بالعنوان الثانوى العارض، كالنذر والاجارة ونحوهما ، فان الاطلاق قاصر عن شمول ذلك . وحيث أن القضاء بأمر جديد ، فالمرجع عند الشك فيه أصالة البراءة عنه . ويتوجه عليه : ان دليل القضاء غير منحصر بما تضمن لفظ الفريضة في الموضوع كى يدعى انصراف الفريضة عن المنذور ونحوه - فان صحيحة زرارة - برواية الشيخ ( قدہ ) خالية عن لفظ الفريضة .

فقد روى الشيخ (قدہ) باسناده عن أبي جعفر (عليه السلام) : « انه سئل عن رجل صلى بغير طهور ، أو نسي صلوات لم يصلها ، أو نام عنها . قال : يقضيها إذا ذكرها ، فى أى ساعة ذكرها ، من ليل أو نهار ، أو : « فى أى ساعة ذكرها ، ليلاً أو نهاراً » كما فى روايته الاخرى (١) .

نعم لفظ الفريضة مذکور فى رواية الكلينى (قدہ) (٢) . لكنه لا تنافى بين الطائفتين ، كما لا يخفى - وعليه فموضوع الحكم - على رواية الشيخ ( قدہ ) - هو كل صلاة فاتت المكلف، سواء أ كانت فريضة بعنوانها الذاتى أم العرضى، وكفى بذلك مستنداً للاطلاق.

(١) بلا اشكال فيه ولا خلاف ، كما نطقت بذلك الأخبار الكثيرة ، بل لا يبعد دعوى بلوغها حدّ النواتر ، و من جملتها: صحيحة زرارة المتقدمة آنفا . نعم ، بازائها مارواه الشيخ (قدہ) باسناده عن عمار بن موسى، عن ابي عبدالله (عليه السلام) قال : « سألته عن الرجل ينام الفجر حتى تطلع الشمس - و هو فى سفر - كيف يصنع ؟ أيجوز له ان يقضى النهار قال : لا تقضى صلاة نافلة ولا فريضة بالنهار ، ولا تجوز له ولا تثبت له ، ولكن يؤخرها فيقضيها بالليل (٣) .

( ١ ) الوسائل الباب : ١ من ابواب قضاء الصلوات الحديث : ١ .

( ٢ ) الوسائل الباب : ٢ من ابواب قضاء الصلوات الحديث : ١ .

( ٣ ) الوسائل الباب : ٢ من ابواب قضاء الصلوات الحديث : ٦ .

ويصلى في السفر مافات في الحضر تماما ، كما انه يصلى في الحضر مافات في السفر قصرأ (١) .

(مسألة - ١١) : اذا فاتت الصلاة في أما كن التخيير فالاحوط قضاؤها قصرأ ، مطلقاً سواء قضاها في السفر أو في الحضر ، في تلك الاماكن أو غيرها . و ان كان لا يبعد جواز الاتمام - أيضا - اذا قضاها

لكنها رواية شاذة لانهض بمقاومة ماسبق ، فانه من اظهر مصاديق قوله عليه السلام وخذ بما اشتهر بين أصحابك، ودع الشاذ النادر .

هذا مضافا إلى ان الرواية ضعيفة في نفسها ، وان كان قد عبر عنها بالموثق في بعض الكلمات ، فان في السند (علي بن خالد) ولم يرد فيه توثيق ، غاية : انه كان زدياً ثم استبصر في زمن الامام الجواد عليه السلام .

نعم المذكور في (وسائل الشيعة) في هذا الموضع: (أحمد بن خالد) بدل (علي بن خالد) لكنه سهو من قلمه الشريف أو قلم النسخ قطعاً ، والصحيح هو (علي بن خالد) كما في نسخ التهذيب. الطبع القديم منه والحديث - والوسائل : باب : ٧٥ من ابواب المواقيت الحديث : ١٤ ،

فالرواية ضعيفة السند في حد نفسها ، فضلا عن مقاومتها للنصوص الكثيرة البالغة حد التواتر ، ولو إجمالاً ، فتطرح ، ولا تصل النوبة إلى الحمل علي التقيّة - كما قيل - و ان كان مما لا باس به لو أنه صحّ السند .

(١) اجماعاً كما يشهد بذلك جملة من النصوص ، منها : صحيح زرارة قال ، قلت له : رجل فاتته صلاة من صلاة السفر فذكرها في الحضر . قال : يقضى مافات كما فاتته ، ان كانت صلاة السفر أدأها في الحضر مثلها . و ان كانت صلاة الحضر فليقض في السفر صلاة الحضر كما فاتته (١) . و نحوها غيرها .

في تلك الاماكن (١) .

### الفائنة في اماكن التخيير

(١) الأقوال المعروفة في المسألة ثلاث: التخيير في القضاء مطلقا ، رتعيين القصر مطلقا والتفصيل بين ما إذا كان القضاء في تلك الأماكن نفسها فالتخيير - سيما إذا كان لم يخرج عنها بعد - وبين القضاء في بلد آخر فالقصر ، كما مال إليه المصنف (قده) .  
و قد استدلل للقول الأول - وهو التخيير مطلقا - بوجوه :

الأول - عموم : « من فاتته فريضة فليقضها كما فاتته » فان اللفظ المذكور وان لم يرد في شيء من النصوص ، لكن ذلك هو مضمون نصوص الباب ، كقوله لِيُحْتَمَلِ في صحيفة زرارة المتقدمة - : يقضى ما فاته كما فاتته « (١\*) . وحيث ان الفائنة في المقام هي الفريضة المخير فيها بين القصر والتمام ، فكذلك الحال في قضائها ، عملا بالمماثلة بين الأداء والقضاء ، المستفادة من التشبيه .

وفيه : ان النظر - في التشبيه - مقصور على ذات الفائنة بحسب ما يقتضيه طبعه من قصر أو تمام ، لا يلاحظ ما يطرأ عليه من الخصوصيات والملايسات ، المستتعبة للحكم الشرعي بالعنوان الثانوي ، من زمان أو مكان ونحو ذلك ، ولا شك في أن الفريضة المقررة بالذات - في حق المسافر - انما هي القصر ، وأما جواز الاتمام فهو حكم شرعي آخر ، نشأ ذلك من خصوصية في المكان ، وقد أثبتته الدليل للصلاة أداء ، والتشبيه - كما عرفت - غير ناظر إلى الخصوصيات اللاحقة والادوصاف الطارئة على الفعل ، الزائدة على مقام الذات ، فلا يكاد يعتم مثل ذلك .

هذا مضافا إلى ان مقتضى اطلاق موثق عمار ، قال : سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن المسافر بمرض ولا يقدر أن يصلي المكتوبة . قال : يقضى - اذا أقام - مثل صلاة المسافر ، بالتقصير « (١\*) » وجوب التقصير في قضاء الفائنة حال السفر ، سواء أكان الغوت في مواطن التخيير أم لا .

الثاني - : ما ذكره المحقق الهمداني (قده) من تبعية القضاء للأداء ، فان القضاء

وان كان بأمر جديد ، لكنه يكشف - لامحالة - عن تعدد المطلوب في الوقت ، وان مطلوبة العمل غير منتفية بفواته . وعليه فالصلاة المقضية هي - بعينها - الماهية المطلوبة في الوقت ، فيجب مراعاة جميع الأحكام ، عد الناشء منها من خصوصية الوقت . وحيث إن من تلك الأحكام ثبوت التخيير في المقام كان الحال هو ذلك في القضاء ، رعاية لقانون التبعية .

و يتوجه عليه : ما عرفت سابقا ، من منع التبعية ، وأن الأمر بالقضاء لازم أعمّ لتعدد المطلوب ، فلا يكاد ينكشف به ذلك لملاءمته مع وحدته أيضاً . بل هي - أي وحدة المطلوب - الظاهر من الأمر بالصلاة مقيدة بالوقت ، كما لا يخفى ، فإذا سقط هذا الأمر بخروج الوقت ، وتعلق أمر جديد بالقضاء دليل على ثبوت التخيير في الأمر الجديد - أيضاً - وإنما التخيير كان ثابتاً في خصوص الامر الساقط فقط ،

الثالث : الاستصحاب ، بدعوى : أن الامر التخييري كان ثابتاً في الاداء ، و يحكم بثبوته في القضاء - أيضاً - عملاً بالاستصحاب ويتوجه عليه :

أولاً : المنع عن جريان الاستصحاب في الشبهات الحكمية ، فإنا وان بنينا على جريانه في الاحكام غير الالزامية - كالأباحة و التخيير - على ما بيناه في الاصول ، إلا أننا نلتزم بجريانه في خصوص المقام ، لاجل المعارضة التي - لاجلها - منعنا جريانه في الاحكام الالزامية ، وذلك : لان الوظيفة الاولية المقررة في حق المسافر - إنما هي القصر ، وإنما جعل التخيير لمن كان في إحدى الاماكن المعينة تخصيصاً لما تقتضيه القاعدة الاولية ، وعلى هذا فاستصحاب بقاء التخيير إلى بعد خروج الوقت معارض باستصحاب عدم جعل التخيير في خارج الوقت ، كما لا يخفى

وثانياً : إن الاستصحاب - في نفسه - غير جار في المقام ، لأجل تعدد الموضوع ، فان الأمر الأول - الذي كان على وجه التخيير - قد سقط بخروج الوقت جزماً - والمفروض هو وحدة المطلوب ، كما استظهرناه من الدليل حسبما عرفت - والأمر الثاني الحادث بعد خروج الوقت مشكوك الكيفية من حين حدوثه ، حيث لا ندرى

به - من حين حدوثه - انه علي وجه التخيير أو التعيين، فما الذي نستصحبه؟!  
ثم ان جميع ما ذكرناه إلى هنا إنما كان مجازاة منا: وإلا فالظاهر:  
أن من تفوته الصلاة في أماكن التخيير، ينحصر الفائت في حقه بالفريضة المقصورة  
فقط، فان العبرة - في القضاء - بما يفوت المكلف في آخر الوقت - وهو زمان  
صدق الفوت - ولا شك في أنه - عند ضيق الوقت إلا بمقدار أربع ركعات، كما  
في الظهريين مثلاً - تنقلب الوظيفة الواقعية من التخيير إلى القصر: فلا يكون  
الفائت إلا الصلاة قصرًا، وهذا الفرض محقق دائماً، فان الفوت مسبوق - لامعالة  
بالتضييق المذكور ومعه فلامجال للاستصحاب، ولا لدعوى التبعية، ولا عموم أدلة  
الفوت، لسقوط ذلك كله، كما لا يخفى.

ويستدل للقول الثاني - وهو التخيير فيما إذا أراد القضاء في تلك الأماكن -  
بالاستصحاب، والتبعية، وقد عرفت حالهما. وعمدة ما يستدل له:  
مكتابة علي بن مهزيار قال: «كُتبت إلى أبي جعفر الثاني (عليه السلام): ان الرواية  
قد اختلفت عن آباءك في الاتمام والتقصير للصلاة في الحرمين، - إلى أن قال - : فكتب  
إلي - **بالتيمم** - بخطه: قد علمت - برحمك الله - فضل الصلاة في الحرمين على غيرهما،  
فأنا أحب لك - إذا دخلتهما - أن لا تقصر. وتكثر فيهما من الصلاة. (\*١).

فان مقتضى اطلاقها استحباب الاكثار من الصلاة، واختيار التمام لشرف  
المكان، من دون فرق بين الأداء والقضاء. لعموم العلة:

وفيه ما لا يخفى، فانها ناظرة إلى الصلاة الأدائية خاصة - وهي التي وقع  
الخلاف في حكمها بين الفقهاء. كما اشير إلى ذلك في صدر الرواية - ولا اطلاق  
لها بالاضافة إلى القضاء، وإلا لزم القول بالتخيير في ما إذا أراد المكلف الايمان  
بالقضاء في خصوص الحرمين، حتى ولو كانت الفائتة في غيرهما، فان الاطلاق -  
على تقدير ثبوته - يشمل ذلك، كما لا يخفى، ولا يظن بأحد الالتزام به. فالنظر

- (مسألة- ١٢) . اذا فاتته الصلاة في السفر الذي يجب فيه الاحتياط ، بالجمع بين القصر والتمام ، فالقضاء كذلك (١) .
- (مسألة- ١٣) : اذا فاتت الصلاة ، وكان في اول الوقت حاضراً وفي آخر الوقت مسافراً أو بالعكس ، لا يبعد التخيير في القضاء بين القصر والتمام . والاحوط اختيار ما كان واجبا في آخر الوقت . و أحوط منه الجمع بين القصر والتمام (٢) .

في الصحيحة يكون مقصوداً على حال الاداء فقط ، ولا تكاد الرواية تناول القضاء بوجه -

فالمتمحصل من جميع ما ذكرناه : أن الأقوى هو القول الثالث ، أعنى به :  
تعين القصر مطلقاً .

#### الفائتة في السفر

- (١) بملاك العلم الاجمالي ، الموجب للاحتياط في الأداء كما هو ظاهر .
- (٢) لا يخفى : أنه - بناء على كون الاعتبار في كيفية الاداء بحال تعلق الوجوب ، وأن الواجب على من سافر بعد دخول الوقت ليس هو إلا التمام - يكون هذا البحث ساقطاً من اصله ، ويكون المتعين - حينئذ - إنما هو قضاء الصلاة تماماً بالكلام ، فانها - أي الصلاة تماماً - هي التي تعلق بها التكليف في الوقت . حتى في حال السفر ، فلم يكن مصداق الفائت إلا الصلاة التامة ، فيتعين القضاء تماماً . كما أنه - بناء على كون الوظيفة المقررة في الوقت في الفرض المذكور هي التخيير - يندرج المقام في المسألة المتقدمة ، وهي الفائتة في مواطن التخيير . و قد مر حكمها .

فالكلام - في المسألة - مبني على كون الاعتبار - في الوقت - بحال الاداء وزمان الامتثال ، حيث كان المتعين في الفرض على هذا التقدير - كما هو المشهور وهو الصحيح ، كما سيأتي الكلام عاينه في محله ان شاء الله - هي الصلاة قصرًا ، فهل يتعين القضاء - حينئذ - قصرًا - كما عليه المشهور - أو تماماً - كما اختاره جمع

• • • • •

من الأعلام ، كوالصدق ، والسيد المرتضى ، والإسكافي ، والحلى فى السرائر ،  
والشيخ فى المبسوط ، وغيرهم (قدم) - اويتخير بينهما ، كما مال اليه المصنف  
(قدمه) فى المتن ؟؟؟ وجوه ، بل أقوال .

ثم إن المصنف (قدمه) - بعد نفي البعد عن القول بالتخيير - ذكر : أن الأحوط  
هو اختيار ما كان واجبا فى آخر الوقت ، وهو القصر فى المثال . وأحوط منه : الجمع  
بين القصر والتمام .

قلت : أما أن مقتضى الاحتياط هو الجمع فحق لاسترة عليه ، لدوران الفئات  
بين القصر والتمام ، فيكون مقتضى الاحتياط - الناشئ من العلم الاجمالي بوجود  
أحدهما - هو الجمع . وبه يتحقق اليقين بالفراغ .

وأما كون القصر - فقط - موافقا للاحتياط فلم نعرف له وجها ، بعد ذهاب الجم  
الغفير من الأعلام - كما اشرنا اليهم آنفاً - إلى التمام ، فان الاعتبار - عند هؤلاء -  
بحال الوجوب دون الأداء .

وعلى الجملة : القصر هو احد طرفى العلم الاجمالي كالتمام ، فان تم  
مستنده - كما عليه المشهور - كان القول به اظهر لأحوط ، وإلا كان كلا الأمرين -  
بالنظر إلى الاحتياط - على حد سواء ، كما لا يخفى .

وكيف كان ، فقد يستدل لوجوب التمام فى المقام :

تارة : بان الفئات هوما خوطب المكلف به فى الحال الأول ، وهو الصلاة تماما ،  
فانه لو كان قد صلى فى ذلك الحال لكانت صلاته تامة ، فيجب عليه ان يقضيها -  
حينئذ - كما هي فاتته .

وفيه : مالا يخفى ، فان الخطاب فى الحال الاول - قد سقط و تبدل بالخطاب  
بالقصر ، بسبب ترخيص الشارع فى التأخير . ومجرد الفرض والتقدير - وهو انه  
لو كان صلاها فى ذلك الحال لكانت تماما - لا يوجب انطباق عنوان (الفوت)  
على التمام : بأن يكون متصفا بالفئات ، بعدما عرفت من ترخيص الشارع



في التأخير، وتبديل خطابه بالخطاب قصر، فهو - أي القصر - المتمحض في الفوت دون غيره.  
 واخرى: بما رواه الشيخ (قده) بإسناده عن زرارة، عن أبي جعفر (عليه السلام):  
 « انه سئل عن رجل دخل وقت الصلاة - وهو في السفر - فأخّر الصلاة حتى قدم،  
 فهو يريد أن يصلّيها إذا قدم إلى أهله، فنسى - حين قدم إلى أهله - أن يصلّيها،  
 حتى ذهب وقتها. قال: يصلّيها ركعتين، صلاة المسافر: لأن الوقت دخل وهو  
 مسافر، كان ينبغي أن يصلّي عند ذلك » (١ \*).

فان مقتضى تعليل القضاء قصرأ، بوجوبه عليه عند دخول الوقت، أن الاعتبار  
 في القضاء - بحال الوجوب، لاحال الأداء، فيدل التعليل على وجوب القضاء تماما  
 في عكس الفرض، وهو ما لو كان حاضرأ في أول الوقت ثم سافر.

والانصاف: أن الرواية قوية الدلالة - بل صريحة - على المطلوب والمناقشة  
 في دلالتها في غير محلها. لكنّها ضعيفة السند (حوسى بن بكر) فإنه لم يوثق؛  
 فلا يمكن الاعتماد عليها، فإنه ليس لإموسى بن بكر الواسطي، وهو واقفي، لم يرد  
 فيه توثيق.

والصحيح: هو ما عليه المشهور، من تعين القضاء قصرأ، وكون الاعتبار  
 بحال الأداء لا الوجوب، وذلك لوجهين:

الأول - ان الفوت - المأخوذ موضوعا لوجوب القضاء - انما ينطبق على-  
 الفريضة المقررة حال خروج الوقت، الذي هو زمان صدق الفوت. وأما ما ثبت  
 أولا- وقد جاز تركه آنذاك بترخيص من الشارع في التأخير، والمفروض هوسقوط  
 الخطاب به عنه بتبدل الموضوع وانقلاب الوظيفة الواقعية من التمام الى القصر-  
 فلا فوات بالنسبة اليه ابدأ، حتى يشمل دليل القضاء.

وبكلمة واضحة: ليس الواجب - على الحاضر أول الوقت - هو التمام، وإلا  
 لما جاز له تركه، مع بدهاة الجواز، بمقتضى التوسعة المفروضة في الوقت، بل-

الواجب هو طبيعي الصلاة ، والتمام انما يكون شرط الصحة العمل الواقع في خصوص الطرف المعين حيث لاتصح منه الصلاة في اول الوقت - مع فرض كونه حاضراً حينئذ - إلا اذا اتى بها تامة ، لإن الصلاة التامة - بخصوصها - تعلق بها الوجوب في ذلك الحال ، كيف وقد ساغ له الترك فيه باذن من الشارع ؟ فلو لم يصلها حينئذ لم يكن قد فاتته شيء ،

وهذا بخلاف الصلاة في آخر الوقت ، فان الواجب - عندئذ - هو خصوص القصر ، ولايسوغ له تركه ، لأجل ضيق الوقت و انحصار الطبيعة المأمور بها في هذا الفرد ، فلوترك ذلك حتى خرج الوقت كان الفائت منه هو هذا الفرد لامحالة فيختص الفوت به دون غيره ؛ فلايجب إلاالقضاء قصراً ،

الثاني - : اطلاق موثقة عمار قال: «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن المسافر يمرض ولايقدر أن يصلي المكتوبة ، قال: يقضى - إذا أقام - مثل صلاة المسافر ، بالتقصير » ( ١ \* ) .

فان اطلاقها يشمل المسافر الذي كان حاضراً أول الوقت ، كما لا يخفى . فيجب عليه . أيضاً - القضاء قصراً . ولاينقض ذلك : بشمول الاطلاق المسافر الذي بلغ أهله في آخر الوقت . وذلك لخروجه عن عنوان المسافر ، حينئذ ، وظاهر الموثقة اعتبار فوت المكتوبة حال كونه مسافراً ، فلا تشمل - باطلاقها - مثل هذا الفرض ، كما لا يخفى .

والمتحصل من جميع ما ذكرناه : هولزوم القضاء قصراً .  
وأما ما أفاده المصنف (قده) من القول بالتخيير ، فلم يظهر وجهه اصلاً ؛ حيث انه لم يثبت الحكم المذكور في الاداء كى يتبعه القضاء في ذلك ، فان العبرة ان كانت بحال الوجوب فالقضاء هو التمام ، او بحال الأداء فالقصر ، فلم يكن مصداق الفائت هو الواجب التخييري كى يقضيه كذلك .

(مسألة- ١٣) : يستحب قضاء النوافل الرواتب استحباباً مؤكداً .. (١).  
بل لا يبعد استحباب قضاء غير الرواتب من النوافل المؤقتة (٢).

ومن جميع ما قدمنا يظهر حكم عكس المسألة ، أعنى : ما لو كان مسافراً في أول الوقت فحضر قبل خروج الوقت ، و أن الواجب - حينئذ - هو القضاء تماماً : لعين ما ذكر فلا نعيد .

### قضاء النوافل

(١) لجملة من النصوص- وأكثرها معتبر سنداً - دلت على تأكيد الاستحباب

في قضاء النوافل المرتبة (١ \* ) .

منها : صحيحة عبدالله بن سنان ، عن أبي عبدالله (عليه السلام) قال : قلت له : وأخبرني عن رجل عليه من صلاة النوافل ما لا يدري ما هو من كثرتها ، كيف يصنع ؟ قال : فليصل حتى لا يدري كم صلتى من كثرتها ، فيكون قد قضى بقدر علمه [ما علمه] ، - إلى أن قال :- قلت . فإنه لا يقدر على القضاء ، فهل يجزى أن يتصدق ؟ فسكت ملياً ، ثم قال : لكم فليصدق بصدقة . قلت : فما يتصدق ؟ قال : بقدر طولها ، وأدنى ذلك : مد لكل مسكين ، مكان كل صلاة . قلت : و كم الصلاة التي يجب فيها مد لكل مسكين ؟ قال : لكل ركعتين من صلاة الليل مد ، و لكل ركعتين من صلاة النهار مد . فقلت : لا يقدره . قال : لكل أربع ركعات من صلاة النهار ، وأربع ركعات من صلاة الليل . قلت : لا يقدر . قال . فمد - إن شاء - لصلاة الليل ، ومد لصلاة النهار ، والصلاة أفضل ؛ والصلاة أفضل ، والصلاة أفضل (٢ \*).

(٢) لاطلاق بعض نصوص الباب ، الشامل لغير الرواتب من النوافل المؤقتة ،

كصلاة أول الشهر ، و الصلوات الواردة في ليالي شهر رمضان ، ونحوهما ، :

صحيحة عبدالله بن سنان قال : سمعت أبا عبدالله (عليه السلام) يقول : و إن العبد

(١ \* ) لاحظ الوسائل الباب : ١٨ ، ١٩ من ابواب أعداد الفرائض و نوافلها .

(٢ \* ) الوسائل الباب : ١٨ من ابواب أعداد الفرائض و نوافلها الحديث ٢٠ :

دون غيرها (١) والاولى قضاء غير الرواتب من المؤقتات بعنوان احتمال المطلوبية (٢). ولا يتأكد قضاء مافات حال المرض (٣).

يقوم فيقضى النافلة فيعجب الرب ملائكته منه ، فيقول: ملائكتي عبدى يقضى مالم افترضه عليه ، ( ١ \* ) .

وصحيحة عاصم بن حميد قال: قال أبو عبد الله (عليه السلام) : « إن الرب ليمعجب ملائكته من العبد من عباده يراة يقضى النوافل [النافلة] فيقول: انظروا إلى عبدى يقضى مالم افترضه عليه ، ( ٢ \* ) .

(١) كصلاة جعفر (رحمه الله) ونحوها، حيث انها - لأجل عدم التوقيت - تكون اداءً في كل حال ؛ فلا قضاء لها أصلاً .

(٢) الوجه في ذلك : هو المناقشة في الاطلاق المتقدم ، نظراً إلى احتمال انصرافه إلى الرواتب ؛ كما هو الغالب في موارد نصوص الباب . فان تم هذا الانصراف فلا دليل على الاستحباب في غير الرواتب ، وإلا كان الاطلاق محكماً .

ولاجل هذا التردد كان الاولى - كما اشار اليه المصنف (قده) - هو الاينان بالقضاء - في غير الرواتب من المؤقتات - رجاءً و باحتمال المطلوبية .

(٣) فقد دل على استحباب القضاء فيه بالخصوص بعض النصوص ، ك: صحيح محمد بن مسلم عن ابي جعفر (عليه السلام) قال : قلت له : « رجل مرض فترك النافلة ، فقال : يا محمد : ليست بفريضة ، ان قضاها فهو خير يفعلها ؛ و ان لم يفعل فلا شئ عليه ، ( ٣ \* ) .

إلا أن مقتضى بعض النصوص هو نفي القضاء فى الفرض المذكور ، ك: صحيح مرازم بن حكيم الأزدى ، انه قال : « مرضت أربعة أشهر ؛ لم اتنفل فيها ، فقلت لأبى عبد الله (عليه السلام) فقال : ليس عليك قضاء ، ان المريض ليس كالصحيح

( ١ \* ) الوسائل الباب : ١٨ من ابواب أعداد الفرائض ونوافلها الحديث : ١ .

( ٢ \* ) الوسائل الباب : ١٨ . ن ابواب أعداد الفرائض ونوافلها الحديث : ٥ .

( ٣ \* ) الوسائل الباب : ٢٠ من ابواب أعداد الفرائض ونوافلها الحديث : ١ ،

و من عجز عن قضاء الرواتب استحَب له الصدقة عن كل ركعتين بمد :  
وان لم يتمكن فعن كل اربع ركعات بمد ، وان لم يتمكن فمد لصلاة الليل و  
مد لصلاة النهار (١) و ان لم يتمكن فلا يبعد مد لكل يوم وليلة (٢) ولا فرق  
في قضاء النوافل - ايضاً - بين الاوقات .

(مسألة - ١٥) ، لا يعتبر الترتيب في قضاء الفوائت من غير اليومية  
لبالنسبة اليها . ولا بعضها مع البعض الاخر (٣) .

كل ما غلب الله عليه فالله أولى بالعدر ، (١ \* ) .  
ومقتضى الجمع بينها : العمل على نفي التأكد ، بان يكون قضاء ما فات  
حال المرض دون قضاء ما فات حال السلامة في الأهمية .  
(١) هذه المراتب الثلاث منصوص عليها في صحيحة ابن سنان المتقدمة .  
(٢) حكى ذلك في الحقائق عن الأصحاب (قدمهم) ، جاعلاً ايها المرتبة  
الثانية ، مقتصر أعليها وعلى الأولى من المراتب المذكورة في المتن . ولم نجد مستنداً  
لذلك ، وهم - أي الاصحاب - أعرف بما قالوا . وكان الجمع بين ذلك وبين ما سبق  
أوجب - كما عن المصنف (قده) - نفي البعد عن جعلها مرتبة رابعة .  
وكيف كان فلم يثبت استحباب العمل المذكور في نفسه ، فضلاً عن كونه  
في المرتبة الثانية أو الرابعة . نعم الصدقة في حد نفسها - احسان و انفاق ؛ فهي حسن  
على كل حال ، فلا بأس بالتصدق بمد عن كل يوم ، أو يومين ؛ أو ثلاثة ، أو أسبوع ؛  
أو شهر . . وهكذا ، لكن استحبابها شرعاً عن كل يوم - اي مجموع النهار والليل  
غير ثابت بالخصوص ، لعدم قيام دليل على ذلك ، كما عرفت .  
(٣) لا تطلق أدلة القضاء . مضافاً إلى أصالة البراءة عن الترتيب ، بعد عدم  
نهوض دليل لاعتباره في المقام .

فلو كان عليه قضاء الايات وقضاء اليومية يجوز تقديم ايهما شاء ، تقدم في الفوات أو تأخر ، وكذلك لو كان عليه كسوف وخسوف يجوز تقديم كل منهما ، وان تأخر في الفوات .

(مسألة ١٦) : يجب الترتيب في الفوات اليومية (١) . بمعنى : قضاء السابق في الفوات على اللاحق ، وهكذا ..

### الترتيب في القضاء

(١) أما لزوم الترتيب فيما اذا كانت الفاتنة مترتبة في نفسها - كالظهرين والعشاءين - فما لا اشكال فيه ولا خلاف ، فانه على طبق القاعدة ؛ بعد ان كان اللازم هو قضاء ما فات كما فات . فتجب مراعاة جميع الخصوصيات الموجودة في الفاتنة عدا خصوصية الوقت . ولاشك في أنه يعتبر في صحة صلاة العصر - بمقتضى الترتيب الملحوظ بينها وبين صلاة الظهر ، المستفاد ذلك من قوله ( عليه السلام ) : «إلا أن هذه قبل هذه» . - هو تأخرها عن صلاة الظهر ، وكذلك الحال فصلاة العشاء بالنسبة الى المغرب ؛ وحينئذ فلا بد من المحافظة على الشرط المذكور في القضاء ؛ حتى تتحقق المماثلة المطلقة بين الأداء والقضاء ، المفروض كونها مطلوبة ، كما عرفت .

مضافا إلى أنه - وان كنا نحن في غنى عن ذلك بعد كون الحكم على طبق القاعدة ؛ كما عرفت - يدل على ذلك - في خصوص العشاءين - بعض النصوص ، ك : صحيحة عبدالله بن سنان ؛ عن أبي عبدالله ( عليه السلام ) قال . «ان نام رجل ، أو نسي أن يصلي المغرب والعشاء الآخرة ، فان استيقظ قبل الفجر قدر ما يصلحها كليهما فليصلها ؛ وإن خاف أن تفوته احداهما فليبدأ بالعشاء الآخرة و ان استيقظ بعد - الفجر فليصل الصبح ، ثم المغرب ، ثم العشاء الآخرة ، قبل طلوع الشمس » (١\* ) . وأما في الظهرين فلم يرد فيهما نص . عدا رواية جميل الآتية ، إلا أنها - بلاشك - كالعشاءين ، لعدم احتمال الفرق بينهما .

انما الكلام في اعتبار الترتيب في قضاء الفوات غير المترتبة ؛ كالغداء والظهر ، أو العصر والمغرب ، والمشهور : وجوب ترتيب ، بمعنى : قضاء السابق في الفوات على اللاحق . وذكر جماعة : انه لا دليل عليه اصلا . لعدم إعتبار الترتيب بين الصلاة

شرعاً - حتى في مقام الأداء . والترتيب المتحقق بينهما خارجاً اتفاقياً ، يقتضيه طبع الزمان لسبق وقت الغداة - مثلاً - على الظهر ، لأن الشارع اعتبر سبق واللحوق بينهما . فعالهما حال ما إذا انفق الكسوف قبل الزوال ، فكما أنه لا ترتيب حينئذ بين صلاتي الكسوف والظهر شرعاً ، وإنما يكون الترتيب اتفاقياً خارجياً ، كذلك الحال في المقام . ولادليل على اعتبار الترتيب - شرعاً - في خصوص القضاء ، فيكون مقتضى الاطلاقات ، المؤيَّدة باصالة البراءة - عدم الوجوب .

وقد استدل لأعتبار الترتيب في أمثال هذه الموارد بعدة روايات :

منها : ما رواه المحقق (فده) في المعتمر ، عن جميل ، عن أبي عبدالله (عليه السلام)

قال : قلت : «نفوت الرجل الأولى والعصر والمغرب . ويذكر بعد العشاء . قال : يبدأ بصلاة الوقت الذي هو فيه : فانه لا يأمن الموت ؛ فيكون قد ترك الفريضة في وقت قد دخل ، ثم يقضى ما فاتته ، الأول فالأول ، (١\*) كذا في رواية الوسائل . وفي المعتمر : (عند العشاء) بدل : (بعد العشاء) .

وكيف كان ، فقد دلت الرواية على لزوم الاتيان - بعد الفراغ عن أداء فريضة الوقت - بالقضاء ، مراعيّاً فيه الأول فالأول ، بتقديم السابق في الفوات على اللاحق .

ولكن الاستدلال بذلك غير تام على التقديرين ، أما على رواية الوسائل ، من كون التذكّر بعد الفراغ من العشاء ، فالمراد بفريضة الوقت إنما هي صلاة المغرب لامحالة ، فينحصر - على هذا - مصداق الفأنت بالظهيرين ، ولا شك في اعتبار الترتيب في قضائهما لكونهما مترتبتين أداءً ، وهذا الفرض خارج عن محل الكلام ، كما عرفت . علي أنا نقطع بغلط النسخة على هذا التقدير ، فانه - بعد استلزامها انحصار الفأنت بالظهيرين ، كما عرفت - يلغو قوله : (الأول فالأول) فان الأولية تستدعي وجود ما يكون ثانياً ، والا لما صح انصاف الشيء بالاوليّة ، كما أن قولنا : (فالاول) ومعناه : الاول بالاضافة إلى ما بعده - يستلزم فرض ثان - ايضاً لا محالة . وعليه

فلا يحسن مثل هذا التعبير - على أقل التقديرين ، إلا عند فرض أمور ثلاث ، كى يكون الأول منها أولاً ، والثانى فالأول بالاضافة إلى الثالث ، والمفروض فى المقام : كما عرفت - انحصار الفاتت باثنين ، الظهر والعصر ، فليس فى البين إلا الأول فقط ، دون الأول فالأول . فكان من حق العبارة أن يقال : يقضى الاول و بعده العصر ) لا (الأول فالأول) ، كما هو ظاهر .

فالصحيح - إذأ - إنما هى نسخة المعتبر ، المشتملة على قوله : (عندالمساء) حيث يكون المراد بفريضة الوقت - على هذا التقدير - صلاة المساء ، وحينئذ فيكون الفاتت ثلاث صلوات : الظهرين و صلاة المساء ، و بذلك يصح التعبير الوارد فى الرواية ، ولا تكون الرواية - على هذا - أجنبية عن محل الكلام .

ومما يؤيد ما ذكرناه : ان صاحب الوسائل (قده) ذكر الرواية بعينها مع اختلاف يسير فى الفاظها لا يوجب تغييراً فى المعنى - فى باب القضاء موافقا لما فى المعتبر ، و اليك نص الرواية ،

باسناده - أى الشيخ (قده) - عن أحمد بن محمد ، عن الحسن بن علي الوشاء . عن رجل ، عن جميل بن دراج ، عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال : قلت لة : «تفوت الرجل الاولى والعصر والمغرب ، وذكرها عندالمساء الأخره . قال : يبدأ بالوقت الذى هو فيه ، فانه لا يأمن الموت ، فيكون قدترك صلاة فريضة فى وقت قددخلت ، ثم يقضى ما فاتة ، الأولى فالأولى» (١) (\*).

والمظنون به قوياً : أن صاحب المعتبر (قده) روى - أيضاً - هذه الرواية عن جميل بالاسناد المذکور ، إذمن البعيد جداً . ان يكون قدرواها من كتاب جميل ، أو بأسناد آخر ، وحينئذ فلا بد وأن يكون قوله ، (بعد المساء) - كما فى رواية الوسائل فى باب المواقيت ، نقلًا عن المحقق فى المعتبر - من غلط النسخة ، وان الصحيح هو قوله : (عند المساء) كما فى المعتبر ، وفى باب القضاء من الوسائل .

ولكنه - مع ذلك كله - فالاستدلال بالرواية غير تام ، أما :



اولا : فلا تُها انما تنطبق على مذهب العامة و بعض القدماء من أصحابنا ، من القول بتضييق وقت المغرب و انتهائه بغيبة الشفق ، التي هي مبدأ وقت صلاة العشاء - وإلا لما صحّ توصيف صلاة المغرب بال(فائتة) عند العشاء فان المعروف من مذهب أصحابنا : هو امتداد وقتي المغرب والعشاء إلى منتصف الليل، بل إلى الفجر - كما هو الصحيح- وان كان آثماً في التأخير. وعلى هذا، فلا تكون المغرب حين تذكرة - و هو عند العشاء - فائتة ، فكيف يسوغ- والحال هذه- البدءة بصلاة العشاء ، ثم الاثيان بصلاة المغرب ، مع اعتبار الترتيب بينهما ؟ وهل هذا إلا الاخلال بالترتيب عامداً ؟ فتكون الرواية مطروحة - لامحالة - لمخالفتها المذهب .

وثانيا : انها ضعيفة السند بالارسال. وقد ذكرنا آنفاً: أن المحقق ( قده ) - بالظن القوي - يرويها بهذا الاسناد . وعلى فرض ان تكون لها سند آخر عنده فهو مجهول . فالرواية- على كل حال- مرسله ، لا تصلح للاستدلال بها.

و منها : صحيحة زرارة ، عن ابي جعفر (عليه السلام) قال : « اذا نسيت صلاة ، أو صليتها بغير وضوء ، وكان عليك قضاء صلوات ، فابدأ بأولهن فأذن لها وأقم ، ثم صلها ، ثم صل ما بعدها باقامة اقامة لكل صلاة . . . » ( ١ \* )

والاستدلال بها مبني على ان يكون المراد (أولهن) أولهن في الفوات ، بأن يبدأ بمافاته أولاً ، فيقدم السابق فواتا على اللاحق ، فتدل - حينئذ - على اعتبار الترتيب .

ولكن هذا المعنى غير ظاهر. لعدم كونه بيّناً في نفسه ولا مبيّناً . ومن- الجائز ان يراد بـ ( أولهن ) في باب القضاء ، بان تكون الصحيحة ناظرة إلى بيان كيفية القضاء عند تصدى المكلف له ، وأنه يكفيه أذان الصلاة الاولى من الصلوات التي يقضيها تدريجاً ، ولا يجب عليه الأذان لكل قضاء ، ثم يصلى باقامة اقامة لكل واحدة من الصلوات التي يقضيها ، مادام متشاعلاً بالقضاء في مجلس

( ١ \* ) الوسائل الباب : ٦٣ من ابواب المواقيت الحديث : ١ . والباب : ١ من ابواب

ووجه الترتيب وجب التكرار (١) ، الأذن يكون مستلزماً للمشقة التي

واحد . فإذا فرضنا انه انقطع عن القضاء فترة ، ثم اراد التشاغل به بعد ذلك ، كان عليه - أيضاً - الأذان لادلى القضاء ات فيصليها باذان وإقامة ، ويأتي بعد ذلك بالصلوات قضاء باقامة اقامة لكل واحدة منها بدون الأذان ، وهكذا . .

وعلى الجملة : ان هذا الذي ذكرناه غير بعيد عن سياق الرواية . بل لعله هو الظاهر منها ، سيما بملاحظة الفاء في قوله ﷺ : ( فأذن .. ) الكاشفة عن ان قوله ﷺ : ( فابدأ بأولاهن .. ) توطئة وتمهيد لبيان حكم قضاء الصلوات من حيث الأذان والإقامة ، حيث تختص الصلوات الأولى باذان وإقامة ، ويكون لما بعدها من الصلوات الإقامة فقط بلاأذان ، فيكون النظر مقصوداً على بيان الحكم المذكور الراجع الى القضاء ، من دون نظر إلى الفوائت - أنفسها - من حيث السبق واللاحق في الفوت ، كما نويده عدم التعرض في الرواية للترتيب بين الأولى وما عداها في - الصلوات الفائتة ، وعليه فيكون مفاد الرواية مطابقاً لمادل عليه :

صحيح محمد بن مسلم ، قال : « سألت أبا عبد الله ﷺ عن رجل صلى الصلوات و هو جنب- اليوم ، و اليومين ، و الثلاثة ، ثم ذكر بعد ذلك . قال : يتطهر و يؤذن ا و يقيم في قضاء أدلهن . ثم يصلي - و يقيم - بعد ذلك - في كل صلاة ، فيصلى بغير أذان ، حتى يقضى صلاته ، ( ١ \* ) .

فالمتحصل : انه لا دلالة - لشيء من النصوص - على اعتبار الترتيب في قضاء الفوائت غير المرتبة في نفسها كالظهرين والعشاءين ، كما مر . و المرجع - بعد الشك - أصالة البراءة .

(١) بناء على عدم اعتباره الترتيب - كما هو الصحيح - لما عرفت من عدم قيام الدليل عليه ، يجوز - في مقام القضاء - تقديم ما هو المتأخر فواتاً ، حتى مع العلم بالسابق واللاحق ، كما هو ظاهر .

و اما بناء على اعتباره ، تسليماً بدلالة النصوص على ذلك ، فهل يختص ذلك بحال الإحراز والعلم بما هو السابق واللاحق ، فلا يعتبر الترتيب مع الجهل ؟ أدانه

لاتتحمل من جهة كثرتها (١) ، فلو فاتته ظهر و مغرب - ولم يعرف السابق - صلى ظهرا بين مغربين ، او مغربا بين ظهرين . وكذا لو فاتته صباح وظهر ، أو مغرب وعشاء من يومين ، أو صباح وعشاء أو صباح و مغرب ونحوها ، مما يكونان مختلفين في عدد الركعات . و اما اذا فاتته ظهر و عشاء ، أو عصر وعشاء ، او ظهر و عصر من يومين - مما يكونان متحدين في عدد الركعات فيكفي الايمان بصلاتين ، بنية الاولى في الفوات والثانية فيه - وكذالو كانت اكثر من صلاتين ، فيأتي - بعدد الفائتة - بنية الاولى فالاولى .

شرط واقفي يعم الصورتين؟ الظاهر هو الثاني ، لاطلاق الدليل ، كما هو الحال في بقية الأجزاء والشرائط ، حيث انها أمور واقعية معتبرة في المأمورية ، سواء أكان المكلف عالما بها أم كان جاهلا . وعليه ، فيكون اللازم - في مورد الجهل - الاحتياط بالتكرار الى أن يحصل العلم بتحقيق الشرط المذكور ، عملا بقاعدة : الاشتغال اليقيني يستلزم الفراغ اليقيني .

(١) فيسقط بدليل نفي الحرج . وهل الساقط - حينئذ - هو اعتبار الترتيب من أصله؟ أو خصوص الحد المستلزم للحرج ، فيحتمل بالتكرار الى حد يستلزم الاستمرار فيما بعده الحرج؟ الظاهر هو الثاني ، لعدم مقتضى للسقوط رأساً . و دليل نفي الحرج انما ينفي الاحتياط بالمقدار المستلزم للحرج ، فهذه المرتبة من الاحتياط هي الساقط وجوبها بنفي الحرج فقط وأما بالمقدار الذي لم يبلغ هذا الحد بعد فلا موجب لسقوطه ، فان فعلية الحكم انما تتبع فعلية موضوعه . كما هو ظاهر . وكيف كان ، فلا مناص من الاحتياط ما لم يلزم منه الحرج : فاذا كانت الفائتة مرددة بين مختلفي العدد - كالصباح والمغرب مثلا - صلى صباحين مغربين او مغربا بين صباحين ، فنقع احدا هما زائدة ، ولا خير في الزيادة للزوم الايمان كذلك من باب المقدمة العلمية .

كما انه لاخير - ايضا - في التكرار احتياطا - كما في سائر موارد الاحتياط المستلزم للتكرار - بعد حصول قصد القربة المعتبرة في العبادة - ولو على وجه الرجاء .

في كل واحد من الأطراف . غاية : فقط قصد التمييز حينئذ وهو غير معتبر قطعاً ، لعدم الدليل عليه .

وعلى فرض الاعتبار فهو خاص بصورة التمكين منه ، بالضرورة ، وأما مع المعجز عنه - كما في أمثال المقام - فهو ساقط بلا اشكال .

ومنه يظهر الحال في سائر ما أرده المصنف (قده) من الامثلة للفائتين مختلفتي العدد ، كما لا يخفى . وأما اذا ترددت الفائنة بين صلاتين متحدتي العدد ، كظهر وعشاء ، أو عصر وعشاء : أو صبح وعشاء بالنسبة الى المسافر ، أو ظهر وعصر ، من يومين ، او كانت الفائنة صلاة واحدة مرددة بين صلاة الظهر و صلاة العصر ، كما اذا دار امرها بين الظهر والعصر ولو من يوم واحد ، فانه لاحاجة إلى التكرار في شيء من ذلك .

بل انه يكفي في الاخير الاثنيان بربع ركعات بقصد ما في الذمة ، كما انه يكفي فيما عداها الاثنيان بصلاتين بنية الاولى في الفوات والثانية فيه . كما أن الفائنة لو كانت اكثر من اثنتين كان عليه أن يأتي بعدها بنية الأولى فالأولى . والوجه في ذلك كله : هو كفاية قصد القرية اجمالاً في تحقق العبادية ، ولاحاجة - في تحققها - الى قصدها تفصيلاً . وأن التمييز - كما عرفت - غير معتبر - أيضاً - في تحقق ذلك .

وهذا ظاهر فيما اذا تساوت الفائتان من حيث الجهر والاخفات . كما اذا ترددت بين الصبح والعشاء في حق المسافر ، او الظهر والعصر من يومين . وكذا الحال مع الاختلاف في ذلك ، كما اذا دار الامر بين العصر والعشاء ، و ذلك لسقوط اعتبار الجهر والاخفات في مفروض المقام ؟ و يدل على ذلك :

أولاً : صحيحة علي بن أسباط ، عن غير واحد من أصحابنا ، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال : «من نسي من صلاة يومه واحدة ، ولم يدر أي صلاة هي ، صلى ركعتين ، وثلاثاً ، وأربعاً ، (١) \*» .

فان الاكتفاء بأربع ركعات عن الفائتة المرددة بين الجهرية والاختفائية يكشف عن سقوط اعتبار الجهر و الاختفات في قضاء المرددة بينهما ، كما في المقام ، فانه يصدق على الاولى - بوصف كونها كذلك - انها مرددة بين العصر والعشاء - مثلاً- من يوم واحد ، وقد حكم الامام (عليه السلام) فيه بالاجتزاء بأربع ركعات . و كذلك الحال في الفائتة الثانية ، بوصف كونها كذلك . فينتج جواز الاتيان بصلاتين ، بلا حاجة إلى التكرار لعدم اعتبار الجهر والاختفات حينئذ . هذا بحسب الدلالة .

واما من حيث السند ، فقد أشرنا - في بعض المباحث السابقة و لاسيما عند التعرض لمرسلة يونس الطويلة - إلى ان التعبير (غير واحد من أصحابنا) أو (جماعة من أصحابنا) يكشف عن الكثرة في رواية الحديث ، بحيث يجادل الرواي نفسه في غنى عن ذكر اسمائهم . و كون صدور الخبر - بنظره - مفروغا عنه و مسلم به ، ولذلك اجمل في مقام التعبير عنهم . و من البعيد جداً : أن يكونوا - على كثرتهم - كلهم ضعفاء ، بل تطمئن النفس بوجود الثقة فيهم ، ولا أقل من الواحد فلا يقاس ذلك بالتعبير التالي : (عن رجل) او (عن أخبره) و نحوه ، للفرق الواضح بين التعبيرين - كما لا يخفى .

وعليه فلا يعامل مع هذه الرواية ونظائرها - كمرسلة يونس الطويلة - معاملة المراسيل ، فالمنافسة فيها من حيث السند ساقطة أيضاً .  
وأما علي بن أسباط نفسه فلم يوثقه - صريحا - في كتب الرجال أحد ، عدا العلامة (فده) في الخلاصة . ولكنه لا اعتبار بتوثيقاته - كتضعيفاته - لابتنائهما علي - الحدس ، لأجل تأخره من حيث الطبقة ، كما أشرنا إلى ذلك غير مرة .

غير انه يكفي - في وثاقته - وقوعه في أسناد (كامل الزيارات) ، فتكون الرواية - على هذا - معتبرة سنداً و دلالة .

(مسألة - ١٧) : لو فاتته الصلوات الخمس غير مترتبة، ولم يعلم السابق من اللاحق، يحصل العلم بالترتيب، بان يصلي خمسة أيام (١) ولو زادت فريضة أخرى يصلي ستة أيام، وهكذا كلما زادت فريضة زاد يوماً .

وتؤيدها : مرفوعة الحسين بن سعيد (١\*) المطابقة - بحسب المضمون - لهذه الرواية . إلا أنها الضعفها سنداً - لأجل الرفع - لا تصلح لإلالتأيد ، كما ذكرنا . وثانياً - : قصور المقضي، حيث انه لا اطلاق لدليل اعتبار الجهر والاخفات يتناول المقام ، فان عمدة المستند لذلك انما هي :

صحيفة زرارة ، عن ابي جعفر (عليه السلام) : « في رجل جهر فيما لا ينبغي الاجهار فيه ، و أخفى فيما لا ينبغي الاخفاء فيه ، فقال : أي ذلك فعل متممداً فقد نقص صلاته ، وعليه الاعادة . فان فعل ذلك ناسيا اوساهيا اولا يدري فلا شيء عليه ، وقد تمت صلاته » (٢\*) .

وهي - كما تراها - صريحة في الدلالة على أن الناقض هو الاخلال بالجهر والاخفات عمداً ، وأما اذا كان المصلي لا يدري بذلك فلا شيء عليه . و من الواضح : أن القاضي صلاته - في مفروض الكلام - لا يدري أن الفائمة الاولى جهرية أو اخفائية : وكذا الثانية ، فلا يشمل صدر الرواية ، بل يندرج ذلك تحت اطلاق الذيل ، كما لا يخفى . فتدبر جيداً .

هذا وقد ذكرنا في بحث الاصول : انه لا مانع من أخذ العلم بالحكم في موضوع الحكم نفسه ، لكن مع الاختلاف في المرتبة ، بان يكون العلم بالحكم الانشائي ومرحلة الجعل مأخوذاً في موضوع الحكم الفعلي ومرحلة المجمعول . ويأتي - ان شاء الله تعالى - في شرح المسألة الحادية والعشرين ماله نفع في المقام . بل هو من تممة الكلام ، فانتظر .

(١) كما اذا فاتته خمس صلوات - اعنى : الصبح والظهرين والعشاءين - لكن لاعلى وجه الترتيب ، بأن فاتته الصبح في يوم والظهر في اخر ، والعصر في ثالث ،

(١\*) وسائل الشيعة الباب : ١١ من ابواب قضاء الصلوات الحديث : ٢ .

(٢\*) وسائل الشيعة الباب : ٢٦ من ابواب القراءة في الصلاة الحديث : ١ .

(مسألة - ١٨) : لو فاتته صلوات معلومة سفرًا وحضرًا ، و لم يعلم الترتيب ، صلى بعددها من الايام ، لكن يكرر الرباعيات من كل يوم بالقصر والتمام (١) .

(مسألة - ١٩) : اذا علم أن عليه صلاة واحدة لكن لا يعلم أنها ظهر أو عصر . يكفيه اتيان أربع ركعات ، بقصد ما في الذمة .

وهكذا عدم علمه بالسابق من اللاحق ، فلا يكاد يحصل العلم بالترتيب إلا بأن يصلى خمسة أيام . ولو زادت الفريضة الفائتة عن الخمس بواحدة ازداد عدم الايام - أيضاً - بواحد ، وهكذا ..

هذا ، ولكن - بناء على ما ذكرناه وسيدكره المصنف ( قده ) ايضا فيما يأتي ، من كفاية الاتيان عن الفائتة . المرادة بين الظهرين والعشاء ، برباعية مرددة بينهما - يكتفى في المقام بثنائية ، وثلاثية ، و رباعية مرددة بين الصلوات الثلاث ، لكل يوم ، اذا كان الفوت حال الحضر ، واذا كان في السفر اكتفى - في كل يوم - بثنائية مرددة بين الصباح والظهرين والعشاء ، وثلاثية .

(١) المفروض في هذه المسألة هو العلم بمقدار الفائت ، كما اذا علم بأنه قد فاتته صلوات خمسة أيام - مثلا - بحيث لم يكن قد صلّى في هذه المدة اصلا ، مع العلم بانه كان حاضراً في بعض الخمسة ومسافراً في البعض الاخر ، ومع العلم - أيضاً - بعدد أيام السفر والحضر ، ولكنه جاهل بالسابق من اللاحق ، فلا يدري بسبق السفر على الحضر أو العكس : وهو المراد بعدم العلم بالترتيب - ففي مثله لا بد من قضاء صلوات خمسة أيام ، مع مراعاة التكرار في الرباعية من كل يوم ، بالجمع بين القصر والتمام ، كما أفاده المصنف (قده) :

والوجه فيه : أن الرباعية في كل يوم من الايام الخمسة دائر أمرها بين القصر والتمام ، لأجل العلم الاجمالي الناشئ من تردده في اليوم المذكور بين السفر والحضر ، فبمقتضى العلم الاجمالي لا بدله من التكرار ، ولا ربط له بمسألة اعتبار الترتيب في قضاء الفوائت ، فان التكرار - كما ذكرناه - لازم سواء أقلنا

(مسألة - ٢٠) : لو تيقن فوت إحدى الصلاتين - من الظهر أو العصر لأعلى التعيين ، و احتتمل فوت كليهما - بمعنى أن يكون المتيقن أحدهما لأعلى التعيين ولكن يحتمل فوتهما معا - فالاحوط الاتيان بالصلاتين ، ولا يكفي الاقتصار على واحدة بقصد ما في الذمة ، لان المفروض احتمال تعدده (١) الا أن ينوى ما اشتغلت به ذمته أولاً ، فانه - على هذا التقدير - يتيقن اتيان واحدة صحيحة والمفروض أنه القدر المعلوم اللازم اتيانه .

باعتبار الترتيب أم لم نقل ، فانه من آثار تنجيز العلم الاجمالي المتعلق بوجود القصر أو التمام ، كما عرفت .

ومنه نعرف : انه لا يجري في المقام ما تقدم في المسألة السابقة من عدم الحاجة الى التكرار والاكتفاء في الفائتة حضراً بثنائية ، وثلاثية ، و رباعية مرددة بين الظهرين والعشاء . وسفراً بثلاثية وثنائية مرددة بين الصبح والظهرين والعشاء ، كما قيل .

للفرق الواضح بين المسألتين موضوعاً ، فان المفروض - في المسألة السابقة - هو الترديد في الفائتة لعدم علمه بأن الفائتة في اليوم الأول أية فريضة من الفرائض اليومية الخمس ، وهكذا بالنسبة إلى سائر الايام الخمسة ، وهذا بخلاف المقام ، حيث انه لا ترديد فيه في الفائتة نفسها ، فانه عالم بفوت جميع الفرائض الخمس في كل الايام الخمسة ، إلا أن الترديد في الفائتة بلحاظ القصر والتمام ، فالفائتة معلومة من كل الجهات إلا من جهة القصر والتمام . وعليه فلا مناص من الجمع بين القصر والتمام ، كما ذكره المصنف (قده) ،

### المرددة بين الصلاتين أو أكثر

(١) اذا تيقن فوت إحدى الصلاتين - كالظهرين - لأعلى التعيين ، مع عدم احتمالهما فوتهما معا ، فلا اشكال في كفاية الاتيان برباعية بقصد ما في الذمة ، كما اشار اليه المصنف (قده) في المسألة (١٩) وذلك لكفاية قصد العنوان الواقعي



اجمالا وعدم لزوم قصده تفصيلا ، على ما مررت الاشارة اليه فى مطاوى الابحاث المتقدمة و اذا انضم الى ذلك احتمال فوتهما معا ، فلا ينبغى الشك فى عدم لزوم قضاء ما زاد على المتيقن به ، لأجل الشك فى تحقق ال ( فوت ) الذى هو الموضوع لوجوب القضاء ، فيرجع - عند الشك فيه - الى أصالة البراءة . او قاعدة الشك بعد خروج الوقت ، كما سيشير الى ذلك المصنف (قده) فى المسائل الآتية .

وعليه فلا يجب - فى هذا الفرض - الاتيان باكثر من صلاة واحدة ، بل تكفى الواحدة ، إنما الكلام فى كيفية الاتيان بالواحدة . فهل يصح الاتيان بهابقصده ما فى الذمة - كما هو الحال فى المسألة السابقة اولا ؟ الظاهر هو الثانى ، فان المفروض هنا هو احتمال التعدد فيما اشتغلت به الذمة واقعا ، وحينئذ فيحتاج فى مقام القضاء الى التعيين ولو اجمالا ، والمفروض هو عدم حصول التعيين - حتى اجمالا - بالقصد المذكور ، بعد صلاحية انطباقه على كل من الصلاتين :

ومن هنا أفاد المصنف (قده) : أن اللزوم - حينئذ - أن ينوى ما اشتغلت به ذمته اولا ، فان هذا العنوان له التعيين واقعا ، لامتيازه عن غيره ، فيحصل بقصده التعيين الاجمالي لامحالة ، ومن المعلوم انه (قده) لا يريد بذلك الأول بوصف الأولية - أى الأول فى باب الاعداد - لاستدعاء الاولية كذلك فرض وجود ثان له لكى يكون هذا اولا بالاضافة اليه ، وهو غير معلوم على الفرض بل مراده ذات الأول ' بمعنى (ناقض العدم) والذى لم يكن مسبوقا بمثله ، حتى يجتمع ذلك مع احتمال وحدة الفائتة وتعدد ها كما اُطلق الأول - بهذا المعنى - على الباري سبحانه وتعالى .

وكيف كان ، فان المكلف - بهذا النحو من القصد - يستطيع الاتيان بصلاة واحدة صحيحة ، نظراً الى تحقق التعيين الاجمالي بذلك .

(مسألة - ٢١) لو علم أن عليه إحدى الصلوات الخمس ، يكفيه صبح ، ومغرب ، وأربع ركعات بقصد ما في الذمة ، مرددة بين الظهر والعصر والعشاء ، مخيراً فيها بين الجهر والاختفات ( ١ ) و إذا كان مسافراً يكفيه مغرب ، وركعتان مرددة بين الأربع . وإن لم يعلم أنه كان مسافراً أو حاضراً يأتي بركعتين مرددتين بين الأربع ، و أربع ركعات مرددة بين الثلاث ، ومغرب .

(١) لصحيفة علي بن اسباط المتقدمة (١\*) المؤيدة بمرفوعة الحسين بن سعيد (٢\*) وقدمر الكلام حول ذلك مستقصى في شرح المسألة السادسة عشر: فلاحظ. وحيث كان مفاد الصحيحة هو الاجتزاء بالرباعية المأتمى بها عن كل رباعية فائتة ، فهم منه - على سبيل القطع - عدم الخصوصية للمورد ، و انه يجتري - أيضاً - بالثنائية المأتمى بها عن كل ثنائية فائتة ، ولو كانت هي الظهرين والعشاء في حال السفر .

كما عرفت أيضاً : أن المستفاد منها الغاء اعتبار الجهر والاختفات عند تردد الفائتة بين الجهرية والاختفائية . ولأجل ذلك ذكرنا هناك : أن من فائتة صلاتان متساويتان من حيث العدد مختلفتان من حيث الجهر والاختفات ، و لم يعلم السابق منهما من اللاحق ، لا يلزمه التكرار حينئذ بناء على اعتبار الترتيب في القضاء - بل يجزيه الاتيان بصلاتين ، قاصداً بالاولى الفائتة أولاً ، وبالثنائية الفائتة كذلك ، مخيراً فيهما بين الجهر والاختفات . وذلك لتردد الأولى - بوصف كونها أولى - بين الجهر والاختفات . وكذلك الحال في الثانية فيسقط - إذا - بمقتضى الصحيحة المتقدمة اعتبار الجهر والاختفات .

هذا مضافاً إلى قصور المقتضى ، لاختصاص دليل اعتبارهما ، والعمدة هي صحيفة زرارة (٣\*) بحال العلم فينتفى اعتبارهما - واقعاً - في حال الجهد والتردد. ولا مانع

( ١ ) \* تقدم ذكرها .

( ٢ ) \* تقدم ذكرها .

( ٣ ) \* وسائل الشيعة الباب : ٢٦ من أبواب القراءة في الصلاة الحديث : ١ .

من أخذ العلم بالحكم في موضوع نفسه، مع اختلاف المرتبة، كما تقدم توضيح ذلك في محله، فلا حظ .

وهل التخيير الثابت فيما ذكرناه مشروط بحصول الموافقة الاحتمالية للفائتة بان يجهر في إحدى الصلاتين ويخفت في الأخرى مخيراً بينهما ، فلا يجوز الاجهار او الاخفات فيهما معا ، لاستلزامه المخالفة لقطعية ، إذ الفائتة بين جهرية وإخفائية، فيكون الاثيان بالصلاتين معاجراً او اخفاتاً مخالفة للواقع في احدهما قطعاً ؟ أو ان التخيير ثابت - مطلقاً - حتى وان استلزم ذلك ؟

الظاهر هو الثاني ، لعدم حصول المخالفة القطعية إلا في موارد الأحكام الواقعية الثابتة في حالي العلم والجهل، لا مثل المقام مما كان الحكم فيه منوطاً بحال العلم ، ومنتهياً - ظاهراً وواقعاً - في حال الجهل، كما دلت عليه صحيحة زرارة، على ما عرفت . وعليه فإذا أجهر - مثلاً - في الصلاتين معاقف علم بالمخالفة في إحدهما ، إلا أن هذا العلم الحاصل فيما بعد لا أثر له ولا يترتب عليه تنجيز الحكم بعد فرض جهله بالجهر او الاخفات حال الاثيان بالعمل . ففي ظرف الامتثال لم يثبت في حقه وجوب الجهر أو الاخفات ، لأجل جهله ، المانع عن توجه الحكم بالاضافة اليه ، بعد فرض تقومه بالعلم . بل إنه - بهذا الاعتبار - لا يكون احتمال المخالفة ، فضلاً عن القطع بها ، كما لا يخفى .

وعلى هذا ، وبعد قصور دليل الاعتبار عن الشمول لمثل ذلك ، يشملها لامحاله - الاطلاق في صحيحة علي بن أسباط .

وهل يثبت التخيير حتى في الصلاة الواحدة . بان يجهر في إحدى الر كعتين الأوليين ويخفت في الأخرى ؟ مقتضى الاطلاق في صحيحة علي بن أسباط جواز ذلك : لكنه مشكل ، للزوم المخالفة القطعية في شخص الصلاة ، للعلم ، - اجمالاً - بانها إما جهرية بتمامها ، أو اخفائية كذلك ، فالتفكيك فيها بين الر كعات منافي للعلم المذكور .

وبكلمة اخرى : إنه يتولد من العلم الاجمالي المذكور العلم - تفصيلا  
 ببطلان الصلاة ، حيث يشمل قوله (يُنْبَغِي) في صحيحة زرارة في رجل جهر فيما لا ينبغي  
 الاجهار فيه: وأخفى فيما لا ينبغي الاخفاء فيه: - دأى ذلك فعل متعمداً فقد نقض صلاته ،  
 وعليه الاعادة. (١\*) إذا المراد في الموصول الصلاة فهو في هذه الصلاة يعلم بأنه إما أجهر  
 فيما لا ينبغي الاجهار فيه . أو أخفى فيما لا ينبغي الاخفاء فيه ، والمفروض انه فعل  
 ذلك متعمداً ، فعليه الاعادة . فلا يقاس المقام بالفرض المتقدم ، لعدم العلم فيه -  
 بالنسبة إلى كل صلاة - باعتبار الجهر أو الاخفات .

ويمكن الذب عن الاشكال المذكور أيضاً : بعدم وضوح ارادة الصلاة من  
 الموصول . بل الظاهر أن المراد به هي القراءة ؛ التي تنصف بالجهر والاخفات . فالعبارة  
 بملاحظة القراءة في كل ركعة بحيالها لاجمموع الصلاة ، و لاشك في أنه حين القراءة  
 في كل من الر كعتين غير عالم باعتبار الجهر أو الاخفات فيها ، فيكون جاهلاً باعتبارهما  
 في كل من الر كعتين كما هو الحال بالنسبة الى كل من الصلاتين في الفرض  
 السابق . فالمقتضى - إذناً - قاصر في كلتا صورتين ، فيرجع إلى الاطلاق في صحيحة علي  
 ابن أسباط ،

ومع الشك والترديد في المراد بالموصول ، و انه الصلاة أو القراءة ، يكون  
 المرجع - ايضاً - هو إطلاق الصحيحة ، لاجمال صحيحة زرارة المتقدمة ، فلانتهض  
 بتقييد الاطلاق ، كما لا يخفى .

فتحصل : أن الأظهر هو سقوط اعتبار الجهر والاخفات في الفائنة المرددة ،  
 والحكم بثبوت التخيير في ذلك بين الجهر والاخفات مطلقاً .

هذا كله على تقدير اعتبار الترتيب في قضاء الفوائت ، المستلزم ذلك لترديد  
 في كون الفائنة الأولى - بوصف كونها أولى - هل هي جهرية او اخفائية . و أما على  
 تقدير عدم اعتباره - كما هو الصحيح على ما تقدم - فاللازم مراعاة الجهر والاخفات  
 لعدم الترديد في ذلك حينئذ . فمن فاتته ظهر وعشاء صلى الظهر اخفاتاً والعشاء

( \* ١ ) وسائل الشيعة : ٢٦ من ابواب القراءة في الصلاة ، الحديث ١ .

(مسألة- ٢٢) : اذا علم أن عليه اثنتين من الخمس مرددتين في الخمس من يوم ، وجب عليه الاتيان باربع صلوات ، فيأتي بصبح ان كان أول يومه الصبح ، ثم اربع ركعات مرددة بين الظهر والعصر ، ثم مغرب ، ثم أربع ركعات مرددة بين العصر والعشاء (١) وان كان أول يومه الظهر ، اتى باربع ركعات مرددة بين الظهر والعصر والعشاء. (٢) ، ثم بالمغرب ، ثم باربع ركعات مرددة بين العصر والعشاء ، ثم بركعتين للصبح .  
وان كان مسافراً يكفيه ثلاث صلوات ، ركعتان مرددتان بين الصبح والظهر والعصر ، ومغرب ثم ركعتان مرددتان بين الظهر والعصر والعشاء ان كان أول يومه الصبح . وان كان أول يومه الظهر : يكون الركعتان الاوليان مرددة بين الظهر والعصر والعشاء ، والاخيرتان مرددتان بين العصر والعشاء والصبح .

جهرأ ، وان علم بتاخر الأولى - في القوت - عن الثانية ، فضلا عما إذا كان جاهلا بالسابق منهما واللاحق ، لعدم اعتبار الترتيب بين الصلاتين . فلا يحصل الترديد بين الجهر والاخفات في القضاء .

وهذه احدى الثمرات المهمة المرتبة على القولين ، إذ تجب مراعاة الجهر والاخفات على القول بعدم اعتبار الترتيب ، ويسقط ذلك بناء على اعتباره .

(١) لا يخفى : أن الفقيه ليس من شأنه الا بيان كبرى المسألة مثل : اعتبار الترتيب في قضاء الفوائت وعدمه ، والاكتفاء باربع ركعات عما فاته من الرباعية عند الجهل بحال الفائتة ، وعدم اعتبار الجهر والاخفات في قضاء الفائتة ، المرددة بينهما ، ونحو ذلك . واما تطبيق الكبريات على صغرياتها فليس ذلك من شأنه ، بل لا عبرة بنظره في هذا الباب اصلا ، وقد يشبه الأمر في ذلك عليه ، كما وقع ذلك للمصنف ( قدس ) في هذه المسألة ، والمسألة الثالث والعشرين ، ولاجل ذلك لزمنا التنبيه على مواضع الاشتباه .

(٢) لا حاجة إلى ملاحظة العشاء بعد فرض الاتيان بعد المغرب - برباعية مرددة بينها وبين العصر . كما هو ظاهر .

وان لم يعلم أنه كان مسافراً او حاضراً أتى بخمس صلوات فيأتي -  
 في الفرض الاول - بركعتين مرددتين بين الصبح والظهر والعصر ، ثم  
 المغرب ، ثم ركعتين مرددتين بين الظهر والعصر والعشاء ، ثم اربع ركعات  
 مرددة بين العصر والعشاء . وان كان أول يومه الظهر ، فيأتي بركعتين  
 مرددتين بين الظهر والعصر ، ( ١ ) واربع ركعات مرددة بين الظهر و العصر  
 والعشاء ، ثم المغرب ، ثم ركعتين مرددتين بين العصر والعشاء والصبح ،  
 ثم اربع ركعات مرددة بين العصر والعشاء .

(مسألة - ٢٣) : اذا علم أن عليه ثلاثاً من الخمس ، وجب عليه الاتيان  
 بالخمس ، على الترتيب . وان كان في السفر ، يكفيه أربع صلوات ، ركعتان  
 مرددتان بين الصبح والظهر ، وركعتان مرددتان بين الظهر والعصر ، ثم  
 المغرب ، ثم ركعتان مرددتان بين العصر والعشاء .

و اذا لم يعلم انه كان حاضراً او مسافراً ، يصلي سبع صلوات ، ركعتين  
 مرددتين بين الصبح و الظهر والعصر ( ٢ ) ثم الظهر والعصر تامتين ، ثم  
 ركعتين مرددتين بين الظهر والعصر ، ثم المغرب ، ثم ركعتين مرددتين  
 بين العصر والعشاء ، ثم العشاء بتمامه . ويعلم - مما ذكرناه - حال ما اذا كان  
 أول يومه الظهر : بل وغيرها .

(١) لوجه لالغاء عنوان العشاء حينئذ ، لتردد الأمر - على تقدير السفر  
 بين العشاء والصبح ، و كان من حق العبارة ان تكون على النحو التالي : ( مرددتين بين  
 الظهر والعصر والعشاء) . وعلى ما ذكره المصنف (قده) لا ينوي العشاء إلا في الر كعتين  
 المأثرتين بهما بعد المغرب ، ولعل السقط من النسخ . كما نبهنا عليه في تعليقتنا على الكتاب .  
 ( ٢ ) لاجابة إلى ضم العصر هنا ، للاستغناء عن ذلك بضمها إلى الظهر  
 في الثنائية الثانية : كما أشرنا اليه - ايضا - في التعليقة .

ثم انه لا موجب لشرح ما افاده (قده) طى هذه المسائل ، فانه يظهر الحال  
 فيها بالمراجعة لما ذكرناه ، و بعد التدبر في الاستخراج والتطبيق ، فلا طائل  
 في التفصيل بعد وضوح كبرى المسألة ، كما عرفت .

(مسألة - ٢٤) : اذا علم أن عليه اربعا من الخمس ، وجب عليه الاتيان بالخمس على الترتيب . وان كان مسافرا فكذلك قصرا وان لم يدر انه كان مسافرا او حاضرا ، أتى بثمان صلوات ، مثل ما اذا علم أن عليه خمسا ، ولم يدر انه كان حاضرا أو مسافرا .

(مسألة - ٢٥) : اذا علم أن عليه خمس صلوات مرتبة ولا يعلم أن أولها اية صلاة من الخمس ، أتى بتسع صلوات ، على الترتيب ، وان علم أن عليه ستا - كذلك - أتى بعشر . وان علم أن عليه سبعا - كذلك - أتى باحدى عشر صلوات ، وهكذا . .

ولافرق بين أن يبدأ بأى من الخمس شاء ، الا أنه يجب عليه الترتيب على حسب الصلوات الخمس الى آخر العدد . والميزان : أن يأتي بخمس ولا يحسب منها الا واحدة ، فلو كان عليه أيام أو أشهر ، أو سنة ، ولا يدرى أول ما فات ، اذا أتى بخمس ، ولم يحسب أربعاً منها ، يتيقن أنه بدأ بأول ما فات .

(مسألة - ٢٦) : اذا علم فوت صلاة معينة - كالصبح أو الظهر مثلاً - مرات ، ولم يعلم عددها ، يجوز الاكتفاء بالقدر المعلوم على الأقوى ( ١ ) .

(١) وجوه المسألة - بل الأقوال فيها - أربع . الأول : الاقتصار على المقدار

المعلوم ، كما هو المشهور ، وهو الأقوى . وذلك لانحلال العلم الاجمالي الدائرين - الأقل والأكثر بالعلم التفصيلي بالأقل ، والشك البدوي في الأكثر .

وهو المرجع - فى نفي الأكثر - أصالة البراءة ، أو قاعدة الحيلولة ؟ ينبغى التفصيل فى ذلك بين ما إذا كان احتمال الفوت - فى الوقت - مستنداً الى احتمال الغفلة أو النسيان أو العصيان ونحو ذلك ، مما ينافى ظاهر حال المسلم ، فالمرجع - حينئذ - قاعدة الحيلولة . التى هى بمثابة قاعدة الفراغ وأصالة الصحة ، فى عدم الاعتناء بكل احتمال ينافى ظاهر الحال . فكما لا يعنى باحتمال ترك الجزء او الشرط بعد الفراغ من العمل ، كذلك لا يعنى باحتمال ترك الواجب بعد خروج الوقت ، لو حدة المناط ، وهو منافاة الاحتمال المذكور لطبع المكلف الذى هو بصدد الامتثال ،

وبين ما اذا استند الاحتمال المذكور إلى سبب آخر كالنوم مثلاً ، كما اذا

ولكن الاحوط التكرار بمقدار يحصل منه العلم بالفراغ (١) .  
 خصوصاً مع سبق العلم بالمقدار ، وحصول النسيان بعده (٢) و كذا  
 لو علم بنفوت صلوات مختلفة ولم يعلم مقدارها ، لكن يجب تحصيل الترتيب  
 بالتكرار في القدر المعلوم ، بل وكذا- في صورة ارادة الاحتياط بتحصيل  
 التفريغ القطعي .

انتبه من النوم الممتد ، وشك في ان نومه استغرق يومين او ثلاثة مثلاً ، فانه لا  
 مجال - حينئذ- للرجوع إلى من قاعدة الحيلولة ، فانها انما تتكفل بنفي احتمال  
 القوت المستند إلى ما ينافي ظاهر الحال ، كما عرفت ، و ليس استمرار النوم إلى  
 اليوم المشكوك فيه- بالنسبة الى من استمر نومه- من هذا الباب ، كما لا يخفى ، فليس  
 المرجع - حينئذ إلا اصالة البراءة عن وجوب قضاء الزائد على المقدار المتيقن به  
 فان القضاء بأمر جديد ، وموضوعه (النوم) ، ولم يجر ذلك في المقدار المشكوك فيه ،  
 بل الصحيح: جريان البراءة عن وجوب الزائد حتى بناء على القول بتبعية-  
 القضاء للأداء وعدم كونه بأمر جديد ، بأن يلتزم بتعدد المطلوب في الوقت. وذلك  
 للشك في اصل حدوث التكليف زائداً على المقدار المعلوم ، نظراً إلى الشك في  
 تحقق يوم آخر وقد نام فيه ، زائداً على الايام المعلوم تحقق النوم فيها فيرجع -  
 حينئذ- الى البراءة دون الاستصحاب ، كما لا يخفى . فتأمل .

(١) هذا هو القول الثاني ، وقد اختاره صاحب الحقائق (ره) واستند في ذلك  
 إلى قاعدة الاشتغال ، بعد تنجز التكليف بالعلم الاجمالي الدائرين الأقل والأكثر .  
 ولكن يتوجه عليه : أن المحقق في محله هو انحلال العلم في أمثال المقام -  
 إلى علم تفصيلي بالمقدار الأقل الذي هو المتيقن ، وشك بدوي في الزائد على ذلك ،  
 وحينئذ فيرجع- في نفي الزائد- إلى أصالة البراءة ، أو قاعدة الحيلولة ، لكون -  
 الشك بعد خروج الوقت :

(٢) هذا هو القول الثالث ، وحاصله : التفصيل بين سبق التنجز و عروض  
 النسيان بعده ، وبين عدم سبق ، كما لو انتبه من النوم الممتد فترة من الزمان ،



وشك في استمراره يومين أو ثلاث - مثلاً - حيث انه لم يتمكن في حقه التكليف قبل حال الالتفات ، فيحكم بوجوب الاحتياط في الأول . والاقتصار على المقدار المتيقن به في الثاني .

وقد بنى على ذلك شيخنا الاستاذ المحقق النائيني (قده) و الوجه فيه - كما أفاده (قده) في مجلس البحث : انه - مع سبق العلم - فقد تنجز التكليف في حق المكلف، وعروض النسيان بعد ذلك لا يوجب رفع التنجيز ، فيكون احتمال الفوت في الزائد على المتيقن به احتمالاً للتكليف المنجز ، اذ هو - على تقدير ثبوته - فقد تنجز سابقاً وإن لم يعلم به فعلاً : والمرجع - في مثل ذلك - أصالة الاشتغال ، دون البراءة .

وجوابه ظاهر مما ذكرناه - وقد ذكره (قده) هو أيضاً غير مرة ، من دوران التنجيز مدار المنجز - بالكسر - حدوثاً وبقاءً ، ولا يفتى الحدوث عن البقاء . حتى في العلم التفصيلي ، فضلاً عن العلم الاجمالي . فاذا علم بحرمة شيء ، ثم زال العلم المذكور بالشك الساري ، فهل يتوقف - حينئذ - في الرجوع إلى أصالة البراءة ومن المعلوم أن العلم الاجمالي لا يزيد - في ذلك - على العلم التفصيلي ، فاذا علمنا بنجاسة أحد الاناءين ، ثم علمنا - تفصيلاً - بنجاسة أحدهما بالخصوص ، كان اللزوم - قبل حصول العلم الثاني - هو الاجتناب عن كلا الاناءين ، لأجل العلم الاجمالي المنجز ، وأما بعد حصوله وانحلال العلم الاجمالي ، بانقلابه إلى علم تفصيلي وشك بدوي ؛ فلامحالة يرجع - في نفي المشكوك فيه - إلى أصالة البراءة لفقد المنجز بالنسبة إليه بقاءً ، وان كان ذلك موجوداً بالنسبة اليه في وقت ما .

وهذا هو الحال في محل الكلام ، فان العلم انما كان منجزاً في ظرف تحققه ، وأما في هذا الحال وبعد انحلاله بعلم تفصيلي وشك بدوي ، فلا بقاء له كي يكون منجزاً - أيضاً - حينئذ ، ولا أثر للتنجيز السابق بعد زوال موجبه ، فيكون الشك في المقدار الزائد شكاً في التكليف غير المنجز بالفعل ، و يرجع في نفيه إلى

## أصالة البراءة .

وأما القول الرابع ، وهو الاكتفاء بالظن بالفراغ ، فقد نسبته في الحدائق -  
 نقلاً عن المدارك - إلى المقطوع به من كلام الأصحاب ( قدمهم ) ؛ معترفاً بعدم  
 ورود نص في ذلك وليس لهذا القول وجه ظاهر ، فإن العلم الاجمالي الدائر بين الأقل  
 والأكثر إن لم ينحل وجب الاحتياط بمقدار يحصل معه العلم بالفراغ ؛ عملاً بقاعدة  
 الاشتغال - كما اختار ذلك صاحب الحدائق ( قدسه ) - ولا يكفي - حينئذ - الظن  
 بالفراغ ، فإن الاشتغال اليقيني يستدعي اليقين بالفراغ - ومع الظن بالفراغ  
 يبقى باب الاحتمال - لامحالة - مفتوحاً ، وإن كان الاحتمال موهوماً .

وإن انحل العلم الاجمالي - كما هو الأطهر على مامر - فلا حاجة إلى  
 تحصيل الظن ، بل يكفي - حينئذ - الافتصار على المقدار المتيقن به ، وينفي الزائد -  
 وإن كان مضموناً - بالأصل ، فهذا القول أردأ الأقوال في المسألة ، فإنه إما لا يكفي  
 الظن أو أنه لا حاجة إليه ، بعد عدم الدليل على حججته ، وكونه ملحقاً - شرعاً - بالشك .  
 نعم هناك روايتان دلتا على الاكتفاء بالظن في قضاء النوافل مع الجهل  
 بعددها (١) \* إلا أنه لا وجه للمتعمد عن موردهما - للفرق الظاهر بين الفريضة والنافلة ،  
 فإن العلم قد تعلق بالحكم الإلزامي في الأول ، فصار الحكم منجزاً بذلك ، وهذا  
 بخلاف النافلة ، حيث أنه لا إلزام فيها ، فيمكن الحكم باستحباب القضاء في النوافل  
 إلى أن يحصل الظن بقضاء كل ما فات ، فإن ذلك نحو من الاحتياط ، الذي هو حسن  
 على كل حال . وأما الفرائض فحيث كان الحكم الثابت فيها إلزامياً ، كان اللزوم -  
 بناء على عدم الانحلال - هو الخروج عن عهده بديل قاطع ، وليس الاكتفاء بالظن  
 هنا أولى منه هناك .

نعم بناء على الانحلال تتم الأولوية ، فإنه - بعد اشتراك الموردين في عدم الإلزام  
 بالنسبة إلى المشكوك فيه - إذا ثبت استحباب الامتثال الظني في النوافل ، ثبت ذلك  
 (١) \* وسائل الشيعة الباب : ١٩ من أبواب أعداد الفرائض ونوافلها الحديث : ٣٠١ .

(مسألة ٢٧) : لا يجب الفور في القضاء (١)، بل هو موسع مادام العمر ،  
اذالم ينجر الى المسامحة في اداء التكليف والتهاون به .

في الفرائض بالأولوية ، كما لا يخفى .

ثم انه في المقام رواية ثالثة ، باطلاقها تشمل الفرائض أيضاً ، ولعلها -  
بل هو المظنون قوياً- هو المستند لفتوى المشهور بالاكتفاء بالفراغ ، وهي :  
رواية اسماعيل بن جابر ، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال : «سألت عن انصالة تجتمع  
على . قال : تحرر ، واقضها» (١) .

ولكنها ضعيفة السند بمحمد بن يحيى المعاذى الذى يروى عنه : محمد بن  
أحمد بن يحيى . فقد ضعفه النجاشى (ره) صريحاً ، واستثناه ابن الوليد- وتبعاه  
الصدوق وابن نوح - من روايات محمد بن أحمد بن يحيى .

ودلالة ، فان قوله : ( تجتمع على ) بصيغة المضارع : ظاهر في الدوام  
والاستمرار ، بمبنى : جريان العادة من اسماعيل بن جابر على ذلك ، وهو بعيد  
جداً ، مع ما عليه اسماعيل بن جابر - وهو السائل- من جلالة القدر وعلو الشأن ،  
بحيث لا يمكن في حقه أن تفوته الفرائض مكرراً وعلى سبيل الاستمرار ، بحيث  
يصبح ذلك عادة له . فان من الظاهر : الفرق بين قول القائل : (اجتمعت ..) بصيغة -  
الماضى ، وبين قوله : (تجتمع ..) بصيغة المضارع حيث يكون الثانى ظاهراً فى  
الدوام والاستمرار ؛ كما عرفت ،

فلامناس- اذاً- من أن يكون المراد بالصلاة فيها النوافل خاصة ، ولا مانع من  
تكرر فواتها منه عدة مرات فى الاسبوع أو الشهر ، كما يتفق ذلك كثيراً لغالب  
الاشخاص ، وعليه فلا تدل الرواية على كفاية التحرى - وهو الأخذ بالأحرى ،  
أى الظن - بالنسبة إلى الفرائض أيضاً- ، بل الصحيح : أن الظن - حينئذ - إما غير كاف ،  
أو غير لازم ، فلا حظ .

فورية القضاء :

(١) الكلام فى فورية القضاء وعدمها ، وأن القضاء هل يجب على سبيل الموسعة

(\*) وسائل الشيعة الباب: ١٩ من ابواب أعداد الفرائض ونوافلها الحديث : ٢ .

أوالمضايقة؟ يقع من ناحيتين، فقد يبحث في المسألة من ناحية الوجوب الشرطي بالنسبة إلى فريضة الوقت، وأنه هل يعتبر في صحة الحاضرة تفرغ الذمة عن القضاء، مالم يتضيق وقتها أولاً؟ وأخرى يكون البحث فيها من ناحية الوجوب النفسى، وأنه هل تجب المبادرة إلى القضاء في حد نفسه، وإن لم يدخل وقت صلاة الحاضرة بعد، أو أنه موسع؟.

والكلام - فعلا - متمحض في الناحية الثانية، وهو المناسب بباب القضاء بما هو كذلك، وهو المعروف بـ (بحث الموسعة والمضايقة). و أما الناحية الأولى، فيجىء البحث عنها - ان شاء الله تعالى - عند تعرض المصنف (قده) لها في المسألة التالية. وخلاصة القول: ان في المسألة جهتين من البحث، لا بد من افراد كل منهما، وعدم خلط إحداهما بالأخرى، كما وقع ذلك في كثير من الكلمات، فنقول:

انه حكى عن غير واحد من الأصحاب (قدهم): وجوب المبادرة إلى القضاء، والقول بالمضايقة. بل نسبه في الحقائق إلى المشهور بين القدماء و بالغ بعضهم في ذلك حتى أنه منع من الاشتغال بالأكل والشرب والكسب،، إلا بمقدار الضرورة. ونسب إلى جماعة آخرين - بل هو المشهور بين المتأخرين - القول بالموسعة وعدم التضيق، إلا إذا أدى إلى المسامحة الموجبة للتضييع،

ويستدل للقول بالمضايقة بأمور:

أحدها - : قاعدة الشغل؛ وأصالة الاحتياط.

ويتوجه عليه: ان وجوب المبادرة الى القضاء امر مشكوك فيه، فيرجع - في نفيه - الى أصالة البراءة. وقد اطبق العلماء كافة - الاصوليون والاختباريون - على الرجوع إليها في الشبهة الحكمية الوجوبية، ولم ينقل الخلاف فيه عن واحد منهم إلا عن المحدث الاسترأبادى، على ما ذكره شيخنا الأتصارى (قده). والخلاف الواقع بين الفريقين انما هو في الشهات الحكمية التعريرية دون الوجوبية، و منها المقام.

ثانيها: ان مقتضى الأمر بالقضاء هو وجوب المبادرة إليه، فان الأمر بالشىء امر فى الفور .

ويتوجه عليه : ما قد تقرر فى محله ، من عدم دلالة الأمر لاعلى الفور ولاعلى تراخى ، لالغة ، ولاعرفا ، ولا شرعا ، وان مقتضى الأمر هو ايجاد الطبيعة المأمور بها ، مهمله من كلتا الناحيتين .

ثالثها - ؛ قوله تعالى : ( وأقم الصلاة لذكري ) ( ١ \* ) ، بدعوى : ظهوره وبمعونة الروايات الواردة فى تفسيره - فى ارادة القضاء ، وأن مفاد الآية الكريمة وجوب اقامة القضاء لدى التذكر ، كما عن غير واحد من المفسرين .

قلت : الاستدلال بالآية الكريمة للمضايقة - بدعوى ظهورها فى نفسها ، أو ميمية الروايات فى ذلك - عجيب . وإن صدر عن غير واحد . واليك الآيات التى سبقت آية الكريمة:

قال تعالى : ( وهل اتاك حديث موسى . إذ رأى نارا فقال لأهله امكثوا على آنت ناراً لعلى آتيكم منها بقبس أوأجد على النار هدى . فلما اتاها نودي موسى . إنى أنا ربك فاخلع نعليك إنك بالواد المقدس طوى ، وأنا اخترتك ستمع لما يوحى ، إنى أنا الله لا اله إلا أنا فاعبدنى وأقم الصلاة لذكري ) ( ١ \* ) . وهذه الآيات - كما ترى - نازلة فى شأن موسى ( ﷺ ) فى بدء رسالته ، وأول ما نزل الوحى عليه ، ولم يكن قد شرعت الصلاة - ولا أى شىء آخر - بعد فى ذلك حين ، فكيف يؤمر - والخطاب متوجه إليه - بقضاء الصلوات ، المفروض تفرعه على الأمر بالأداء ، فى فرض ترك الايمان به؟ ولم يؤمر هو - بعد - بشىء ، لما عرفت كون الخطاب المذكور انما هو ضمن الآيات النازلة عليه فى مبدأ النبوة . فهل : أن للقضاء أهمية عظمى دعت البارى - سبحانه - إلى الامر به فى هذا الحال ،

( ١ \* ) سورة طه ١٤ .

( ١ \* ) سورة طه ٩ - ١٤ .

مقدما علي جميع التكاليف ، حتى الأمر بالصلاة أداء؟

علي أن النبي موسى - عليه السلام - من انبياء الله العظام ، وهو أحد الخمسة أولوا العزم ، فلا يكاد يغفل عن ربه طرفة عين ، فكيف يحتمل في حقه ترك الصلاة الواجبة في وقتها ، ولو كان ذلك لنوم أو نسيان ونحوهما ، حتي يؤمر بالقضاء عند تذكر الفوت؟ كل ذلك غير واقع ،

بل الآية الكريمة ناظرة إلى تشريع طبيعي الصلاة ، ولامساس لها بباب - القضاء ، إمالاً لجل أن الغاية من الصلاة إنما هو ذكر الله تعالى ، الذي هو المقصد الأسمى من العبادة ، أو لاشتمالها علي الذكر ، لتضمنها التعميد ، والتقديس ، والر كوع ، والسجود ، وكل ذلك خشوع و خضوع و ذكر لله سبحانه و تعالى . فالإضافة في قوله تعالى : ( لذكرى ) من إضافة المصدر إلى المفعول ، والمعنى : لذكرك إياي ، ولأن تكون ذا كراً لي في كل حال . لامن إضافته الي الفاعل ، ليكون المعنى : لذكرى إياك أنك تركت الصلاة ، كي تدل علي وجوب القضاء .

فالاتصاف : ان الآية الكريمة - في نفسها - غير ظاهرة في وجوب القضاء ، فضلاً عن المبادرة اليه ، بل هي غير مرتبطة بذلك ، كما عرفت . ودع عنك المفسرين يقولوا ما ارادوا ، ويفسروا الآية بما شاؤوا ، حيث انه لا عبرة بأرائهم واستظهاراتهم ، مادمننا نستمد الأحكام الشرعية من ظواهر القرآن الكريم ، أو بضميمة التفسير الوارد عن المعصومين (عليهم السلام) . وقد عرفت : أن ظاهر الآية اجنبى عما ذكره . وأما الروايات الواردة عن المعصومين (عليهم السلام) في تفسير الآية الكريمة ، فما يوهم منها المعنى المذكور روايتان :

أحدهما : مارواه الشيخ (قده) بإسناده عن زرارة ، عن أبي جعفر (عليه السلام) قال : « إذا فاتتك صلاة فذكرتها في وقت أخرى ، فإن كنت تعلم أنك إذا صليت التي فاتتك كنت من الأخرى في وقت ، فابدأ بالتي فاتتك ، فإن الله عز وجل يقول : أقم الصلاة لذكرى . » (١\* ) .

وهي ضعيفة السند بالقاسم بن عروة . ومع الغض عن السند، فالجواب عنها هو الجواب الآتي عن الرواية الثانية .

ثانيتها : صحيحة زرارة عن أبي جعفر (عليه السلام) قال : قال رسول الله (صلى الله عليه وآله) : « إذا دخل وقت صلاة مكتوبة فلا صلاة نافلة حتى يبدأ بالمكتوبة ، إلى أن قال - بعد نقل قصة عرس رسول الله (صلى الله عليه وآله) في بعض أسفاره ، ورفوده هو أصحابه عن صلاة الفجر حتى طلعت الشمس ، وقضائهم لها بعد التحول من المكان الذي أصابتهم الغفلة فيه - : من نسي شيئاً من الصلوات فليصلها إذا ذكرها ، فإن الله عز وجل يقول : ( واقم الصلاة لذكري .. » (٢\*).

وأنت خبير ، بأن الصحيحة ليست بصدد تفسير الآية الكريمة ، وبيان ما هو المراد منها ، بل غاية ما هناك : تطبيق الآية الكريمة على موردها ، باعتبار أن القضاء من جملة مصاديق الصلاة المأمور بها لأجل ذكر الله تعالى . فقد حث - صلى الله عليه وآله - الناس على قضاء ما فاتهم من الصلوات ، مستشهداً له بالآية الكريمة الامرة باقامة الصلاة ، لكي يكون العبد ذا كراً لله تعالى وغير غافل عنه ، بالانتيان بما فرضه الله عليه من الصلوات ، أداءً وقضاءً . وكم فرق بين التفسير والتطبيق ؟ كما هو ظاهر .

فالانصاف : ان الاستدلال بالآية الكريمة - بنفسها ، أو بضميمة الروايات - للقول بالمضايقة في القضاء ساقط جداً :

رابعها : الروايات ، وهي على طوائف .

منها : ماوردت فيمن نام عن صلاة الفجر حتى طلعت الشمس ، وأنه يقضيها حين يستيقظ ، ك :

صحيحة يعقوب بن شعيب ، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال : « سألت عن الرجل ينام عن الغداة حتى تبرز الشمس ، أيصلي حين يستيقظ ، أو ينتظر حتى تنبسط الشمس ؟ فقال : يصلي حين يستيقظ ، قلت : يوتر ، أو يصلي الركعتين ؟ قال : بل يبدأ

بالفريضة» (١ \*).

وموثقة سماعة بن مهران ، قال : «سألته عن رجل نسي أن يصلي الصبح حتى طلعت الشمس . قال : يصليها حين يذكرها ، فإن رسول الله - ﷺ - رقد عن صلاة الفجر حتى طلعت الشمس ، ثم صلاها حين استيقظ ، ولكنه تمنحى عن مكانه ذلك ثم صلى» (٢ \*).

وفيه : أن الباعث على السؤال في الروايتين إنما هو تخيل الراوي المنع عن إقامة الصلاة حين طلوع الشمس ، لما ورد عنهم (ﷺ) من النهي عن التنفل في الوقت المذكور ، المحمول ذلك على الكراهة ، أو التقية ، كما تقدم بيانه في محله. فقد توهم : شمول النهي المذكور - الذي اشتهر عندهم - و كان امراً مغروساً لمثل قضاء الفريضة ؛ ولأجل ذلك تصدوا للسؤال عن قضاء الفريضة عند بزوغ الشمس ، أو أن عليه ينتظر انبساط الشمس ، لكي يرتفع المحذور بذلك . وقد اجاب (ﷺ) بجواز الصلاة حين يستيقظ ، وأنه لا يلزمه انتظار انبساط الشمس ، وقد علم بذلك أن النهي عن التنفل في الوقت المذكور غير شامل للفرائض ، مستشهداً به بفعل الرسول ، ﷺ .  
و خلاصة القول : ان الاستدلال بالروايتين مبني على أن يكون السؤال عن وجوب القضاء ، وليس الأمر كذلك و إنما هو عن جوازه ، لما عرفت . فقوله (ﷺ) : ( يصلى حين يستيقظ ) أمر واقع موقع توهم الحظر ، فلا يبدل إلا على الجواز ، دون الوجوب .

ومنها: جملة من الروايات - وفيها الصحاح - قد دلت على الاتيان بالقضاء متى ما ذكر الفائتة ، من ليل أو نهار . أو إذا ذكرها ، بحمل ( اذا ) على التوقيت . و أضحها هي :

صحيحة زرارة عن أبي جعفر (ﷺ) : انه سأل عن رجل صلى بغير طهور ، أو نسي

( ١ \* ) وسائل الشيعة الباب : ٦١ من ابواب المواقيت الحديث : ٤ .

( ٢ \* ) وسائل الشيعة الباب : ١ من ابواب قضاء الصلوات ، الحديث : ٥ .



صلاة لم يصلها ، أو نام عنها . فقال: يقضيها إذا ذكرها ، في أي ساعة ذكرها ، من ليل أو نهار ، فإذا دخل وقت الصلاة ولم يتم ماقد فاته فليقض ، مالم يتخوف أن يذهب وقت هذه الصلاة التي قد حضرت ، وهذه أحق بوقتها فليصلها ، فإذا قضاها فليصل ما فاته مما قدمضى ، ولا يتطوع بر كعة حتى يقضى الفريضة كلها ، ( ١ \* ) .

وفيه : أن التضييق في هذه الروايات ناظر إلى بيان الوجوب الشرطي ، وأن الشرط في صحة الحاضرة أو التطوع إنما هو فراغ الذمة عن القضاء ، مادام لم يفت به وقت الحاضرة . وهذه مسألة أخرى ، أجنبية عما نحن بصده الآن . فقد أشرنا - في صدر البحث - إلى أن الكلام في الموسعة و المضايقة ، يقع - تارة - في الوجوب النفسى ، و أخرى في الوجوب الشرطى ، والكلام - فعلا - معقود للجهة الأولى ، أى : وجوب المبادرة إلى القضاء وجوباً نفسياً ، وهذه الروايات غير دالة على الوجوب المذكور ، كما لا يخفى .

وأما كلمة (إذا) في قوله ( بالتيمم ) : ( إذا ذكرها ) فليست للتوقيت ، لتدل على ظرف العمل وأنه حال الذكر ، بل هي شرطية تدل على اختصاص فعلية التكليف بالحال المذكور . فيكون التقييد بالذكر من باب كونه شرطاً للتكليف ، لا من باب كونه ظرفاً للعمل المكلف به .

وقد ذكرنا في موارد عديدة - ولا سيما عند الكلام حول حديث الرفع - اختصاص الاحكام الواقعية بحال الذكر والاتفات ، وعدم ثبوتها في حق الناس واقعاً . و من هنا قلنا : إن الرفع - في حديث الرفع - بالنسبة إلى ما لا يعلمون ظاهرى ، ولذلك يحسن الاحتياط عند الجهل ، وأما بالنسبة إلى غيره من المذكورات في سياقه - كالخطأ ، والنسيان ، والاكرام ، والاضطرار ، وغير ذلك - واقعى . فالتقييد بقوله بالتيمم - في محل الكلام - : ( إذا ذكرها ، ) لبيان هذه النكته ، و انه لا تكليف بالقضاء - حتى واقعاً - مادام لم يتذكر ، وإنما يبلغ التكليف المذكور حد الفعلية ، ويتوجه ذلك نحو

الملكلف ، في حال التذكر ، من دون دلالة - لهذه النصوص - على أن ظرف العمل - اعنى به القضاء - هو هذا الحال ، كى تجب المبادرة إلى القضاء ، أو أنه موسع ، فلا تجب المبادرة إليه ، كما لا يخفى .

و على الجملة : ان كلمة (اذا) فى هذه الروايات شرطية لاتوقيفية ، فلا تدل على وجوب المبادرة ، إلا على القول باقتضاء الامر للفور ، ولا نقول به ، كما مر . وقد عرفت : أن الصحيحة ناظرة الى بيان الوجوب الشرطى ، دون النفسى الذى هو محل الكلام . وسياتى الكلام عليه . وأما عدم جواز التلوع لمن عليه الفائتة - كما تضمنه ذيل الصحيحة - فقد مر الكلام عليه فى بحث المواقيت ، ولا نعيد .

هذا كله ، مع أن الضيق - كما يدعيه القائلون بالمضايقة - إيمان يراد به - الضيق الحقيقى : بمعنى : وجوب المبادرة فى آن الالتفات و أول زمان التذكر ، كما قد يظهر من بعض القائلين به ، حيث إنهم بالغوا فى ذلك فالتزموا بالاقصاار على الضرورى من المأكل ، والمشرب ، والكسب ، و نحو ذلك ، فقط ، كما يساعده ظواهر النصوص المتضمنة لقوله ( عَلَيْهِ السَّلَامُ ) : ( متى ذكرها ) أو ( إذا ذكرها ) . أو يراد به الضيق العرفى ، الذى لا ينافيه التأخير الزمانى اليسير ، كساعة من الوقت ، أو أقل أو أكثر .

فعلى الأول ، فالنصوص الواردة فى نوم النبى ( صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ) عن صلاة الفجر - وقد تقدم ذكر بعضها - تكون حجة عليهم ، لالهم ، بناء على الأخذ بها ، والالتزام بمضمونها . فإنا قد نبني على عدم العمل بالنصوص المذكورة وان صحت أساسيتها ، لمنافاتها لمقام النبوة ، سيما مع ملاحظة ماورد فى الأخبار فى شأنه ( صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ) من انه كانت تنام عينه ولا ينام قلبه ، فكيف يمكن أن ينام عن فريضة الفجر ؟ فلامحالة ينبغى حمل هذه النصوص على التقية ، أو محمل آخر ، و حينئذ فلا كلام ،

وأخرى ، نبني على العمل بها ، بدعوى : أن النوم من غلبة الله ، وليس هو كالسهو والنسيان المنافيان لمقام العصمة والنبوة . ولا سيما بعد ملاحظة التعليل الوارد فى

بعض هذه النصوص . من أن ذلك إنما كان بفعل الله سبحانه رحمة على العباد، كي لا يشق على المؤمن لو نام - اتفاقاً - عن صلاة الفجر . و عليه فتكون هذه النصوص منافية للتضييق الحقيقي ، لدلالاتها على أنه (ﷺ) بعد انتباهه من النوم ، واعتراضه علي بلال ، و اعتذار هذا منه ، أمر بالارتحال من المكان المذكور ؛ ثم بعد ذلك أذن بلال ، فصلى النبي - ﷺ - ركعتي الفجر ، ثم قام فصلى بهم الصبح .

ومعلوم : أن هذه الامور السابقة على صلاة الصبح يستغرق برهة من الوقت ، فلم يقع - إذناً - قضاء الصبح أول آن التذکر . و إنما تأخر عنه بمقدار ينافي الضيق الحقيقي ، كما هو ظاهر . هذا على تقدير أن يراد بالضيق الحقيقي منه ، وعلى الثاني ، وهو أن يراد به الضيق العرفي . غير المنافي للتأخير بمقدار يسير كساعة مثلاً - فلا دليل على اعتبار مثله ، فان ظواهر النصوص المستدل بها للتضييق إنما هو الضيق الحقيقي دون العرفي . كما عرفت .

نعم إن صحيحة ابي ولاد - الواردة في حكم المسافر القاصد للمسافة، وقد عدل عن قصده ذلك قبل الوصول إلى غايته ، وقد صلى قصرأ - ظاهرة في الضيق العرفي ، لقوله (ﷺ) فيها : « وإن كنت لم تسرفي يومك الذي خرجت فيه بريداً ، فان عليك أن تقضي كل صلاة - صليتها في يومك ذلك بالتقصير - بتمام ، من قبل أن تؤم من مكانك ذلك . . . » (١ \* ) .

حيث انه - ﷺ - حكم بقضاء ما صلاه قصرأ ، إذالم يبلغ المسافة ، كما تقتضيه القاعدة أيضاً ، فان سفره - حينئذ - كان خيالياً لا واقعياً . و حكم - أيضاً - بلزوم ايقاع القضاء في المكان نفسه ، قبل أن يخرج منه . فتكون الرواية دالة على التضييق العرفي في القضاء ، نظراً إلى تحديده بما قبل خروجه عن المكان ، دون التضييق الحقيقي في أول آن التذکر .

هذا ولكن الصحيحة وان كانت قوية الدلالة على المضايقة، إلا أنها محمولة

على الاستحباب في أصل القضاء ، فضلاً عن اعتبار التضييق فيه . والأصحاب لم يعمدوا بها في موردها ، لأجل معارضتها :

صحيحة زرارة قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام - عن الرجل يخرج مع القوم في السفر يريد ، فدخل عليه الوقت وقد خرج من القرية على فرسخين ، فسلوا وانصرف بعضهم في حاجة فلم يقض له الخروج ، ما يصنع بالصلاة التي كان صلاتها ركعتين ؟ قال تمت صلاته ولا يعيد ، ( ١ \* ) .

فالمتمحصل إلى هنا : ان ما استدل به للمضايقة من الروايات ساقط كله ، ويمكن التعويل على شيء من ذلك ، فان العمدة فيها كانت صحيحة حتى زرارة . وأبي ولا وقد عرفت حالها ، اذاً فيكفيها - في المقام - أصالة البراءة .

#### أدلة القول بالمواسعة :

وان قد عرفت ضعف أدلة القول بالمضايقة ، فلامحالة يقع الكلام في أدلة القول بالمواسعة ، وقد يستدل لذلك بأمر :

احدها - أصالة البراءة ، فان التضييق واجب المبادرة إلى الواجب - زائداً أصل الوجوب - كلفة زائدة ، وهي مجهولة ، فيدفع ذلك - لامحالة - بأصالة البراءة ولكن التمسك بالأصل في المسألة يتفرع على عدم تمامية شيء من أدلة القولين ، وإلا فمع قيام الدليل الاجتهادي على كل من القولين في المسألة لانتفاء النوبة إلى الأصل العملي ، كما هو ظاهر .

ثانيها - دليل نفي الحرج ، ان الالتزام بالمضايقة ووجوب المبادرة سيئ على النحو الذي يدعيه بعض القائلين بها ، من الاقتصار على الضرورى من الأكل والشرب ، والنوم . والكسب . . . . . ونحو ذلك - يتضمن الحرج الشديد ، والمشقة العظيمة مما ينفىها أدلة نفي الحرج ، وفيه .

أولاً - ان المنفي انما هو الحرج الشخصي دون النوعي ، اذا الحرج موضوع

للسقوط ، لأنه حكمة في الحكم به ، كى لا يلزم فيه الاطراد ، و يكتفى - في ذلك - بما في نوعه الحرج ، وعليه فالحكم تابع لتحقيق الحرج الشخصي خارجا ، وهذا مما يختلف باختلاف الاشخاص ، والحالات ، وكمية القضاء ، فلا يطرّد الحرج في جميع الموارد ، على سبيل الكبرى الكلية ، فقد لا تستلزم المبادرة أى حرج ، كقلة مقدار الفائتة ، كما لو فاتته صلاة واحدة أو صلاتان . او كانت الفائتة اكثر من ذلك ، ولكن المكلف الغاص كان قادراً على المبادرة إلى قضاء الجميع بدون أى حرج عليه ، فليس له ضابط كلي بعد ما كان المناط هو الحرج الشخصي دون النوعى كما عرفت .  
وثانيا - مع فرض كثرة الفوائت ، واستلزام المبادرة - في جميع الموارد - الحرج ، فلا ريب في سقوط وجوب المبادرة عن خصوص المرتبة البالغة حد الحرج ، ولا مقتضى لسقوط ذلك من الأول وقبل أن يصل إلى الحد المستلزم وجوب المبادرة - حينئذ الحرج .

و كأن المستدل تخيل : أن هناك امرأ وحدانيا تعلق بالمبادرة إلى قضاء جميع الفوائت ، على سبيل العام المجموعى ، وحيث أن امتثال هذا الأمر حرجى ، فيسقط الأمر بالمبادرة إلى الكل بدليل نفي الحرج .  
وليس الأمر كذلك بالضرورة ، بل هناك أوامر متعددة انحالية بعدد الفوائت - كما هو الحال في الأمر بالأداء - والعسر والحرج انما يلاحظان في كل تكليف بحياله ، لاهو منضمّاً إلى الآخر ، فاذا كانت الفوائت ألفاً - مثلاً - فطبعاً يكون أوامر بالمبادرة بعدد الفوائت ، فاذا فرضنا: أن المبادرة إلى قضاء ألف فائتة حرجى ، دون المبادرة إلى قضاء عشرة من ذلك - مثلاً - فلا محالة لا يسقط وجوب المبادرة إلى الألف الذى هو مورد الحرج ، دون العشرة التى لا حرج في المبادرة إليها ، كما هو ظاهر .

وثالثا - ان دليل نفي الحرج غير جار في المقام اصلا ، فانه - كدليل نفي - الضرر - إنما يجرى و يكون حاكما على أدلة التكاليف الواقعية ، فيما اذا كان

التكليف بالاضافة اليهما لابشرط ، فيكون الدليلان موجبين لتخصيصها بغير موارد الحرج والضرر .

كما لو اتفق لزوم الحرج او الضرر من الوضوء - مثلاً - حيث يسقط وجوب الوضوء الحرجي أو الضري، ويختص ذلك بغير الموردين .

وأما إذا كان التكليف مما قد شرع في مورد الحرج - كالجهاد - أو الضرر -

كالخمس والزكاة - فكان ماحوظاً بالاضافة اليهما بشرط شيء ، فلا يكاد يجرى في مثله دليل نفى الحرج أو الضرر ، كما لا يخفى . والمقام من هذا القبيل ، فإن أدلة -

القول بالمضايقة - على تقدير تماميتها - انما كان مفادها وجوب المبادرة الى القضاء الذى هو في نفسه - حكم حرجي ، نظير الجهاد ، فكيف يمكن رفعه بدليل نفى الحرج؟ .

ثالثها - قيام السيرة من المتشريعة على عدم المبادرة الى القضاء ، فانه قل من لا تكون ذمته مشغولة بالقضاء - ولا سيما في أوائل سن البلوغ - و مع هذا تراهم

يشتغلون بالكسب ، وينامون ، ويتعاطون أمورهم العادية ، من دون مبادرة منهم الى القضاء . فجريان السيرة على ذلك خلفاً عن سلف ، المتصلة بزمان المعصوم (ع)

دليل على عدم .

وفيه ما لا يخفى ، فان السيرة الجارية - عند الاكثر - مستندها هي المسامحة وعدم المبالاة بأمر الدين ، ولأجل ذلك تراهم لا يبادرون إلى تفرغ الذمة عن

حقوق الناس ، التي لا اشكال في فوريتها . نعم هناك القلة ممن يبادر إلى تفرغ الذمة عن ذلك . إلا أن الكثرة ليسوا كذلك .

وعلى الجملة . ان كان مورد السيرة المدعاة هم المتشريعة نفهى ممنوعة . وان كان الأعم منهم ومن لا يبالي بالدين . فهى غير نافعة .

رابعها - وهو العمدة : الأخبار الواردة ، ولنذكر المهم منها ، معرضين عن الباقي ، ومنه : ما ورد في نوم النبي ﷺ عن صلاة الفجر ، وأمره - ص - بالارتحال -

بعدا لانتباه - عن ذلك المكان ، والقضاء في مكان آخر ، وقدمت الإشارة إلى بعض

ذلك ، وقلنا: ان هذه الروايات وان تمت دلالة وسنداً - مما يشكل الاعتماد عليها، والتصديق بمضمونها ، فلا بد من رد علمها إلى اهلها. أرحمها على بعض المحامل، كالنتيجة ونحوها -

وكيف كان ، فالمهم - من بين الأخبار التامة سنداً أو دلالة - صحیحتان : احدهما - صحیحة ابي بصير ، عن ابي عبد الله (عليه السلام) - قال : «ان نام رجل ولم يصل صلاة المغرب والعشاء ، أو نسي ، فان استيقظ قبل الفجر قدر ما يصليهما - كليهما - فليصلهما ، وإن خشى أن تفوته احدهما فليبدأ بالعشاء الاخرة . وإن استيقظ بعد الفجر فليبدأ فليصل الفجر ؛ ثم المغرب ، ثم العشاء الاخرة قبل طلوع الشمس . فان خاف أن تطلع الشمس فتفوته احدى الصلاتين فليصل المغرب ويدع العشاء الاخرة حتى تطلع الشمس ويذهب شعاعها ، ثم ليصلها» (١ \*).

وقد ذكرنا - في بحث المواقيت - أن صدر الصحیحة يدل على امتداد وقت العشاءين الى طلوع الفجر، ولذلك أمره (عليه السلام) - بالانين بهما معا اذا استيقظ قبل الطلوع ، مع سعة الوقت لهما ، والافياتي بالعشاء خاصة لاختصاص الوقت من آخره بها .

وكيف كان ، فمحل الاستشهاد قوله - (عليه السلام) - في ذيل الصحیحة: «فان خاف أن تطلع الشمس . ..» فقد أمره (عليه السلام) - بتأخير العشاء حتى تطلع الشمس ويذهب شعاعها . ومن الظاهر أن السبب في التأخير انما هو تجنب الحزازه الثابتة في هذا الوقت حيث تكره الصلاة عند طلوع الشمس وظهور شعاعها . كما ورد النهي عن ذلك في غير واحد من النصوص ، المحمول على الكراهة قطعاً ، اذ لا قائل منا بالتحريم ، ومنه تعرف أن الأمر بالتأخير استحبابي ، حذرا عن حزازه الوقت ، لأنه لزومي ، والا فالقضاء شروع في كل ساعة من ساعات الليل والنهار ، كما دل عليه صحیحة زرارة المتقدمة . وعلى الجملة : فلو كانت المبادرة وأجبة - كما يدعيه القائل بالمضايقة -

لما حكّم - عليه السلام - بالتأخير حذراً عن حزاة الوقت ، فهل يمكن أن يكون تجزئ  
المكروه مسوغاً لترك الواجب ؟ فالرواية لاتلائم القول بالمضايقة بوجه ، وإمام  
تكشف عن الموسعة في القضاء .

الثانية - صحيحة زرارة ، عن أبي جعفر - عليه السلام - قال : « إذا نسيت صلاة  
أوصليتها بغير وضوء وكان عليك قضاء صلوات . فابدأ بأولهن فأذن لها وأقم  
صلتها ، ثم صل ما بعدها باقامة اقامة لكل صلاة . . . » ( ١ \* ) .

وهذه الرواية واردة لبيان كيفية قضاء الفرائض من حيث الأذان والاقامة  
والخطاب فيها متوجه إلى زرارة ، ومعلوم : ان ذلك مملاً يحسن إلا بفرض فوائت  
اشتغل بها ذمة المخاطب - وهو زرارة في الفرض - ولم يبادر إلى قضاها ، وحينئذ  
قام الامام - عليه السلام - بتعليمه كيفية القضاء من حيث الحاجة إلى الأذان والاقامة  
ولو كانت المبادرة واجبة والقضاء فورياً لما أخل بذلك زرارة - وهو على ما هو عليه  
من الجلالة وعلو الشأن - ولما صحّ للامام - عليه السلام - بعد اطلاعه على الحال - ان يدع  
ذلك دون أن يستنكره منه ويعترض عليه ، بل يقتصر على بيان الكيفية من دون  
ان يستقبح منه ترك الواجب ، أو يلومه عليه ، على أقل التقديرين . فينكشف من  
ذلك - قطعاً - : عدم وجوب المبادرة إلى القضاء ، وابتناء الحال فيه على الموسعة  
بعيـث كان التأخير فيه وعدم المبادرة اليه امرأ متعارفاً عادياً لا يضر صدوره حتى  
من مثل زرارة ، ولأجل ذلك أقرت الامام - عليه السلام - على ذلك من دون أن يعترض  
عليه بشيء .

و يؤكد ذلك : ذيل الصحيحة - الذي هو في قوة التصريح بالموسعة - حيث  
قال : « وان خشيت أن تفوتك الغداة إن بدأت بالمغرب ، فصل الغداة ، ثم صل المغرب  
والعشاء ، ابدأ بأولهما لأنهما جميعاً قضاء ، إيهما ذكرت فلا تصلهما إلا بعد شعاع  
الشمس . قال : قلت : ولم ذاك ؟ قال : لأنك لست تخاف فوتها .



(مسألة - ٢٨) : لا يجب تقديم الفائتة على الحاضرة (١) فيجوز الاشتغال بالحاضرة - في سعة الوقت - لمن عليه القضاء، وان كان الاحوط تقديمها عليها.

فانه **يجب** - بعد ما حكم بتأخير الصلاتين عن شعاع الشمس ، المبتمنى على تجنب عن حزاة الوقت كما اشرنا اليه سابقا. و بعد استفسار زرارة عن السبب الملة في ذلك - أجاب بقوله: «لأنك لست تخاف فوتها ، و مرجعه إلى أن قضاء الصلاتين موسع لا تضيق فيه كى تخاف الفوت ، والاعتبار في المبادرة انما هو تخوف فوت ، وحيث لا فوت هنا - لسعة الوقت - فكان الأخرى هو تجنب الاثيان به عند شعاع الشمس ، حذرا من الكراهة الثابتة في هذا الوقت .

وهذا - كما ترى - كال تصريح بالمواسعة : كما لا يخفى . فلو سلمنا تمامية أخبار المضايقة ، فهي معارضة بهاتين الصحيحتين الصريحتين في المواسعة ، فلتحمل تلك الأخبار على الاستحباب لو تمت دلالتها ، كيف وهى غير تامة الدلالة في حد أنفسها ، كما عرفت مستقصى .

فتمحصل : أن الأقوى هو المواسعة و عدم وجوب المبادرة : وإن كانت - أى مبادرة - اولى وأحوط ، مالم يؤد ذلك إلى المسامحة في امتثال التكليف والتهاون بانه ، وإلا وجب الفور لخوف الفوت .

### تقديم الفائتة على الحاضرة

(١) تقدم الكلام في مسألة المواسعة والمضايقة من جهة الوجوب النفسى ، وقد عرفت هناك : أن الأقوى هو المواسعة ، وان كانت المبادرة احوط ، بل أفضل . والكلام - فعلا - انما يقع فى ذلك من جهة اخرى ، وهى : الوجوب الشرطى : بل يشترط في صحة الحاضرة تقديم الفائتة عليها وتفريغ الذمة عنها ، مالم يقضيقتها ؛ أولا ؟ .

نسب الى المشهور - تارة - الاشتراط ، وأخرى : عدمه . والقائلون بالعدم ، من من حكم باستحباب تقديم الفائتة على الحاضرة ، وبين من عكس فحكم بأن

الأفضل تقديم صاحبة الوقت .

وكيف كان فقد استدل للمضايقة والاشترط : باصالة الاشتغال، فانا نحتمل وجدانا- اشترط صحة الحاضرة بتقديم الفائنة ، ولايكاد يحصل اليقين بالفراغ عن- التكليف اليقيني بالحاضرة بدون مراعاة الشرطية المحتملة : ويدفع ذلك : ما هو المحقق في محلّه ، من الرجوع الى اصالة البراءة عند الدوران بين الأقل والأكثر الارتباطيين ، وعليه فيدفع احتمال الشرطية بالأصل المذكور .

و بالروايات :

١- رواية زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام قال : اذا فاتتك صلاة فذكرتها في وقت اخرى ، فان كنت تعلم أنك إذا صليت النى فاتتك كنت من الأخرى في وقت . فابدأ بالذى فاتتك ، فان الله عزوجل يقول: أقم الصلاة لذكرى . . . (١\*) . فان الأمر بتقديم الفائنة علي الحاضرة يكشف - لامحالة- عن دخل ذلك في صحة الحاضرة، ويتوجه عليه:

أولا: ان الرواية ضعيفة السند بال (قاسم بن عروة) ، وان عبّر عنها بالصحيحة في بعض الكلمات .

وثانيا : انها قاصرة الدلالة على الوجوب الشرطى . وانما تدل على الوجوب النفسى ، الذى مرّ البحث عنه سابقا ، نظراً لكونها مسوقة لبيان حكم الفائنة في حد نفسها ، وانها مما يلزم الابتداء بها- إما وجوبا او استحبابا- على الخلاف المتقدم وليست هي بصدد بيان حكم الحاضرة كى تدل على الاشتراط بوجه .

ثم انك قد عرفت فيما سبق : ان الرواية في موطن دلالتها - وهو حكم لفائنة في حد نفسها - محمولة على الاستحباب . ولكن لو فرضناها دالة على الوجوب النفسى- ايضا- لم يكن يستفاد منها فساد الحاضرة الا ببناء على القول باقتضاء الأمر بالشئ

النهى عن ضده ، ولا نقول به ، بل غايته عدم الأهر بالضد ، فيمكن تصحيح العبادة حينئذ - بالملاك ، أو بالخطاب الترتيبى ، كما حقق فى محلّه .

٢- رواية أبى بصير قال : «سألته عن رجل نسى الظهر حتى دخل ، وقت العصر . قال : يبدأ بالظهر ، وكذلك الصلوات تبدأ بالتي نسيت ، إلا أن تخاف أن يخرج وقت الصلاة فتبدأ بالتي أنت فى وقتها ، ثم تقضى التي نسيت » (١\*).

حيث دلت على لزوم البدء بالصلاة المنسية وتقديمها على الحاضرة وتوجه عليه :  
أولا : انها ضعيفة السند (سهل بن زياد) و (عجل بن سنان) .

وثانيا : انها على خلاف المطلوب أدل . فان المراد بالوقت - فى قوله **بالتى** : يخرج وقت الصلاة .. - هو وقت الفضيلة دون الاجزاء ، ولو بقرينة الوقت المذكور فى الصدر ، اعنى قوله **بالتى** : حتى دخل وقت العصر .. : فان المراد بنسيان الظهر هناك حتى دخل وقت العصر نسيانها فى وقتها الفضلى . أو الوقت الأول الاختيارى فى مقابل الوقت الثانى الاضطرارى ، على الخلاف المتقدم فى بحث الاوقات ، لا وقت الاجزاء الممتد الى مقدار أربع ركعات من آخر الوقت ، الذى هو الوقت الاختصاصى للعصر ، للزوم البدء - حينئذ - بالعصر بمد خروج وقت الظهر ، فكيف يحكم - **بالتى** بالبدء بالظهر ؟ .

فالمراد بالوقت - لامحالة - هو وقت الفضيلة ، أو الوقت الأول ، و حينئذ فيبدأ بالظهر مراعاة للترتيب ، مع فرض امتداد وقتها الى الغروب ، فيكون المراد بالوقت فى قوله **بالتى** : «إلا أن تخاف أن يخرج وقت الصلاة ..» - بمقتضى السياق واتحاد الذيل مع الصدر - هو وقت الفضيلة ، كما عرفت .

وعليه . فيكون مفاد الرواية . ان من تذكر - فى وقت فضيلة المغرب - فوات العصر مثلا ، فانه يبدأ بالعصر ، إلا إذا خاف من تقديمها خروج وقت الفضيلة ، فانه يقدم المغرب حينئذ ، فتكون قد دلت على تقديم الحاضرة على الغائبة ، دون العكس الذى هو المطلوب .

وثالثا: إنها ناظرة إلى بيان حكم الفائتة في نفسها - كما مر ذلك في الرواية الأولى - و مفادها محبوبة البدء بالفائتة ، لزوما أو استحبابا ، ولا تعرض فيها لبيان حكم الحاضر ، كي تدل على الشرطية .

٣- رواية معمر بن يحيى قال : « سألت ابا عبد الله - عليه السلام - عن رجل صلى على غير القبلة ، ثم تبيّنت القبلة ، وقد دخل وقت صلاة اخرى . قال : يعيدها قبل أن يصلى هذه التي قد دخل وقتها .. (١\*) .

فانها محمولة - لامحالة - على من صلى الى غير القبلة بدون عذر أو كانت صلاته الى نقطتي المشرق او المغرب . أو مستدير القبلة . وإلا فان من صلى إلى ما بين المشرق والمغرب ، وكان معذورا في ذلك ! كانت صلاته صحيحة لا تحتاج إلى الاعادة ، لما ورد عنهم - عليهم السلام : « من أن ما بين المشرق والمغرب قبلة » .

وكيف كان : فقد حكم - عليه السلام - بلزوم البدء بتلك الصلاة الواقعة على غير جهة القبلة ، ثم ياتي بالصلاة الاخرى التي قد دخل وقتها . وفيه :

أولا : انها ضعيفة السند ، وان رجال السند وان كانوا - كلهم - ثقات ، غير أن طريق الشيخ - رحمه الله - إلى الطائري لا يخلو عن الضعف ، من جهة : على ابن محمد بن زيد القرشي .

وثانيا : انها غير ناظرة إلى الفوائت ، فان الظاهر منها هو دخول وقت الفضيلة للصلاة الاخرى ، حسبما كان المتعارف في تلك العصور من تفريق الصلوات على حسب أوقات الفضيلة ، كما قد يشعر بذلك : تعبيره - عليه السلام : ( ثم يعيدها .. ) حيث يكشف ذلك عن بقاء وقت الاجزاء للصلاة التي وقعت على غير جهة القبلة ، وإلا عبر عنه بقوله : ( يقضيها ) الدال على خروج الوقت وفوت الفريضة .

وقد تكرر في الروايات مثل هذا التعبير - اعنى خروج الوقت ودخول وقت صلاة أخرى - ويراد به : خروج وقت الفضيلة لصلاة ودخول وقت فضيلة الأخرى .

فالحكم بتقديم تلك الصلاة على الأخرى في الرواية من أجل بقاء وقتيهما ولزوم مراعاة الترتيب . لا لخروج وقت الأولى و تقديم الفائتة على الحاضرة ، فهي أجنبية عن محل الكلام ، كما لا يخفى . فهذه الروايات الثلاث ضعيفة السند ، بالإضافة الى قصور الدلالة أيضاً .

٣- صحيحة صفوان ، عن أبي الحسن - عليه السلام - قال : «سألته عن رجل نسي الظهر حتى غربت الشمس ، وقد كان صلى العصر ، فقال : كان أبو جعفر - أو كان أباي - عليه السلام يقول : ان أمكنه أن يصلّيها قبل أن تفوته المغرب بدأبها ، وإلاّ صلى المغرب ، ثم صلاتها» ( ١ \* ) .

وهي صحيحة السند ، فان ( محمد بن اسماعيل ) وان كان مردداً بين الثقة وغيره ، لكن الذي يروى عن الفضل بن شاذان : ويروى عنه الكليني - قده - كثيراً ، هو الثقة لبعده إكثاره الرواية عن غير الثقة ، مع أن كتاب ( الكافي ) مشحون بمثل هذا السند . مضافاً إلى وجود السند بعينه ضمن أسانيد ( كامل الزيارات ) ، فلامجال للتوقف في سندها ، وقد دلت على لزوم تقديم فائتة الظهر على المغرب ، عند التمكن منه . ويتوجه عليه : ان الرواية على خلاف المطلوب أدل ، إذا المفروض فيها هو كون نسيان الظهر مغيياً بغروب الشمس ، كما يقتضيه قوله : « حتى غربت الشمس .. » فينتفى النسيان - لامحالة - بعد الغروب ، حيث يكون متذكراً لها آنذاك ، فكيف يجتمع هذا مع قوله - عليه السلام - : « إن أمكنه أن يصلّيها قبل أن تفوته المغرب .. » ؟ مع امتداد وقت المغرب إلى منتصف الليل ، بل إلى الفجر على الأظهر ، وان كان آتماً في التأخير ، فانه متمكن من البدءة بالظهر الفائتة - حين تذكره لها - قبل الشروع في المغرب ، لامتداد وقتها . كما عرفت . فمع سعة وقت المغرب لامجال للترديد كما في الصحيحة .

فيظهر من ذلك : ان المراد من فوت المغرب - جزماً - فوت وقت فضيلته ، نظراً إلى أن الوقت المذكور قصير ينتهي بذهاب الشفق وانعدام الحمرة المشرقية ، بحيث لا يزيد مجموعه على خمس وأربعين دقيقة - تقريباً - ومن الجائز أن لا يتيسر للمكلف الجمع بين قضاء الظهر وإدراكه فضيلة المغرب ، لاشتغاله بمقدمات الصلاة من الوضوء أو الغسل ، وتطهير البدن أو اللباس ، ونحو ذلك و يجوز - أيضاً - إمكان الجمع بين الأمرين ، لأجل تحقق هذه المقدمات قبل الغروب ، و لأجل ذلك حسن التريديد والتشقيق ، فالمراد : خوف فوات وقت فضيلة المغرب قطعاً ، لا وقت اجزائها ، وعليه فيكون مفاد الصحيحة ، انه لمدى خوف الفوف تتقدم المغرب على الظهر الفاتئة ، دون العكس الذي هو المطلوب ، فهي على خلاف ما ذهب إليه القائل أدل . كما ذكرنا .

وعلى الجملة : ان الصحيحة تنظر إلى بيان حكم الفاتئة ، و ان البدء بها محبوبة ، مالم يزاحمها المحبوبة من جهة اخرى : وهي ادراك فضيلة الوقت ، وإلا قدم الثاني ، وليست مسوقة لبيان حكم الحاضرة كي تدل على اشتراط سبقها بالفاتئة .

٥- صحيفة عبدالرحمان بن أبي عبدالله قال : «سألت أبا عبدالله - عليه السلام - عن رجل نسي صلاة حتى دخل وقت صلاة اخرى ، فقال : إذا نسي الصلاة - أو نام عنها - صلى حين يذكرها ، فإذا ذكرها - وهو في صلاة - بدأ بالتى نسي ، و ان ذكرها مع امام في صلاة المغرب أتمها بركعة . ثم صلى المغرب ، ثم صلى العتمة بعدها... » (١\*).

فانها - باطلاقها - تشمل ما اذا كانت المنسية والحاضرة في وقت واحد ، كالظهرين والعشاءين ، أو في وقتين ، كالعصر والمغرب مثلاً . وقد دلت الرواية على لزوم البدء بالأولى ، وتقديم الفاتئة على الحاضرة ، حتى انه لو كان مشغولاً بالحاضرة لعدل منها إلى الفاتئة .

ويتوجه عليه : انها - ايضاً - قاصرة الدلالة ، فان لزوم البدء بالمنسية -

فيما اذا اتحد وقتها مع الحاضرة. كلزوم العدول فيما لو تذكر وهو في الأثناء. إنما يكونان - بحسب الظاهر - لمرعاة الترتيب المعبرين الصلاتين ، وهذا خارج عن محل الكلام :

وأما بالنسبة إلى مختلفى الوقت - كالعصر والمغرب - فظاهر قوله - ﷺ - «فاذا ذكرها - وهو في صلاة - بدأ بالتي نسي..» وان كان.. في بادىء النظر - هو لزوم تقديم الفاتئة على الحاضرة ، وكون ذلك شرطاً في صحة الحاضرة، والا لم يكن موجب للعدول . إلا أن التأمل في صدر الصحيحة يقضى بخلافه ، فانه - ﷺ - ذكر أولاً. « انه اذا نسي الصلاة - أو نام عنها - صلى حين يذكرها ..» فقد بين - ﷺ : بهذا الكلام حكم الفاتئة في حد ذاتها . وأن المبادرة إليها - حينما يذكرها - محبوبة . لزوماً أو استحباباً ، على الخلاف المتقدم في مسألة الطواسة والمضايقة .

ثم انه - ﷺ - فرّع على ذلك بكلمة ال (فاء) قوله : « فاذا ذكرها - وهو في صلاة - بدأ بالتي نسي..» وهو يريد بذلك بيان أن محبوبة المبادرة الى الفاتئة التي دل عليها صدر الرواية باقية ، حتى ولو كان التذكر في الأثناء ، مع امكان التدارك بالعدول الى الفاتئة بل ولو كان في صلاة المغرب مع الإمام وذلك بأن يضيف ركعة الى ما أتى به ويجعلها الفاتئة. ثم يأتي بالمغرب منفرداً دفعلماً ربما قديتوهم من عدم امكان التدارك بعد الدخول في الحاضرة ، فيكون الأمر بالعدول وارداً مورد توهم الحظر، وهو لا يدل الاعلى الجواز دون الوجوب .

وعلى الجملة : ان الصحيحة مسوقة لبيان حكم الفاتئة في حد ذاتها ، وأن البدار إليها حينما يذكرها محبوب مطلقاً ، في أي مورد ذكرها ، حتى ولو كان ذلك بعد دخول وقت الحاضرة . وبعد الاشتغال بها ، مع امكان العدول . والتفريغ الوارد فيها مترتب على هذا الحكم ، وليست بناظرة الى حكم الحاضرة ، واعتبار الترتيب بينها وبين الفاتئة تعبداً ، مع الغض عن محبوبة البدء بالفاتئة في حد ذاتها، كي يستفاد منها اشتراط الحاضرة بسبق الفاتئة ،

عـ صحیحة زرارة الطويلة : عن أبي جعفر - عليه السلام - قال : «إذ أنسيت صلاة، أو صليتها بغير وضوء وكان عليك قضاء صلوات، فابدأ بأولهن فأذن لها وأقم ثم صلها ، ثم صل ما بعدها باقامة اقامة لكل صلاة. وقال: قال أبو جعفر - عليه السلام - : وان كنت قد صليت الظهر ، وقد فاتتك الغداة فذكرتها ، فصل الغداة اي ساعة ذكرتها ولو بعد العصر ، ومتى ما ذكرت صلاة فاتتك صليتها .

وقال : اذا نسيت الظهر حتى صليت العصر : فذكرتها وانت في الصلاة أو بعد فراغك ، فانوها الأولى ، ثم صل العصر ، فانما هي اربع مكان اربع . وان ذكرت أنك لم تصل الاولى . و أنت في صلاة العصر وقد صليت منها ركعتين ، فانوها الاولى ثم صل الركعتين الباقيتين ، وقم فصل العصر ، وان كنت قد ذكرت أنك لم تصل العصر حتى دخل وقت المغرب ولم تخف فوتها ، فصل العصر ، ثم صل المغرب . فان كنت قد صليت المغرب ، فقم فصل العصر . و ان كنت قد صليت من المغرب ركعتين ثم ذكرت العصر ، فانوها العصر ، ثم قم فأتمها ركعتين ، ثم تسلم ، ثم صلى المغرب فان كنت قد صليت العشاء الآخرة و نسيت المغرب ، فقم فصل المغرب ، و إن كنت ذكرتها وقد صليت من العشاء الآخرة ركعتين . أو قمت في الثالثة ، فانوها المغرب ، ثم سلم ثم قم فصل العشاء الآخرة فان كنت قد نسيت العشاء الآخرة حتى صليت الفجر ، فصل العشاء الآخرة ، وان كنت ذكرتها وانت في الركعة الاولى و في الثانية من الغداة ، فانوها العشاء ثم ثم فصل الغداة ، وأذن وأقم ، وان كانت المغرب والعشاء قد فاتتك جميعا : : فابدأ بهما قبل أن تصلي الغداة ، أبدأ بالمغرب . ثم العشاء ، فان خشيت ان تفوتك الغداة ان بدأت بهما : فابدأ بالمغرب ، ثم صل الغداة ، ثم صل العشاء . وان خشيت ان تفوتك الغداة ان بدأت بالمغرب ، فصل الغداة ، ثم صل المغرب والعشاء ، ابدأ بأولهما ، لأنهما جميعا قضاء ، ايهما ذكرت فلا تصلهما الا بعد شعاع الشمس . فان . قلت : ولم ذاك ؟ قال : لأنك لست تخاف فوتها « ( \* ١ ) .



ومحل الاستشهاد بالرواية ثلاث فقرات منها:

الأولى - قوله ﷺ: «وإن كنت قد ذكرت أنك لم تصل العصر حتى دخل وقت المغرب، ولم تخف فوتها: فصل العصر، ثم صل المغرب...» حيث دل على لزوم تقديم العصر الفائتة على المغرب ما لم يخف فوتها.

ويتوجه عليه أولاً: ان المراد من (خوف فوت المغرب) فوتها في وقت الفضيلة دون الاجزاء، كما لا يخفى فان الغالب . بل كان هو الشائع في تلكم العصور انما كان هو تفريق الصلوات الخمس اليومية، بالاتيان بكل واحدة منها في وقت فضيلتها . وعليه فيكون مفاد الفقرة: انه لدى خوف فوت وقت فضيلة المغرب يقدم المغرب على الفائتة، فتكون - اذاً - على خلاف المطلوب أدل.

وثانياً: ان المنظور اليه في الصحيحة - كما يشهد به قوله - ﷺ - في صدر الرواية: «وقد فاتتك الغداة فذكرتها، فصل الغداة أى ساعة ذكرتها ولو بعد العصر ومتى ما ذكرت صلاة فاتتك صليتها . .» - بيان حكم الفائتة في حد نفسها، وان البدء بها، - متى ما ذكرها - محبوبة، وجوبا او استحبابا، و أن المبادرة اليها في أى ساعة ذكرها أمر مرغوب فيه، بنحو اللزوم أو الندب، على الخلاف المتقدم في مسألة مواسعة والمضايقة . فهذه الفقرة وما يضاهاها من فقرات الرواية متفرعة على هذا الحكم، ومبتنية على هذا الاساس: وليست الصحيحة ناظرة إلى بيان حكم الحاضرة من حيث هي، كى تدل على اشتراط الترتيب بين الفائتة والحاضرة تعبداً. مع قطع النظر عن تلك المسألة. فان سياقها يشهد بعدم كونها في مقام البيان من هذه الناحية أصلاً كما ذكرنا ذلك في صحيحة عبدالرحمان، لتوافقهما مضمونا من هذه الناحية، والجواب هنا بعينه هو الجواب هناك.

الثانية - قوله ﷺ - «وان كنت قد صليت من المغرب ركعتين، ثم ذكرت العصر، فانوها العصر..» حيث حكم ﷺ - بالعدول من الحاضرة الى الفائتة فيما اذا كان التذکر في الأثناء، ولولا اعتبار الترتيب بين الأمرين لم يكن وجه للحكم

بالعدول .

ويتوجه عليه : أن الوجه في الحكم بالعدول إنما هو التنبيه على محبوبة البدار والائيان بالفائتة فوراً . متى ما تذكر الفائتة ، وفي أية ساعة ذكرها ، حتى ولو كان ذلك اثناء الحاضرة مع امكان العدول - كما نبه على ذلك في صدر الرواية والأمر بالعدول انما وقع دفعا لما ربما قديتوهم : من عدم امكان التدارك بعد الشروع في الحاضرة . فيكون واردا مورد توهم الحظر ، فلا يدل على الوجوب ، ليثبت الاشتراط ، بل أقصاه الجواز أو الاستحباب رعاية لما في المبادرة إلى الفائتة من المحبوبة النفسية ، فهذا الحكم - أيضاً - من فروع الحكم في تلك المسألة ، ولا يرتبط بحكم الحاضرة أصلاً .

الثالثة - قوله - عَلَيْهِ - «وان كانت المغرب والعشاء قد فاتتكم جميعاً : فابدأ بهما قبل أن تصلى الغداة ..» حيث دل على لزوم تقديم الفائتين على الغداة الحاضرة .

و جوابه - أيضاً - يعلم مما سبق ، فان التقديم المزبور انما يكون من متفرعات الحكم بمحبوبة البدار إلى الفائتة . وليس ذلك بحكم تعبدى مستقل متعلق بالحاضرة من حيث هي .

وعلى الجملة . ان الجواب عن الصحيحة بكلمة واحدة أنها مسوقة لبيان حكم الفائتة في نفسها ، وتدلى على محبوبة المبادرة إليها متى ما ذكرها ، وجوبا واستحبابا وغير ناظرة إلى بيان حكم الحاضرة ، ليثبت بها الاشتراط ، وعليه فيسقط الاستدلال بها بفقراتها الثلاث .

والمتحصل من جميع ما مر : " أن النصوص التي استدلت بها للمضايقه واشتراط الترتيب بين الحاضرة والفائتة كلها ساقطة وغير صالحة للاستدلال ، فان مجموعها ست روايات ، كما عرفت ، والثلاث الأخيرة قاصرة الدلالة وان هي قد صحت أسناداً ، واما الثلاث الأولى فهي ضعيفة السند والدلالة .

هذا، وعلى تقدير التنزل والتسليم بدالاتها على اعتبار تقديم الفائتة على الحاضرة، فهي معارضة بطائفة أخرى من النصوص -وجملة منها صحاح السنن- دلت على العكس، وأنه يجوز تقديم الحاضرة على الفائتة، وهي:

صحيحة أبي بصير، عن أبي عبد الله -عليه السلام- قال: «إن نام رجل ولم يصل صلاة المغرب والعشاء، أو نسي، فإن استيقظ قبل الفجر قد رما يصيلهما كليهما فليصلهما، وإن خشي أن تفوته أحدهما، فليبدأ بالعشاء الآخرة. وإن استيقظ بعد الفجر، فليبدأ فليصل الفجر، ثم المغرب، ثم العشاء الآخرة...» (\*١).

حيث دلت -صريحاً- على لزوم تقديم الحاضرة على صلاتي العشاءين الفائتتين -ولا يقدح فيها إشتغال صدره على ما لا يقول المشهور به، وهو امتداد وقت العشاءين إلى الفجر، إذ لا نرى مانعاً من الالتزام بذلك بعد ساعة الدليل عليه، كما التزمنا به في محلّه، وإن كان آنماً في التأخير إلى ذلك الوقت بدون عذر، وقد مرّ تفصيله في بحث الأوقات.

على أنه هب أن هذه الفقرة من صدر الرواية لا بد من طرحها لمخالفتها لمذهب المشهور، فما يمنعنا عن الاستدلال بالفقرة الأخرى على المطلوب؟ حيث قد تقرر في محلّه: عدم التلازم بين فقرات الرواية الواحدة في الحجية.

وصحيحة عبد الله بن مسكان، عن أبي عبد الله -عليه السلام- قال: «إن نام رجل. أو نسي أن يصلّي المغرب والعشاء الآخرة، فإن استيقظ قبل الفجر قد رما يصيلهما كليهما فليصلهما، وإن خاف أن تفوته أحدهما فليبدأ بالعشاء الآخرة. وإن استيقظ بعد الفجر، فليصل الصبح، ثم المغرب، ثم العشاء الآخرة، قبل طلوع الشمس، (\*٢). ومثلها صحيحة عبد الله بن سنان.

هذه الصحاح الثلاث قد دلت -كما ترى- على لزوم تقديم الحاضرة على

(١) وسائل الشيعة الباب، ٦٢ من أبواب المواقيت، الحديث ٣.

(٢) وسائل الشيعة الباب، ٦٢ من أبواب المواقيت الحديث ٤.

الفائتة . فتقع المعارضة بينها وبين النصوص المتقدمة لامحالة . واحسن وجوه الجمع بين الطائفتين هو: حمل الطائفة الأولى على صورة عدم خوف فوت وقت الفضيلة للصلاة الحاضرة حيث تقدم الفائتة - حينئذ - عليها ، والطائفة الثانية على خوف الفوت فتقدم الحاضرة -أذا- عليها، ترجيحاً لفضيلة الوقت على فضيلة المبادرة إلى الفائتة . ويشهد للجمع المذكور ماورد في صحيحتي صفوان وزرارة الطويلة المتقدمتين (١\*) و غيرهما ، من التصريح بالتفصيل المذكور بالنسبة إلى صلاة المغرب ، وانه تقدم الظهر أو العصر الفائتة عليها مالم يخف فوتها، المراد به خوف فوت وقت فضيلة المغرب ، كما تقدم ، وإلا قدم المغرب على الفائتة ، فهذه القرينة يحكم باختلاف موردى الطائفتين ، وبه ترفع المعارضة من البين .

نعم ظاهر مرسل جميع - المروية في الوسائل - تارة - عن المحقق (قده) في المعتمر (٢\*) وفيها: (بعد العشاء) واخرى : باسناده عن جميل (٣\*) بلفظة : (عند العشاء) ، كما مر الكلام في ذلك مستقصى في المسألة (١٦) - هو تقديم الحاضرة مطلقاً حتى في غير صورة المزاحمة لوقت الفضيلة معللاً ذلك بعدم الأمان من الموت ، فيكون قد ترك فريضة الوقت :

لكنها ضعيفة السند ولا تصلح للاعتماد عليها . ومع الغرض عن ذلك ، فالتعليل الوارد فيها غير قابل للتصديق ، وأنه مما يجب رد علمه إلى أهله : فان التعليل المذكور انما يناسب الحكم بتقديم الحاضرة على أمر مباح أو مستحب ، دون تقديمها على الفائتة التي هي - كالحاضرة - في الوجوب ، وأن كليهما من فرائض الله سبحانه وتعالى . فان مجرد عدم الأمان من الموت ، لا يصلح لترجيح احدهما على الاخرى ، إلا اذا ثبت من الخارج كون صاحبة الوقت أولى بالمرعاة ، والا فالعلم بالموت - ونفرضه بعد دقيقتين من الوقت مثلاً - لا يوجب تقديم الحاضرة ، فضلاً عن عدم الأمان

(١\*) تقدم ذكر صحيحتي صفوان في ص . وصحيفة زرارة في ص ٩٥ - ٩٧ .

(٢\*) وسائل الشيعة الباب : ٦٢ من أبواب المواقيت ، الحديث ٦ .

(٣\*) وسائل الشيعة الباب : ٢ من أبواب قضاء الصلوات ، الحديث ٥ .

خصوصا في فائتة ذلك اليوم (١) ، بل اذا شرع في الحاضرة قبلها استحب له العدول منها اليها، اذالم يتجاوز محل العدول .

منه ، و ذلك لأن الفائتة مما تشترك مع الحاضرة في العلة المذكورة ، ولا مزية لاحدهما على الاخرى ، كما لا يخفى . فعلى تقدير التسليم بالسند ينبغي رد علمها إلى أهله ، كما عرفت .

### (١) بقى في المسألة قولان :

أحدهما - التفصيل بين فائتة اليوم وبين فائتة سائر الأيام ، فقد قيل: بلزوم تقديم الفائتة على الحاضرة في الاول ، دون الثاني .

والظاهر أن المستند للتفصيل المذكور انما هو صحيحتنا صفوان و زرارة الطويلة المتقدمتان (١\*)، حيث انهما قد دلتا على تقديم الظهر أو العصر المنسية حتى غربت الشمس ، على المغرب، و كذا العشاءين على الفجر .

ويتوجه عليه :- مضافا إلى ما عرفت من قصور الدلالة، و أنهما على خلاف المطلوب أدل ، كما مر - انهما معارضتان بما دل على العكس ، و لزوم تقديم الحاضرة على الفائتة من ذلك اليوم ، وهي صحاح أبي بصير، (٢\*) وابن مسكان و سنان المتقدم ذكرها (٣\*) ، الدالة على لزوم تقديم صلاة الفجر الحاضرة على العشاءين الفائتين من ذلك اليوم .

ثانيهما - التفصيل بين اشتغال الذمة بفائتة واحدة - سواء أكانت من ذلك اليوم أم من غيره - وبين اشتغالها بفوائت متعددة ، فيجب التقديم في الأول ، دون الثاني .

و كأن المستند له: صحيحة عبدالرحمان المتقدمة (٤\*) بحمل التنوين

في قوله : ( نسي صلاة )، على التنكير :

( ١\* ) تقدم ذكر صفوان في ص ، و صحيحة زرارة الطويلة في ص ٩٦ ، ٩٧ ؛

( ٢\* ) تقدمت في ص ٩٩ .

( ٣\* ) تقدم ذكرهما في ص ١٠٠ .

( ٤\* ) تقدمت في ص ٩٥ .

(مسألة ٢٩) : اذا كانت عليه فوائت ايام ، وفاتت منه صلاة ذلك اليوم ايضاً ، ولم يتمكن من جميعها . أولم يكن بانبا على اتيانها . فالاحوط - استحباباً (١) ان يأتى بفائتة اليوم قبل الادائية . ولكن لا يكتفى بها ، بل بعد الاتيان بالفوائت يعيدها - ايضاً - مرتبة عليها .

ويتوجه عليه : ان حمل التنوين على التنكير خلاف الظاهر ولا يصار اليه بدون قرينة ، بل الأصل فيه هو تنوين التمكين ، كما لا يخفى ، على انها في نفسها قاصرة الدلالة على اعتبار الترتيب ، كما عرفت سابقاً .

ثم إن هذه الرواية صحيحة السند ، إذ ليس في سندها من يغمز فيه سوى (معلّى بن محمد) وهو وارد في أسانيد (كامل الزيارات) . ولا يقدح فيه قول النجاشي - رم - في حقه : انه مضطرب الحديث والمذهب . فان الاضطراب في المذهب لا ينافي الوثاقة ، كما هو ظاهر .

وكذا الاضطراب في الحديث : إذ ليس معنى ذلك انه ممن يضع الحديث ويكذب ، كى يكون ذلك طعناً في الرجل نفسه ، وكاشفاً عن تضعيفه اياه ، وإنما هو طعن في أحاديثه ، وأنها ليست مستقيمة ، ولا تكون على نمط واحد ، وإنما يروى الحديث - تارة - عن الثقة ، وأخرى عن الضعيف . وقد يروى المناكير وغيرها فلا تكون أحاديثه على نسق واحد : وعلى الجملة . إن هذه العبارة لا تقتضى القدح في وثاقة الرجل كى يعارض به التوثيق المستفاد من وروده في أسانيد (كامل الزيارات) . والمتحصل من جميع ما قدمناه : أن الاقوى هو ما عليه المشهور من المتأخرين من المواسعة و عدم اشتراط الحاضرة بتقديم الفائتة عليها ، فيتخير المكلف بين تقديم أى منهما شاء ، و ان كان الأفضل تقديم صاحبة الوقت عند المزاحمة مع وقت الفضيلة ، رعاية لفضيلة الوقت ، و إلا كان الأفضل تقديم الفائتة ، رعاية لاستحباب المبادرة اليها ، وقد علم الوجه في ذلك مما مر .

(١) لاحتمال الترتيب بين الحاضرة وفائتة اليوم خاصة ، كما هو أحد الأقوال في المسألة ، على ما مر . و أما الإعادة فللزوم مراعاة الترتيب في قضاء .

(مسألة ٣٠) : اذا احتمل اشتغال ذمته بفائنة او فوائت ، يستحب له (١)

تحصيل التفريغ باتيانها احتياطاً ، وكذا لو احتمل خلافاً فيها ، و ان علم باتيانها .

الفوائت بتقديم السابق في الفوت فالسابق ، فتعاد تحفظاً على الترتيب المذكور ، فالاحتياط مبنى على مراعاة الجمع بين القولين ، و حيث انه قد - كان قدبنى على عدم اعتبار الترتيب بين الحاضرة و بين الفائنة مطلقاً ، حتى فائنة اليوم نفسه ، فلذلك كان الاحتياط بالتقديم استجابياً . كما أنه - من أجل بنائه ( قد ) على لزوم مراعاة الترتيب بين الفوائت أنفسها - حكم بعدم اكتفاء ولزوم اعادة الفائنة . و لكنك عرفت فيما تقدم : عدم تمامية كلا المبنين ، و أن الترتيب غير معتبر - مطلقاً - لابين الفوائت أنفسها ، ولا بينها و بين الحاضرة ، فكما أنه لا يلزم تقديم فائنة اليوم ، لا تلزم الاعادة أيضاً ، بل يجوز الاكتفاء بها ، و إن كانت الاعادة أولى و أحوط .

#### استحباب القضاء :

(١) القضاء في الفرض المذكور - و إن لم يكن لازماً ، لقاعدة الحيلولة ،

أو أصالة البراءة ، على التفصيل المتقدم بحسب اختلاف الموارد . إلا انه لا ريب في حسن الاحتياط ، الذي حسن على كل حال ، عقلاً و شرعاً ، بعد احتمال الفوت ، فيحسن تفريغ الذمة عن التكليف المحتمل ، و إن كان ذلك مدفوعاً بالأصل .

وقد وردت طائفة كثيرة من الروايات - ولا يبعد بلوغها حد التواتر - قد أكدت

على الاحتياط في أمر الدين ، و مضمونها : ( اخوك دينك ، فاحتط لدينك ) المحمولة على الاستحباب ، و إن كانت في بعض الموارد محمولة على الوجوب ، كما قرر ذلك في محله .

ومنه تعرف الحال في حسن الاحتياط في قضاء ما يحتمل الخلل في أدائه ، و ان

علم باصل الاتيان به ، فان الاحتمال المذكور و ان كان مدفوعاً بقاعدة الفراغ ، إلا ان احتمال الخلل واقعاً ، المساوق ذلك لاحتمال الفوت ، ثابت و جداناً ، فيستحب

(مسألة ٣١) : فيجوز لمن عليه القضاء الاتيان بالنوافل على الاقوى (١)، كما يجوز الاتيان بها - بعد دخول الوقت - قبل اتيان الفريضة كما مر سابقاً .

(مسألة ٣٢) لا يجوز الاستنابة في قضاء الفوائت مادام حيا ( ٢ ) و ان كان عاجزا عن اتيانها اصلا .

(مسألة ٣٣) . لا يجوز اتيان القضاء جماعة سواء كان الامام قاضيا - أيضا - أو مؤديا ( ٣ ) بل يستحب ذلك . و لا يجب اتحاد صلاة الامام والمأموم . بل يجوز الاقتداء من كل من الخمس بكل منها .

الاحتياط وتحصيل التفريغ عن التكليف الاحتمالي لماذا ذكر .

### النافلة مع وجوب القضاء

(١) مر الكلام في ذلك مستقصى في باب المواقيت فلا نعيد ، فان هذه المسألة من جملة أحكام النافلة في نفسها ، حيث ينبغي البحث هناك عن جواز الاتيان بالنافلة مع اشتغال الذمة بالفريضة ، اداية كانت أم قضائية ، وليست من أحكام القضاء . فلا يناسب التعرض لها في المقام ، كما لا يخفى .

ثم ان محل البحث في جواز الاتيان بالنافلة لمن عليه الفريضة - إنما هي النوافل غير المرتبة ، وأما المرتبة - كنوافل الظهرين - فلا إشكال في الجواز ، كما هو ظاهر .

### استنابة الحي

(٢) فان مقتضى اطلاق أدلة التكليف - أداء أو قضاء - اعتبار المباشرة وعدم السقوط بفعل الغير ، تطوعاً أم استنابة ، فيحتاج السقوط - في موردها - إلى الدليل الخاص المخرج عن الاطلاق . وحيث لا دليل على ذلك في المقام . وإن ثبت ذلك في بعض الموارد ، كما في الحج ، وفي الطواف ، مع العجز عنه ؟ وعن الاطاقة أيضاً ، فالحكم هنا هو الاطلاق .

### القضاء جماعة

(٣) لا لاطلاق أدلة الجماعة ، لما ستعرف - ان شاء الله في محله - من عدم



ثبوت اطلاق فيها يتمسك به عند الشك ، بل للنصوص الخاصة بالمقام .  
 أما اذا كان الامام والمأموم كلاهما قاضين ، فتدل عليه الاخبار الصحيحة  
 الواردة في رقود النبي ﷺ و أصحابه عن صلاة الفجر ، و قضائها بهم جماعة ،  
 بعد التحويل من ذلك المكان ، كما تقدم الكلام على ذلك ، فانا وان كنا في  
 تردد في الاخذ بالاخبار المذكورة ، من حيث الحكاية لنومه - ﷺ - عن صلاة  
 الغداة ، بل انه يشكل التصديق بها من هذه الجهة ، كما سبق . إلا ان ذلك لا يمنع  
 عن العمل بها في ما عدا الفقرة المذكورة ، أعنى : الفقرة الاخيرة منها التي هي محل  
 الشاهد ، كما لا يخفى ، فتأمل .

وأما اذا كان المأموم - فقط - قاضيا ، فل :

موتقة اسحاق بن عمار قال : « قلت لأبي عبدالله - عليه السلام - : تقام الصلاة وقد  
 صليت . فقال : صل ، واجعلها لمافات » (١) .

وقد رواها الشيخ - قدمه باسناده ، وفيه : ( سلمة ، صاحب السابري ) .  
 ورواها الصدوق - ره - وفي سنده : ( علي بن اسماعيل الميثمي السندي ) و كلاهما  
 من رجال ( كامل الزيارات ) .

وإما العكس . وهو اذا كان الامام - فقط - قاضيا ، فل :

صحيحة محمد بن اسماعيل بن بزيع قال : « كتبت إلى أبي الحسن - عليه السلام - : اني  
 أحضر المساجد ، مع جيرتي وغيرهم ، فيأمرونني بالصلاة بهم ، وقد صليت قبل أن  
 أتاهم ، وربما صلتى خلفي من يقتدى بصلاتي ، والمستضعف والجاهل - إلى أن قال -  
 فكتب - عليه السلام - صل بهم » (٢) .

فان الظاهر كون الصلاة الثانية محسوبة قضاء . لأجل اتيانه بفريضة الوقت  
 قبل ذلك ، و سقوط الأمر به لامحالة ، كما لا يخفى .

( ١ ) وسائل الشيعة الباب ٥٥ من أبواب صلاة الجماعة ، الحديث : ١ .

( ٢ ) وسائل الشيعة الباب ٥٢ من أبواب صلاة الجماعة الحديث : ٥ .

(مسألة ٣٣) : الاحوط لذوى الاعذار تأخير القضاء الى زمان رفع العذر (١) الا اذا علم بعدم ارتفاعه الى آخر العمر ، أو خاف مفاجأة الموت .  
 (مسألة ٣٥) : يستحب تمرين المميز من الاطفال (٢) على قضاء ما فات منه من الصلاة . كما يستحب تمرينه على اداؤها ، سواء الفرائض والنوافل . بل يستحب تمرينه على كل عبادة ؟ والاقوى مشروعية عباداته .

### قضاء ذوى الاعذار :

(١) قد تكرر منه - قدم نظير ذلك في المسائل المتقدمة : وقد سبق منا - أيضا - في غير واحد من مطاوى هذا الشرح : أن الاقوى هو جواز البدار ، حتى مع احتمال الاستمرار ورجاء الزوال ، استناداً الى استحباب بقاء العذر الى الآخر ، بناء على جريانه في الامور الاستقبالية ، كما هو الصحيح .  
 وحينئذ فان لم ينكشف الخلاف بعد ذلك اجترأ بما أتى به ، و إلا فحيث كان الأمر الاستصحابى من الحكم الظاهرى ، وهو مما لا يجزى عن الأمر الواقعى ، فان كان الخلل المنكشف فى واحد من الأركان أعاد ، وإلا - كما اذا كان الخلل فى القراءة ، أو القيام غير حال تكبيرة الاحرام - ونحو ذلك بنى على الصحة ، لصحيح : « لا تعاد ... » .

### تمرين الاطفال على القضاء :

(٢) تقدم الكلام حول المسألة - أيضا - فى الأبحاث السابقة من هذا الشرح فلاموجب للاعادة الا على سبيل الاشارة ، فنقول :  
 إن الاقوى هو مشروعية عبادات الصبى ، للاطلاق أدلة التكاليف ، بدعوى شمولها للبالغين وغيرهم . وأن حديث : رفع القلم عن الصبى ، انما يرفع الإلزام فقط ، فتبقى المشروعية والرجحان ، اذ فيه ما لا يخفى .  
 بل لما ورد عنهم عليهم السلام : «مرؤا صبيا نكم بالصلاة والصيام» (١) (\*) الشامل ذلك - باطلاقه - لكل من الاداء والقضاء ، والأمر بالأمر بالشىء أمر بذلك الشىء كما حقق فى محله .

(١) (\*) وسائل الشريعة الباب ٥٤ من أبواب صلاة الجماعة ، الحديث ٥ .

(مألة - ٣٦) : يجب على الولي (١) منع الاطفال عن كل ما فيه ضرر عليهم أو على غيرهم من الناس . و من كل ما علم من الشرع ارادة عدم وجوده في الخارج لما فيه من الفساد ، كالزنا واللواط والغيبة . نل والغناء على الظاهر . وكذا عن أكل الاعيان النجسة وشربها ، مما فيه ضرر عليهم وأما المتنجسة فلا يجب منعهم عنها ، بل وحرمة منا ولتعالهم غير معلومة . وأما لبس الحرير والذهب ونحوهما - مما يحرم على البالغين - فالاقوى عدم وجوب منع المميزين منها فضلا عن غيرهم ، بل لا بأس بالباسهم اياها ، وان كان الاولي تركه ، بل منعهم عن لبسها .

### وظيفة الولي تجاه الطفل

(١) قدم الكلام حول المسألة مفصلا- في كتاب الطهارة ، و ملخص ما قلنا

هناك :

إن المحرمات الشرعية تنقسم إلى قسمين ، فمنها : ما يستفاد من دليله أن الشارع اراد سد باب وجوده رأساً ، بحيث لا يرضى بتحقيقه في الخارج باى نحو كان من دون دخل لمباشرة خصوص المكلف في ذلك : فهو انما يريد خلّو صفحة الوجود عن العمل المذكور ، وهذا كالقتل ، والزنا ، واللواط ، وشرب الخمر و نحوها ، فان قتل النفس المحرمة - مثلاً - مما لا يكاد يرضى الشارع بتحقيقه ولو من غير البالغ ، بل غير العاقل - أيضاً - كالحيوان ، فاذا شاهدنا حيوانا يحاول اقتراس مؤمن أو قتله وجب علينا الصدع عن ذلك ، فضلا عن الصبى : وعليه فيجب على الولي - في مثل ذلك - منع الطفل عنه : ومنه ، أكل ما فيه الضرر ، كالم و نحوه ، مما منع الشارع عنه .

ومنها : ما يستفاد من دليله المنع من صدوره من المكلفين بالمباشرة ، كاكل الأعيان النجسة والمتنجسة وشربها . فلأمانع - في مثل ذلك - من تناولتها لغير البالغ ، وكذلك الحال في لبس الحرير والذهب ونحوهما - حيث انه لا يوجب منع الاطفال - مطلقا ، أو خصوص المميزين - عن مثل ذلك بل يجوز للولي إلباسهم أيضا .

ومن هذا القبيل : الغناء ، حيث انه لم يظهر من دليل حرمة المنع عن وجوده مطلقا ، فلا يجب منع المميز أو المجنون من سماعه . وكذلك : أكل مالم يذك من اللحوم ، مع القطع بعدم الضرر فيه ، حيث انه ليس من المحتمل أن يكون للتذكية - بالذبح إلى القبلة ، أو التسمية حاله ، ونحو ذلك - تأثير و دخل في الضرر وجوداً وعدماً -

والمتحصل : ان المتبع في كل مورد انما هو ملاحظة دليل الحكم في ذلك المورد ، ليظهر بذلك كونه من أي القسمين ، فيتبع فيه ما يقتضيه الحال في كل منهما ، والله سبحانه هو العالم بحقائق الامور .

صلاة الاستسجاء

حقيقه النيابة. اخذ الاجرة على العبارد .  
وجوب الوصية. موت الاجير قبل الاتيان بالعمل.  
شروط الاجير . صلاة الاجير جماعة . اعتبار  
الترتيب. استيجار الاجير الغير. انصراف الاجارة  
الى المتعارف .

## فصل في صلاة الاستيجار

يجوز الاستيجار للصلاة ، بل وسائر العبادات (١) عن الاموات اذا فاتت عنهم ، وتفرغ ذمتهم بفعل الاجير ، وكذا يجوز التبرع عنهم .

(١) كما هو المشهور : ولا سيما بين المتأخرين ، و عن جماعة : المنع ، ولا يخفى ابتناء هذا البحث على البحث عن جواز النيابة عن الغير في العبادة و صحة فعل النائب ، بحيث يترتب عليه تفرغ ذمة المنيوب عنه ، إذ بعد البناء على الجواز و صحة النيابة - تطوعاً أو استنابة - لا ينبغي الاشكال في صحة الاجارة ، اخذاً بعموم أدلة الوفاء بالعقود . من دون حاجة إلى ورود النص بالخصوص فيه ، فان عمل النائب - حينئذ - شأنه شأن سائر الاعمال المباحة ، الصالحة للوقوع مورد عقد الاجارة ، بعد فرض احترام عمل المسلم وجواز تملك الغير اياه ، باجارة و نحوها ، لعدم الفرق بينهما ، من هذه الجهة أصلاً . فكما يصح الاستيجار لسائر الاعمال بلا اشكال ، يصح الاستيجار للنيابة في العبادة - ايضاً - بمناط واحد ، وهو الاندراج تحت عموم دليل الوفاء بالعقد .

نعم يمتاز المقام بشبهة تعرض لها شيخنا الانصاري - قدس - و هي : دعوى المنافاة بين العبادية والاستيجار لها ، فان العبادية تقتضي الاتيان بالعمل بداعي التقرب منه تعالى ، وهو ينافي الاتيان به بداعي اخذ الاجرة ، الذي اقتضاه عقد الاجارة .

وتندفع : بأن الامر الاجارى وان كان توصيليا في حد ذاته إلا أن مورد العقد حيث لم يكن هو ذات العمل، بل المركب منه و من قصد القربة ، فلا يكاد يحصل الوفاء بالعقد إلا اذا أتى بالعمل بداع قربي ، لان متعلق الامر التوصلي في خصوص المقام - انما هو العمل المعنون بكونه عبادة حسب الفرض، فالامر الاجارى يكون مؤكداً للعبادية ، لامنائياً لها، كما لا يخفى .

وعلى الجملة: العمل النيابي- في نفسه- بعد فرض صحة النيابة- مورد للامر الاستجابي النفسى، - بعد وقوعه حين العقد يتأكد الامر المذكور و يتبدل بالوجوب ، كما هو الحال عند وقوعه مورداً للنذر ، أو اليمين ، أو الشرط ضمن العقد فكما أن الامر الناشئ من قبل هذه العناوين بمناط وجوب الوفاء بالعقد لا ينافي عبادية العمل النيابي بل يؤكدها ، كذلك الامر الجائى من قبل عقد الاجارة .  
وأما الداعى على العمل فليس هو أخذ الاجرة ، كيف وقد استحدثها النائب بمجرد العقد، فيمكنه مطالبة الموجد بذلك ولولم يتحقق منه العمل خارجاً ، بأن يخبر الموجد كذباً- بوقوع الفعل وتحققه منه ، حيث لا يتيسر للموجد استعلام حاله- صدقاً و كذباً- حتى ولورآه يقوم بالعمل خارجاً - فانه بعد فرض تقوم العبادة بالقصد الذى هو أمر نفسى لاسبيل للعلم به لغير علام الغيوب - من الممكن أن لا يكون قاصدا القربة ، أو قاصدا وقوع العمل عن نفسه ، أو والده، دون الملت. فليس الداعى على العمل - اذاً- هو الاستيلاء على الاجرة ، لامكانه بدون ذلك- كما عرفت- بل الداعى انما هو قصد الامر النفسى المتعلق بالعبادة، بعنوان النيابة ، متقرباً منه تعالى .

ولا أقل من ان يكون قاصداً الامر الاجارى، الذى لا يسقط في خصوص المقام. كما عرفت. إلا بقصد التقرب بالفعل، لفرض كون متعلقه عبادياً ، فلا تنافي بين الامرين كما هو ظاهر جواز النيابة.

ينبغي البحث في المسألة- كما اشارنا اليه آنفاً- عن جواز النية و مشروعيتهما في



حدّ نفسها . بحيث يترتب عليها تفريغ ذمة المنوب عنه بفعل النائب ، ليبتنى على ذلك صحة الإجارة ، فنقول :

لاشك في إن جواز ذلك على خلاف القاعدة ، فإن اطلاق الخطاب يقتضى المباشرة في مقام الامتثال وعدم سقوطه بفعل الغير ، فانما يدعو من خوطب به إلى العمل دون غيره الاجنبى عن الخطاب فلا يكون عمل زيد- مثلاً- موجبا لتفريغ ذمة عمرو عن التكليف المتعلّق به ، حيث يكون ذلك أشبه شيء بمرض زيد و شرب عمرو الدواء ليشفي المريض بذلك .

إلا أنه قدوردت في المقام روايات خاصة دلت على الجواز ، وان كان على خلاف القاعدة ، ولا مانع من الالتزام بمثله في الأمور الاعتبارية ، مما يكون أمرها- سعة و ضيقا - بيد المعتبر و الجاعل ، فله الاجتزاء بفعل زيد في مورد التكليف المتعلق بغيره ، و حكمه بتفريغ ذمة الغير عنه ، وعليه ففي كل مورد قام الدليل عليه فيه يؤخذ به ، وإلا فالمتبع هو أصالة الإطلاق ، المانع عن السقوط بفعل الغير كما عرفت . وقد قام الدليل على ذلك في النيابة عن الأموات في باب الصلاة ، والصوم ، والحج ، وغيرها من سائر العبادات ، وهى عدة نصوص ، كما يلي :

- ١- صحیحة معاوية بن عمار قال : «قلت لأبي عبدالله - عليه السلام - : أى شيء يلحق الرجل بعد موته ؟ قال : يلحقه الحج عنه ، والصدقة عنه ، والصوم عنه» (١\*).
- ٢- صحیحته الأخرى قال : «قلت لأبي عبدالله - عليه السلام - : ما يلحق الرجل بعد موته ؟ فقال : - سنة سنّها - إلى أن قال - : والولد الطيب يدعو لوالديه بعد موتها ، ويحج ، ويتصدق ، ويعتق عنهما ، ويصلى ويصوم عنهما . فقلت : اشر كهما في حجتي ؟ قال : نعم» (٢\*).

وفي السند : (عجّ بن اسماعيل) المررد أمره بين الثقة وغيره ، إلا أنا قد ذكرنا- كما مرّ غير مرّة - أن الذى يروى عنه الكليني - ره - ويروى هو عن الفضل بن

شاذان، لا يراد به إلا الثقة.

٣- صحيحة عمر بن يزيد قال : «قلت لأبي عبد الله - عليه السلام - : تصلى عن الميت فقال: نعم ، حتى انه ليكون في ضيق فيوسع الله عليه ذلك الضيق ، ثم يؤتى فيقال له : خفف عنك هذا الضيق بصلاة فلان أخيك عنك .. » (١\*).

٤- صحيحة علي بن جعفر - وقد رواها صاحب الوسائل - ره - بطريق معتبر عن كتابه - عن أخيه موسى بن جعفر - عليه السلام - قال : «سألت أباي، جعفر بن محمد - عليه السلام - عن الرجل هل يصلح له أن يصلي أو يصوم عن بعض موتاه قال نعم ، فليصل علي ما أحب ، ويجعل تلك للميت ، هو للميت اذا جعل ذلك له » (٢\*).

وقوله - عليه السلام - : (فليصل .) يمكن ان يكون بتشديد اللام، و يراد به فعل- الصلاة . ويمكن ذلك بالتخفيف من الصلة . فيكون امراً بصلته علي ما أحب من انحاء الصلة ، سواء أكان ذلك بالصلاة أم بغيرها من العبادات والخيرات .

وكيف كان ، فهذه الروايات - المعتبرة سنداً - يمكن الاستدلال بها للمقام . وقد روى السيد السند علي بن موسى بن طاوس - قده - في كتابه (غياث سلطان الوري لسكان الثرى) في هذا الباب ، روايات كثيرة ، تشتمل علي ما ذكرناه و غيرها ، وهو كثير ، مستقصيا بذلك جميع الأخبار المتعلقة بالباب -

وقال - قده - في إجازاته : انه كتاب لم يكتب مثله . وقال - أيضاً - انه اقتصر في الفقه علي هذا الكتاب فقط ، تحريزاً منه عن الفتيا ، لعظم مسؤوليتها . وقد نقلها عنه جماعة من اصحابنا - قدهم - منهم : الشهيد في الذكري ، والمجلسي في البحار ، وصاحبها الوسائل والحدائق .

هذا ، ولكن تلکم الأخبار - علي كثرتها ، وجلالة جامعها - غير معتبرة ، لضعف أسناد بعضها في حد نفسها كالذي يرويه عن (علي بن أبي حمزة) المراد به : البطائني ، علي الظاهر : لعدم توثيقه . ولتطرق الخدشة في اسناد جميعها ، من جهة ان طريق السيد بن طاوس - قده - إلى ارباب الكتب والمجامع الحديثية - التي يروي

(١\*) وسائل الشيعة الباب ٢٨ من ابواب الاحتضار الحديث ٨ .

(٢\*)

ولا يجوز الاستيجار ، ولا التبرع عن الاحياء فى الواجبات (١) وان كانوا عاجزين عن المباشرة .

عنها- غير معلومة عندنا ، حيث انه - قده- لم يذكر ذلك ضمن إجازاته، فلم تعرف الوسائط بينه وبينهم كى ينظر حالهم من حيث الضعف أو الوثاقه. ومجرد الاعتبار عنده أو عند من يروى عنه غير كاف فى الاعتبار عندنا- أيضا - كما لا يخفى .

ولا يبعد . ان يكون - قدروى ذلك عن كتاب (مدينة العلم)، فقد ذكر فى إجازاته : وأن الكتاب المذكور كان موجودا عنده حين تصنيفه لكتابه ، غير ان طريقه إلى ذلك الكتاب- أيضا- غير معلوم . وعليه فتكون الروايات المذكورة - باجمعها - ملحقة بالمراسيل ، حيث لا يمكن الاعتماد عليها .

وكيف كان ف فيما ذكرناه من الاخبار الصحاح غنى و كفاية ، و قد دلت على جواز النيابة عن الأموات ومطلق العبادات . وتفريغ ذمهم بها ، من دون فرق فى ذلك بين الواجبات والمستحبات ، و يترتب على ذلك صحة الاستيجار ، كما عرفت . (١) لم يقم دليل معتبر على جواز النيابة- استيجارا أو تبرعا- عن الاحياء، فى مثل الصلاة ، ونحوها بعد كونها - فى نفسها - على خلاف القاعدة. نعم ورد ذلك فى بعض الروايات :

١- خبر محمد بن مروان قال: قال أبو عبد الله - عليه السلام - ، ما يمنع الرجل منكم أن يبر والديه حيين وميتين ، يصلى عنهما ، ويتصدق عنهما ، ويحج عنهما ، ويصوم عنهما ، فيكون الذى صنع لهما . وله مثل ذلك فيزيده الله - عز وجل - بيسره وصلته خيرا كثيرا ، (\*١) .

وهو ضعيف السند من جهة (محمد بن علي) الواقع فى السند، فان الظاهر كونه : الصيرفى الكوفى ، الملقب بـ (أبى سمينة) المشهور بالكذب والوضع . وكذا: (محمد بن مروان) فانه مردد بين الثقة والضعيف، ولأجل ذلك لا يجدى وقوعه فى اسناد (كامل الزيارات) للترديد المذكور ، كما لا يخفى .

٢- مرسله احمد بن فهد في (عدة الداعي) (١\*) المتقدمة-متنا - مع الرواية السابقة إلا في بسير ، مما يوجب الاطمينان باتحادهما . وعليه فيتوجه على الاستدلال بها- مضافا إلى إرسالها- ما عرفت من ضعف السند في خبر محمد بن مروان . فلاحظ .

٣- رواية (علي بن أبي حمزة) قال . دقلت لأبي ابراهيم - عليه السلام - : أحج ، وأصلتي ، وأتصدق عن الاحياء والاموات من قرابتى وأصحابي؟ قال: نعم ، تصدق عنه ، وصل عنه ، ولك أجر بصلتك إياه (٢\*) .

لكنها ضعيفة (ب) (علي بن أبي حمزة) الظاهر كونه هو الباطني ، حيث انه لم يوثق كما مر . مضافا إلى روايتها عن كتاب (غيث سلطان الوري لسكان الثرى) وقد عرفت آنفا حال الكتاب المذكور ، وأن رواياته محكوم عليها بالارسال .

وعلى الجملة : انه ليس في البين رواية معتبرة يعتمد عليها تدل على جواز النيابة عن الاحياء علي سبيل العموم بالنسبة إلى الواجبات والمستحبات ، بعد فرض ان الحكم علي خلاف القاعدة ، ضرورة أن الفعل الصادر عن شخص مما لا يصلح لاسناده الي الغير ، بحيث يكون هذا هو فعله ، وان كان المباشر قد نوى ذلك .

نعم قد ثبت ذلك في باب الأمور الاعتبارية ، كالوكيل في البيع ، والاجارة ، والتزويج ، والطلاق ، وغيرها من ابواب العقود والايقاعات . وكذا فيما يلحق بالامور الاعتبارية : كالقبض ، فان فعل الوكيل مسند إلى الموكل اسنادا حقيقيا ، بمتقضى السيرة العقلائية ، لعدم فرض اعتبار المباشرة في صدق هذه الامور و تحقق عناوينها بوجه الحقيقة .

وأما الامور التكوينية فلا يكاد يصح الاسناد الحقيقي بمثل ذلك ، فلا يكون أكل زيد أو نومه أو كلاله أو نوم له ، وان أمر بهما و نواهما عنه ، و إذا صح الاسناد - أحيانا - كما في قولهم- غلب الامير ، أو فتح الامير البلد ، أو انه انهزم ، باعتبار غلبة جيشه ، أو فتحهم ، أو هزيمتهم ، فهو من باب التوسعة والمجاز .

(١) وسائل الشيعة الباب : ٢٨ من ابواب الاحتضار الحديث : ٥ .

(٢) وسائل الشيعة ، الباب ١٢ من ابواب قضاء الصلوات ، الحديث : ٩ .

الا الحج ، اذا كان مستطيعاً (١) وكان عاجزاً عن المباشرة. نعم يجوز اتيان المستحبات واهداء ثوابها للاحياء كما يجوز ذلك للاموات (٢). ويجوز النيابة عن الاحياء في بعض المستحبات (٣).

وعليه ففي مثل الصلاة والصيام ونحوهما من سائر العبادات الواجبة والمستحبة، التي هي من الأمور والافعال التكوينية ، لا يكاد يستند الفعل - حقيقة - إلا إلى المباشر، دون غيره من الأحياء وإن نوى المباشر ذلك عنهم ، فلا تقبل النيابة بحيث يكون فعل النائب هو فعل المنوب عنه ، المستتبع ذلك تفرغ ذمته ، إلا فيما قام الدليل عليه بالخصوص . ولم يقد ذلك في الأحياء، إلا في الحج وتوابعه، كما سنشير إليه ،

(١) فقد دلت النصوص الخاصة على جواز النيابة عن الحي في الحج الواجب وفي بعض أجزائه - كالطواف ونحوه - لدى عجز الحي المنوب عنه عن المباشرة. وسيجيء الكلام في ذلك في محله ان شاء الله تعالى.

(٢) لا ينبغي الاشكال في جواز ذلك في الاحياء فضلا عن الأموات ، من دون حاجة إلى النص الدال عليه بالخصوص ؛ لعدم كون ذلك من مصاديق الهبة التمليلية المصطلحة ، حتى تنوقف صحة التمليك - في مثل المقام - إلى قيام دليل يدل عليها بالخصوص ، لوضوح كون الثواب المترتب على الأعمال من باب التفضل دون الاستحقاق ، فلا يملك العبد على مولاه شيئاً كما يملك الغير ذلك ، فمرجع الإهداء إلى الدعاء والطلب من الرب - عز وجل - إعطاء الثواب المتفضل به - لو شاء ذلك - لشخص معين - حياً كان أو ميتاً - بدلامنه، وهو - تعالى - ان شاء استجاب له دعاءه، وإلا فلا ، كما هو الحال في سائر الدعوات . ومعلوم أن الدعاء امر سائغ ومشروع، في المقام وغيره ، فلا يحتاج الإهداء - الذي هو من مصاديق الدعاء حقيقة - إلى قيام دليل خاص يدل عليه ، كما هو ظاهر.

(٣) لعل مراده - قده - من بعض المستحبات : (الزيارة) كما دل على ذلك :

مارواه في (كامل الزيارات) عن هشام بن سالم، في حديث طويل، يتضمن فضل زيارة

(مسألة - ١) : لا يكفي في تفریح ذمة الميت اتيان العمل واهداء ثوابه (١) بل لابد ، اما من النيابة عنه بجعل نفسه نازلا منزلته ، او بقصد اتيان ما عليه له ولولم ينزل نفسه منزلته (٢) نظير أداء دين الغير . فالمتبرع بتفريغ ذمة الميت له أن ينزل نفسه منزلته ، وله أن يتبرع بأداء دينه من غير تنزيل بل الاجير - ايضا - يتصور فيه الوجهان ، فلا يلزم أن يجعل نفسه نائبا ، بل يكفي أن يقصد اتيان ما على الميت ، و أداء دينه الذي لله .

الحسين - عليه السلام - وتجهيز من ينوب عنه في ذلك (١ \* ) .

ومورد الرواية وان كان هو الاستنابة لزيارة الحسين عليه السلام ، الا أنه - بالقطع بعدم الفرق بينه وبين سائر المعصومين عليهم السلام - يحكم بالتعميم في الجميع . ويؤكد ذلك ماورد في زيارة النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - من التسليم عليه نيابة عن جميع الاقرباء ، ثم اخبارهم بتبليغه السلام عليه - عنهم (٢\*) مع صدقه في ذلك . وهي وان كانت ضعيفة السند ، إلا أنها تصلح للتأييد بها . بل يمكن القول : بأن الحكم في خصوص باب الزيارة على طبق القاعدة ، من دون حاجة إلى ورود النص عليه لقيام السيرة العقلانية على ذلك ، فضلا عن سيرة المتشرعة ، فقد جرت العادة على ايفاد من يمثلهم في المجامع والمناسبات ، عند المعجز عن المباشرة ، أو لغير ذلك من الموجبات ، وهو شائع ومتعارف عند أهل - العرف ، كما لا يخفى .

### حقيقة النيابة :

(١) لوضوح عدم كفاية الاتيان بالعمل عن نفسه و اهداء ثوابه الى الميت في تفریح ذمة الميت ، بعد عدم استناد الفعل المأمور به الى الميت بوجه ، مع لزوم النيابة عنه .

(٢) ذكر - قده - في بيان حقيقة النيابة وجهين ، أحدهما : تنزيل النائب

(١ \* ) وسائل الشيعة الباب : ٤٢ من أبواب المزار الحديث :

(٢ \* ) وسائل الشيعة الباب : ١٤ من ابواب المزار الحديث : ١ .

نفسه منزلة المنوب عنه، فكأنه هو هو، وكان فعله هو فعله. ثانيهما : اضافة العمل اليه والانيان به بقصد ما ثبت في ذمته ، نظير التبرع بأداء الدين.

أما الوجه الأول- وهو التنزيل- فانما ينفع ويترتب عليه الأثر ، إذا صدر ممن بيده العمل والاعتبار ، فانه مجرد إدعاء وفرض أمر علي خلاف الواقع . فلا يملكه إلا من بيده زمام الامور ، وهو الشارع ، ولا يكاد يصح ذلك من آحاد المكلفين الذين هم بمعزل عن مقام التشريع ، كما هو ظاهر. والمفروض عدم قيام دليل علي التنزيل في خصوص المقام .

ثم انه علي تقدير التسليم بتصدى الشارع للتنزيل في المقام ، فلازمه أن يكون الفعل الصادر من النائب - بذاته - بمثابة الفعل الصادر عن المنوب عنه ، من دون حاجة إلى إعتبار قصد النائب ذلك . بل حتى وإن كان المباشر للعمل قد قصد الانيان بالفعل عن نفسه ، فان المفروض هو تنزيل نفسه منزلة المنوب عنه، فيكون هو هو، وفعله فعله: وهو - كما ترى - لا يظن الالتزام به في حق أحد، بل هو باطل جزما .

نعم ورد نظيره فيمن سن سنة حسنة أو سيئة ، وأن له أجرها وأجر من عمل بها أو وزرها ووزر من عمل بها . فيؤجر المستمن أو يحمل الوزر بمجرد صدور الفعل المذكور عن غيره ممن تبعه ، وان لم يقصد التابع عنه . لكن ذلك انما يرتبط بمقام الجزاء على العمل و الثواب والعقاب، ولا يرتبط بمرحلة استناد العمل نفسه وحصول تفرغ ذمة الغير به ، كما هو محل الكلام .

وعلي الجملة : إن أريد تحقق التنزيل المذكور من قبل الشارع فلا دليل علي ذلك . و ان أريد به من قبل المكلف نفسه فلا يكاد يترتب عليه الأثر . فالتنزيل - بالمعنى المتقدم - لا محصل له . اللهم الا أن يرجع ذلك إلى الوجه الثاني.

وأما الوجه الثاني : وهو اضافة الفعل واسناده إلى المنوب عنه ، والانيان به بقصد ادائها عليه و بداعي تفرغ ذمته ، نظير التبرع بأداء دين الغير، فهذا في حد نفسه. وان كان علي خلاف القاعدة، بالافرق في ذلك بين باب الدين وغيره من العبادات

والتوصيليات ، فان الاسناد الى الغير - بمجرد - لا يصير العمل عملا للغير بحيث يترتب عليه تفريغ ذمته عنه .

إلا أنه لامانع من الالتزام به إذا ساعد عليه الدليل . ودعوى كون الحكم - في باب الدين - على طبق القاعدة ، فان المال الذي يدفعه المتبرع - كديناره مثلا - صدق حقيقي لما اشتغلت به ذمة المدين ، فيقع هذا العمل مصداقا للوفاء بالدين قهراً من دون توقف في ذلك الى قيام دليل شرعي عليه . مدفوعة : بان الدينار - في مفروض المثال - انما يكون مصداقا حقيقة لكلي الدينار ، لا الكلي المضاف الى ذمة المدين ، الذي هو متعلق الدين .

وقد ذكرنا في بعض مباحثنا حول كتاب (المكاسب) : أن الكلي - بما هو كلي - لامالية له ولا يكاد يملكه أحد ، فان مليون من كلي الدينار - مثلا - لا يكاد يسوى بفلس واحد ، و انما المالية الاعتبارية من العقلاء ثابتة للكلي عند اضافته الى ذمة من تعتبر ذمته عندهم . وبهذا الاعتبار صح بيعه وشراؤه ، وصح بذل الأموال بازائه ، ووقع متعلقا لحق الدائن ، وغير ذلك من آثار الملك ، وامام قطع النظر عن هذه الاضافة فهو كسراب ببيعة ، لا يكاد يبذل بازائه شيء من المال ، كما عرفت .

وعلى الجملة : فالدينار - في المثال - وان كان مصداقا للكلي بما هو كلي ، ويكون انطباقه على المدفوع قهريا ، لكن هذا الكلي ليس مما يتعلق به الحق ، كى يتصف الفعل بكونه وفاء للدين ، وانما الذي يستحقه الدائن هو الكلي المضاف الى ذمة المدين ، وهو الذي اشتغلت ذمته به بواسطة الدين . و من الواضح : أن الدينار المدفوع لا يكون مصداقا لهذا الكلي ، ولو كان قصد الدافع هو الوفاء بما اشتغلت به ذمة المدين ، لعدم تأثير القصد المذكور في صيرورة المال المدفوع مصداقا للكلي بالعنوان المذكور ، كما لا ينبغي .

وكيف كان فلا ينبغي الاشكال في كون الحكم بتفريغ الذمة بذلك علي خلاف القاعدة . كما ذكرناه . إلا أنه بعد قيام الدليل عليه شرعا ينبغي رفع اليد عما



(مسألة- ٢) : يعتبر في صحة عمل الاجير والمتبرع قصد القرية ، و تحققه في المتبرع لاشكال فيه ، وأما بالنسبة الى الاجير - الذى من نيته أخذ العوض - فر بما يستشكل فيه (١) بل ربما يقال من هذه الجهة : أنه لا يعتبر فيه قصد القرية ، بل يكفى الاتيان بصورة العمل عنه .

لكن التحقيق: أن أخذ الاجرة داع لداعى القرية ، كما في صلاة الحاجة وصلاة الاستسقاء ، حيث أن الحاجة ونزول المطر داعيان الى الصلاة مع القرية . ويمكن أن يقال : انما يقصد القرية من جهة الوجود عليه من باب الاجارة . ودعوى: أن الامر الاجارى ليس عبادى بل هو توصلى . مدفوعة: بأنه تابع للعمل المستأجر عليه ، فهو مشترك بين التوصلية و التعبدية .

تقتضيه القاعدة . والدليل على ذلك - فى باب الدين - انما هى السيرة العقلائية ، فقد جرت السيرة على الحكم بالوفاء وتفريغ ذمة المدين بدفع المتبرع المال بدلا عنه . مضافا الى النصوص الخاصة ، الدالة عليه ، المذكورة فى محلها .

وأما فى باب الاعمال - من العبادات وغيرها - فيدل على ذلك : الروايات الخاصة المتقدم ذكرها ، الدالة على صحة النيابة عن الأموات مطلقا ، و عن الأحياء فى موارد خاصة ، على التفصيل المتقدم . ولأجل ذلك ينبغى الحكم بتفريغ ذمة المنوب عنه بفعل النائب ، سواء أكان قد أتى به تبرعا لأجل حبه للمنوب عنه ، أم أتى به وفاء لعقد الاجارة أو الجعالة ، أم لغير ذلك من الدواعى .

(١) لا اشكال فى صحة النيابة فى باب التوصليات . وأما العبادات - ولا سيما فى فرض الاجارة أو الجعالة - فر بما يستشكل ذلك من وجهين :

أحدهما؛ الاشكال فى تمشى قصد القرية من النائب ، فان العمل العبادى موقوف عليه لامحالة ، و هو موقوف على ثبوت الأمر بالعبادة ، والمفروض انه لا أمر بها بالنسبة إلى النائب ، اذ قد لا تكون ذمته مشغولة بقائمة أصلا ، او يكون ما اشتغلت به ذمته مخالفا لما ثبت فى ذمة المنوب عنه ، كما إذا استنيب فى الصلاة قصر أمع فرض اشتغال ذمة النائب بالفائنة تماما .

وأما الأمر المتوجه إلى المنوب عنه، فهو لا يكاد يدعو إلا من خوطب به وتوجه إليه، وهو المنوب عنه؛ فكيف يقصده النائب - الاجنبي عنه - ليتقرب به، فلا يكاد يتمشى من النائب قصد القربة، المعتبر في باب العبادة. ولا سيما في موارد الاجارة أو الجعالة، حيث كان الداعي والباعث الحقيقي للنائب على العمل إنما هو أخذ العوض - غالباً - وإن أمكن فرض غيره من الدواعي الفرعية - كالأحسان إلى الميت. وأوجبته له ونحو ذلك - أحياناً، إلا أنها اتفاقية، لا دائمية، وإنما الغالبى هو أن يكون الداعي أخذ الجعل أو الاجرة، المنافى ذلك لقصد التقرب بالعمل. ثانيهما: انه كيف يتقرب المنوب عنه - كالميت - بهذا العمل، ويثاب على شيء لم يفعله؟ ولا سيما إذالم يتسبب هو إليه بوصيته ونحوها، مع أن التقرب والثواب من آثار الطاعة، المفروض انقطاعها بالموت. وانه كيف تفرغ ذمة الميت عما اشتغلت به بعمل صادر من غيره؟ وأن ليس للإنسان إلا ما سعى.

والجواب عن الوجه الأول قد ظهر مما مر. ولملخصه: أن النيابة في حد نفسها - إنما وقعت متعلقا للأمر الاستحبابى النفسى، كما هو مقتضى النصوص المتقدم ذكرها. ولا ينبغي الشك في كون الأمر المذكور عبادياً فيما إذا كان مورد النيابة من العبادات كالصلاة والصيام ونحوهما. كما أنه لا بد من قصد التقرب بالأمر المذكور في سقوطه، وإلالم تتحقق العبادة، وبالتالي لم تتحقق النيابة المأمور بها حسب الفرص، فعبادية العمل النيابى تستدعى تعبدية الأمر المتعلق به بعنوان النيابة لامحالة، فلانما للنائب من قصد التقرب بهذا الأمر لكى يتصف متعلقه بصفة العبادة. التى هي مورد النيابة، فانه بدونها لم تصدر منه العبادة التى تصدى للنيابة فيها، كما هو أوضح من أن يخفى على أحد.

فما فى بعض الكلمات: من أن الأمر النيابى توصلى لا تعبدى، فلا يلزم على النائب قصد التقرب به: كلام لأساس له. وكيف لا يكون عبادياً بعد فرض تعلقه بما هو عبادة، ضرورة أن مورد النيابة ليس هو ذات الصلاة كيفما اتفقت، وإنما هي

على النحو الذى اشتغلت به ذمة المنوب عنه ، ولاشك في انصاف ذمة المنوب عنه بالصلاة المتصفة بكونها عبادة ، المتقومة بقصد القربة : فلولم يقصدها النائب كذلك لم يكن آتياً بما اشتغلت الذمة به ، ولا كان ممثلاً للامر النيابي . فالصادر عن النائب - بما هو نائب - إنما هي الصلاة المقترنة بقصد القربة قطعاً ، وأنه لا يأتي بها إلا بداعى - التقرب .

ثم إن الداعى إلى هذا المجموع ، المركب من الصلاة وقصد القربة ، قد يكون هو استجابها الذاتى ، نظراً إلى كونه احساناً الى الميت وصلة له . أو لاجل حبه له وشفقته عليه ، كالأب بالنسبة الى الولد أو العكس ، فيتبرع بالنيابة عنه . وأخرى يكون الداعى اليه هو الوفاء بعقد الاجارة ، كما فى الاجير ، حتى لا يكون أخذ - الاجرة أو كلاً للمال بالباطل ، فانه وان كان قد ملكها - أى الاجرة - بنفس العقد ، إلا أن استحقاقه للمطالبة بها على الوجه الشرعى يتوقف على تسليم العمل المستأجر عليه فينتهى ذلك - بالآخرة - إلى الخوف من الله تعالى . ولذا لولم يكن مبالياً بأمر الدين لأمكنه المطالبة بالاجرة ولو باخباره - أى ألموجر - كذبا باثيانه بالعمل ، حيث لا سبيل للموجر إلى الامتناع ، لعدم امكان اطلاعه على الحال من غير طريق إخباره ، حتى ولو كان قد شاهده يصلى لجواز أن لا يكون قاصداً للقربة اصلاً ، أو كان قد قصدها عن نفسه لاعن الميت ، فان قوام العبادة بالقصد النفسى الذى لا كاشف عنه خارجاً . فليس الداعى للاجير هو التسلط على العوض قطعاً كى ينافي ذلك قصد التقرب ، وإنما الداعى له التسلط عليه بوجه شرعى . إذ ما لم يسلم المعوض لا يكون له حق المطالبة بالعوض ، وكان تصرفه فيه حراماً ، فالداعى - بالتالى - منتهى الخوف من الله تعالى فيكون الامر الاجارى مؤكداً للعبادية لا منافياً لها ، كما هو الحال في النذر ، والشرط ضمن العقد ، ونحوهما .

ومنه تعرف الحال في ( الجمالة ) فان العامل وان كان لا يستحق الجعل ، كما أنه لم يملكه - ايضاً - الا بعد تسليم العمل ، الا أن الذى يدعوه الى الاثيان بالعبادة

على وجهها مقدمة لاستلام العوض على الوجه الشرعى انما هو الخوف من الله تعالى ، حتى لا يكون تصرفه فيه من أكل المال بالباطل.

بل قد ذكرنا في بحث (المكاسب) عند التكلم في المسألة : ان هذا مطرد في كافة العبادات ، اذ قل من يعبده - تعالى - لكونه أهلاً له من دون ملاحظة اية غاية أخرى ، الا الاوحدى من البشر ، كمولانا أمير المؤمنين - عليه الصلاة والسلام - والا فعامة الناس ممن يعبدونه - تعالى - لدواعٍ أخرى كالخوف من النار ، أو الطمع في الجنة . أو دنيوية ، كطلب التوسعة في الرزق المترتبة على صلاة الليل مثلاً ، أو قضاء الحاجة ، أو الاستسقاء ، كما في صلاتى الحاجة والاستسقاء ، فإن الطمع فى الامور المذكورة يدعوه الى الايمان بالصلاة بداعٍ قريبي ، لعلمه بعدم ترتب الامور المذكورة عليها بدون ذلك . فكما لا يكون مثل ذلك منافياً لعبادية العمل ، كذلك الطمع فى أخذ العوض فى الاجارة أو الجمالة - كما هو مفروض الكلام - لا ينافى العبادية . لانتهاء ذلك - بالآخرة - إلى الداعى الإلهى ، وهو الخوف منه تعالى ، كما عرفت ، وأما الاشكال من الجهة الثانية فهو فى محله ، ولا يدفع عنه بناء على كون الثواب من باب الاستحقاق ، اذ كيف يعقل أن يعمل شخص ويستحق غيره الاجر عليه ، ويحصل له التقرب أيضاً بذلك؟ لاسيما إذالم يكن هناك اى ارتباط بين المثاب وبين العامل ، حتى ولو كان ذلك مثل التسبيب بالوصية . أو الاستنابة و نحوها . لكن المبنى باطل جزماً ، فان الثواب المترتب على الاعمال - فى باب الطاعات والعبادات - ليس هو من قبيل العوض والاجر الثابتين فى باب المعاملات ، من العقود والايقاعات ، كى يكون المطيع مستحقاً على الله ثواب عمله كما يستحقه العامل ، وانما هو تفضل محض ولطف بحت ، فانه له الملك وله الامر ، لا يسأل عما يفعل وهم يسألون ، فان شاء تفضل على عبده المسكين وجعله مشمولاً لعنايته ، و الا فلا . وعليه فلا مانع من تفضله - تعالى - على المنوب عنه كالنائب ، وحصول التقرب لكليهما . أما النائب فلصدور الفعل العبادى منه قاصداً التقرب منه . كما سبق .

(مسألة - ٣) : يجب على من عليه واجب من الصلاة ، او الصيام ، أو غيرهما من الواجبات - أن يوصى به (١) ، خصوصاً مثل : الزكاة ، والخمس ، والمظالم ، والكفارات ، من الواجبات المالية .

وأما المنوب عنه فلاضافة النائب العمل اليه و اتيانه من قبله بقصد تفريغ ذمته، فان هذا المقدار من الاضافة يكفي لكونه - أى المنوب عنه - مشمولاً للتفضل و حصول التقرب من الله تعالى ، كما لا يخفى .

بل ورد في بعض الاخبار : أن الكفار - ايضاً - ينتفعون بعمل الحى لهم ، و ذلك بتخفيف العذاب عنهم ، ولما حذرت في ذلك على مبنى الالتزام بمسلك التفضل فى باب الثواب .

وأما الحكم بتفريغ ذمة الميت عما اشتغلت به ذمته، فهو مما يكشف - لامحالة - عن ان اشتغال ذمته كان - من الاول - مشروطاً بعدم اتيان النائب بالعمل بعد موت المنوب عنه ، فهو فى حال الحياة مكلف بالعمل ، وتكون ذمته مشغولة به ، ولا تبرا ذلك ما لم يأت هو بالعمل . الا أن يأتى به النائب بعد موته .

فتمحصل : أن الاشكال فى الحكم بالتفريغ مدفوع بالاشتراط . و ان اشكال الثواب مدفوع بالبناء على التفضل ، واشكال تناقضى القربة مع أخذ العوض مدفوع بانتهاج الداعى المذكور - بالآخرة - الى الخوف منه تعالى المؤكد للعبادية ، كما عرفت ، كل ذلك بما لا مزيد عليه ، فاندفع الاشكال فى المسألة بحذفه ،  
وجوب الوصية :

(١) بعد الفراغ عن صحة النيابة وجواز الاستيجار عليها ، وتفريغ ذمة المنوب عنه بعمل النائب كما مر ، لا ينبغى الاشكال فى وجوب التسبب الى ذلك بالوصية لدى اشتغال الذمة ، وعدم التصدى للتفريغ مباشرة ، عجزاً أو عصياناً . لحكم العقل بوجوب الخروج عن عهدة التكليف ، وتفريغ الذمة عنها ، بامثالها مباشراً فى زمان الحياة ، أو بالتسبب الى الاتيان بها بعد الوفاة بعد وضوح عدم سقوط التكليف الثابت بالذمة بالموت وان انقطع به التكليف . فوجوب الوصية على طبق القاعدة ،

ويجب على الوصي اخراجها من أصل التركة في الواجبات المالية (١).  
ومنها: الحج الواجب (٢) ولو بنذر و نحوه .

ولا يحتاج الى ورود نص يدل عليه .

ووجوب الامور الواجبة شرعا ثابت في حق المكلف في حال حياته . فلا ينافيه انقطاع التكليف بالموت : اذ لا مانع من اعتبار شيء على الذمة وبقائه الى ما بعد الموت ايضا ، كما هو الحال في اعتبار الملكية للميت .

ولافرق في ذلك بين الواجبات المالية ، كالديون والزكوات والاحكام والمظالم والكفارات ونحوها ، وبين الواجبات البدنية ، كالصوم والصلاة ونحوهما . فتجب الوصية في الكل بمناط واحد .

(١) لا اشكال في كون الديون و ما يلحق بها من الواجبات المالية مما

تخرج من الاصل ، كتابا وسنة . فقد قال الله تعالى : (من بعد وصية يوصى بها أو دين )

(١) \* حيث قدم فيها الدين - كالوصية - على الميراث . وقد دلت النصوص المتظافرة

على انه : يبدأ - أولا - بتجهيز الميت فانه أولى بماله ، ثم الدين . ثم الوصية ، ثم الميراث .

(٢) بلا اشكال في ذلك ، نصا وفتوى ، سواء أوصى به أم لم يوص به ، اطلق

عليه لفظ (الدين) أم لم يطلق ، كما سيجيء البحث عنه في محله ان شاء الله تعالى .

وأما الحج الواجب بالنذر ونحوه فهو ملحق بسائر الواجبات في عدم الخروج

من الأصل ، كما عرفت . نعم قد يظهر من بعض النصوص خروجه من الأصل . وهي :

صحيحة مسمع قال : «قلت لابي عبدالله عليه السلام - : كانت لي جارية حبلى ،

فنزرت لله - عز وجل - ان ولدت غلاما أن أحجته أو أخرجته عنه ، فقال : ان رجلا نذر لله -

عز وجل - في ابن له . ان هو أدرك أن يحج عنه أو يحججه ، فمات الأب وأدرك الغلام

بعد ، فأثني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم - الغلام ، فسأله عن ذلك ، فأمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم - أن

يحج عنه مما ترك أبوه ، (٢) \* .

ويتوجه عليه أولاً : إن مورد الصحيحة هو نذر الاحجاج ، بأن يحج بالغلام أو يبعث من يحج عنه ، إذا كان قوله : (أو أحج عنه) بصيغة باب الأفعال . أو الجامع بين الاحجاج وبين حجه بنفسه عنه ، لو كان من الثلاثي المجرى ، وعلى التقديرين تكون الرواية أجنبية عن الحج الواجب على نفسه بسبب النذر ، الذى هو محل الكلام . كما لا يخفى .

وثانياً : ان الرواية معارضة - فى موردها - بصحيتين دلنا على الاخراج من الثلث دون الأصل ، وهما :

صحيحة ضريس الكناسى قال : «سألت أبا جعفر - عليه السلام - عن رجل عليه حجة الاسلام فنذر نذراً فى شكر ليحجن به رجلاً ، فمات الذى نذر قبل أن يحج حجة الاسلام . ومن قبل أن يفى بنذره الذى نذر . قال : ان ترك مالاً : يحج عنه حجة الاسلام من جميع المال ، واخرج من ثلثه ما يحج به رجلاً لنذره ، وقد وفى بالنذر ... » (١\*).

وصحيحة عبدالله بن أبى يعفور قال : «قلت لابي عبدالله - عليه السلام - : رجل نذر الله : إن عافى الله ابنه من وجعه ليحجنه إلى بيت الله الحرام ، فعافى الله الابن ومات الأب . فقال : الحجة على الأب يؤديها عنه بعض ولده . قلت : هى واجبة على ابنه الذى نذر فيه ؟ فقال : هى واجبة على الأب من ثلثه ، أو يتطوع ابنه فيحج عن أبيه » (٢\*).

وثالثاً : ان صحيحة مسمع غير صحيحة فى الخروج عن الأصل ، بل غاية الاطلاق

فى قوله - عليه السلام - : «ماترك أبوه» فيمكن تقييده بالثلث ، جمعاً بينها وبين الصحيتين الصريحتين فى ذلك ، فان الثلث - ايضاً - مصداق لماترك كما هو ظاهر . ورابعاً : ان التصديق بمضمون الصحيحة مشكل جداً ، لمخالفته للقواعد المقررة ، إذ المفروض هو موت الناذر قبل حصول الشرط المعلق عليه النذر ، وهو ادراك الغلام ، المستلزم ذلك انحلال النذر ، فلم يفت منه - حال الحياة - شيء ، كى يقضى عنه بعد موته ، ويقع الكلام فى خروجه من الثلث أو الأصل . فعلى تقدير العمل به لا بدوان

بل وجوب اخراج الصوم والصلاة : من الواجبات البدنية. أيضاً - من الاصل لا يخلو عن قوة (١) لانها دين الله . ودين الله أحق أن يقضى .

يقتصر بها على موردها ، جموداً في المخالف للقاعدة على مورد النص :  
 (١) وقع الخلاف بينهم في وجوب اخراج المذكورات من الأصل - كما اختاره المصنف قده - وعدمه وقد استدل لذلك اي لوجوب الاخراج من الأصل ب :  
 انها دين ، وكل دين لا بد ان يخرج من الأصل ، مضافاً إلى رواية الخنعمية -  
 الآتية - الدالة على أن دين الله أحق ان يقضى ، كما اشير اليه في المتن .  
 أما الصغرى ، وهو اطلاق الدين على ذلك ، ففي جملة من النصوص ، و هي ثلاثة  
 أو أربعة :

١- مارواه السيد بن طاووس - قده - في كتابه: (غيث سلطان الورى . ) عن حريز ، عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام - قال : «قلت له : رجل عليه دين من صلاة قام يقضيه ، فخاف أن يدر كه الصبح ولم يصل صلاة ليلته تلك . قال: يؤخر القضاء ويصلى صلاة ليلته تلك » (١\* ) .

ويتوجه عليه - مضافاً إلى قصور السند ، لعدم الاعتماد بروايات هذا الكتاب ، لكونها في حكم المراسيل ، كما مر - قصور الدلالة أيضاً ، فان الاطلاق غير وارد في كلام الامام عليه السلام كى يصح الاحتجاج به ، وانما وقع ذلك في كلام زرارة زعماً منه انه بمنزلة الدين : أو كونه منه توسعاً وتجاوزاً ، ولا عبرة بمثله .

٢- مارواه الصدوق - قده - باسناده عن حماد بن عيسى ، عن ابي عبد الله عليه السلام - في جملة وصايا القمان لابنه : «يا بني ، اذا جاء وقت الصلاة فلا تؤخرها لشيء ، صلها واسترح منها . فانها دين ..» (٢\* ) .

ويتوجه عليه أولاً : انها ضعيفة السند ، فان طريق الصدوق إلى سليمان بن داود منقرى - وهو من جملة السند - ضعيف ؛ (القاسم بن محمد الاصفهاني) فانه مجهول

(١\* ) وسائل الشيعة الباب : ٦١ من أبواب المواقيت الحديث : ٩ .

(٢\* ) وسائل الشيعة الباب : ٥٢ من أبواب آداب السفر الى الحج وغيره الحديث : ١ .



ولم يوثق . صححه العلامة - قدم لكن الظاهر هو ابتناؤه على مسلكه ، من أصالة العدالة في كل إمامي " لم يرد فيه قدح ، وثانيا ، ان إطلاق الدين عليه في كلام لقمان لا يثبت المدعى ، وليس ذلك بحجة عندنا . ومجرد حكاية الإمام - عليه السلام - لذلك لا يكشف عن الامضاء حتى من هزم الجهة ، نظرا إلى ان المقصود هو الاستشهاد بكلامه لاثبات أهمية الصلاة و حسن - المبادرة اليها ، ولا نظره - عليه السلام - إلى التنزيل المسامحي الوارد في كلامه ، كما لا يخفى . ثم إن السيد بن طاووس - قدم في كتابه : ( غياث سلطان الورى . . ) روي الحديث الثاني بعين المتن المتقدم (١\*) فان كان السند هو السند المتقدم فقد عرفت حاله ، وإن كان غيره فقد عرفت : ان روايات هذا الكتاب بحكم المراسيل ، وغير صالحة للاعتماد عليها . وإن كان الأقرب - بل المطمئن به - هو الأول ، كما لا يخفى . ولأجل ذلك قلنا آتفا : ان نصوص الباب ثلاثة أو أربعة .

٣- مارواه الصدوق - قدم في : ( معاني الأخبار ) باسناد عن محمد بن الحنفية ، في حديث الأذان لما أسرى بالنبي - صلى الله عليه وآله وسلم - إلى السماء : « ثم قال : حى على الصلاة قال الله جل جلاله : فرضتها على عبادي ، وجعلتها لي دينا .. » (٢\*) .  
بناء على رواية : ( دينا ) بفتح الدال . وإن كان الأولى - حينئذ - ابدال كلمة : ( لي ) ؛ ( عليهم ) كما لا يخفى .

ويتوجه عليه : ضعف السند بالارسال ، فان ابن الحنفية لم يكن موجودا في زمان النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - فلا بد وأن تكون الرواية مرسلة ، ولم يعلم طريق ابن الحنفية إلى ذلك .

فالمتمحصل ، انه لم يثبت اطلاق ( الدين ) على مثل الصلاة ونحوها من الواجبات - البدنية في شيء من الروايات المعتبرة . و على فرض التسليم بالصغرى او ثبوت الاطلاق

(١\*) وسائل الشيعة الباب ، ١٢ من أبواب قضاء الصلوات الحديث : ٢٥ .

٢- مستدرک و سائل الشيعة الباب ٣٦ من أبواب الاذان والاقامة الحديث ٢ .

المذكور ، فلا دليل على الكبرى، وان كل ما يطلق عليه الدين يخرج من الأصل . وما يستدل به لذلك أحد أمرين :

الأول- ما يظهر من المتن من: ان دين الله أحق بالقضاء، و هذه الفقرة مقطعة من رواية الخثعمية لما سألت رسول الله ﷺ - فقالت : «ان أبي ادرك فريضة الحج شيخا زمناً لا يستطيع أن يحج، ان حججت عنه أينفعه ذلك ؟ فقال لها: ارأيت لو كان على أبيك دين فقضيتيه أكان ينفعه ذلك ؟ قالت : نعم. قال : فدين الله أحق بالقضاء» (٣\*) .

لكن الرواية ضعيفة السند، فانها غير مروية بطرقنا أصلاً ولوضعيفاً، وانما هي مروية من طرق العامة . على أنها قاصرة الدلالة أيضاً ، إذ ليس مفادها سوى كون دين الله أحق بالقضاء من سائر الديون ، اهتماماً بشأن هذا الدين ، وهذا لا يستوجب الخروج من الأصل ، اذ لا دلالة للرواية عليه بوجه، كما هو ظاهر.

الثاني- الأدلة العامة من الكتاب والسنة ، الدالة على أن الدين يخرج من الأصل . كما مر ،

ويتوجه عليه : أن تلك الأدلة خاصة بالديون المالية ، بمقتضى مناسبة الحكم والموضوع، وباعتبار السنخية بين الخارج والمخرج عنه ، فان المناسب للخارج عن تركة الميت قبل التقسيم ، وما يصح استثناءه من أمواله، انما هي الديون المالية، دون الواجبات البدنية ، وان كان قد اطلق الدين عليها ، اذ لا دليل على أن كل ما أطلق عليه لفظ (الدين) يخرج من الأصل ،

فتلخص من جميع ما مر : ان الخارج من الأصل انما هي الديون فحسب، أوصى بهام لم يوص ، دون سائر الواجبات ، مثل الصلاة ونحوها، لمنع صدق الدين عليها- أولاً- ومع تسليم الصغرى والكبرى في حيز المنع، كما عرفت.

بل ان الحكم المذكور لا يعم مثل النذورات والكفارات ، لعدم كونها من الواجبات المالية ، وان احتاجت إلى صرف المال . فان الواجب المالي عبارة عن كون

(مسألة-٣) اذا علم أن عليه شيئاً من الواجبات المذكورة وجب اخراجها من التركة ، وان لم يوص به (١) . والظاهر أن اخباره بكونها عليه يكفي في وجوب الاخراج من التركة (٢) .

الواجب هو المال : بحيث تكون الذمة مشغولة بنفس المال ، كما في مورد الديون ، وأما في مورد النذور والكفارات فالثابت في الذمة انما هو الفعل ، اعنى الاتفاق على الفقراء ، أو الاعطاء للمندور له ، غايته : ان امتثال هذا التكليف يحتاج إلى صرف المال ، كما هو الحال ، كما في غالب الواجبات ، مثل الحج ، والصوم ، والوضوء ونحوها ، فليس في مواردنا سوى التكليف المحض دون الحكم الوضعي .

ولو سلم صدق عنوان الواجب المالي عليها لم يستلزم ذلك وجوب الاخراج من الأصل ، إذ لم يثبت وجوب اخراج كل واجب مالي من الأصل ، حيث لا دليل على ذلك في غير الدين . كما عرفت .

(١) هذا بحسب الكبرى - مبتن على ان كل واجب محكوم عليه بالاخراج من أصل التركة لا يفرق فيه بين صورتي الايضاء به و عدمه ، فاذا علم باشتغال ذمة الميت بمثل ذلك حكم بخروجه من الأصل وإن لم يكن قد اوصى به ، فانه دين في ذمته ، وخروج الدين من الأصل غير موقوف على الوصية ، كما مر .

إلا أن مصداق هذه الكبرى - عندنا - منحصر بالديون المالية ، و بحجة الاسلام ، كما عرفت ، وأما الماتن (قده) فقد عمم ذلك - كما عرفت - لجميع الواجبات ، حتى البدنية ، كالصلاة والصوم ، وقد عرفت فيما سبق وجه الضعف فيه . إلا أنه بناء على الالتزام به - يجري الحكم المذكور في المسألة في الكل ، كما هو ظاهر .

(٢) الحكم في فرض ثبوت اشتغال الذمة بالعلم أو بطريق علمي ظاهر . وأما مع الشك في ثبوته إذا أخبر الميت بذلك ، لأجل الشك في صدقه ، فهل يكون هذا الاخبار حجة في حق الوارث ، بحيث يكون ملزماً بالاخراج من الأصل ؟

أما في الاخبار عن الدين المالي ، فلا ينبغي الشك في حجيته ونفوذه على الوارث ، فانه اقرار بالدين ، وهو - بمجرد - كاف لاثبات اشتغال الذمة به . ولذا لو أقر

(مسألة ٥) : اذا أوصى بالصلاة او الصوم ونحوهما، ولم يكن له تركه، لا يجب على الوصى أو الوارث اخراجه من ماله . ولا المباشرة ، الامافات منه لعذر - من الصلاة والصوم - حيث يجب على الولي (١) وان لم يوص بها :

بذلك عند المقر له - وهو الدائن - لكان له ان يطالبه بذلك ، ووجب عليه الوفاء به، عملا باقراره ، وهكذا الحال في الاخبار عن حجة الاسلام ، حيث إنّه كان مأمورا بان يبعث أحداً ليحج عنه فيما لو كان عاجزاً عن المباشرة بنفسه فيكون هذا الاخبار الرجوع إلى الإقرار محققاً لموضوع الدين أو الحج، المحكوم بالخروج من الأصل، نعم ورد في بعض النصوص : انه اذا أقر بالدين في حال مرضه ، وكان متهما في ذلك ، لاحتمال أن يكون ذلك منه احتيالا لحرمان الورثة من التركة ، فإنه لا يكون مثله نافذاً في الزائد على مقدار الثلث . إلا أن هذا بحث آخر أجنبني عن المقام ، وسوف يجيء الكلام حوله في محله ان شاء الله تعالى . فالأقرار في حال الصحة بالدين مما لا اشكال في نفوذه ، كما عرفت .

وأما الاخبار عن غير الديون ، مثل كونه مشغول الذمة بقضاء صلوات أو صيام لفترة معينة : فلا دليل على حجية الاخبار المذكور ، كى يكون نافذاً على الوارث ، اذ لا يترتب عليه أثر في حال الحياة ، وانما يظهر أثره بعد الموت لو كان صادقا ، فلم يتحقق به عنوان ال (دين) في حال الحياة حتى يجب على الوارث اخراجه من الأصل .

والتمسك لذلك بما ثبت : من ان اقرار العقلاء على أنفسهم جائز - ففيه : أولا: إن هذه العبارة - وإن صح - مضمونها - ليست برواية ، اذ لم يرد ذكرها في شيء من كتب الحديث ، ولو بطريق ضعيف ، كالثبوت ونحوه ، وانما هي دارجة على السنة الفقهاء .

وثانيا : إن مضمونها غير منطبق على المقام . فان اقرار العقلاء انما يجوز على أنفسهم لاعلى ورثتهم . فلا ينفذ ذلك في حق الغير .

فالصحيح : ان الاخبار بمثل هذه الأمور لا يكون حجة ، فلا يجب العمل به . (١) هذا خارج عن مفروض الكلام ، فإنه اذا كان للميت ولي - وهو الولد

نعم الاحوط مباشرة الولد - ذكر أكان أو انثى - مع عدم التركة، اذا أوصى بمباشرة لهما، وان لم يكن مما يجب على الولي . أو أوصى ألى غير الولي ، بشرط ان لا يكون مستلزماً للخرج من جهة كثرته . وأما غير الولد - ممن لا يجب عليه اطاعته - فلا يجب عليه . كما لا يجب على الولد - ايضاً - استنجاره اذا لم يتمكن من المباشرة ، أو كان أوصى بالاستنجار عنه، لا بمباشرة .

الأكبر - فلا ريب في وجوب مباشرته لمافات من والده من الصلاة والصيام أوصى بهما أم لا ، كان له مال أم لم يكن ، فان هذا حق ثابت على الولد الأكبر : وهو من احكام الولي ، الذي سيجيء البحث عنه - ان شاء الله تعالى - في : فصل ( قضاء الولي ) بخصوصياته ، ومنها : البحث عن اختصاص ذلك بمافات عن الوالد لعذر او تعميمه لمطلق الفأئ و ان لم يكن لعذر . وهو اجنبي عن فروع الوصية المبحوث عنها في المقام ، كما هو ظاهر .

فالكلام في المسألة متمحض في غير هذه الصورة ، وهو مال الوأوصى إلى غير الولد الأكبر - كالأجنبي - أو إلى الولد الأصغر ، او إلى الأكبر في غير ما يجب عليه ، وتفصيله كما يلي :

١- الوصية إلى الأجنبي . لاشكال في عدم نفوذها - وما دل - من الكتاب والسنة على لزوم العمل بالوصية منصرف عن هذا جزماً : فان الوصية الملحوظة في موضوع الأدلة المذكورة ، كقوله تعالى : ( كتب عليكم اذا حضر أحدكم الموت ان ترك خيراً الوصية للوالدين والأقربين .. ) (١\*) وقوله تعالى : ( من بعد وصية يوصى بها أو دين .. ) (٢\*) انما هي بالاضافة إلى ما يتركه الميت ويخلفه من الأموال ، وانه إذا أوصى بذلك الى أحد ، بأن جعل له ولاية التصرف في ماله، وجب عليه العمل على طبق الوصية ، فان المال الموصى به - في الوصية التمليكية - وان انتقل الى الموصى به بمجرد موت الموصي - كما هو الظاهر - لكن الصحيح عندنا : أنه في الوصية

( ١ ) البقرة ١٨٠ .

( ٢ ) النساء ١١ .

العهدية يكون باقيا على ملك الميت ، ولا ينتقل عنه الى ملك الوارث أو غيره ، ولا مانع من قيام الملكية بالميت بعد كونها من الأمور الاعتبارية ، فليس لأحد التصرف في ذلك - بعد فرض بقاءه في ملك الميت - إلا بإذنه ، وعلى النحو الذي جعل له ولاية التصرف فيه ، فيكون عدم جواز تغييره عما هو عليه على طبق القاعدة ، لكنه فيما يرجع الى أمواله فقط ، كما عرفت .

وأما في غير ذلك ، كما لو أوصى بان يقضى عنه زيد - مثلا - جميع صلواته ، أو يصلى عليه صلاة الميت ، أو يطعم من ماله الخاص - أى مال زيد - الفقراء كل ليلة جمعة ، ونحو ذلك من الأعمال القائمة بالموصى له فلا دليل على نفوذ مثل هذه الوصية ، بل لا ينبغي الشك في عدم وجوب القبول حينئذ ، فانه تصرف في سلطان الغير بدون حق ، فليس له أن يلزم أحداً بعمل لا يرتبط ذلك بأمواله ، قطعاً . وهذا من الواضحات . فاذا لم يكن للميت مال لم تنفذ وصيته بالصلاة والصوم بلا اشكال .

٢ - الوصية الى ولده الأكبر في غير ما يجب عليه ، اذ الى غير الأكبر من سائر أولاده والمفروض أنه لا مال للميت اصلاً . لا ينبغي الاشكال حينئذ - ايضاً - في عدم النفوذ فيما اذا كان مورداً الوصية من الأمور المالية ، كما إذا أوصى والده بأن يستأجر من ينوب عنه لزيادة الحسين - عليه السلام كل ليلة جمعة ، أو يستأجر من يصلي عنه ، أو يصوم أو يحج ، ونحو ذلك من الوصايا المالية ، فلا يجب القبول - حينئذ - قطعاً لانا علمنا - بالضرورة - عدم وجوب اطاعة الوالد فيما يرجع الى المال فلو أمره بان يهب أو يتصدق بماله على أحد لم تجب على الولد إطاعته . ولهذا حكى التحاكم في مثل ذلك الى النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - فحيث قضى - ص - بينهما . كما انه لا يجب إطاعته فيما هو أعظم من ذلك كما لو أمره بطلاق زوجته . مثلاً .

انما الكلام في نفوذ وصيته في غير الأمور المالية ، كما لو أوصى ولده بان يزور بنفسه الحسين - عليه السلام - أو أحداً الأئمة - عليهم السلام - أو يباشر قضاء ما فات منه من الصلاة والصوم ، مما لم يجب عليه القضاء ، أو يقوم بقضاء ما فات عن جده - مثلاً - فهل

(مسألة-٦) : لو أوصى بما يجب عليه من باب الاحتياط وجب اخراجه من الاصل أيضاً (١) . وأما لو أوصى بما يستحب عليه من باب الاحتياط وجب يجب عليه القبول أولاً؟ .

احتاط المصنف - قده - في ذلك بالقبول ، نظراً إلى وجوب اطاعة الوالد فيما يرجع إلى الفعل المباشري . ولكن الظاهر عدم الوجوب ، لعدم الدليل على وجوب الاطاعة ، بهذا العنوان . بل الواجب انما هو البر في مقابل العقوق ، بان يعاشره معايشة حسنة ، ويصاحبه بالمعروف ، قال الله تعالى: ( و صاحبهما في الدنيا معروفان ) ، (١\*) في مقابل المصاحبة بالمنكر ، بأن لا يكون مشاغبا . ولا عاقا ، ولا مؤذياً ، لأنه تجب عليه اطاعتها على حد وجوب اطاعة العبيد لأسيادهم . لتجب عليه صلاة الليل مثلاً - فيما لو أمر بها - فانه لا دليل على ذلك أصلاً ، كما لا يخفى . نعم لا ريب في كونه أحوط : و أحوط منه : العمل بكل ما أمر . حتى ما يرجع منه إلى الأموال . بل انه لا ريب في استحبابه ، فانه احسان في حقه وارضاء له . وقد ورد : انه اذا أمرك أن تخرج من مالك واهلك فافعل .

وكيف كان ، فالظاهر أن الوصية غير نافذة مطلقاً ، وانه لا يجب العمل بها ، سواء تعلقت بالأموال المالية أم بغيرها .

نعم ورد انه يجب على الولد قبول وصية الوالد ، بخلاف الآخرين حيث يمكنهم الرد . لكن ذلك أجنبي عما نحن بصدده - كما لا يخفى - فان مورد الحكم المذكور انما هي الوصية فيما يرجع الى أموال الميت نفسه ، حيث يكون مثل هذه الوصية جائزة في حق الآخرين وواجبة في حق الولد ، بحيث لا يكون له الامتناع عن قبولها . واین هذا من الوصية بمال الولد او فعله المباشري ، التي هي محل الكلام . فتحصل : ان الاظهر هو عدم نفوذ الوصية بمال الوصي او بفعله المباشري ، من دون فرق في ذلك بين الولد وغيره ،

(١) اختار المصنف - قده - عدم الفرق - في الخروج من الأصل - بين الواجبات

العمل به ، لكن يخرج من الثلث (١) . وكذا لو أوصى بالاستيجار عنه أزيد من عمره ، فإنه يجب العمل به والاخراج من الثلث (٢) لأنه يحتمل أن يكون ذلك من جهة احتمال الخلل في عمل الاجير .

الثابتة في ذمة الميت قطعاً وجزماً ، و بين ما كان ثبوتها عليه من باب الاحتياط اللزومي .

ولكن الظاهر هو الفرق ، فانا لو سلمنا بخروج الواجبات من الأصل لكونها ديناً ، فانما يعنى ذلك فيما ثبت اشتغال ذمة الميت بالوجوب ، لكي يتحقق معه عنوان (الدين) لافي صورة الجهل بالاشتغال ، وان وجب عليه الاحتياط بحكم العقل ، من أجل وجود الاحتمال المنجز . غير المقرون بالمعذر ، ضرورة : ان الاحتياط لا يحقق عنوان (الدين) اللازم خروجه من الأصل ، ولا يثبت ذلك ، فلا علم لنا بالوجوب حتى يثبت بذلك موضوع (الدين) ، فالاحتياط الوجوبي في نظر الميت لا أثر له .

نعم لو فرضنا ان هذا الاحتياط الوجوبي كان ثابتاً عند الوارث ، وان لم يفرض ثبوته عند الميت ، لاختلافهما في الحكم - اجتهاداً أو تقليداً - وجب عليه الاخراج من الأصل لكفاية احتمال كونه ديناً في ذمة الميت احتمالاً منجزاً ، إذ لو لم يخرج وصادف الواقع لعوقب على مخالفته . وأما اذا لم يكن الاحتياط وجوبياً في نظر الوارث وان كان كذلك في نظر الميت ، فلا يحكم بالخروج من الأصل لعدم كون الاحتمال منجزاً - حينئذ - في نظر الوارث على الفرض ، و تنجزه في نظر الميت لا يكاد يحقق عنوان (الدين) كما عرفت .

ومنه يظهر الحال في الواجب المالي ، والحج ، وعلى الجملة : الاحتياط اللزومي انما يوجب الخروج من الأصل - حتى في الدين المالي ، وفي الحج - فيما اذا كان كذلك بالاضافة الى الوارث دون الميت بالخصوص .

(١) كما هو ظاهر .

(٢) فان احتمال فساد عمل النائب احتمالاً بدوياً وان كان محكوماً بأصالة



وأما لو علم فراغ ذمته علماً قطعياً فلا يجب وان أوصى به (١) بل جواز -  
أيضاً - محل اشكال (٢) .  
(مسألة-٧) : إذا آجر نفسه لصلاة أو صوم أو حج فمات قبل الاتيان به ،

الصحة ظاهراً ، إلا ان وجود الخلل - واقعاً - أمر محتمل وجدانا ، والاحتياط حسن ،  
فيكون العمل سائغاً ، فتشملة - لامحالة - عمومات الوصية كما كان هذا الاحتياط  
مشروعاً والعمل على طبقه سائغاً في حق الميت نفسه حال حياته ، بان يقضي جميع  
صلوات مدى عمره وأزيد منه بكثير ، من باب الاحتياط ، بل مجرد احتمال اشتغال  
الذمة ، الناشي من احتمال الخلل في عمله .

(١) مع فرض العلم بفراغ ذمة الميت علماً قطعياً ، فهل تجوز الوصية؟ أو هل  
يجوز التبرع؟ كما لو أراد أحد قضاء الصلاة عن احد المعصومين - عليه السلام - . استشكل  
الماتن - قدم في الجواز ، فان العبادة توقيفية تحتاج إلى الإذن ، وانما قام الدليل  
على النيابة عن الميت فيما كانت الذمة مشغولة قطعاً أو احتمالاً ، وأما مع القطع بالعدم  
كما اذا فرضنا الموت في آخر رمضان السنة الأولى من بلوغه ، مع فرض استمرار  
المرض في تمام الشهر كله ، فانه غير مشغول الذمة بقضاء الصوم قطعاً ، لاختصاصه  
بالمتمكن من القضاء بعد رمضان ، ولذا أجاب الامام - عليه السلام - عن سؤال القضاء في عين  
المسألة بقوله : «كيف يقضي ما لم يجب عليه!» - فالمشروعية مشككة . بل لم يثبت  
الجواز ، فضلا عن وجوب العمل بالوصية .

(٢) قد يشتكل في عبارة المصنّف - قدم بان الوجوب وعدمه تابعان للجواز  
وعدمه ، فاذا جاز وجب ، والالم يجب ، فكيف صح منه - قدم - الجزم بعدم الوجوب  
مع استشكله في الجواز؟ فان كان في المسألة اشكال فذلك في كليهما ، وان كان الجزم  
بالعدم فكذلك ، فما هو الوجه في التفكيك؟

والجواب: الظاهر ان مراده - قدم بالجواز - الذي استشكل فيه - هو الجواز  
الواقعي ، اعنى: مشروعية العمل في حد نفسه وبالعنوان الأولى ، مع قطع النظر عن

فان اشترط المباشرة بطلت الاجارة بالنسبة الى مابقى عليه.  
(١) وتشتغل ذمته بمال الاجارة ان قبضه ، فيخرج من تركته.

عنوان ال (تسريع) الطاري عليه ، الموجب لحرمة ، لأجل توفيقية العبادة ، فان العمل - بالفعل- وان كان حراما ، بملاحظة انطباق عنوان ال (تسريع) عليه جزما . فلا يجب العمل بالوصية قطعاً ، إلا ان حرمة العمل في نفسه وبحسب الواقع مورد للاشكال ، لعدم قيام دليل عليه ، ولاتنافي بين الأمرين . كما لا يخفى .

### موت الاجير قبل اتمام العمل :

(١) لتعذر الوفاء بالشرط ، فتبقى ذمته مشغولة بمال الاجارة بالنسبة الى الباقي لو قبضه ، فيخرج عن الأصل لو كان له مال ، والا فلا يجب على الورثة ، كما مر . هذا هو مختار الماتن - قده - .

وربما يورد عليه : بعدم الموجب للانفساخ ، بل غاية ما يترتب على تعذر الشرط هو التسلط على الفسخ ، فيثبت للمستأجر خيار تخلف الشرط ، وكما هو الحال في سائر الشروط ، حيث لا يترتب على تخلفها الا الخيار دون البطلان : وحينئذ فان أمضى العقد وجب على الورثة الاستيجار بالنسبة الى الباقي من صلب المال إن كان له مال كسائر ديونه ، وإلا فلا . وان جاز تفرغ الذمة من الزكاة ، او بالتبرع ، على النحو الذي مر . وان فسخ العقد طالب بمال الاجارة كاملا ، اذ بالفسخ ينحل العقد من أول الأمر ، فيرجع الى الورثة بتمام المال ، ويخرج من الأصل . غايته : ان المستأجر يلزمه أن يدفع للورثة أجره المثل ، بالمقدار الذي كان الميث قد أتمى به من العمل ، كما هو الشأن في كل معاملة منسوخة ، حيث يسترجع العوضين عينا إن أمكن . وإلا استرجع البذل .

قلت : ليس المقام من موارد تخلف الشرط الموجب للخيار . بل من باب تخلف القيد الموجب لتعذر المبيع - في مورد البيع - المستلزم للبطلان . فان الاشتراط مما يبائن التقييد ويغيره ثبوتا وبحسب اللب ونفس الأمر ولا عبرة - في هذا الباب - باللفظ . كما أشرنا الى ذلك في بعض المباحث السابقة . وبيناه مستقصى في بحث المكاسب . وتوضيح الكلام : ان ما يقع عليه المعاملة - كالمبيع أو الثمن - قد يكون شخصا

وجزئياً خارجياً ، كما لو باعه الحنطة المعينة ، على أن تكون من المزرعة الفلانية مثلاً - وفي مثله يستحيل التقييد .- أي تقييد المبيع بكونه من تلك المزرعة - فان التقييد فرع امكان الاطلاق ، والموجود الخارجي جزئي حقيقي وفرد معين لا اطلاق له كى يصلح للتقييد : سواء وقع التعبير عنه بالتقييد ، بان قال : « هذه الحنطة المقيدة بكذا .. » أو بلفظ الشرط ، بان يقول : « بشرط أن تكون .. » أو « على أن تكون .. » أو « بوصف كذا .. » فالمبيع - حينئذ - هو الموجود الخارجي على ما هو عليه ، ولا يعقل تقييده بشيء . حيث انه ليس لهذه العين الشخصية فردان ، كى يمكن التقييد بأحدهما .

فالذي يتصور فيه التقييد - حينئذ - انما هو الالتزام بالمبيع ، دون المبيع نفسه ، لما عرفت من أن الانشاء البيعي انما يرد على الموجود الخارجي على ما هو عليه ، وانما يكون إلتزامه بهذا البيع مشروطاً باتصاف المبيع بوصف معين ، ومرجع ذلك : إلى اشتراط جعل الخيار على تقدير تخلف الشرط ، كما هو الحال في باب اشتراط الامور الخارجة عن المبيع كاشتراط الخياطة مثلاً - حيث لا يوجب تخلفها ، او تعذر الوفاء بها ، إلا الخيار فالتقييد - في أمثال المقام - راجع الى الاشتراط لامحالة ، ونتيجته جعل الخيار ، من دون فرق بين التعبير عنه بلفظ التقييد ، أو الشرط ، كما عرفت : وقد يكون المبيع كلياً كما لو باعه مناً من الحنطة ، مع ذكر الخصوصيات الرافعة للغرر ، واشترط عليه أن تكون من المزرعة الفلانية - ، فمرجع هذا الاشتراط الى تقييد الكلي بحصة خاصة من الحنطة ، فالمبيع انما يرد على هذه الحصة : فتكون هي المبيع بخصوصها : دون غيرها ، فاذا تخلف وأدى إلى المشتري غيرها ، لم يكن ما أداه هو المبيع و إنما يكون اجنبياً عنه ، فان تراصياً على ذلك كان ذلك معاملة جديدة لا وفاء بالمبيع الأول .

ونتيجة ذلك : انه لو تعذر عليه انفسخ العقده ، لكشفه - حينئذ - عن عدم سلطنة البائع على المبيع ، فلان مال له كى يبيعه من غيره ، فلو آجر نفسه على أن

يحبج - مباشرة - عن زيد. في هذه السنة، فمات في شهر شوال - مثلاً - انفسخ بذلك عقدا الاجارة لامحالة ، لكشف الموت عن عدم كونه مالكا لحجج نفسه في هذه السنة حتى يملكه لغيره بعقد الاجارة فان الانسان لا يكون مالكا لأعماله الا في حال الحياة لامطلقا ولو بعد موته .

وعلى الجملة : ذكر القيد في هذا القسم - أى المعاملة على الكلي - لامعني له سوى تقييد المبيع ، أو العمل المستأجر عليه و نحوه بحصة خاصة : عبر عنه بلفظ القيد أو الشرط ، حيث لائثرة للتعبير أصلاً ، ونتيجته هو الانفساخ عند التعذر ، كما عرفت .

والمقام من هذا القسم - أى القسم الثاني - فان متعلق الاجارة انما هو العمل في ذمة الأجير ، لكن لا على اطلاقه وكليته، بل الحصة الخاصة منه، وهو الصادر عنه بالمباشرة ، وبالموت يستكشف انه لم يكن مالكا للمقدار الباقي من العمل، وانه كان قد ملك المستأجر مالم يكن ليملكه : فكان التملك بعقد الاجارة في غير محله ، ونتيجته انفساخ العقد فالنسبة إلى الباقي لامحالة .

فهو نظير : مالو آجر داره سنة ، فانهدمت الدار أثناء السنة ، فكما انه يحكم بانفساخ عقدا الاجارة - حينئذ - بالنسبة إلى المدة الباقية من الأجل ، من جهة كشف الانهدام عن كونه مالكا للمنافع في تلك المدة ، حيث لا موضوع لها ، كذلك الحال في المقام بعين المناط والملاك ، فان التعذر قد تعلق بنفس العمل المستأجر عليه ، فيكون ذلك من قبيل تعذر المبيع الموجب للانفساخ لاتعذر الشرط الموجب للخيار ، فما ذكره في المتن - من الحكم بالبطلان - هو الصحيح .

هذا ، ولكن ينبغي تخصيص ذلك بصورة واحدة ، وهي : ما اذا مات الأجير قبل انتهاء المدة التي كان يمكنه ايقاع العمل المستأجر عليه فيها ، كما لو أستأجر لصلاة سنة واحدة ، وكان بإمكانه ايقاع ذلك خلال أربعة أشهر - مثلاً - ولكنه بعد مضي شهرين من زمان العقد ، والأتيان بنصف العمل ، مات ، فانه - حينئذ -

يجري فيه مامر من الحكم بالانفساخ بالنسبة إلى الأشهر الستة الباقية ، لكشف - الموت عن تعذر العمل بهذا المقدار ، وعدم كون الأجير مالكا لمنافع نفسه في هذه المدة . وكذلك لو أستأجر للحج في سنة معينة مباشرة ، فمات في شهر شوال من تلك السنة .

وأما إذا كان الوقت واسعا ، وامكنه الاثنيان بتمام العمل قبل الموت، غير انه سامح وأخر حتى عرضه الموت - كما لو مات بعد مضي أربعة عشر على زمان الاجارة، في المثال الاول - أو أنه أستوجر للحج في خصوص هذه السنة فأخره إلى القابل ظنا منه بالبقاء، فمات بعد أيام الموسم - فلا موجب للانفساخ في مثل ذلك ، لفرض ثبوت قدرته على تسليم العمل مع فرض سعة الوقت ، فكان مالكا للعمل بتمامه ، و كان وقوع عقدا لاجارة على ما كان يملكه ، فقد ملك المستأجر ما يملكه و ما هو مسلط عليه . لا ما يملكه ، كما في الصورة المتقدمة ، إلا انه باختياره قد سامح في التسليم، فأخر ولم يسلم .

وبكلمة أخرى : إنا إنما حكمنا بالبطلان في الصورة المتقدمة ، لاجل كشف الموت عن عدم ملكية الاجير للعمل المستأجر عليه، فكان الحكم المذكور لاجل وقوع عقدا لاجارة على غير الملك . وهذا بخلاف المقام ، حيث انه لا سبيل فيه إلى الكشف المذكور ، إذا اجير مالك لمنافعه حال الحياة. والمفروض سعة الوقت لتمام العمل المستأجر عليه ، فقد ورد عقدا لاجارة - حينئذ - على الملك. فلا مقتضى للحكم بالانفساخ ، والقاعدة تقضي برجوع المستأجر - حيث انه لم يتسلم المقدار الباقي من العمل - إلى الورثة ، ومطالبتهم بقيمة العمل الباقي ، حتى ولو كانت هناك زيادة في القيمة ، فانه مالك لنفس العمل في ذمة الميت بعد فرض صحة الاجارة، و حيث لا يمكن التسلم فعلا فلا محالة ينتقل منه إلى البديل، وهي القيمة حين الاداء، فتخرج قيمة العمل المذكور - كسائر الديون المالية - من أصل التركة ان كانت ، والا لم يجب ذلك على أحد . كما مر .

فما ذكره المصنف - قدم في المتن، من الحكم بالبطلان ، صحيح، لكن لاعلى

وان لم يشترط المباشرة وجب استئجاره (١) من تركته ان كان له تركة،  
والا فلا يجب على الورثة ، كما في سائر الديون اذالم يكن له تركة.  
نعم يجوز تفريغ ذمته من باب الزكاة (٢) ، أو نحوها (٣) ، أو تبرعا (٤).  
(مسألة ٨-): اذا كان عليه الصلاة او الصوم الاستيجاري، ومع ذلك كان  
عليه فوائت من نفسه ، فان وفيت التركة بهافهو، والاقدم الاستيجاري ، لانه  
من قبيل دين الناس (٥) .

اطلاقه، بل بالتفصيل الذي عرفته .

(١) ولا ينبغي الاشكال في عدم انفساخ العقد . حينئذ لموت الاجير قبل  
اتمام العمل ، لعدم الموجب له بل العمل باق في ذمته كسائر ديونه، غايته ان الدين  
هنا انما هو نفس العمل ، وحينئذ فان كان له مال وجب الاستيجار من أصل  
التركة ، كما هو الحال في بقية الديون ، وإلا فلا يجب على الورثة شيء، لما تقدم: من  
عدم وجوب تفريغ ذمة الميتم فيما اذا لم يكن له مال .

(٢) كما في سائر الديون ، للنصوص الخاصة الدالة على ذلك .

(٣) كالوقف ونحوه ، إذا كان مصرفه شاملا لمثله و منطبقا عليه .

(٤) كما هو ظاهر .

(٥) بناء على ما سلكناه ، من عدم خروج الواجبات على الميتم من أصل المال،  
لاختصاص ذلك بالدين، فلا يرب في اختصاص الخارج منه - حينئذ - بالاستيجاري ،  
لكونه ديناً في ذمة الميتم ، وان كان من سنخ العمل، بل لفرق في ذلك بين وفاء التركة  
بهما وعدمه . كما هو ظاهر ،

واما على مسلك المصنف - قدم من خروجها - أيضا - من الاصل، لكونها مصداقا

للدين كسائر الديون، فالظاهر هو التسيط، وعدم تقديم الاستيجاري .

وتقديم حق الناس على حق الله - سبحانه وتعالى - عند الدوران، وان كان متينا

كبروياً . لكنه غير منطبق على المقام . لاختصاصه بباب التراحم . الذي مورده خصوص

الاحكام التكليفية . دون الوضعية، كما في مانحن فيه .

(مسألة ٩) يشترط في الاجير : ان يكون عارفاً (١) باجزاء الصلاة و شرائطها ، و منافياتها ، واحكام الخلل ، عن اجتهاد . أو تقليد صحيح .

وتوضيح ذلك : ان الذمة اذا اشتغلت بما هو من حق الله محضاً ، وبما هو من حق الناس أيضاً ، كما لو استقر عليه الحج من السنة الماضية ، واشتغلت ذمته بالدين أيضاً ، والمفروض ان ماله لا يفي إلا بأحدهما ، فقد توجه عليه - حينئذ - تكليفان ، احدهما متعلق بالحج ، والاخر باداء الدين : وبما انه لا يتمكّن من الجمع بينهما في مقام الامتثال فلامحالة يقع التزاحم بين التكليفين ، ولا بد فيه من الرجوع إلى مرجحات باب التزاحم ، التي منها : الترجيح بالأهمية قطعاً ، أو احتمالاً . ولا ريب في ان الدين أهم ، اذ انه - بعد فرض اشتراكه مع الحج في أصل الإلزام الإلهي ، وكونهما - معاً - موردين لحقه تعالى - يمتاز الدين بكونه من حق الناس أيضاً ، وهذه المزية توجب القطع بالأهمية ولا اقل من احتمالها ، فيتقدم الدين على الحج ، ولا جله يحكم بان كل ما فيه حق الناس يتقدم على ما هو متمحض في كونه حق الله سبحانه .

فالكبرى المذكورة وان كانت تامة ، إلا أنها تختص بالاحكام التكليفية ، ولا تجري في الاحكام الوضعية ، التي منها المقام ، لعدم تصور التزاحم في باب الاحكام الوضعية ، ففي محل الكلام لم يتعلق - بالولي أو الوصي - تكليفان لا يمكنه الجمع بينهما في مقام الامتثال : حتى يتحقق التزاحم ، بل يكون أمر التركة دائراً بين الصرف في الاستيجاري و صرفه في عبادة الميت الواجبة عليه بالاصالة .

وبكلمة اخرى - إن المال مالم يعلم حاله ، وانه لمن ؟ وما هو مصرفه حسب تعيين الشارع؟ ومثل هذا خارج عن باب التزاحم . كما لا يخفى . فلامجال في المقام للترجيح بالأهمية ، كى يقتضى ذلك تقديم الاستيجاري ، وانما يكون مقتضى القاعدة فيه هو التقييط ، جمعاً بين الحقين ، فما ذكره - قدمه - من تقديم الاستيجاري انما يستقيم على مسلكتنا . لامطلقاً ، فلاحظ .

شرائط الاجير :

(١) من الواضح عدم دخل المعرفة في صحة العمل . لامكان صدوره تامة الاجزاء

والشرائط - من الجاهل أيضاً . كمالو احتاط في الايمان بالسورة رجاء مع عدم العلم بجزئيتها . أو أنه لقوة حفظه اطمأن من نفسه بعدم ابتلائه بمسائل الشكوك أو انه تمكن من قصد القربة مع الشك في جزئية شيء - مثلاً - فصادف الواقع، فان العمل في جميع ذلك محكوم عليه بالصحة لكون وجوب التعلم طريقاً لانفسيا ، كما نبهنا عليه في مباحث الاجتهاد والتقليد .

فالوجه في اعتبار المعرفة انما هو عدم احراز المستأجر فراغ ذمة المنوب عنه اذا كان الاجير جاهلاً لاحتمال فساد عمله، المقتضي لوجوب الاستئجار ثانياً ، تحصيلاً لليقين بالفراغ .

ولامجال لجريان أصالة الصحة في المقام ، وذلك : لانه لم تثبت حجية الاصل المذكور بدليل لفظي ، حتى يستند إلى اطلاقه في موارد الشك ، حيث لم يدل عليه في شيء من النصوص . بل المستند في حجيته هي السيرة و الاجماع . بل الضرورة بمعنى البداهة، لابعني كون منكره كافراً - فان من الامور الواضحة التي اتفق عليها علماء الاسلام من دون نكير ، وقامت عليه السيرة القطعية فيما بينهم ، حمل الفعل الصادر من المسلم العارف بالمسائل على الصحة ، بالغاء احتمال الفساد، الناشي من احتمال الغفلة ، أو النسيان ، أو التعمد في الإخلال ببعض الاجزاء أو الشرائط ، بلافراق بين العبادات والمعاملات .

فمرى : انه يقتدى بامام الجماعة ، ويكتفي بصلاة الغير على الميت ، ويبنى الموكل على صحة ما صدر من وكيله ، من بيع . او نكاح . أو طلاق . إلى غير ذلك مما يرجع إلى المعاد أو المعاش . مع طرو احتمال الفساد في جميع ذلك . من جهة الغفلة - مثلاً - عن النية - وهي أمر باطني لا سبيل للعلم بها - وغيرها من الاجزاء والشرائط ولكنهم لا يعبأون بذلك جزماً . حملاً لفعل المسلم على الصحة .

بل السيرة قائمة على ذلك حتى مع الشك في معرفة العامل . حيث انه لا يتصدي - في الحكم بالصحة - لمعرفة حال العامل من حيث علمه بالمسائل و جهله بها .



(مسألة - ١٠) : الاحوط اشتراط عدالة الاجير ( ١ ) وان كان الاقوى كفاية الاطمينان (٢) باتيانه على الوجه الصحيح وان لم يكن عادلاً .

فاذا شاهدوا من يصلي على الميت وهم لا يعرفونه عالماً بمسائل الصلاة أو جاهلاً بها بنوا على صحة صلاته ، ولم يبالوا باحتمال الفساد ، الموجب لعدم سقوط الواجب الكفائي بالعمل المذكور .

وأما مع العلم بجهله بها ، فالسيرة غير جارية - حينئذ - في الحمل على الصحة بمجرد احتمال المصادفة الواقعية ، فلا تجري - في مثله - أصالة الصحة بالضرورة . وعلى الجملة : بعد فرض انحصار مستند الاصل المذكور بالدليل اللبّي، الذي لا اطلاق له ، لا بد من الاقتصار - في الاصل - على المقدار المتيقن به ، وهو صورة العلم بمعرفته للمسائل ، وصورة الشك في ذلك ، لامع العلم بجهله بها أيضاً .

فما افاده الماتن - قدم - من اشتراط المعرفة في الاجير - هو الصحيح إلا أنه ينبغي - على ضوء ما ذكرنا - تبديل العبارة على النحو التالي (يشترط في الاجير أن يكون عارفاً، ولو احتمالاً ..) وذلك لما عرفت من عدم اختصاص السيرة القائمة على العمل بالاصل ، بمورد احراز المعرفة ، وانما تعم موارد الشك وعدم الاحراز أيضاً . (١) لادخل للعدالة في صحة العمل ، فان التكاليف والاحكاما لشرعية تعم العادل والفاسق ولا اختصاص لها بالاولين فقط ، فالعمل الصادر من كل منها يكون محكوما عليه بالصحة لامحالة ، اذا كان واجداً للاجزاء والشرائط ، ولو بمعونة أصالة الصحة ، كما مر .

فاشترط العدالة في الاجير انما هو لعدم حجية قول الفاسق في اخباره عن الاثيان بالعمل ، فلم يحرز فراغ زمة المنوب عنه ، فيجب الاستئجار له ثانياً ، تحصيلاً لليقين بالفراغ ، ولاجل ذلك يكتفي بالعدالة حين الاخبار وان كان فاسقاً حال العمل أو حين الاستئجار ، دون العكس ،

(٢) في المقام أمران اختلط أحدهما بالأخر في بعض الكلمات ،

أحدهما : انه مع حصول الاطمينان بصدور العمل من الاجير صحيحاً ، يكتفي به بلا

اشكال فان، الاطمينان علم عادي وحجة عقلائية، سواء أخبر به الاجير أيضا أم لا، فاسقا كان أم عادلاً، حيث لا يدور الاعتماد على الاطمينان مدار الإخبار: كما لا يختص ذلك بالفاسق أيضاً، فلو استوجر العادل: فمات ولم يخبر، و لكن حصل الاطمينان باتيانه بالعمل صحيحاً، كفي ذلك قطعاً .

ثانيهما: انه اذا اخبر الاجير بتحقيق العمل، مع عدم حصول الاطمينان بذلك، فهل تعتبر العدالة في قبول قوله أولاً. بل يكتفي بكونه ثقة وان لم يكن عدلاً؛ الظاهر هو الثاني، لعدم اختصاص ما دل على حجية قول الثقة بباب الاحكام، بل يعم الاخبار عن الموضوعات ايضاً. ولا سيما في موارد اخبار الشخص عن عمل نفسه. كما حقق ذلك في محله .

وعلى الجملة: فالاطمينان بصدور العمل شيء: والاعتماد على اخبار الثقة شيء آخر. ومنه تعرف: انه كان الاولى بالماتن التعبير التالي: (وان كان الاقوى كفاية كونه ثقة) لما قد عرفت من ان اعتبار العدالة لاجل التعويل على اخبار الاجير. لامن جهة دخلها في صحة العمل. فكان الانسب بسياق الكلام هو تعميم الاجير - المخبر عن العمل - إلى العدل والثقة. وإلا فالاطمينان بصدور العمل منه صحيحاً غير دائر مدار الإخبار وعدمه. كما لا يختص ذلك بالفاسق فقط. كما عرفت. ثم ان صاحب الجواهر - قدمه - افاد: بأن الاستقراء. وتتبع الاخبار يشهدان بأن كل ذي عمل مؤتمن على عمله. وأن قوله فيه حجة. كما يظهر ذلك بملاحظة ماورد في الجارية المأمور بتطهير ثوب سيدها. وكذا اخبار الحجام بطهارة موضع الحجام: وماورد في القصّابين. والجزّارين والقصّارين ونحو ذلك. فان التدبر في ذلك بعين الانصاف ربما يورث القطع بحجية اخبار كل عامل عن عمله. وانه مصدق فيه. ومن مصاديق هذا الموضوع هو إخبار النائب عن تحقق الفعل الذي هو مورد الكلام. ويتوجه عليه: عدم ثبوت هذه الكلية. بحيث يكون اخبار صاحب العمل بمثابة اخبار ذي اليد عن طهارة ما تحت يده أو نجاسته. وما ذكره من الاستقراء فهو

(مسألة - ١١) : في كفاية استسجار غير البالغ ولو باذن وليه اشكال (١) وان قلنا بكون عباداته شرعية والعلم باتيانه على الوجه الصحيح ، وان كان لا يبعد مع العلم المذكور . وكذا لو تبرع عنه مع العلم المذكور .

ناقص . يختص بموارد جزئيه معينة . وليس بالاستقراء التام . حتى تثبت به الكلية المدعاة . كما لا يخفى . فلا يمكن الخروج بذلك عن مقتضى القواعد .  
وعليه . فان كان المخبر - وهو الاجير في مفروض الكلام - عادلا أو ثقة كان اخباره عن عمله حجة . وإلا فلا .

(١) استشكل - قدم في كفاية استسجار غير البالغ . مع العلم باتيانه العمل على الوجه الصحيح . وكذا في تبرعه . ثم بنى - أخيراً - على الكفاية . بناءً على شرعية عباداته . فانه بعد ثبوت الامر بهافي حقه لا يفرق بين عبادات نفسه و بين ما يأتي به عن غيره .

وقديقال بالكفاية - مطلقاً - حتى بناء على تمرينية عباداته و عدم الامر بها . فان النائب انما يقصد الامر المتوجه إلى المنوب عنه لابه نفسه . فعدم مشروعية العبادة في حق النائب لا يمنع من صحة نيابته عن غيره . بل قد لا يمكن توجه الامر نحو النائب . كما في حج غير المستطيع عن المستطيع حجة الاسلام .

ولكن الظاهر هو عدم الكفاية مطلقاً . اما بناء على التمرينية فظاهر : اذ بعد عدم المشروعية في حق الصبي وعدم توجه الامر نحوه كيف يتصف العمل المأتي به بالعبادية . الموقوفة على ثبوت الامر ؟ فلا يوجب تفرغ نمة المنوب عنه .

وقياسه بالحج عجيب . فان غير المستطيع وإن لم يتوجه اليه الامر . لكنه خصوص الامر بالحج : لامطلقاً حتى مثل الامر بالنيابة عن الغير في الحج . و كم فرق بين الامرين . وقد عرفت ان المدار في صحة النيابة تعلق الامر بنفس النيابة دون نفس العمل . وأن النائب انما يقصد امثال هذا الامر المتعلق به . وهو المصحح للنيابته واتصاف العمل بالعبادية . دون الامر المتوجه إلى المنوب عنه . حيث تختص دعوته بالمنوب عنه . المفروض سقوطه بموته . فلا ربط له بالنائب .

وأما بناء على الشرعية - كما هو الصحيح - فلان . ستند هذا القول ليس هو

اطلاق الادلة الاولية . كيف وهي مختصة بغير الصبي بمقتضى حديث رفع القلم؛ ودعوى ان المرفوع خصوص الالتزام فيبقى أصل الخطاب بحاله: واضحة الفساد. كما لا يخفى. فأدلة الاحكام برمتها - حتى مثل الامر بالنيابة - منصرفة عن الصبي وخاصة بالبالغين. بل المستند هو ما ورد عنهم - عَلَيْهِمُ السَّلَامُ - من أمر الاولياء بأمر الصبيان بالصلاة والصيام ، بناءً على ما تقرر في محله من ان الامر بالامر بالشئ أمر بالشئ نفسه وهذا منصرف إلى ما يأتي به الصبي من الصلاة والصيام عن نفسه بالضرورة ولا اطلاق له بالاضافة إلى ما ينوب عنهما عن غيره فلا دليل على ثبوت الامر بالنسبة إلى عباداته النيابية ، وهو مما لا بد منه في صحة النيابة ، كما عرفت ذلك آنفاً .

وعلى الجملة : ان العبادات توقيفية ، يحتاج الحكم بمشروعيتها الى الامر ؛ ولم يثبت ذلك - في حق الصبي - إلا في خصوص عباداته الاصلية دون النيابية ، فلا يصح استيجاره ، كما لا يكتفي بما يأتي به تبرعاً ، وإن كان صحيحاً في نفسه ، للشك في فراغ ذمة الميتم بذلك ، ومقتضى اطلاق دليل وجوب التفريغ - المتوجه إلى الولي أو الوصي - عدم الاكتفاء به ؛ كما لا يخفى .

ومع الغض عن الاطلاق فمقتضى الاصل العملي هو الاشتغال ، دون البراءة ، للشك في تحقق الفراغ والامتنال بعد العلم بالتكليف .

وقد ذكرنا نظيره في بحث الصلاة على الميتم ، وقلنا : انه لا يكتفي بصلاة غير البالغ على الميتم وان التزمنا بمشروعية عباداته ؛ ولا منافاة بين الامرين ، فان المشروعية انما ثبتت بدليل الامر بالامر بالصلاة ، المنصرف عن مثل هذه الصلاة ، فيتمسك - حينئذ - باطلاق الامر بالصلاة على الميتم المتوجه إلى البالغين . أو بأصالة الاشتغال ، للشك في سقوط التكليف عنهم بصلاة الصبي .

والمتحصل من جميع ما مر : ان النائب انما يقصد الامر الاستجابي العبادي المتوجه اليه بعنوان النيابة ، وربما يتصف ذلك بالوجوب بعنوان آخر ، مثل الاجارة ونحوها - دون الامر المتعلق بالمتنوب عنه كما هو ظاهر ، ودون الامر المتعلق بذات

(مسألة ١٢) : لا يجوز استيجار ذوى الاعذار (١) خصوصاً من كان صلاته بالايماء ، أو كان عاجزاً عن القيام ويأتى بالصلاة جالساً ونحوه ، وان كان مافات من الميت - ايضاً - كان كذلك .

الفعل بما هو هو ، إذ قد لا يكون الفعل مأموراً به في حقه اصلاً ، كما في مثال الحج المتقدم . وكما لو بلغ الولي - وهو الولد الأكبر - بعد شهر رمضان - كالمحرم مثلاً - ومات والده - وعليه قضاء شهر رمضان - في شهر صفر مثلاً ، فانه يجب على الولد - حينئذ - الصوم عن أبيه ، مع انه لم يكلف بعد بصوم شهر رمضان . فالمدار في صحة النيابة قصد الامر المتعلق بها ، وحيث لم يثبت ذلك في حق الصبي وان قلنا بمشروعية عباداته - كما مر - لم يجز استيجاره ، كما لا يكفي بما أتى به تبرعاً .

(١) فان الفئات عن الميت هي الصلاة الاختيارية ، فيجب تفريغ ذمته عما اشتغلت به ، كما اشتغلت ، فلا تجزى الصلاة العذرية من النائب حتى ولو كان الميت - في ظرف الفوت - مكلفاً بذلك ، كما لو فاتته الصلاة وهو عاجز عن الركوع أو القيام فكانت وظيفته البديل ، وهو الايماء للركوع أو الصلاة جالساً ، فان الانتقال إلى البديل كان مختصاً بما اذا أتى بالعمل في ظرفه ، بحيث كان الميت قد تصدى للاتيان به في ظرف العجز ، دون ما اذا لم يتحقق منه ذلك ، لقصور أدلة البدلية عن هذا الفرض . ومن هنا كان الواجب على الميت نفسه - في مقام قضاء مافات - الاتيان بالصلاة الاختيارية بلا اشكال . والسرفي ذلك : هو اختلاف التكليف باعتبار حالتى الاداء والفوت ، وانه في مقام الاداء يكون المفروض هي الوظيفة الفعلية من الاتيان بالاجزاء الاختيارية ان امكن والا فالاضطرارية . واما مع الفوت وجوب القضاء فالاعتبار انما يكون بمافات من الوظيفة الاولى ، أعنى الصلاة الاختيارية .

ولا يقدح عدم تعلق الامر الفعلى بها في الوقت ، لكفاية التكليف الشأني الاقتضائي في صدق عنوان (الفوت) ، كما في النائم والناسى ونحوهما ، على ما عرفت سابقاً .

وعلى الجملة : فحيث ان الفئات من الميت - على كل تقدير - انما هي الصلاة

الاختيارية ذات الركوع والسجود .. ، كان اللازم في مقام القضاء - اما بنفسه حال حياته ، او بالاستيجار عنه بعد موته - الاثيان بتلك الصلاة ، فلا يجزى استيجار المعذور التي يومي للركوع أو السجود و نحوه .

هذا إذا كان العذر الموجب للانتقال إلى البدل في الاجزاء او الشرائط ، كما في الامثلة المتقدمة ، مما كان مركز الاعتبار هي نفس الصلاة كاعتبار الركوع والسجود أو القيام ونحو ذلك ، ففي مثل ذلك كله لا يجوز - بلا اشكال - استيجار العاجز ، للزوم المطابقة مع الفاءت في الكيفية ، كما عرفت .

وأما العذر الراجع إلى المصلي نفسه ، بحيث كان مركز الاعتبار هو المصلي دون الصلاة ، فلا يبعد القول في مثل ذلك بكفاية استيجار المعذور ، كما في استيجار العاجز عن الطهارة المائية ، الأتى بالصلاة مع التيمم ، فان المعتبر في الصلاة هي الطهارة الجامعة بين المائية والترابية ؛ على ما هو المستفاد من قوله تعالى : ( وإن كنتم جنبا فاطهروا .. ) (\*١) .

وأما خصوص الوضوء أو الغسل فانما يعتبر في المصلي لدى القدرة على استعمال الماء ، وعند عجزه من ذلك تنتقل وظيفته إلى التيمم ؛ فالقدرة على الماء أو العجز عنه مما لوحظ في ناحية المصلي . كالسفر والحضر ؛ لا في الصلاة نفسها ، وإلا فكلتا الصلاتين واجدتان لشرط الطهارة . ولا مزية لاحدهما على الاخرى ، وان كان لا يجوز التعدى من الماء الى التراب في فرض التمكن .

وعليه فالصلاة مع التيمم الصادرة من الاجير تطابق الصلاة الاختيارية الفائتة عن الميت في الاشتمال على الشرط ، وهي الطهارة ، فلا مانع من استيجاره بعد تمكنه من تفرغ ذمة المنوب عنه عما اشتغلت به من الصلاة بمالها من الاجزاء والشرائط ، وإن كان مصداق الطهور في الاجير مغايراً لما كان ثابتاً في حق الميت ، ولا دليل على قاحية المغايرة بهذا المقدار ، بعد كون التيمم مصداقاً للطهور حقيقة . ولعل هذا هو السر في جواز ايتمام المتوضي أو المغتسل بالتيمم مع عدم جواز

ولو استأجر القادر فصارع اجزا وجب عليه التأخير الى زمان رفع العذر،

وان ضاق الوقت انفسخت الاجارة (١).

(مسألة-١٣) : لو تبرع العاجر عن القيام- مثلا- عن الميت ، ففنى سقوطه

عنه اشكال (٢) .

(مسألة-١٤) : لو حصل للاجير سهو أو شك يعمل بأحكامه على وفق

تقليده أو اجتهاده (٣) ولا يجب عليه اعادة الصلاة .

ذلك عند اختلافهما بحسب وظيفة الركوع أو السجود ، حيث لا يجوز اقتداء المختار بمن يصلي إيماءً ، بلاشكل . والسر فيه : هو ما عرفت من اشتغال كلتا الصلاتين على شرط الطهارة. وان اختلف الامام والمأموم في مصداقها . وظني ان في بعض الروايات اشارة إلى ذلك أيضا .

وكيف كان فلا يبعد القول بصحة الاستيجار في مثل ذلك، وان كان الأحوال الترك.

(١) أما وجوب التأخير إلى زمان رفع العذر فظاهر مما مر ، على اشكال تقدم

في القيود المعتبرة في المباشر، كما عرفت .

وأما الحكم بالانفساخ في ضيق الوقت فهو - على اطلاقه - غير تام ، بل يختص

ذلك بما اذا لم يمكن ايقاع المستأجر عليه في زمان القدرة والاختيار ، لعدم سعة

الوقت للعمل ، فان العجز الطاريء حينئذ يكشف عن عدم ملك الأجير لمنافعه

فتنفسخ الاجارة لامحالة ، بخلاف ما اذا كان الوقت واسعا وكان قد أخره اختيارا حتى

عجز ، فانه لا موجب للحكم بالانفساخ في مثله ، وانما يرجع الى الأجير بأجرة

المثل فيلزمه دفعها وان فرض الارتفاع في الأجرة كما عرفت ذلك سابقا . فلاحظ.

(٢) بل ينبغي الجزم بعدم ، كما جزم - قده - بعدم صحة استيجاره

في المسألة السابقة ، لوحدة المناط فيهما ، وهو عدم فراغ ذمة الميت عن الفائتة ،

وهي الصلاة الاختيارية ، بذلك ، كما عرفت . من دون فرق بين الأجير والمتبرع ،

فالتفكيك بالجزم في أحدهما والاستشكل في الآخر في غير محله ، كما لا يخفى .

(٣) هذه من متفرعات المسألة التالية ، وهي : أن العبرة في الصحة وفي مراعاة

(مسألة - ١٥) : يجب على الاجير أن يأتي بالصلاة على مقتضى تكليف

الميت ؛ اجتهاداً أو تقليداً ، ولا يكفي الاتيان بها على مقتضى تكليف نفسه (١) ، فلو كان يجب عليه تكبير الركوع . او التسبيحات الاربع ثلاثاً ، أو جلسة الاستراحة ، اجتهاداً أو تقليداً ، وكان في مذهب الاجير عدم وجودها يجب عليه الاتيان بها .

وأما لو انعكس فالاحوط الاتيان بها أيضاً . لعدم الصحة عند الاجير على فرض الترك . ويحتمل الصحة اذا رضى المستأجر بتركها ؛ ولا ينافي ذلك البطلان في مذهب الاجير اذا كانت المسألة اجتهادية ظنية ، لعدم العلم بالبطلان ، فيمكن قصد القرية الاحتمالية . نعم لو علم - علماً وجداً - بالبطلان لم يكف ، لعدم امكان قصد القرية حينئذ ، ومع ذلك لا يترك الاحتياط .

احكام الصلاة - مما يرجع إلى السهو والشك وغيرهما - هل هي بنظر الاجير ، أو الميت ، أو غيرهما ! وليست بمسألة مستقلة ، وسيأتي الكلام عليها مستقصى .

(١) يقع الكلام - تارة - في المتبرع ، وأخرى في الأجير .

أما المتبرع ، فلاريب في كون المذار في تحقق التبرع هو الاتيان بصلاة يراها صحيحة وان لم تكن كذلك بنظر الميت ، ألا أنه لا تبرأ بها ذمة الميت لو كانت فاسدة بنظره ، فلا يكتفى الوصى بها لو أوصى الميت بالاستيجار عنه ، كما انه ليس للولي الاكتفاء بها - أيضاً - حيث لا يراها مفرغة لذمة الميت ، وان كانت صحيحة في نظر المتبرع بها ، اذ لا عبرة بنظر المتبرع في التفرغ ، كما لا يخفى .

ولو انعكس الامر : بان كانت صحيحة بنظر الميت فاسدة عند المتبرع ، فان كان المتبرع جازماً بالبطلان فلا اشكال في الفساد ، لعدم تمشى القرية منه حينئذ . وأما اذا استند في الحكم بالبطلان إلى اجتهاد أو تقليد ، مع احتمال الصحة واقعا فأني بها مع القرية ولو رجاء ، صحت وحكم - حينئذ - بفراغ ذمة الميت ، واكتفى الوصى بها - أيضاً - بلا حاجة إلى الاستيجار لها ، فان المكلف بالعمل كان هو الميت ، والمفروض صحته عنده .



وأما اكتفاء الولي فمشروط بصحتها عنده ، فانه المخاطب بتفريغ ذمة الميت ، وكان اللازم عليه الاتيان بصلاة تكون مصداقاً للتفريغ بنظره ، ولا عبرة حينئذ - بنظر الميت فضلاً عن المتبرع . فاذا كان يراها فاسدة وجب عليه الصلاة ثانياً أو الاستيجار لها .

مثلاً : اذا فرضنا ان رأى الميت - اجتهاداً او تقليداً - كان هو الاكتفاء بالتسيحات الاربع مرة واحدة فصلى المتبرع كذلك ، ولكن الولي كان يرى - بأحدهما - اعتبار الثلاث ، ليس له الاكتفاء بمثل هذه الصلاة لانه يرى عدم فراغ الذمة بعد ، والخطاب بالتفريغ - كما عرفت - متوجه اليه ، فلا بد من تحصيله العلم بالفراغ على حسب اعتقاده ، من دون أن يكون لنظر الميت - فضلاً عن المتبرع - أى أثر أصلاً . هذا في المتبرع .

وأما الأجير ، فقد يكون اجيراً عن المتبرع ، واخرى عن الوصي ، و ثالثة عن الولي :

١- الاجير عن المتبرع ، وحكمه حكم المتبرع ، فاذا كانت صلته صحيحة بنظره أو المستأجر المتبرع جاء الكلام المتقدم فيه حر فاجزأه .

٢- الاجير عن الوصي ، ولا ينبغي الشك في أن العبرة - حينئذ - بنظر الميت ، فان الوصية بنفسها تكون قرينة على كذلك ، حيث ان معناها هو أن يؤتى بعمل لو كان - الموصي متمكناً منه لكان قد أتى به ، فيكون الموصي به هو الصحيح عند الموصي ، ولهذه القرينة يجب على الوصي أن يستأجر من يراعى نظر الميت .

نعم لابد من صحة العمل عند الاجير ، ولو احتمالاً ، اذ مع اعتقاده الفساد لا يتمشى منه قصد القرينة . كما مر . وعلى الجملة : فالاعتبار بالصحة في مورد الوصية - في نظر الموصي ، دون الوصي ، ودون الأجير ، كما عرفت .

٣- الأجير عن الولي ، ويقع الكلام فيه - تارة في وظيفة الأجير ، واخرى في وظيفة الولي من حيث الاكتفاء بهذا العمل .

أما وظيفة الأجير، فقد يفرض أجيراً علي مجرد الصلاة عن الميت: وأخري علي تفرغ نتمه . أما إذا كانت الاجارة علي النحو الاول ، فلا ريب في استحقاقه الأجرة اذا أتى بالصلاة الصحيحة بنظره ، وان كانت فاسدة بنظر الميت ، فانه انما استؤجر للصلاة الصحيحة . والالفاظ موضوعة للمعاني الواقعية ، فكل ما يراه الاجير مصداقاً للصحيح ينطبق عليه العمل المستأجر عليه ، فيستحق الاجرة بذلك ، سواء اكان مطابقاً لمذهب الميت أم لم يكن . فالعبرة في الوفاء بعقد الاجارة بمراعاة نظره بالاثيان بما يعتقد صحيحاً ، لانظر الميت ، ولا اشكال - حينئذ - من ناحية الاجارة، واما وظيفة الولي من حيث الاكتفاء بذلك وعدمه فستعرفها ان شاء الله .

وإذا كانت الاجارة علي النحو الثاني ، بأن كان المستأجر عليه هو عنوان تفرغ الذمة ، فلا مناص له - اذاً - من الاثيان بعمل يراه مبرراً لذمة الميت ، فان توافق مذهبهما في ذلك فلا كلام ، وان تخالفاً - كما لو اعتقد الاجير كفاية التسيبحات الأربع مرة واحدة ، وكان الميت يرى اعتبار الثلاث - فان استند الأجير في اعتقاده إلى الدليل الاجتهادي إجتهاداً أو تقليداً - جازله التعويل على رأيه في الحكم بالتفرغ ، فان مفاد الدليل الاجتهادي انما هو كون مؤداه هو الحكم الواقعي الثابت في الشريعة على كل أحد ، ومنهم الميت . فيكون من قام عنده مثل ذلك - وهو الأجير علي الفرض - يرى عدم اشتغال ذمة الميت باكثر من التسيبحات الأربع مرة واحدة ، وأنها تكون مبرئة لذمته ، فلا يكون ملزماً بمراعاة نظر الميت وهو يرى خطأه في ذلك ، بل يكفي بالواحدة المحققة لعنوان التفرغ .

واما اذا كان مستنده في ذلك هو الأصل العملي ، بان كان نفى الثلاث عنده باصالة البرائة عند بناء منه علي جويانها في الأقل والاكثر الارتباطيين - للدليل اجتهادي علي النفي ، ولكن الميت كان يذهب إلى الثلاث للدليل الاجتهادي ، أو للأصل العملي - وهو اصالة الاشتغال - لبنائه علي كون المرجع في الأقل والاكثر الارتباطيين هو ذلك . فمن الواضح حينئذ : أن الأصل المعتبر عند الاجير مما لا يترتب

عليه فراغ ذمة الميِّت ، فان غاية ما يترتب على أصالة البراءة إنما هو نفي التنجيز عن جرت في حقه ، وهو الاجير ، لامطلقاً ، وحيث أن الميِّت لم يكن يرى ذلك كان التكليف الواقعي متنجزاً في حقه ، وعليه فلا قطع بالفراغ إلا بمراعاة ما هو الصحيح عند الميِّت فلا تكفي الصحة بنظر الاجير ، هذا كله في وظيفة الاجير .

وأما وظيفة الولي ، فان كان يرى صحة العمل الصادر من الاجير اكتفى به وان لم يكن صحيحاً عند الميِّت ، بل ولا عند الاجير أيضاً ، كما اذا كان الاجير قد أتى به رجاءً مع عدم اعتقاده بصحته وإلا لزمه الاثيان بما يعتقد صحته ، أو الاستيجار لذلك . والوجه فيه : ما عرفت من توجه الخطاب بالتفريغ إلى الولي نفسه ، فانه المأمور بالقضاء عن والده ، فتكون العبرة بما يراه مصداقاً للصحيح ومحققاً لعنوان التفريغ ، ولا أثر - حينئذ - لنظر الميِّت ، ولا الاجير .

نعم لا يجب عليه قضاء الصلوات التي أتى الميِّت بها حال حياته اذا كانت فاقدة لشرط الصحة بنظر الولي ، بأن كانت فاقدة للسورة ، أو مع الاقتصار على التسبيحات الاربع مرة واحدة ، وذلك لحديث : ( لاتعاد الصلاة . . . ) وانما يختص ذلك بمافات الميِّت من الصلوات ، حيث يجب عليه قضاءها على الوجه الصحيح عنده .

وعلى الجملة : يختلف الحال في هذه الموارد حسبما عرفت ، فلامجال لاطلاق القول بأن العبرة بنظر الاجير ، أو الميِّت ، اذ قد لا تكون العبرة بهذا ولا بذلك ، بل بنظر الولي فقط ، كما ذكرناه أخيراً ، فاللازم هو التفصيل في المسألة على النحو الذي ذكرناه .

هذا كله في فرض العلم باختلاف مذهب الاجير والميِّت ، وأما مع الشك في ذلك - كما هو الغالب - فلا يجب الفحص ، كما هو المتعارف خارجاً في مقام الاستيجار من دون سؤال عن نظر الاجير في الصلاة أو مقدماتها وكونه مطابقاً لنظر الميِّت أولاً ، اعتماداً على أصالة الصحة ، بعد فرض كون الاجير ثقة ، فان الاصل مطابقة عمله لما هو الصحيح ، عند الله وبما أن ذمة الميِّت تكون مشغولة بمثل ذلك أيضاً ، فيبني - لامحالة -

(مسألة - ١٦) : يجوز استيجار كل من الرجل والمرأة للاخر (١)، وفي الجهر والاختفات يراعى حال المباشر ، فالرجل يجهر في الجهرية و ان كان نائبا عن المرأة ، والمرأة مخيرة وان كانت نائبة عن الرجل .

على المطابقة حملا لفعل الاجير على الصحة. فيختص محل الكلام في المسألة بصورة العلم باختلافهما ، وأمامع الجهل به - فضلا عن العلم بالاتفاق فلا كلام أصلاً .

وملخص ما ذكرناه في المسألة هو: أن النائب إما أن يكون متبرعا، او وصيا ، أو أجيراً ، أو ولياً . أما المتبرع ، فلا يعتبر في حقه سوى الاثيان بالصحيح عنده قطعاً أو ما يكون محتمله رجاءً ، لعدم ثبوت تكليفه بشيء ، فيجوز له الاكتفاء بما يراه صحيحاً ولورجاءً ، وأما الوصي فتكليفه العمل على طبق الوصية ، وهي ظاهرة في الاثيان بما هو وظيفة الميث ، فلا عبرة بنظر الوصي اذ لا شأن له بعد الوساطة في تحقق العمل على النحو الذي كان الموصى يحققه لو كان حياً .

وأما الأجير فوظيفته الاثيان بما استوجر عليه كيفما كان ، ويعتبر فيه ان لا يكون الاجير جازماً بفساده، لعدم تمشي قصد القرية منه حينئذ ، فيبطل العمل، فلو كان صحيحاً عنده ولورجاءً - استحق الاجرة، طابق نظر الوصي أو الميث أم لا، فان العبرة في صحة الاجارة بكون العمل قابلاً للايجار فيكفي مجرد احتمال الصحة. إلا اذا اعتبر في الاجارة كيفية خاصة، كمرعاة نظر الوصي او الميث أو نحو ذلك، فيجب - حينئذ - رعايتها عملاً بالشرط .

نعم لو كانت الاجارة واقعة على عنوان التفريغ لزم الاثيان بما يكون مبرراً لذمة الميث ، على التفصيل المتقدم .

وأما الولي فحيث يكون مأموراً من قبل الله سبحانه بالعمل فلا محالة يلزمه الاثيان بما يمتد بصحته ، مباشرة أو تسيبياً، ولا عبرة - حينئذ - بنظر الميث، ولا الاجير، (١) هذا منصوص عليه في باب الحج ، وأما غيره من الصلاة والصوم ونحوهما

فلم نجد نصاً صريحاً فيه ، بل مورد اكثر النصوص هو نيابة الرجل عن مثله . إلا أنه لا ريب في التعدي عنه إلى المرأة - أيضاً - لعدم فهم الخصوصية قطعاً ،

(مسألة- ١٧) : يجوز- مع عدم اشتراط الانفراد - الاتيان بالصلاة الاستيجارية جماعة (١) ، اماماً كان الاجير أو مأموماً، لكن يشكل الاقتداء بمن يصلي الاستيجارى (٢) .

الا اذا علم اشتغال ذمة من ينوب عنه بتلك الصلاة ، وذلك لغلبة كون الصلوات الاستيجارية احتياطية .

كما هو الحال في سائر النصوص المتضمنة للأحكام ، حيث كان السؤال خاصاً بالرجل ، كقوله : « عن الرجل يحدث في صلاته .. » (أو يضحك) و نحو ذلك ، ولكن لعدم استظهار - بل استشعار - الخصوصية يتعدى فيها إلى المرأة بلا اشكال . على أن صحيحة معاوية بن عمار - المتقدمة - مطلقة تشمل الرجل والمرأة ، فقد ورد فيها : «.. والولد الطيب يدعو لوالديه بعد موتهما ، ويحج ، ويتصدق ، ويعتق عنهما ، ويصلي ويصوم عنهما .. » (١ \* ) . فان الولد عام يشمل الذكر والانثى ، كما لا يخفى . فلا شك في جواز نيابة كل من الرجل والمرأة عن الآخر ، تطوعاً واستيجاراً بل الحكم مما تسالم الكل عليه .

وعليه فلا بد للمصلي من رعاية حال نفسه . من حيث شرائط الصلاة، دون المنوب عنه ، فالمرأة تستر جميع بدنها ، وتختير بين الجهر والاخفات - وان كان المنوب عنه رجلاً ، كما أن الرجل يتعين عليه الجهر في الجهرية ولا يجوز له لبس الذهب ، ولا الحرير ، وان ناب عن المرأة . فاللازم هو مراعاة المباشرة حال نفسه ، فان الشرائط المذكورة - في الحقيقة - عائدة إلى المصلي دون الصلاة .

### صلاة الاجير جماعة

(١) سيأتي في محله - ان شاء الله تعالى - صحة القضاء جماعة ، إماماً ومأموماً ، من دون فرق بين القضاء عن نفسه وعن الغير . وعليه فمع عدم اشتراط الانفراد يجوز الاتيان بالصلاة الاستيجارية جماعة .

(٢) إذ يشترط في صحة الاقتداء بالقاضي - عن نفسه أو عن الغير - ان يكون

(مسألة ١٨) : يجب على القاضي عن الميت - ايضاً - مراعاة الترتيب في فوائته (١) ، مع العلم به ، ومع الجهل يجب اشتراط التكرار المحصل له ، خصوصاً اذا علم أن الميت كان عالماً بالترتيب .

القضاء يقينياً : ليحرز الأمر به ، فلو كانت صلاة الامام احتياطية ، عن نفسه أو عن الغير ، تبرعاً أو استيجاراً ، لم تحرز صحتها حينئذ ، للشك في تعلق الأمر بها ، فلعلها تكون صورة الصلاة دون حقيقتها ، فلا يكفي مثل ذلك لترتيب أحكام الجماعة . وقد علل المصنف - قدم - الحكم بغلبة كون الصلوات الاستيجارية احتياطية ولكنك خبير بان الغلبة وان كانت مسلمة ، فان الغالب في باب الاستيجار هو مراعاة الاحتياط في كمية الصلوات ، إلا انه لاحاجة الى إثبات كونها احتياطية بالغلبة ، بل مجرد احتمال كونها احتياطية يكفي في الحكم بالعدم ، لما عرفت من اشتراط الايتمام باحراز الصحة في صلاة الامام ، ومع الشك في ثبوت الأمر لا تكون الصحة محرزة .

و توهم الاستناد في صحتها إلى أصالة الصحة الجارية في صلاة الإمام ساقط جداً ، لما هو المقرر في محله من كون مجرى الأصل المذكور هو الشك في انطباق المأمور به على المأني به خارجاً ، بعد الفراغ عن ثبوت الأمر . وأمامع الشك في أصل الأمر - كما في المقام - فلامجال لاثباته بأصالة الصحة ، فالأصل المذكور انما يتكفل باثبات الانطباق عند الشك فيه ، بعد الفراغ عن الأمر ، ولا يتكفل باثبات الأمر نفسه ، كما هو ظاهر .

#### اعتبار الترتيب

(١) تعرض - قدمه - في هذه المسألة - و كذا في المسألة الأتية - للترتيب المعبر في القضاء ، الذي لا يفرق فيه بين القضاء عن نفسه والقضاء عن الغير ، فيجب على القاضي عن الميت رعايته أيضاً . ولأجل ذلك لو كان القاضي اثنين أو أكثر لزم كلا منهما اتمام الدور والختم بآخره لا في اثنائه ،

إلا أن هذا كله مبني على اعتبار الترتيب في القضاء ، وقد عرفت عدم الدليل

(مسألة-١٩) : إذا استؤجر لفوائت الميت جماعة يجب أن يعين الوقت لكل منهم ليحصل الترتيب الواجب، وأن يعين لكل منهم أن يبدأ في دوره بالصلاة الفلانية، مثل الظهر، وأن يتم اليوم والليل في دوره، وأنه إن لم يتم اليوم والليلة، بل مضى وقته وهو في الاثناء، أن لا يحسب ما أتى به والاختل الترتيب. مثلا: اذا صلى الظهر والعصر فمضى وقته، أو ترك البقية مع بقاء الوقت، ففي اليوم الاخر يبدأ بالظهر، ولا يحسب ما أتى به من الصلاتين.

(مسألة-٢٠) : لا تفرغ ذمة الميت بمجرد الاستيجار (١) بل يتوقف على الاتيان بالعمل صحيحا، فلو علم عدم اتيان الاجير. او أنه أتى به باطلا، وجب الاستيجار ثانيا ويقبل قول الاجير (٢) بالاتيان به صحيحا، بل الظاهر جواز الاكتفاء ما لم يعلم عدمه (٣) حملا لفعله على الصحة اذا انقضى وقته، وأما اذا مات قبل انقضاء المدة فيشكل الحال، والا حوط تجديد استيجار مقدار ما يحتمل بقاؤه من العمل.

عليه في غير المترتبين بالأصل، كالظهرين والعشاءين، وعليه فلا يجب شيء مما ذكره - قدم في المقام، وان كان أحوط.

(١) فان اللازم تفرغ ذمة الميت، وهو لا يتحقق إلا بايقاع الصلاة الصحيحة في الخارج، والاستيجار مقدمة له، لأنه بدل عنها كي يكتفى به، فلو ترك الاجير الصلاة عسيانا أو لعذر، أو أتى بها فاسدة، كانت ذمة الميت مشغولة بهابعد، وكذا الحال في الصوم والحج وغيرهما، وعلى الجملة: يجب تفرغ الذمة بالاتيان بما هو مصداق لما اشتغلت به، والاستيجار لا يكون مصداقا له ليحصل به التفرغ.

(٢) اذا كان ثقة وان لم يكن عدلا، لحجية خبر الثقة في الموضوعات، كالأحكام، كما مر.

(٣) اذا لم يخبر الاجير بذلك فهل يمكن البناء على الاتيان تمسكا باصالة الصحة؟ فصل - قدم في ذلك بين ما اذا انقضت المدة المضروبة للعمل وما

(مسألة- ٢١) : لا يجوز للأجير أن يستأجر غيره للعمل (١) الا مع اذن المستأجر أو كون الاجارة واقعة على تحصيل العمل أعم من المباشرة

اذا لم تنقض بعد ، كما اذا استؤجر للنيابة سنة واحدة على أن يأتي بالعمل خلال ثلاثة أشهر ، فمات النائب اثناء المدة . واحتمل في حقه البدار والائتان بتمام العمل فاختار في الاول البناء على ذلك حملا لفعل المسلم على الصحيح . دون الثاني لجواز التأخير في حقه مع سعة الوقت .

قلت : اصاله الصحة تأتي لمعنيين ، أحدهما : الحكم بتنزيه المسلم عن الفسق وارتكاب ما هو قبيح وعدم اساءة الظن به . بدون الالتزام بصدور الفعل الصحيح منه حتى يترتب عليه أحكامه الواقعية ، كما اذا تردد الكلام الصادر من المسلم بين السب والسلام . حيث يبني - حينئذ - على صدور الحرام منه ، لا على تحقق السلام منه كي يجب الرد عليه . ولا شك في جريان الأصل - بالمعنى المذكور - في المقام ، حيث يبني على تنزه الأجير عن ارتكاب القبيح ، وهو عدم الوفاء بعقد الاجارة . والأخر : الحكم بصحة العمل و ترتيب آثار العمل الصحيح عليه ، وهذا موقوف على احراز أصل العمل خارجا او تمحض الشك في صحته وفساده . كما اذا رأينا من يصلّي على الميت وشككنا في صحة صلاته ، حيث يبني على الصحة ، ولا يعبأ باحتمال بقاء الوجوب الكفائي ، وكذا الحال في سائر تجهيزات الميت من غسله و كفنه و دفنه . بل و كذا في غير هذا المورد من البيع والنكاح والطلاق و غيرها من الأفعال الصادرة من المسلم - من جملتها فعل الأجير - فيحمل الجميع على الصحيح ، لكن بعد احراز أصل العمل . وأما مع الشك في صدور الفعل - كما في المقام - فلا مجال لذلك ، حيث لا موضوع للحمل على الصحة ، فإي شيء يحمل عليها ؟ وعليه فلا يمكن الحكم بفراغ نمة الميت - في محل الكلام إلا بما علم اتيان الأجير به ، من دون فرق بين انقضاء المدة وعدمه ، كما لا يخفى ،

استيجار الاجير الغير :

(١) فان ظاهر الاجارة اعتبار المباشرة ، فلا يكون فعل الغير مصداقا للعمل



والتسبيب ، وحينئذ فلا يجوز أن يستأجر بأقل من الاجرة المجمولة له (١) الا أن يكون آتياً ببعض العمل ولو قليلاً ،

(مسألة - ٢٢) : اذا تبرع متبرع عن الميث قبل عمل الاجير ففرغت ذمة الميث انفسخت الاجارة (٢) ، فيرجع الماجر - بالاجرة أو ببقيتها -

المستأجر عليه ، إلا اذا رضى به المستأجر الأول ، الرجوع ذلك إلى تعويض ما كان يملكه في ذمة الأجير بفعل الغير . او كانت الاجارة واقعة على ذات العمل الأعم من المباشر والتسبيبي .

(١) بناء على جواز استيجار الغير فلا يجوز ذلك بأقل من الأجرة المجمولة ، إلا مع فرض اتيانه بمقدار من العمل . أو وقوع الاجارة الثانية بجنس آخر ، فان مقتضى القاعدة وان كان هو الجواز مطلقاً ، إلا أن بعض النصوص الواردة في باب الاجارة قد منعت عن مثل ذلك ، فقد ورد : «ان فضل الدكان و الحانوت والدار و فضل الأجير سحت » فكأنه بحكم الربا . بل في بعض النصوص التصريح بالربا . نعم لو أتي الأجير ببعض العمل ولو يسيراً ، كما لو فصل الخياط الثوب فاستأجر لغير للخياطة بالأقل ، واختلفت الاجارتان في الجنس . بان استؤجر للعمل بالدرهم - مثلاً - واستأجر غيره بالدينار ، لم يكن به بأس ، وان كان الفضل كثيراً . وذلك للنص ، كما يأتي الكلام حول ذلك مستقصى في بحث الاجارة ان شاء الله . وكأنه بذلك يخرج عن الشبه بالربا ، كما لا يخفى .

(٢) حكم - قدم - بانفساخ الاجارة لأجل عدم قدرة الأجير على التسليم بعد افتراض فراغ ذمة الميث بعمل المتبرع ، وحينئذ فيرجع الماجر بتمام الاجرة ، او بعضها اذا كان الأجير قد أتي ببعض .

وهذا - على اطلاقه - لا يتم ، بل الصحيح هو التفصيل في المقام ، فان الاجارة قد تقع على ذات العمل لكن بداعي تفرغ ذمة الميث ، وقد تقع على عنوان التفرغ . أما في الاول فلا وجه لانفساخ الاجارة اصلاً ؛ لتمكن الأجير - حينئذ - من الاتيان بالعمل ؛ لاحتمال اشتغال ذمة الميث بعد التبرع لجواز فساد عمل المتبرع

ان أتى ببعض العمل. نعم لو تبرع متبرع عن الأجير ملك الأجرة (١) .

ولو واقعا، فتكون النيابة عن الميث مشروعة ومحكوما عليها بالصحة، فيكون الأجير قادراً على التسليم حينئذ، فما هو الموجب للانفساخ؟ ومن المعلوم: أن تخلف الداعي لا يقدح في الصحة، ففي هذه الصورة - وهي الغالبة - لا ينبغي الشك في عدم الانفساخ.

وأما الثاني، اعني به وقوع الأيجار على تفريغ ذمة الميث، فقد يفرض تمكن الأجير من الأتيان بالعمل قبل التبرع ولكنه أخره باختياره لسعة الوقت، فاتفق التبرع، فحصل العجز وتعذر عليه التسليم بقاءً بعد تمكنه منه حدوداً. وحينئذ فلا مجال - أيضاً - للانفساخ، فان العجز الطاري لا يوجب غايته ثبوت الخيار للموجر فلو أمضى طالب الأجير بقيمة ما بقى في ذمته، لتعذر التسليم الموجب للانتقال إلى - البديل. كما هو الحال في البيع، فلو باع الكلي وكان قادراً على التسليم فلم يسلم إلى ان طرأ عليه العجز عنه، كان للمشتري خيار تعذر التسليم، فيطالبه بقيمة المثل لو أمضى المبيع وإلا رجع بالثمن،

وقد يفرض عجزه عن ذلك حدوداً وبقاءً، كما لو كان مريضاً من الأول و برأ منه بعد حصول التبرع، فلم يكن قادراً على التسليم في شيء من الوقت المحدد للعمل. وحينئذ يحكم بانفساخ الأجرة لامحالة، لكشف العجز عن عدم ملكه للمنفعة من الأول، فيبطل البيع لوقوعه على غير الملك، ويرجع الموجر بنفس الأجرة، فالحكم ببطلان العقد يختص بهذه الصورة فقط، ولا يأتي ذلك في صورتين المتقدمتين. هذا كله في التبرع عن الميث.

(١) اذا فرضنا وقوع الأجرة على ذات العمل الأعم من المباشر والتسبيبي كان عمل المتبرع - حينئذ - مصداقاً لما في ذمة الأجير، فيكون ذلك من قبيل أداء دين الغير، الجائز ببناء العقلاء، والنصوص الخاصة أيضاً، فيستحق الأجرة بعد انطباق ما اشتغلت به الذمة من الطبيعي على فعل المتبرع، كما هو ظاهر.

واما اذا كانت الأجرة واقعة على العمل المباشر فقط فلا ينفع فعل المتبرع

(مسألة - ٢٣) : اذا تبين بطلان الاجارة بعد العمل استحق الاجير أجره المثل بعمله (١) وكذا اذا فسخت الاجارة من جهة الغبن لاحد الطرفين .  
 (مسألة - ٢٤) : اذا آجر نفسه لصلاة أربع ركعات ، من الزوال من يوم معين الى الغروب ، فأخر حتى بقي من الوقت مقدار أربع ركعات ؛ ولم يصل صلاة عصر ذلك اليوم ، ففي وجوب صرف الوقت في صلاة نفسه او الصلاة الاستيجارية اشكال ، من اهمية صلاة الوقت ، و من كون صلاة الغير من

عن الاجير ، ويصبح فعله بالنسبة اليه بلا فائدة ، وان انتفع الميث به ، بفراغ ذمته بذلك ، فتعود الفائدة منه إلى الميث فقط ، وليس للأجير الاكتفاء به . وأما الكلام في انفساخ الاجارة و عدمه حينئذ فهو ما تقدم في التبرع عن الميث حرفا بحرف ، حيث انه يحكم بالانفساخ مع وقوع الاجارة على عنوان التفريغ ، وعجز الأجير من ذلك حدوثا وبقاءً . وبشبهت الخيار مع العجز الطارى لاحدوثاً وبقاءً كما انه مع تعلق الاجارة بالصلاة لكن بداعي التفريغ - يحكم بلزوم العقد ، فيجب على الأجير الاتيان بالعمل ثانيا . لاحتمال الفساد الواقعي في فعل المتبرع . بالتفصيل المتقدم : فلاحظ ،

( ١ ) اذا انكشف بطلان الاجارة لفقد شرط من شروطها . كما اذا كانت المدة مجهولة ، أو اكره احدهما على العقد . او انكشف موجب للخيار - كالعن من أحد الطرفين - ففسخ صاحبه ، الى غير ذلك من موجبات الانحلال حدوثا أو بقاءً فان لم يكن الأجير قد أتى بشيء فلا كلام . وأما إذا كان آتيا بالعمل - كلا أو بعضا منه - استحق من اجرة المثل بمقدار ما عمله . وذلك لقاعدة : ( كل ما يضمن بصحيحه يضمن بفاسده ) والاجارة من العقود الضمانية ففاسدها يوجب الضمان بأجرة المثل . كما يوجب صحيحها ضمان المسمى .

والمستند لهذه القاعدة : ان المقدم على المعاملة الضمانية لم يقدم على اتلاف ماله أو عمله مجانا بل بازاء عوض ، كما في المقام فان العمل كان بأمر المستأجر وحيث كان عمله محترما استحق الأجرة بازائه لامحالة .

## قبيل حق الناس المقدم على حق الله (١) .

(١) موضوع البحث هو ما اذا وقعت المزاخمة بين فريضة الوقت وبين واجب آخر مالي ، من دون فرق بين الصلاة الاستيعارية وغيرها . كما إذا وقعت المزاخمة بين فريضة الوقت وبين الخياطة أو الكتابة ونحوهما لكونه أجيراً على الايتان بذلك . وكما اذا كان دين مطالب مزاحم بفريضة الوقت ، فلا يختص ذلك بما فرضه المصنف .  
 قد - في المتن . لعموم الملاك .

وكيف كان فقد استشكل - قد - في تقديم أحدهما على الآخر ، من جهة أهمية فريضة الوقت ، ومن كون الواجب الآخر من حق الناس المقدم على حق الله تعالى . ولكن لا مجال لذلك . بل لا ينبغي التأمل في تقديم فريضة الوقت ؛ فان الصلاة عمود الدين ، ومما بني عليها الاسلام ، وهي المائز بين المسلم والكافر ، إلى غير ذلك مما ورد في أخبار الباب ، الكاشف ذلك عمالها من أهمية بالاضافة إلى سائر الواجبات ، إلا النادر منها . كحفظ النفس المحترمة ، وحفظ بيضة الاسلام . فهي مقدمة على غيرها من الواجبات عند المزاخمة بالضرورة ، اذ لا تحتمل أهمية غيرها كى يتردد في المسألة .

وأما لزوم تقديم حق الناس على حق الله سبحانه فلم تثبت هذه الكبرى على كليتها ، وانما يختص الحكم بموارد تساوي الواجبين المتزاحمين في الرتبة ، مع زيادة أحدهما على الآخر بكونه حق الناس أيضاً ، كما لو كان مكلفاً بالحج من السنة السابقة و كان مكلفاً بأداء الدين أيضاً ، فان هذه المزية - في مسألة الدين تستوجب أهمية احد المتزاحمين بالنسبة إلى الآخر ، قطعاً او احتمالاً ، فتقدم لامحالة ، كما مر .

ولا يتم ذلك فيما اذا اختلف المتزاحمان في المرتبة بحسب الملاك ، بان كان أحدهما أهم من الآخر مطلقاً حتى ولو كان الآخر حقاً مالياً ، كما في المقام ، فان الأهم - حينئذ - يتقدم على غيره قطعاً ، ولا مجال فيه للترديد ، فضلاً عن تقديم الحق المالي على الحق الإلهي .

(مسألة - ٢٥) : اذا انقضى الوقت المضروب للصلاة الاستيجارية ، ولم يأت بها أو بقي منها بقية ، لا يجوز له أن يأتي بها بعد الوقت الا باذن جديد من المستأجر (١) .

(مسألة - ٢٦) : يجب تعيين الميت المنوب عنه (٢) ويكفي الاجمالي ، فلا يجب ذكر اسمه عند العمل ، بل يكفي : (من قصده المستأجر) أو (صاحب المال)

وقد يقال : بانفساخ الاجارة في مفروض الكلام ، فان صحتها مشروطة بالقدرة على العمل حدوثا وبقاء ، فلوطر العجز وتعذر العمل بقاء - ولو لأجل المانع - الشرعي الذي هو في حكم المانع العقلي ، فيما نحن فيه - كشف ذلك عن بطلان العقد من أول الأمر ، لارتفاع الموضوع ، فلاتصل النوبة الى المزاحمة حتى يتردد في التقديم .

وفيه ما لا يخفى ، لعدم الدليل على الاشتراط بالقدرة بقاء ، وانما المعتبر هي القدرة على الفعل حدوثا فقط ليكون مال كاله حال التملك ، فلا يكون العجز الطاري قادحاً في صحة التملك ولزومه ، لافي الاجارة ولا في البيع ، كما مرت الاشارة إليه .

فالمدار في الصحة - حدوثا وبقاء - على مجرد القدرة على التسليم حدوثا ، اي في ظرف التملك ، حتى لا يملك ما لسلطنة له عليه ، وهو متحقق في المقام ، لأن الصحة بقاء تدور مدار القدرة بقاء ، غاية ان العجز الطاري يوجب الانتقال الى البدل فيرجع الموجر - في المقام - إلى الأجير باجرة المثل ، كما ان للاجير ان يطالبه بالمسمى ، فلا موجب للانفساخ أبداً ؛ كما لا يخفى .

(١) الحكم في كل من المستثنى والمستثنى منه ظاهر ، فان الصلاة - كلا أو بعضا - خارج الوقت المضروب للعمل ليست مصداقا للمستأجر عليه ، فلا يكون وفاء بالعقد ، إلا برضا المستأجر ، الراجع إلى اسقاط الشرط وإجراء معاوضة جديدة مع الاجير .

(٢) فان الكلبي الذي اشتغلت به الذمة مما لا يتعين بدون القصد ، حيث

أو نحو ذلك .

(مسألة-٢٧) ، اذالم يعين كيفية العمل من حيث الاتيان بالمستحبات  
يجب الاتيان على الوجه المتعارف (١) .

(مسألة-٢٨) : اذا نسي بعض المستحبات التي اشترطت عليه (٣) ، أو بعض  
الواجبات -مما عد الاركان- (٣) فالظاهر نقصان الاجرة بالنسبة ، الا اذا كان

لا تعين له واقعا بغير ذلك . نعم لا يعتبر التفصيلي ، كذكر اسمه عند العمل ، بل  
يكفي الاجمالي والاشارة على نحو يوجب التعيين ، كالمثلة المذكورة في المتن .

### انصراف الاجارة الى المتعارف :

(١) لانصراف الاطلاق اليه ، الذي هو في قوة الاشتراط . فيجب القنوات ،  
وجلسة الاستراحة- بناء على عدم وجوبهما- لعدم تعارف الصلاة- عندنا بدوئهما .  
وأما الصلاة على النبي- صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بعد ذكره الركوع والسجود فلا تجب مالم يصرح  
بها في العقد ؛ لعدم التعارف الموجب لانصراف الاطلاق ، كما لا يخفى .  
(٢) لزوم الاتيان بالمستحبات المتعارفه - كما أشرنا إليه - بمقتضى الانصراف ،  
ويختص ذلك بحال الذكر ، كما لا يخفى ، فلا يترتب على النسيان شيء . وستأتي-  
الاشارة إلى فرض التصريح بها في العقد .

(٣) هذه وان كانت ملحوظة في عقد الايجار . لانصرافه إلى العمل الصحيح  
لامحالة ، غير انها لا تكون ملحوظة على سبيل الاستقلال بل باعتبار الدخل في  
الصحة ، وحيث كان ذلك خاصا بحال الذكر فلا يترتب علي نسيانها شيء أيضاً .

هذا كله مع إطلاق العقد ، وأما مع التصريح بالجزء المستحبي او الوجوبي  
غير الركني فيه ، فان كان ذلك ملحوظا في العقد على سبيل الجزئية للعمل ،  
بحيث كان مقابلا بجزء من الاجرة ، تعين التقسيط - لامحالة - عند النسيان ،  
وإذا كان ملحوظا فيه على سبيل الاشتراط ، لم يترتب على ذلك إلا الخيار عند التخلف ،  
فلو فسخ رجع إلى الاجير بأجرة المسمى ، ورجع الاجير اليه باجرة المثل ، كما لا يخفى .

المقصود تفريغ الذمة على الوجه الصحيح (١).

(مسألة-٢٩) : لو أجز نفسه لصلاة شهر - مثلا - فشك في أن المستأجر عليه صلاة السفر أو الحضر ، ولم يمكن الاستعلام من الموجد أيضا ، فالظاهر وجوب الاحتياط بالجمع (٢) . وكذا لو أجز نفسه لصلاة وشك نها الصبح والظهر - مثلا - وجب الاتيان بهما .

(مسألة ٣٠) : اذا علم أنه كان على الميت فوائت ولم يعلم أنه أتى بها قبل موته أولا ، فالاحوط الاستيجار عنه ( ٣ ) .

(١) يعنى : وقعت الاجارة على عنوان التفريغ بالوجه الصحيح، وان لم تكن العبارة وافية بذلك . وحينئذ فلا موجب للتقسيت، لحصول التفريغ لامحالة ، بعد الحكم بالصحة في فرض نسيان الجزء غير الركنى .

(٢) للعلم الاجمالي بوجوب أحدهما ، فيجب الموافقة القطعية، ولا يحصل ذلك الا بالاحتياط بالجمع، كما هو ظاهر .

(٣) بل هو الأقوى ، لاستصحاب عدم الاتيان بها حال الحياة وبقائها في ذمته، فيجب على الولي المباشرة أو الاستيجار ، أو على الوارث اخر اجه من الاصل، بناء على خروج الواجبات منه ،

وقد يقال بعدم الوجوب ، تارة : لأجل أن الولي أو الوارث انما يجب عليه مراعاة التكاليف المنجزة في حق الميت لامطلقا ، فان تكليفه بالعمل يتبع تكليف الميت ومتفرع عليه لامحالة : ولم يعلم بتنجز التكليف في حق الميت ، لتفرعه على ثبوت الشك له ليجرى الاستصحاب ، ولم يحرز ذلك في حقه، لاحتمال عدم التفاته اليه مادام الحياة .

وأخرى: للبناء على الاتيان به قبل الموت ،استناداً إلى أصالة الصحة، وفي

كلا الوجهين ما لا يخفى .

أما الأول فلان فوائت الميت تكون موضوعا لتوجيه الخطاب الى الولي أو الوارث ، ولا يناط تنجز هذا التكليف في حق الولي او الوارث بسبق تنجزه في حق الميت . كيف وقد يتنجز ذلك في حقهما مع العلم بعدم التنجز في حق الميت ،

كمالو دخل عليه الوقت و هو نائم فمات . أو اغمي عليه فافاق اثناء الوقت ومات  
 قبل الالتفات ، او ماذا قطع الولي أو الوارث بالفوت مع عدم التفات الميت إلى  
 ذلك حتى مات ، ونحو ذلك . فالمدار في وجوب القضاء على الولي ، أو وجوب  
 الاخراج على الوارث على فعلية التكليف و تنجزه في حقهما ، سواء تنجز ذلك  
 على الميت أم لا . فميتي ما حصل لهما العلم بالفوت - ولو تعبدأ ببركة الاستصحاب -  
 تنجز الحكم في حقهما - وعليه فالاستصحاب انما يجري في حق الولي او الوارث  
 ، فانه هو الذي كان على يقين بالفوت وقد شك في الاثبات به . فيستصحب بقاؤه ، ولا  
 عبرة بجريانه في حق الميت أبداً ليمنع منه الشك في تحقق الموضوع في حقه ،  
 و أما الثاني فلما عرفت فيما سبق : من أن اصالة الصحة - بمعنى تنزيه  
 المسلم عن القبيح وعدم إساءة الظن به - وان كانت جارية في امثال المقام ، إلا أنها  
 لا أثر لها ، ولا يترتب عليها أحكام الصحة الواقعية . و أما الأصل - بمعنى الحكم  
 بصحة العمل الذي هو الموضوع للأثر - فهو موقوف على احراز اصل العمل والشك  
 في صحته وفساده ، وهو غير محرز في المقام ، لفرض الشك في صدور العمل من الميت ،  
 فلاموضوع للأصل بالمعنى المذكور ، بل مقتضى الأصل عدم الصدور ، كما عرفت ،  
 فتحصل : ان الاقوي وجوب الاستيجار عنه ، وتوقف المصنف - قده - في  
 المسألة ، و احتياطه في غير محلة . والله سبحانه العالم .





المقضى عنه. وما يقضى. القاضى. الاختصاص  
بمافات من نفسه ، عدم اعتبار الكمال في الولي  
حال الموت . الضابط في الاكبرية ، الخنثى  
المشكلة . اشتباه الاكبر بغيره. التساوي  
في السن . السقوط عن الولي بالوصية ، جواز  
استيجار الولي غيره ؟ الترتيب و غيره . عدم  
الاختصاص باليومية . ثبوت القضاء باخبار  
الميت . انتفاء الولي . موت الولي قبل القضاء .

## فصل فى قضاء الولى

يجب على ولى الميت (١) ، رجلا كان الميت أو امرأة على الاصح (٢).

(١) بلا اشكال ولا خلاف فيه فى الجملة وقد قام عليه الاجماع ، وتظافت به الأخبار . وتفصيل الكلام يستدعى البحث- تارة- فى المقضى عنه ، وأخرى فيما يقضى ، وثالثة فى القاضى .

### المقضى عنه ؟

(٢) المشهور اختصاص ذلك بالرجل ، و عن جماعة - منهم المصنف قده - : التعميم للمرأة ايضا . ومنشأ الخلاف اختلاف النصوص الواردة ، فان مقتضى بعضها هو التعميم ، ك :

رواية عبدالله بن سنان - المحكية عن كتاب : « غياث سلطان الورى لسكان الثرى » للسيد ابن طاوس قده - عن الصادق عليه السلام - قال : « الصلاة - التى دخل وقتها قبل أن يموت الميت - يقضى عنه اولى الناس به » (١\* ) .  
فان لفظ ال(ميت) يشمل الرجل والمرأة . كما ان مقتضى بعضها الاخر - وهو - الاكثر - الاختصاص بالرجل ، لوروده فيه ، ك :

صحيفة حفص بن البختري ، عن أبى عبدالله عليه السلام : « فى الرجل يموت وعليه صلاة أوصيام . قال ، يقضى عنه أولى الناس بميراثه ، قلت : فان كان أولى الناس

---

( ١ ) وسائل الشيعة الباب : ١٢ من ابواب قضاء الصلوات ، الحديث : ١٨ .

به امرأة ، فقال: لا، إلا الرجال « (١ \* ) ،

وقد يستدل لما هو المشهور : بحمل (الحيث) في رواية ابن سنان على الرجل كما في سائر النصوص ، إما لأجل دعوى انصرافه إليه . أو لأنه مقتضى الجمع بحمل المطلق على المقيد . وكلاهما كما ترى .

اما دعوى الانصراف فلا وجه لها ، بعد اشتراك الذكور والأنثى في اطلاق اللفظ وصدقه عليهما على حد سواء . وأما ارتكاب التقييد ، فلكونه فرع المعارضة ، ولاتعارض بين المثبتين بعد عدم ثبوت مفهوم القيد . ولا سيما ان التقييد بالرجل المذكور في كلام السائل دون الإمام عليه السلام . فالانصاف : ان الاطلاق في رواية ابن سنان محكم ، و معه لامناس من التعميم .

إلا أن الكلام في مستند الاطلاق ، لانهحصاره برواية ابن سنان، وهي ضيقة السند بالارسال ، وقد اشرنا سابقا إلى ان روايات هذا الكتاب - باجمعها - ملحقة بالمراسيل . فراجع . فالمقتضى للتعميم قاصر في نفسه . و حيث كان الحكم بوجود القضاء على الولي على خلاف القاعدة لزم الاقتصار فيه على القدر المتيقن به، و هو الرجل ، فانه مورد النصوص ، وأما المرأة فلم يرد فيها ما يقتضي الحكم . ولا وجه للتعدي اليها ، لاحتمال اختصاصه بالرجل، فينفي وجوب القضاء عنها بالبراءة . فما هو المشهور من الاختصاص هو الصحيح؟ لما عرفت ، لا لئلازك من الوجهين .

ثم انه ربما يستدل للتعميم - مضافا إلى اطلاق رواية ابن سنان، وقد عرفت الحال فيه - بمادل من النصوص على وجوب قضاء الولي عن المرأة في الصوم، بناء على عدم الفرق لعدم القول بالفصل بينهما .

وهذا لا بأس به لو تمت دلالة النصوص في موردها على الوجوب . لكنها غير تامة ، فان أقصى ماتدل عليه هو الجواز والمشروعية دون الوجوب ، و عمدتها : صحيحة ابي حمزة الثمالي ، عن أبي جعفر عليه السلام - قال : « سألته عن امرأة

مرضت في شهر رمضان ، أوطمشت أو سافرت ، فماتت قبل خروج شهر رمضان ، هل يقضى عنها ، قال : أما الطمشت والمرض فلا ، وأما السفر فنعم « (١\*) . ونحوه ، صحيح محمد بن مسلم (٢\*) .

وقد استدل بها شيخنا الانصاري - قده - على الوجوب ، بدعوى ، وضوح مشروعية القضاء عن الغير بحيث لا يكاد يخفى ذلك على أحد . فضلا عن مثل أبي حمزة الذي هو من أجلاء أصحاب الأئمة - عليهم السلام - فليس السؤال إلا عن الوجوب وقد فصل - عليه السلام - في ذلك بين السفر وغيره ، وبما أنه لا يحتمل الوجوب في حق غير الولي فلإمالة يختص الحكم به : وبمقتضى عدم القول بالفصل في المسألة يتعدى من الصوم إلى الصلاة .

وهذا الاستدلال - كما ترى - من اغرب أنواعه ، ولا سيما من مثله - قده - لورود نظير ذلك في غير واحد من الروايات مما لا يقصد به إلا السؤال عن أصل المشروعية جزما . والوجه فيه : أن المفروض في مورد السؤال - في هذه الروايات إنما هو عروض الموت قبل خروج شهر رمضان - أي قبل زمان يتمكن فيه الميتم من قضاء الصوم - ولا شك في أن مشروعية القضاء من الولي أو غيره - حينئذ - يكون في غاية الخفاء ، لعدم ثبوته في حق الميتم حتى يقضى عنه . وكيف يقضى النائب ما لم يكلف المنوب عنه به ، لا أداء - لأجل العذر من المرض والسفر والطمث و نحو ذلك - ولا قضاء لكون ظرفه بعد شهر رمضان ، لقوله تعالى : ( . . . فعدة من أيام أخر . ) (٣\*) ) وقد فرض موته قبل خروج الشهر .

بل قد ورد المنع عنه في بعض النصوص ، معللا بان الله لم يجعله ، بعد الاصرار من السائل على القضاء بقوله : « فاني اشتهى أن أقضى عنها ، وقد أوصتني بذلك ..

( ١ \* ) وسائل الشيعة الباب : ٢٣ من أبواب : احكام شهر رمضان الحديث : ٤ -

( ٢ \* ) وسائل الشيعة الباب : ٢٣ من أبواب احكام شهر رمضان الحديث : ١٦ .

( ٣ \* ) البقرة ١٨٤ ، ١٨٥ ،

## حرراً كان أو عبداً (١)،

فأجابه - عليه السلام - قائلًا: (كيف تقضي عنها شيئاً لم يجعله الله عليها؟ فان اشتهت تصوم لنفسك فصم) (\*١).

وعلى الجملة: مشروعية القضاء في مفروض المسألة ليست من الواضحات الغنية عن السؤال قطعاً، وإنما هي - لاجل خفائها كما عرفت - بحاجة إلى ذلك، وعليه فلا مقتضى لحمل الصحيحة على السؤال عن الوجوب، بل ينبغي حملها على ظاهرها وهو السؤال عن الجواز وأصل المشروعية، فلا تدل على وجوب القضاء في موردها ليتعدي منه إلى غيره بعدم القول بالفصل.

والمتحصل من جميع ما تقدم: ان ما يستدل به للتعميم أمران، أحدهما: اطلاق رواية ابن سنان. وقد عرفت: أنها ضعيفة السند، وان كانت الدلالة - على فرض صحة السند - تامة. والأخر: استفادة حكم المقام مما ورد في الصوم، بضميمة عدم القول بالفصل. وقد عرفت أيضاً: توقف ذلك على استفادة الوجوب من النصوص في موردها وهي غير ثابتة:

فالاقوى: ما هو المشهور من اختصاص الحكم بالرجل وعدم التعميم للمرأة، عملاً بأصالة البراءة، كما مر.

(١) كما هو المشهور، وعن بعضهم: اختصاصه بالحر. مقتضى الاطلاق - في صحيحة حفص المتقدمة (٢\*) هو التعميم. لكن قد يقال بالاختصاص بالنظر إلى أن الاستفادة من الصحيحة كون الموضوع: (من هو أولى بالميراث) لقوله عليه السلام: «يقضي عنه أولى الناس بميراثه» وبما أن الأولى بالعبد هو مولاه، ولا يجب عليه القضاء عنه بالضرورة، اذ لم يعهد ذلك من احد الأئمة - عليهم السلام - ولا من أصحابهم بالنسبة إلى عبيدهم، فلا محالة يحكم بالاختصاص بالحر.

(١\*) (لاحظ وسائل الشيعة الباب: ٢٣ من أبواب احكام شهر رمضان، الحديث ١٢.

ان ينقضى عنه ما فاته من الصلاة لعذر (١) من مرض أو سفر أو حيض  
فيما يجب فيه القضاء .

ويتوجه عليه : ان الحكم لا يدور مدار الارث بالفعل، فانه لو كانت العبادة هكذا:  
(يقضى عنه وارثه) لكان لهذه الدعوى وجه ، فيلتزم - حينئذ - بخروج العبد تخصيصا  
للاجماع على عدم ثبوت القضاء على وارثه - وهو الولي - كما عرفت، ولكن قوله  
ﷺ : « يقضى عنه أولى الناس بميراثه » لا يدل على ذلك ، فان المراد بالأولوية -  
ظاهرا - هي الأولوية بحسب القرابة والرحم، على غرار الآية الكريمة: (واولوا الارحام  
بعضهم أولى ببعض في كتاب الله ..) (١ \* ) ، فيراد به امس " الاشخاص به واقربهم  
اليه نسبا ورحما، سواء اكان هو الوارث بالفعل أم لم يكن ، كما يفصح عنه قوله -  
ﷺ - بعد ذلك: « فان كان أولى الناس به .. » الظاهر في الأولوية بنفس الميت لا  
بالارث عنه ، ولم يقل : « أولى الناس بميراثه » ،

ولاشك في أن الأقرب إلى العبد بالمعنى المذكور - هو ولده لامولاه، فيجب عليه  
القضاء . لكونه وارثا بالقوة وان لم يرثه بالفعل لمانع خارجي ، وهي رقية أبيه  
الموجبة لارث مولاه : اذ لا يدور الحكم مدار الارث الفعلي قطعا ، لانتقاضه طردا  
وعكسا ، فربما يثبت الارث ولا قضاء، كما لو انحصر الوارث بالامام ﷺ ، وانه يرث  
ولا قضاء عليه بالضرورة. وربما يثبت القضاء ولا ارث ، كما اذا لم يكن للميت مال اصلا،  
او كان له ذلك وكان عليه دين مستوعب ، فانه يجب القضاء - حينئذ - على ولده  
الاكبر بدون الارث.

وعلى الجملة : فالصحيحة - كسائر النصوص - قاصرة عن شمول العبد، فلا مناص  
من الالتزام بالتعميم ، كما عليه المشهور ، عملا بالاطلاق.

ما يقضى عنه ؟

(١) خص المصنف - قدمه الحكم بما فات لعذر، ومثله بالمرض ، والسفر،  
والحيض ، . والتمثيل بذلك لا يخلو عن مسامحة واضحة ، فان السفر والمرض ليسا من

الأعذار المسوغة لترك الصلاة ، غايته ان المريض يصلي على حسب وظيفته ، من الجلوس ، او الاضطجاع ، أو بالأيام ، وهكذا ، ، كما ان المسافر يصلي قصراً .  
 وأما الحيض ، فالمستوعب منه للوقت لا يوجب القضاء . نعم يتجه التمثيل بالحيض غير المستوعب ، كما لوحضت المرأة بعد مضي نصف ساعة من الوقت ، لكونها ، معذورة في تأخير الصلاة عن أول الوقت لترخيص الشارع اياها في ذلك .  
 ولأجل هذا قديم - قدم بقوله ، « فيما يجب فيه القضاء » يريد بذلك اختصاص الحكم بما اذا فاجأها الحيض بعد دخول الوقت ، كما عرفت .

ثم إن المحكي عن جماعة - منهم المحقق - قدم في بعض رسائله - الاختصاص بالفائتة لعذر ، فلا يجب القضاء في الترك العمدي ، و تبعهم المصنف - قدمه - لكن الأقوى التعميم لمطلق الفوائت ، كما هو المشهور لاطلاق النصوص . ودعوى الانصراف إلى الفائتة لعذر كما ترى ، فان الفائتة لغير عذر ليست بأقل مما فات لعذر في زمن صدور الروايات ولا سيما مع ملاحظة الفوت لأجل الخلل في بعض الاجزاء أو الشرائط ، فلا موجب للانصراف أصلاً .

وما يقال : من أن العامد يستحق العقاب فلا يجديده القضاء من الولي ، لكونه بمثابة الكفارة وهي - بمناسبة الحكم والموضوع - تختص بالمعذور . فهو وجه استحساني لا يركن اليه لاثبات حكم شرعي ، ولا يقاوم الإطلاق .

كما انه لا وجه للاستناد في القول بالاختصاص إلى قوله تعالى : ( ولا تزرر واولادك وزراً أخرى ) . ( ١ \* ) لكونه ناظراً إلى العقاب في الآخرة ، فهو اجنبي عن محل الكلام ، فانه لا مانع من كون فعل الغير - الصادر منه بالاختيار ولو عسائناً - موضوعاً لتكليف غيره ، كما في تنجيس المسجد ، حيث يجب التطهير وإن كان التنجيس بفعل الغير عسائناً ، ومقامنا من هذا القبيل ، فان فوات الفريضة من الميت موضوع لتكليف الولي بالقضاء عنه ، وهذا لا يفرق فيه بين ان يكون الفوت منه لعذر ، أو



ولم يتمكن من قضاؤه (١)، وان كان الاحوط قضاء جميع ما عليه :

عصيانا ، لاطلاق النصوص السايمة عما يصلح للتقييد .

وعن الحلبي وابن سعيد - قدهما - الاختصاص بما فات في مرض الموت .  
وليس له وجه ظاهر ، عدى دعوى انصراف النصوص إلى ذلك . وفيه ما لا يخفى  
فان صحيحة حفص المتقدمة (١\*) - وهي العمدة في المقام - مطلقة بالاضافة إلى  
مرض الموت وغيره .

فالاقوى : تعميم الحكم لمطلق الفوائت ، من دون فرق بين ما فات لعذر وغيره ،  
وبين مرض الموت وغيره ، لاطلاق النصوص ، كما عرفت .

(١) لدعوى انصراف اطلاق النصوص إلى ذلك ، كدعوى انصرافه إلى المعذور

كما تقدم .

وفيه مضافا إلى منع الانصراف كما مر - انه لو تم فانما يسلم به في من آخر  
القضاء تقصيرا ، لامكان دعوى انصراف النصوص عن مثله ، دون القاصر غير المسامح  
في ذلك ، كما لو نام عن صلاة الفجر - مثلا - وكان بانيا على قضاؤها في نفس اليوم ،  
لكن فاجأه الموت عند الزوال - مثلا - فان دعوى الانصراف عن مثله ممنوعة جداً  
كما لا يخفى .

و على الجملة : تخصيص الحكم بما اذا لم يتمكن الميئ من القضاء غير واضح ،  
بعد اطلاق النصوص .

بل يمكن القول : باختصاص الحكم بصورة تمكن الميئ من القضاء ، عكس ما  
أفاده المصنف - قده - فلا يجب القضاء على الولي إلا في فرض تمكن الميئ من القضاء  
وتركه له ، عذراً اولغير عذر . والوجه فيه أحد أمرين :

احدهما : قصور المقتضي للحكم ، فان عمدة الدليل في المسألة - كما عرفت -  
انما هي صحيحة حفص المتقدمة (٢\*) وظاهرها الاختصاص بذلك ، لقوله : « في

(١) تقدمت في ص ١٩١ .

(٢) تقدمت في ص ١٩١ :

## وكذا في الصوم لمرض (١) تمكن من قضاؤه و أهمل ،

الرجل يموت وعليه صلاة أوصيام ..» فان كلمة (عليه) ظاهرة في اختصاص مورد السؤال بما اذا كان قد ثبت تكليف المنوب عنه بالقضاء ولم يمثل الكاشف عن تمكنه منه لاشتراط التكليف بالقدرة . فلوفرنا أنه نام عن صلاة الفجر ، ثم فاجأ الموت بعد أن استيقظ ، فانه لا ينطبق عليه - حينئذ - قوله: (عليه صلاة) لعدم توجه التكليف اليه بحال ، لاحال النوم، ولا في حال اليقظة ، كما هو ظاهر. وهكذا الحال في سائر موارد العجز ، حيث يكون جميع ذلك خارجا عن موضوع النص : ومعه لامقتضى لثبوت القضاء ، كما لا يخفى.

ثانيهما : التعليل الوارد في صحيحة أبي بصير الآتية ؟ وهو قوله - عَلَيْهَا - : «فان الله لم يجعله عليها ..» وقوله : «كيف تقضي عنها شيئا لم يجعله الله عليها؟» فانها وان وردت في باب الصوم إلا ان عموم العلة يوجب التعدي عن موردها إلى الصلاة، ويكون الاستفادة منها ضابطة كلية على طبق القاعدة ، وهي : انه ما لم يثبت القضاء على الميت ولم يجعل التكليف به في حقه فليس على أحد أن يقضيه عنه . فلوافترضا الاطلاق في صحيحة حفص لقيد هذه الصحيحة لامحالة ، وكانت النتيجة : عدم وجوب القضاء على الولي إلا فيما كان الميت متمكنا منه ؛ فلاحظ .

(١) لا ينبغي الاشكال في إختصاص الوجوب - حينئذ - بصورة تمكن الميت من القضاء وإهماله ، فلا يجب ذلك على الولي اذا لم يتمكن منه . اما لعدم برء مرضه . أولموتة قبل خروج شهر رمضان . ويدل عليه صريحا :

صحيحة أبي بصير ، عن أبي عبدالله - عَلَيْهَا - قال : « سألته عن امرأة مرضت في شهر رمضان وماتت في شوال ، فاوصتني أن أقضي عنها . قال : هل برئت من مرضها ، قلت : لا ؛ ماتت فيه ؛ قال : لا يقضى عنها . فان الله لم يجعله عليها... » (١\*).

وصحيحة محمد بن مسلم ، عن أحدهما - عليهما السلام - قال : « سألته

قضاء الولي ..... ١٩٩  
بل وكذا لو فاتته من غير المرض - من سفر ونحوه - وان لم يتمكن من  
من قضاة (١) ،

عن رجل أدركه رمضان وهو مريض فتوفي قبل أن يبرأ ، قال : ليس عليه شيء .  
ولكن يقضي عن الذي يبرأ ثم يموت قبل أن يقضي « (١\*) » ، ونحوهما غيرهما من  
النصوص المتظاهرة الدالة على الاختصاص بفرض التمكن .

(١) أما السفر ، فلا إشكال - كما لا خلاف - في وجوب القضاء على الولي ،  
سواء امكن الميit من القضاء وأهمل أم لا ، كما لو مات في شهر رمضان . ويدل عليه  
جملة من النصوص ، ك : .

صحيحة أبي حمزة عن أبي جعفر - عليه السلام - قال : « سألته عن امرأة مرضت  
في شهر رمضان أو طمئت أو سافرت ، فماتت قبل خروج شهر رمضان ، هل يقضى عنها؟  
قال : أما الطمئ والمرض فلا ، وأما السفر فنعم » (٢\*) . ونحوهما صحيحة محمد بن  
مسلم (٣\*) . فتأمل ،

وموتقة أبي بصير قال : « سألت أبا عبد الله عليه السلام - عن رجل سافر في شهر  
رمضان فادر كه الموت قبل أن يقضيه ، قال : يقضيه أفضل أهل بيته » (٤\*) .

أما الكلام في سائر الأعذار ، فهل هي مما تلحق بالسفر فيقضى مطلقا ،  
كما اختاره المصنف - قدم في المسألة حيث قال : « من سفر ونحوه » أو انها تلحق  
بالمرض فلا يقضى إلا مع تمكن الميit منه وإهماله ؟ وجهان ، بل قولان : نسب إلى  
المشهور اللاحق بالسفر ، وأن الخارج من حكم الأعدار مطلقا - إنما هو عنوان  
المرض فقط ، واختاره المصنف أيضا ،

ولكنه غير وجيه ، حتى ولو ثبت ذهاب المشهور إلى ذلك فإن الأخبار واضحة  
الدلالة على أن المسافر - فقط - هو العنوان الوحيد الخارج ، وأما غيره فلا يجب

(١) وسائل الشيعة الباب ٢٣ من أبواب أحكام شهر رمضان ، الحديث ٢ : .

(٢) وسائل الشيعة الباب ٢٣ من أبواب أحكام شهر رمضان الحديث : ٤

(٣) وسائل الشيعة الباب : ٢٣ من أبواب أحكام شهر رمضان ، الحديث : ١٦ .

(٤) وسائل الشيعة الباب : ٢٣ من أبواب أحكام شهر رمضان الحديث ١١ .

والمراد به الولد الأكبر (١)، فلا يجب على البنت وان لم يكن هناك ولد

على الولي القضاء إلامع ثبوت التكليف به في حق الميت، كما يدل على ذلك صحيحة أبي بصير المتقدمة (١\*) فان التعليل فيها بقوله - عَلَيْهَا - : « . . فان الله لم يجعله عليها » يعطينا الضابطة الكلية في المسألة . وهي : انه مالم يجب القضاء على الميت لا يجب على وليه ، فيستفاد من ذلك : اختصاص وجوب القضاء بما اذا ثبت ذلك في حق الميت . وقد خرج عن هذه الكلية خصوص المسافر ، كما دلت عليه النصوص المتقدمة . ويدل على هذا صراحة صحيحة أبي حمزة الثمالي - رحمه الله - المتقدمة (٢\*) فقد صرح فيها بالحاق الطمث بالمرض ، واوجب القضاء بقول مطلق في مورد السفر خاصة . فيستفاد منها ان التقييد بفرض التمكّن مما لا يحض المرض بل يعم غيره أيضاً .

على انا لا نحتاج إلى الاستدلال بالروايات المذكورة ، إذ يكفينا - في الحكم بعدم وجوب القضاء على الولي مع عدم تمكّن الميت منه - قصور المقتضي ، فان العمدة في ذلك انما هي صحيحة حفص المتقدمة (٣\*) ، وهي - في نفسها - قاصرة عن شمول هذا الفرض ، لاختصاصها بفرض وجوب القضاء على الميت لتمكّنه منه ، لقوله كما يقتضيه قوله : (عليه .) ، فلا تشمل الصحيحة ما اذا لم يجب القضاء عليه لمرض او سفر أو حيض او غير ذلك من الأعذار المانعة عن صحة الصوم . وكما اذا التفت إلى الجنابة بعد مضي أيام عليه من شهر رمضان ، فان وجوب القضاء حينئذ عليه يكون مشروطاً ببقائه حياً ، فلومات - في جميع هذه الصور - قبل انقضاء شهر رمضان لم يجب القضاء عليه ، حيث لا يصدق في حقه انه : (عليه .) وان صدق (الفتوت) ، والموضوع للحكم في الرواية هو الاول دون الثاني . نعم خرجنا عن هذا الحكم في خصوص السفر بصحيحة أبي حمزة المتقدمة (٤\*) وغيرها .

### القاضي :

(١) كما هو المعروف . والعمدة - في المقام - هي صحيحة حفص المتقدمة (٥\*)

( ١ \* ) تقدمت في ص ١٩٨ . ( ٣ \* ) تقدمت في ص ١٩١ .

( ٢ \* ) تقدمت في ص ١٩٢ . ( ٤ \* ) تقدمت في ص ١٩٢ .

( ٥ \* ) ، تقدمت في ص ١٩١ .

ذكر ، ولاعلى غير الاكبر من الذكور، و لاعلى غير الولد من الاب والاخ  
والعم والخال ونحوهم من الاقارب.

المشتملة على قوله - عليه السلام - : « يقضى عنه أولى الناس بميراثه ، و حينئذ فينبغي  
البحث عن مفادها .

فقد يقال : انها تدل على اختصاص القاضي بمن يكون الأولى بالارث فعلا  
من بين الموجودين ، وهذا مما يختلف حسب اختلاف طبقات الارث ، فانه ان كان  
للميت اب أو ولد قضى عنه ، والاقضى عنه الأخ والعم ، وهكذا . حتى تصل النوبة  
إلى المعتق - بالكسر - وضمن الجريرة ، بل الامام عليه السلام .

فتكون العبرة بالاولوية الفعلية بالارث بالنسبة إلى الموجودين حال الموت ،  
ويختلف مصاديق ذلك بل قديتعدد الولي على هذا ، كما اذا كان له أولاد أو إخوة  
او اعمام أو أولاد الأعمام فيجب على جميعهم القضاء .

إلا أن هذا المعنى - كما ترى خلاف ظاهر الصحيحة في نفسها ، فان المنسب  
من كلمة ال ( أولي ) في الصحيحة أن الولي دائما شخص واحد لا يتعدد ، كما لا يخفى .  
كما أن ظاهر العموم في ( الناس ) هو ارادة جميع الناس ممن خلقهم الله عز وجل ،  
الأعم من الموجودين منهم وغيرهم ، الاحياء منهم والأموات ، وعليه فينحصر الولي  
في الولد الاكبر ، فانه الأولى بالميراث بقول مطلق ، حتى الأب المتعد معه في الطبقة ،  
لكون نصيبه من التركة اكثر منه غالبا ، حيث ان للأب السدس والباقي للولد .  
وانما قيدنا ذلك بالغالب لما قديتفق من زيادة نصيب الأب على نصيب الولد ،  
كما لو بلغ أولاد الميت عشرة مثلا ؛ فان السدس حينئذ - وهو سهم الأب - يزيد على  
ما يلحق كل ولد من باقي التركة ، حيث يقل ذلك عن السدس قطعاً . إلا ان هذا  
فرض اتفاق نادراً ، والغالب بحسب الطبع هو زيادة نصيب الولد على نصيب الأب ،

وأما النقصان عنه - كما في المثال - فهو لجهة عارضية نادرة.  
 هذا مضافا إلى اختصاصه بالحبوة ، فهو يشارك الأبوين و سائر الأولاد  
 في الميراث ويزيد عليهم بذلك فكان هو الأولي . وبهذا البيان يظهر الوجه في تقدمه  
 على سائر الأولاد ، فيكون تقدمه على الجميع لأجل الحبوة .  
 فاتضح من جميع ما مر : ان قوله - عَلِيًّا - : « يقضي عنه أولى الناس بميراثه »  
 ظاهر في ارادة الولد الاكبر فقط .

فان قلت : ورد مثل هذا - ايضا - في باب الصلاة على الميت ، حيث دل على ان  
 أحق الناس بالصلاة على الميت اولاهم بالميراث ، وقد فهم المشهور عنه : الأب ، فلماذا  
 لم يلتزموا بمثله في المقام ؟ وكيف صارت الأولوية هناك للأب وهنا للابن ؟ وما  
 هو الفارق بين المقامين مع اتحاد التعبيرين ؟

قلت : هذه العبارة غير واردة في شيء من نصوص باب الصلاة على الميت وانما  
 هي مذكورة في كلمات الفقهاء وشائعة على ألسنتهم . ولعل المستشكل لاحظ عبارة  
 الفقهاء من دون تفتن لخلو النصوص عنها ، والوارد في النصوص هو : « يصلى على  
 الجنائز أولى الناس بها » ومن الواضح الفرق بين التعبيرين ، اى التعبير : ( أولى  
 الناس بالميراث ) والتعبير : ( أولى الناس بالجنائز ) فان الأولى بالميراث - حسبما  
 هو المتعارف عند العقلاء - هو ولد الميت ، بناءً منهم على ان كل ما يملكه الانسان  
 فهو لولده وذريته من بعده ، وإن كان الله سبحانه وتعالى قد جعل للأب - ايضا -  
 نصيبا مفروضا في ذلك . وهذا بخلاف الأولى بالجنائز ، فانه بملاك احترام الميت  
 وتعظيمه يراد به اكبر أقرباء الميت لامحالة ، وهو الأب ، فيكون أمر التجهيز راجعا  
 اليه ومنوطا به ، فان الأب هو الأصل والميت فرع منه ، فلذلك كان هو الأولي به  
 دون غيره فهناك فرق بين جنازة الميت وبين ماله ، وبتبعه يختلف مصداق الاولوية  
 المتعلقة بكل منها حسب اختلاف مناسبة الحكم وموضوعه ، ففي الاول يكون  
 مصداق الأولى بالجنائز هو أب الميت ، وفي الثانى يراد من الأولى بميراثه هو الولد

الأكبر ، لمكان الحبوة ، كما مر .

وهذا هو السر في تفرقة المشهور بين المقامين حيث بنوا على ارادة الأب من الأولى في باب الصلاة والولد في المقام ، والأمر كذلك لما عرفت .  
وقديستدل لتعيين الولد الأكبر :

صحيحة الصفار قال ، « كتبت الى الأخير - عليه السلام - : رجل مات وعليه قضاء من شهر رمضان عشرة أيام ، وله وليان ، هل يجوز لهما أن يقضيا عنه جميعا ؛ خمسة أيام أحد الوليين وخمسة أيام الآخر؟ فوقع عليه السلام : يقضي عنه أكبر ولييه عشرة أيام ولاء ، ان شاء الله » ( ١ \* ) .

إلا أنها - لمخالفتها للاجماع ، بل الضرورة - مما ينبغي ردعلمها إلى أهلها ، وذلك من جهتين :

أحدهما - نفي مشروعية القضاء في حق غير الأكبر ، فان السئوال فيها كان عن الجواز دون الوجوب ، وهذا مما لم يقل به أحد ؛ إذ لا إشكال في مشروعية القضاء للاجنبي فضلا عن غير الأكبر من الوليين .

ثانيتها - دلالتها على اعتبار الموالاة في القضاء ، وهذا مما لا قائل به أيضا ، فانها غير معتبرة في حق الميت لو فرضنا تصديه للقضاء بنفسه فضلا عن الولي . ولأجل ذلك تكون الرواية غير سالحة للعمل بها ، بل هي مطروحة او مؤولة ويرد علمها إلى أهلها . نعم لا بأس بالأخذ بها من حيث دلالتها على ولاية الولد الأكبر . فالعمدة في المقام هو الاستدلال بصحيحة حفص بالتقريب المتقدم ،

ثم انه لا يخفى عليك : ان ما استظهرناه سابقا من دلالة صحيحة حفص على ان الأولى بالميراث هو الولد الأكبر - بالبيان المتقدم - وان كان صحيحا في نفسه ، لكن حفص نفسه لم يستظهر هذا المعنى . كما يشهد به . سئواله الثاني : « فان كان أولى الناس به امرأة؟ » ، إلا أن عدم فهمه لا يضر بالاستدلال ، فاننا انما نتعبد بنقله

وان كان الاحوط - مع فقد الولد الاكبر - قضاء المذكورين على ترتيب الطبقات (١) ، و أحوط منه قضاء الاكبر فالاكبر (٢) من الذكور ، ثم الاناث في كل طبقة ، حتى الزوجين: والمعنى ، و ضامن الجريرة .  
(مسألة ١) : انما يجب على الولى قضاء ما فات عن الابوين من صلاة نفسها

لابفهمه . ونصدقه في روايته لافي درايته ، ومارواه ظاهر في ما ذكرناه كما عرفت ثم انا لوتنزلنا عن ذلك وانكرنا ظهور الصحيحة فيه فلا ريب في عدم ظهورها في المعنى الآخر أيضا ، اعني به الاولوية باعتبار طبقات الارث ، و غايته ان تصبح الرواية مجملة ، حيث لم يظهر منها ان المراد بالاولى هو شخص واحد معين - وهو الولد الاكبر كما استظهرناه - او المراد به الطبقة المتعينة للارث بالفعل حسب نظام الطبقات ، ولكن الولد الأكبر هو القدر المتيقن لدخوله على كل تقدير . كما لا يخفى ، وأما غيره فلم يعلم ارادته لفرض اجمال النص وتردده بين المعنيين ، فيرجع فيمن عداه إلى أصالة البراءة للشك في التكليف بالنسبة إليهم، فتكون النتيجة هي اختصاص الحكم بالولد الاكبر .

وبهذا البيان يظهر الحال في موثقة أبي بصير المتقدمة (١\*) حيث قال الطحاوي :

« يقضيه أفضل أهل بيته..» فان كلمة (أفضل) مجمل ولم يعلم المراد منه . فهل يراد به الأعم لينطبق على كل الطبقات بما فيهم الولد الأصغر أيضا لامكان ان يكون أعلم من الأكبر ، أو ان المراد به الأقرب من اهل بيت الميت اليه المنطبق على الولد الاكبر فقط؟؟ كما لعله الأقرب .

(١) قد عرفت انه لا دليل على الوجوب في غير الولد الاكبر ، فيكون المرجع في النفي أصالة البراءة ، إلا ان الاحتياط في محله .

(٢) لصحيفة الصغار المتقدمة (٢\*) بل الاحوط ان تقضي البنت مع عدم وجود الرجل في الطبقة الأولى كما فتى به المفيد - قده - وان كان ذلك على خلاف صحيفة البخاري من الاختصاص بالرجال .

(١\*) تقدمت في ص ١٩٨ .

(٢\*) تقدمت في ص ٢٠٣ .



(١) فلا يجب عليه ما وجب عليها بالاستيجار ، أو على الاب من صلاة أبويه من جهة كونه وليا .

(مسألة - ٢) : لا يجب على ولد الولد القضاء عن الميت (٢) اذا كان هو الاكبر حال الموت ، وان كان هو الاحوط ، خصوصا اذا لم يكن للميت ولد .  
(مسألة - ٣) : اذا مات اكبر الذكور بعد أحد أبويه لا يجب على غيره من

الاختصاص بما فات من نفسه .

(١) لانصراف الأدلة إلى ما فات عن الميت من صلاة نفسه دون مطلق الفاتت . هذا والظاهر انه ليس في شيء من روايات الباب ما يصلح للاطلاق كى يدعى انصرافه إلى ما ذكر وانما هي باجمعها خاصة بهذا المورد . فان العمدة فيها انما هي صحيحة حفص والموثقة المتقدمتان ، (١\*) والمذكور في الصحيحة «في الرجل يموت وعليه صلاة أو صيام . قال : « يقضى عنه أولى الناس بميراثه » وهو - كما ترى - ظاهر في ما فات عن الميت من صلاة نفسه أو صيامه . لقوله -  $\frac{\text{عليه}}{\text{عليه}}$  - : « يقضى عنه . . » ولو كان المقضى هو ما وجب على الميت ولو استيجارا لزم أن يقضى الولى عن من استؤجر الأب له لا عن الأب نفسه ؛ كما هو ظاهر ، فتخصص الصحيحة - لامحالة - بما وجب على الأب أصاله لا مطلقا .

و كذلك الحال في موثقة أبي بصير المتقدمة (٢\*) فانها خاصة بما فات المكلف من نفسه ، لفرض السؤال فيها عن : « رجل سافر في شهر رمضان فادركه الموت قبل أن يقضيه . . » .

و حاصل الكلام : ان عدم وجوب قضاء مطلق ما وجب على الميت ولو للاستيجار ونحوه انما هو لأجل قصور المقضى لوجود المانع ، وهو الانصراف فلاحظ .  
(٢) وذلك لأنه مع وجود الولد - كما هو المفروض - يكون هو الأولى بالميراث ، كما اقتضاه صحيح حفص المتقدم فلا يجب على غيره ،

ومع هذا فقد احتاط الماتن - قدمه - في وجوب القضاء على ولد الولد الأكبر

اخوته (١) الاكبر فالاكبر .  
 (مسألة - ٣) : لا يعتبر في الولي أن يكون بالغاً عاقلاً عند الموت (٢) ،  
 فيجب على الطفل اذا بلغ ، وعلى المجنون اذا عقل و اذا مات غير البالغ  
 قبل البلوغ أو المجنون قبل الافاقة لا يجب على الاكبر بعدهما .  
 (مسألة - ٥) : اذا كان أحد الاولاد اكبر بالسن والآخر بالبلوغ فالولي

مع وجود الولد ، خصوصاً مع عدم وجود الولد للميت .  
 اما الاحتياط مع وجود الولد للميت ففيه ما لا يخفى ، فانه - حينئذ - لا موجب  
 للقضاء على ولد الولد بعد اختصاصه بمقتضى الأخبار المتقدمة بالولد ، فان ولد الولد  
 لا يرث الميت مع وجود الولد ، فضلاً عن كونه الاولي بالميراث ، و مطلق الكبر  
 لا خصوصية فيه .

نعم الاحتياط الثاني في محله ، فان الاولي بالميراث حينئذ هو ولد  
 الولد ، فيجب عليه القضاء احتياطاً .

(١) فان الظاهر من (أولي بالميراث) المفسر بالولد الاكبر من كان  
 كذلك حال الموت . فلا دليل على وجوب القضاء على غيره ممن لا ينطبق عليه العنوان  
 المذكور حال الموت ، وان كان قيام الاكبر فالأكبر بذلك هو الأحوط .

#### عدم اعتبار الكمال في الولي حال الموت

(٢) فان المصرح به في دليل الوجوب : انه يقضى عنه أولى الناس بميراثه ،  
 وبعد بلوغ الطفل - أو بعد الافاقة - يصدق عليه العنوان المذكور فيجب عليه القضاء .  
 وبكلمة اخرى : ان وجوب القضاء على من هو أولى الناس بالميراث كسائر  
 التكليف انما يتنجز عند تحقق شرائطه التي منها البلوغ والعقل ، فاذا بلغ الصبي -  
 أو أفاق المجنون وعقل - تنجز التكليف المذكور في حقه لامحالة .

وأولى منهما بالحكم من لم يكلف بذلك لغفلة ونوم ونحوهما فانه لو استيقظ  
 أو التفت بعد ذلك وجب عليه القضاء بلا ريب .

والحاصل : انه لا يعتبر فيمن يجب القضاء عليه ان يكون مكلفاً من أول زمان

## هو الاول (١) .

(مسألة ٦) : لا يعتبر في الولي كونه وارثاً (٢) ، فيجب على الممنوع من الارث بالقتل او الرق أو الكفر .

(مسألة ٧) : اذا كان الاكبر خنثى مشكلاً فالولي غيره من الذكور (٣)

الوجوب ، بل يجب ذلك على من صح تكليفه به بعد ذلك اذا كان أولى الناس بالميراث ،  
أضابط في الاكبرية :

(١) ان المصريح به في اخبار الباب هو وجوب القضاء على أولى الناس بالميت ، وهو انما ينطبق على الاكبر من حيث السن لأجل الحبوة ، فيكون المدار على الاكبرية بحسب السن دون البلوغ . إذ لا عبرة به في الأخبار ، كما هو ظاهر .

(٢) و كانه - قدمه - اعتمد في ذلك على تعبير الفقهاء في كلماتهم ، فقد عبروا عنه : بان القاضي هو الولد الأكبر ، بل انظر إلى كونه وارثاً بالفعل . ولكن هذا لا يتم بالنظر إلى الأخبار المتقدم ذكرها ، فانها دلت على كون القاضي هو الأولى بالميراث وهذا - كما قلنا - انما ينطبق على الولد الأكبر من جهة الحبوة وغيرها ومن البدهي أن القاتل ونحوه ليس بالأولى بالميراث بالفعل ، فلا يجب عليه القضاء بمقتضى تلكم النصوص .

ودعوى : ان المراد بالأولى هي الأولوية بالقتضاء و بالطبع مع قطع النظر عن الموانع والعوارض الخارجية خلاف الظاهر ، فان الظاهر منه هو من كان ينطبق عليه العنوان المذكور بالفعل ، كما هو الحال في نظائره من قولنا (الخمير حرام) يراد به ما كان خميراً بالفعل ، وهنا يراد به الأولى بالميراث فعلاً لا ما هو كذلك شأننا واقضاء . وعليه فيختص وجوب القضاء بغير القاتل .

## الخنثى المشكل

(٣) فان الموضوع في لسان الدليل هو : أولى الناس بالميراث ، المنحصر في الولد الأكبر كما مر . ومع الشك في ذكورية الخنثى تجري في حقه أصالة العدم فلا

وان كان أصغر ، ولو انحصر في الخنثى لم يجب عليه .

يعطى الحبوقة . بل تدفع إلى الذكر الأكبر عدا الخنثى ، ويكون هو الأولي بالميراث ، فلا يجب القضاء على الخنثى .

والظاهر هو التفصيل بين بلوغ الخنثى بعد موت الأب فيجب عليه القضاء ، وبلوغه قبل ذلك فلا يجب عليه . والوجه فيه : أن الخنثى المشكل - بعد تدرده بين الذكر والأنثى - مما يعلم اجمالا بكونه مكلفا اما بتكاليف الرجال أو النساء ، وحيث كانت الاصول متعارضة فلامحالة كان العلم الاجمالي منجزا في حقه ، فيجب عليه الجمع بين أحكام الرجال والنساء . وعليه فان كان بلوغه قبل الموت فحيث كان العلم الاجمالي المذكور قد تنجز في حقه في أول البلوغ وقد أثر أثره ، كان الموت اللاحق موجبا للشك في حدوث تكليف جديد زائداً على ما تنجز سابقا بالعلم الاجمالي ، فيتمسك في نفيه بالبراءة . فلا يجب عليه القضاء .

وأما اذا كان البلوغ بعد موت الأب ، والمفروض عدم اختصاص وجوب القضاء بالبالغين حين الموت وانما يعم الصبي إذا بلغ بعد ذلك كما سبق ، فلامحالة يعلم اجمالا - حين بلوغه - بكونه مكلفا بتكاليف الرجال - ومن جملتها وجوب القضاء - أو بتكاليف النساء ، ولتعارض الأصول يتنجز العلم المذكور ، فيجب عليه القضاء حينئذ بمقتضى العلم المذكور ،

والحاصل . ان الفرق بين صورتين واضح وظاهر ، ففي الأولى كان العلم الاجمالي منجزا قبل الموت ، وبعده كان الشك في توجه تكليف جديد ، والبراءة تنفيه . وأما في الثانية فكان حين البلوغ يعلم اجمالا بتوجه تكليف ، ومنها وجوب القضاء . وكان مقتضاه هو وجوب القضاء عليه لامحالة .

نعم لو فرضنا ان الأكبر بعد الخنثى أو غيره قضى ما فات عن الأب سقط التكليف به حينئذ عن الخنثى لخروج التكليف به عن اطراف العلم الاجمالي لاجل انتفاء الموضوع ، لفراغ ذمة الميت حينئذ ، كما هو ظاهر . فالصحيح هو التفصيل بهذا النحو كما اشرنا اليه في التعليقة .

( مسألة - ٨ ) : لو اشتبه الأكبر بين الاثنين أو الأزيد لم يجب على واحد منهم ( ١ ) ، و إن كان الأحوط التوزيع أو القرعة .

### اشتباه الأكبر بغيره .

( ١ ) فان موضوع الحكم - وهو الأولي بالميراث المنحصر في الولد الأكبر كما مر - مما يشك في انطباقه على كل منهما ، فتجري البراءة في حق كل منهما . و العلم الإجمالي بوجود الأكبر في البين ، لا أثر له بعد تردد التكليف بين شخصين و عدم توجه الخطاب المعلوم بالإجمال إلى شخص واحد ، فلا يصلح للتمييز ، كما لا يخفى .

هذا وقد يقال بالوجوب على كل منهما ، لأن كلا منهما يشك في أكبرية غيره ، والأصل عدمه . ويتوجه عليه :

أولاً - ان عنوان الولد الأكبر و ان كان مذكوراً في كلمات الفقهاء لكنه ليس موضوعاً للحكم ، بل الموضوع المذكور في لسان الرديات إنما هو الأولي بالميراث ، أو أفضل أهل بيته ، كما عرفت ، ولا أصل ينقح به هذا الموضوع كما هو ظاهر .

وثانياً - لو سلمنا أن الموضوع هو الولد الأكبر فإثماً يتجه تقرير الأصل لو كان مفهوم الأكبر مركباً من جزئين ، الولادة من الأب و عدم تولد شخص آخر منه قبله ، فانه - بعد ضم الجزء الثاني الثابت بالاستصحاب إلى الأول الثابت بالوجدان - يلتزم الموضوع لامحالة ، ويثبت أنه الأكبر فيجب عليه القضاء . لكنه ليس كذلك جزماً ، فان الأكبرية عنوان بسيط منتزع من عدم تولد غيره قبله ، ولا يثبت مثل هذا العنوان البسيط بالأصل ، كما هو واضح .

و ثالثاً - لو سلمنا تركبه من جزئين وأنه قد تم اركان الاستصحاب لكان ذلك معارضاً بمثله لا محالة ، إذ يجري في حق كل من الأخوين - أو الأخوة - استصحابان يختلفان في الأثر ، أحدهما : أصالة عدم تولد شخص آخر قبله ، و بعد ضمه إلى تولده وجدانا من أبيه ، يحرز أنه الأكبر ، و أثره وجوب القضاء عليه .

( مسألة - ٩ ) : لو تساوى الولدان قسط القضاء عليهما ( ١ ) ، ويكلف بالكسر - أى ما لا يكون قابلاً للقسمة والتقسيم ، كصلاة واحدة ، وصوم واحد - كل منهما على الكفاية ، فلهما أن يوقعا دفعة واحدة ، و يحكم بصحة كل منهما وإن كان متحداً في ذمة الميت .

و لو كان صوماً من قضاء شهر رمضان لا يجوز لهما الإفطار بعد

ثانيهما : أصالة عدم تولد شخص آخر قبل أخيه ، وبعد ضمه إلى تولده هو من أبيه وجدانا ، يحرز به أن الأخ هو الأكبر ، وأثره هو وجوب القضاء على الأخ لا عليه ، فيتعارض الاستصحابان لا محالة .

فتحصل : ان الأقوى هو عدم الوجوب على واحد منهم ، كما أفاده في المتن ، وإن كان الأحوط هو التوزيع أو القرعة كما أفاده - قده - .

#### التساوى في السن .

( ١ ) إذا تساوى الولدان في السن - كما في التوأمين ، أو المتولدين من أمين في ساعة واحدة - فهل يقسط القضاء عليهما حينئذ ، أو يجب عليهما كفاية ، أولاً يجب على واحد منهما شيء أصلاً؟؟؟ وجوه ، بل أقوال :

نسب الأخير إلى الحلي - رم - استناداً إلى أن موضوع الحكم هو الولد الأكبر ، والمفروض هو انتفاؤه بعد تساويهما في السن .

وهو ساقط جداً ، فإن الموضوع ليس هو عنوان الأكبر - وإن ذكره الفقهاء في كلماتهم - كما مر مراراً ، بل الموضوع هو الأولي بالميراث الصادق عليهما معاً . مع أن الأكبرية - على تقدير اعتبارها - إنما تلحظ بالاضافة إلى من هو أصغر منه على تقدير وجوده ، لا بالاضافة إلى من يساويه في السن . ولذا لو انحصر الوارث بولد واحد كان هو الولي بلا إشكال وإن لم يصدق عليه عنوان الأكبر ، فليست الأكبرية معتبرة على الإطلاق ، كما هو ظاهر . إذناً فالمسألة تدور بين القولين الأولين .

ذهب كثيرون إلى التقسيط منهم المصنف - قده - ، وقد استدلل له شيخنا

الأُصاري - قده - في رسالته بعد اختياره ذلك :  
 بان دليل وجوب القضاء لما كان مجعلاً ولم يكن صالحاً لاثبات أحد الأمرين  
 في المقام ، من التقييط و الوجوب الكفائي ، كان المرجع حينئذ هو الأصل ،  
 ومقتضاه التقييط ، فإن نصف ما في ذمة المييت واجب على كل من الأخوين على  
 كل تقدير ، أي سواء أكان الوجوب كفائياً أم على سبيل التقييط ، فيكون هذا  
 هو المتيقن به ، و ينفي الزائد على ذلك - للشك في ثبوته - بأصالة البراءة عنه .

و قد فصل المصنّف - قده - بين ما إذا كان المورد قابلاً للتقييط فالتزم فيه  
 بذلك ، وبين ما إذا لم يقبله ، كما إذا اشتغلت ذمة المييت بصلاة واحدة أو صوم يوم  
 واحد ، أو استلزم التقييط الكسر ، كما في ما إذا اشتغلت ذمته بصلوات ثلاث ،  
 أو صوم خمسة أيام ، فالتزم في مثل ذلك بالوجوب على كل منهما كفاية .

ولا يخفى أن الجمع بين الأمرين ، اعنى القول بالتقييط فيما يقبله ،  
 والالتزام بالوجوب الكفائي فيما لا يقبله مما يشكل اثباته بالدليل ، بل اثباته بدليل  
 واحد مستحيل ، كما هو ظاهر ، حيث لا يتكفل الدليل الواحد باثبات الوجوب  
 العيني والكفائي معاً .

و كأن الوجه في ما ذهب إليه - قده - من الوجوب الكفائي فيما لا يقبل  
 التقييط : هو العلم الخارجي بوجوب تفرغ ذمة المييت مطلقاً ، بحيث لا يحتمل  
 اختصاصه بما يقبل التقييط ، وحينئذ فلا يحتمل انتفاء الوجوب في هذا الفرض كما  
 انه لا يحتمل الوجوب العيني على كل منهما ، فان الفائتة الواحدة لا تستدعي قضاءين  
 بالضرورة ، فلا محالة ينحصر الوجه المعقول بالوجوب الكفائي .

والأقوى هو القول بالوجوب الكفائي مطلقاً ، بلا فرق بين ما يقبل التقييط  
 وما لا يقبله . و الوجه فيه : أن الاستفادة من قوله عَلَيْهِ - في صحيحة حفص  
 المتقدمة ( ١ \* ) - : « يقضى عنه أولى الناس بميراثه » أن وجوب القضاء ثابت في

الزوال ( ١ ) والاحوط الكفارة على كل منهما مع الافطار بعده ، بناء على وجوبها في القضاء عن الغير ايضاً ، كما في قضاء نفسه .

حق طبيعي الولي الصادق - تارة - على الواحد - كالولد الاكبر - و هو الغالب ، وعلى المتعدد اخرى ، كما في المقام . فموضوع الوجوب هو الطبيعي الصادق على الواحد والمتعدد ، كما أن الواجب هو الطبيعي الفائت عن الميت ، أي كل فرد منه اشتغلت ذمته به ، فيجب قضاء طبيعي مافات على طبيعي الولي .

و نتيجة ذلك : الالتزام بالوجوب العيني في فرض وحدة الولي ، والوجوب الكفائي عند تعدده ، إذ لا يحتمل العينية في هذا الفرض ، كيف وان الفائتة الواحدة لا توجب الإقضاء واحداً لا قضاءين ؟ كما لا يحتمل التقسيط ايضاً لما عرفت آنفاً : من وجوب قضاء الطبيعي - بمعنى كل فرد من الفائتة - على الولي ، فكل من الوليين يجب عليه الايتان بجميع مافات الميت ، فإذا كان قد فاتته صلاتان أو ثلاث صلوات كان الواجب على طبيعي الولي قضاء كل صلاة فاتته لا حصّة من ذلك . كما لا يحتمل السقوط رأساً ، كما مر . و عليه فلا مناص من الالتزام بالوجوب الكفائي .

فيجب عليهما معا كفاية الايتان بجميع مافات الميت ، فإذا بادر أحدهما إلى ذلك سقط عن الآخر من غير فرق بين ما يقبل التقسيط وما لا يقبله ، أو ما يستلزم الكسر وما لا يستلزمه ، لوحدة المناط في الكل . وإذا فرضنا انهما أو قعاه دفعة واحدة ، بان صاماه عنه في يوم واحد ، أو صلّيا عنه بحيث كان فراغهما منها في زمان واحد ، كان ذلك كما لو صلّياها جماعة حيث يحكم بصحة كلتا الصلاتين ، وإن كان ما اشتغلت به ذمّة الميت واحداً ، كما اشار إليه المصنّف - قده - فان الوجوب كان ثابتاً في حق طبيعي الولي كما عرفت ، و هو كما يصدق على الواحد يصدق على المتعدد المتحقق دفعة واحدة ، كما هو ظاهر .

( ١ ) المعروف بينهم عدم جواز الافطار بعد الزوال في قضاء شهر رمضان الموسع ، وانه إذا أفطر وجبت عليه الكفارة ، من غير فرق بين القضاء عن نفسه و



( مسألة - ١٠ ) : اذا اوصى الميت بالاستيجار عنه سقط عن الولي ( ١ )  
بشرط الاتيان من الاجير صحيحاً .

عن غيره . وإن كان هناك بعض الخلاف في المسألة تأتي الإشارة إليه في محله ان شاء الله تعالى . وعلى أي حال ، فهل الحكمان مما يثبتان في المقام أو لا؟ .

اما بالنسبة إلى جواز الافطار فلا يبعد التفصيل بين صورة الإطمينان بتمام الآخر وعدمه ، فيجوز له الافطار في الأولى دون الثانية ، فإنه بعد فرض كون الوجوب كفاًئياً ، وحصول الاطمينان بوجود من به الكفاية وقيامه بالواجب على الوجه الصحيح لا موجب للمنع عن افطار هذا الشخص ، وهذا بخلاف ما إذا لم يطمئن بذلك ، بان كان شاكاً في إتمام الآخر أو مطمئناً بعدمه ، فيشكل له الافطار حينئذ ، بل لا يجوز ، فإن الإفطار في هذا الحال يكون بمثابة الاخلال بالواجب الكفائي وعصيانه ، كما لا يخفى . فتأمل .

و أما الكفارة ، فلا يبعد القول بوجوبها كفاية ، نظراً إلى كونها تتبع في ذلك كيفية وجوب الصوم ، فإذا كان وجوب الصوم بنحو الكفاية - كما عرفت - كانت الكفارة - أيضاً - كذلك .

هذا إذا أفطرا دفعة واحدة ، و اما إذا كان بينهما في ذلك سبق ولحق ، بان أفطر أحدهما أولاً ، عصياناً ، أو لاطمينانه بتمام الآخر حيث جاز له الافطار حينئذ كما عرفت ، فيمكن القول باختصاص الكفارة - حينئذ - بالمتأخر ، إذ بعد افطار الأول ينقلب الوجوب الكفائي إلى العيني بالنسبة إليه ، الموجب لاختصاص الكفارة به ، كما لا يخفى . فتدبر جيداً .

### السقوط عن الولي بالوصية :

( ١ ) اما جواز مثل هذه الوصية و مشروعيتها فمما لا إشكال فيه ولاخلاف ، وقد ادعي عليه الاجماع . ولا حاجة إلى الاستدلال به لكون الحكم على طبق القاعدة ، فلا يحتاج إلى اقامة دليل عليه بالخصوص ، وذلك : لأنه بعد الفراغ عن مشروعية التبرع في النيابة عن الأموات ، كما اسلفنا القول فيه مستقصى في فصل

صلاة الاستيجار ، يكون جواز الاستيجار مثل هذا العمل السائغ بمقتضى عموم دليل الوفاء بالعقود ، كما أن صحة الوصية المتعلقة بالاستيجار المذكور تكون مشمولة لعمومات نفوذ الوصية ، فلا ينبغي التأمل في المقام في نفوذها .

إنّما الكلام في وجوب القضاء حينئذ على الولي، فقد منعه جماعة منهم شيخنا الأتصاري - قده - في رسالته واستدل له - قده - :

أولاً - بانصراف دليل الوجوب عن صورة الوصية . وفيه ما لا يخفى ، فإن الموجب للانصراف إن كان هو التنافي بين الأمرين فهو يرجع إلى الوجه الآتي ، وستعرف ما فيه . وإن كان شيئاً آخر فعليه البيان بعد ان لم يكن مبيناً بنفسه .

و ثانياً - بثبوت المنافاة بين الوجوب على الولي وبين نفوذ الوصية ، وإن لا يمكن الجمع بينهما يتقدم الثاني لا محالة .

بيان ذلك : انه بعد فرض وجوب العمل بالوصية لا يمكن الجمع بينه و بين الوجوب على الولي عينا ، فإن الفائتة الواحدة لا تقضى مرتين ، ولا يجب قضاؤها على شخصين . و الحمل على الوجوب الكفائي مخالف لظاهري الدليلين ، و حيث تصل النوبة إلى الأخذ بظاهر أحدهما فلا محالة يتعين تقديم الوصية ، لأن وجوبها ثابت بالعنوان الثانوي الحاكم على العناوين الأولى ، كما في غير المقام ، فانها أحكام طبيعية اقتضائية لاتنافي بينها وبين الحكم الثابت بالعنوان الثانوي الطاريء ، بل هي محكومة به . وعليه فوجوب القضاء على الولي حكم اولي اقتضائي ، ووجوب العمل بالوصية حكم ثانوي فعلي حاكم عليه . و لعله لأجل ذلك حكم - قده - بانصراف الدليل عن مثل المقام .

قلت: الظاهر عدم التنافي بين الأمرين . و توضيحه يتوقف على بيان ما في الوصية بالاستيجار من الجهات لئرى بعد ذلك ان ايّا منها تنافي وجوب القضاء على الولي ، فنقول : ان الثابت في الفرض المذكور عند التحليل امور ثلاث :

أحدها - وجوب الاستيجار على الوصى ، ولا ينبغي التأمل في عدم التنافي بينه وبين وجوب القضاء عيناً على الولى ، فانهما حكمان لموضوعين ، و لشخصين أحدهما اجنبى عن الآخر ، ولامعنى حينئذ للحمل على الوجوب الكفائى ، لا لمجرد مخالفته لظاهر الدليلين - كما ذكره قدم - بل لامتناعه في نفسه ، فان مورد الوجوب الكفائى ما إذا كان هناك حكم واحد قد تعلق بطبيعى المكلف ، والمفروض هنا ثبوت حكمين متغايرين موضوعاً و متعلقاً ، أحدهما : وجوب الاستيجار الثابت للوصى ، والآخر وجوب القضاء للولى ، و لا ارتباط لأحدهما بالآخر ، فلا منافاة بين الحكمين في هذه المرحلة .

ثانيها - ملكية الموصى أو الوصى للعمل في نمة الأجير . ولا شك - أيضاً - في عدم منافاتها لوجوب القضاء على الولى ، لعدم التنافي بين الحكم التكليفي و الوضعي .

ثالثها - وجوب الصلاة على الأجير ، من باب وجوب تسليم العمل المستأجر عليه ، الثابت بمقتضى عقد الإجارة و إذا كان هناك تناف بين الحكمين فائماً يكون ذلك في هذه المرحلة ، إذ قد يتوهم : التنافي بين هذا و بين وجوب القضاء على الولى ، فان فائفة المليت لا تقتضى إلا قضاءها مرة واحدة ، إذ لا معنى لتفريغ ذمته مرتين ، فكيف يمكن الالتزام مع هذا بوجوب القضاء على كل من الأجير و الولى عيناً . ولا مجال للالتزام - حينئذ - بالوجوب الكفائى أيضاً ، فان مقتضى عقد الإجارة هو وجوب التسليم على الأجير عيناً ، فانه طرف عقد الإيجار لا الطبيعى الأعم منه و من الولى ، فكيف يمكن ان يكون عمل الولى " وفاءً " بعقد الإجارة مع كونه اجنبياً عنه بالكلية ؟!

و التحقيق : عدم المنافاة بينهما حتى في هذه المرحلة ، لاختلاف الحكمين سنخاً ، فان الوجوب الثابت على الأجير مطلق غير مشروط بماعدا الشرائط العامة ومنها القدرة على التسليم التي ستعرف حالها . وهذا بخلاف الوجوب المتعلق بالولى

• • • • •

فهو مشروط - حدوثاً وبقاءً - باشتغال ذمّة المييت بالقضاء ، لكونه مأموراً بتفريغ ذمته الموقوف ذلك على اشتغال الذمة ، فكما ان انتفاء اشتغال الذمة حدوثاً يوجب انتفاء وجوب القضاء على الولي رأساً كذلك فراغ ذمته بقاءً - كما لو تبرع به متبرع ، أو بادر الأجير إلى ذلك - يوجب سقوط الوجوب عن الولي بقاءً لانعدام الموضوع.

و على الجملة : تكليف الولي بالقضاء دائر مدار اشتغال ذمة المييت به حدوثاً وبقاءً ، ففي كل آن زال الاشتغال المذكور سقط الوجوب عن الولي أيضاً . و هذا بخلاف الوجوب الثابت في حق الأجير بعقد الاجارة فانه مطلق من هذه الجهة ، كما لا يخفى .

و عليه فلا تنافي بين الوجوبين لعدم المنافاة بين الواجب المطلق والمشروط ، فيكون الملقم أشبه شيء بباب الترتب حيث ان وجوب الأهم هناك مطلق و وجوب المهم مشروط بعصيان الأهم ، بلا تعاند بين الوجوبين ، كذلك الحال فيما نحن فيه غايته : ان الشرط في الملقم ليس هو العصيان بخصوصه بل مجرد عدم اتيان الأجير بالقضاء صحيحاً ، سواء أكان عاصياً بذلك أم كان معذوراً فيه . و هذا هو مراد المصنّف - قده - من اشتراط السقوط عن الولي باتيان الأجير صحيحاً .

ثم انه لو بادر الولي إلى القضاء قبل الأجير ، فهل يحكم بانفساخ الاجارة؟ فيه تفصيل ، مرت الإشارة إليه في المسألة الثانية و العشرين من الفصل السابق ، ومحصّله :

ان الاجارة قد تقع على ذات العمل ، وأخرى على عنوان التفريغ . فعلى الأول لا موجب للانفساخ أبداً ، لتمكن الأجير من الاتيان بالعمل بعد ذلك ولو رجاءً ، لاحتمال الفساد واقعاً في عمل الولي ، لاشتماله على خلل لم يعلم به ، كأن يكون جنباً وهو لا يدري ، حيث يكون العمل من الأجير - حينئذ - صحيحاً

( مسألة - ١١ ) : يجوز للولي ( ١ ) أن يستأجر ماعليه من القضاء عن الميت .

و مشروعاً ، فهو قادر على التسليم عقلاً و شرعاً ، ولا يعتبر في الإجارة أكثر من هذا ، فلا موجب للانفساخ ، فيجب عليه القضاء - حينئذ - رجاءً ، وفاءً بعقد الإجارة .

و أما على الثاني فتارة : لا يتمكن الأجير من التفريغ أصلاً ، لا حدوثاً و لا بقاءً ، كما في المرأة حال طمئنها إذا بادر الولي إلى القضاء خلال هذه الفترة ، لعدم تمكنها من العمل خلال الفترة للمطمئ ، ولا بعدها لانتفاء الموضوع ، فتكون القدرة على التسليم منتفية في حقها في جميع الأوقات المتصورة ، و في مثل ذلك لا ينبغي الشك في انفساخ الإجارة بالعجز عن التسليم ، الكاشف عن عدم كون الأجير مالكا لشيء حتى يملكه الغير ، ولا إجارة إلا في ملك .

و أخرى : يطراً العجز عليه بعد فرض تمكنه من ذلك ، كما لو استؤجر للصلاة خلال شهر - مثلاً - فسامح في الاثنيان به إلى ان بادر الولي إليه فحصل به التفريغ و انتفى به الموضوع بقاءً بعد فرض قدرته عليه حدوثاً و حينئذ لا موجب للانفساخ ، كما في جميع موارد العجز الطاري ، غايته : ثبوت الخيار للمستأجر ، فان اختار الفسخ رجع على الأجير باجرة المسمى ، و إن أمضى العقد طالبه بقيمة العمل ، أي اجرة المثل ، للانتقال إلى البدل بعد تعذر العين .

جواز استئجار الولي غيره .

( ١ ) مقتضى ظواهر جملة من النصوص الواردة في المقام - كصحيح حفص وغيره - اعتبار المباشرة في القضاء في حق الولي ، كما هو الحال في ظاهر كل خطاب متوجه إلى الملوك فان مقتضى اطلاقه هو المباشرة وعدم سقوط التكليف بفعل الغير ، كما حقق ذلك في محله .

إلا أنه ورد في بعضها : اطلاق مشروعية العبادة عن الأموات الكاشف عن صحة التبرع من غير الولي بل في بعضها : التصريح بصحتها من قبل أخ الميت ، فانه بعد

قيام الدليل على مشروعية التبرع لكل أحد وفراغ ذمة الميِّت به ، يستكشف منه كون الوجوب المتعلق بالولي مشروطاً - حدوداً وبقاءً - باشتغال ذمة الميِّت بالقضاء ، فلا تكليف بعد التفريغ باداء المتبرع ، كما مرت الإشارة إلى ذلك في المسألة السابقة . ولا جله يرفع اليد عن ظواهر النصوص الدالة على المباشرة ويحكم بسقوط التكليف بفعل الغير أيضاً .

و عليه ، فلا مانع من تسبيب الولي إلى تصدى الغير للتفريغ ، إما باستدعائه للتبرع والتماس منه أو باستيجارته لذلك ، لصحة الفعل الصادر عن الأجير ، وقدرته - عقلاً و شرعاً - على التسليم بعد فرض جواز التبرع منه كما عرفت . ولا يعتبر في صحة الإجارة أكثر من ذلك ، فشملة عمومات الإجارة من دون حاجة إلى قيام دليل عليه بالخصوص .

فما يظهر من الحلّي و جماعة من عدم السقوط عن الولي بذلك ، لأجل الشك فيه ومقتضى الأصل العدم ، كما ترى ، إذ لا ينتهي الأمر إلى الأصل مع فرض قيام الدليل كما عرفت . ومن الواضح : انه لا معنى لوجوب التفريغ على الولي بعد حصوله بفعل الغير ، المتبرع بذلك أو الأجير .

نعم قد يظهر من مكاتبة الصفار - المتقدمة - لزوم مباشرة الولي وعدم السقوط بفعل الغير ، قال : « كتبت إلى الأخير - عليه السلام - : رجل مات وعليه قضاء شهر رمضان عشرة أيام ، وله وليان ، هل يجوز لهما أن يقضيا عنه جميعاً ، خمسة أيام أحد الوليين وخمسة أيام الآخر ؟ فوقّع عَلَيْهِ السَّلَامُ : يقضي عنه أكبر ولييه عشرة أيام ولاء ، إن شاء الله تعالى » ( ١ \* ) .

لكن الصحيحة بظاهرها مطروحة مهجورة ، ولا بد من رد علمها إلى أهلها ، لدالتها على عدم مشروعية القضاء عن غير الولي ، وعلى اعتبار التوالي فيه أيضاً

( ١ \* ) وسائل الشريعة الباب ٢٣ من ابواب احكام شهر رمضان ، الحديث : ٣ .

(مسألة - ١٢) : اذا تبرع بالقضاء متبرع سقط القضاء عن الولي ( ١ ) .

(مسألة - ١٣) : يجب على الولي مراعاة الترتيب ( ٢ ) في قضاء

الصلاة ، وان جهله وجب عليه الاحتياط بالتكرار .

(مسألة - ١٤) : المناط في الجهر والاختفات على حال الولي المباشر ( ٣ )

لا الميت ، فيجهر في الجهرية وان كان القضاء عن الام .

وشيء منهما مالم يلتزم به أحد من الأصحاب ، فان محل الكلام إنما هو الوجوب على الولي ، وأما الجواز وأصل المشروعية فثبوت ذلك في حق كل أحد مما لا إشكال ولا كلام فيه .

وأما التوالي في القضاء فلم يكن معتبراً في قضاء الميت نفسه لو كان هو المتصدي لقضاء ما بذمته في حال حياته فكيف يعتبر ذلك في وليه ؟ فلا مناص من التأويل بحمله على الأفضلية كما ليس ببعيد ، أورد علمها إلى أهله .

( ١ ) وقد ظهر وجهه مما مر في المسألة السابقة ، وما مر في مطاوي الأبحاث المتقدمة أيضاً .

الترتيب وغيره .

( ٢ ) عرفت سابقاً : عدم وجوبه في غير المترقبين بالذات ، كالظهيرين والعشاءين من يوم واحد ، فلا حاجة إلى التكرار في صورة الجهل ، وإن كان أحوط .

( ٣ ) فانهما - كاعتبار السائر ، وعدم لبس الحرير أو الذهب للرجال - من شرائط المصلي دون الصلاة فتكون العبرة بحال النائب المباشر دون المنوب عنه ، فإذا كان رجلاً وجب عليه الجهر في الجهرية ، وحرّم عليه لبس الذهب و الحرير ، ولم يجب عليه ستر ماعدا العورتين وإن كان المنوب عنه امرأة ، والعكس بالعكس . و هكذا الحال في سائر الأحكام المتعلقة بالمصلي .

(مسألة ١٥-) : في أحكام الشك والسهو يراعى الولي تكليف نفسه ( ١ ) ،  
اجتهاداً أو تقليداً ، لا تكليف الميت ، بخلاف اجزاء الصلاة و شرائطها فانه  
يراعى تكليف الميت ( ٢ ) . وكذا في أصل وجوب القضاء ، فلو كان مقتضى  
تقليد الميت أو اجتهاده وجوب القضاء عليه يجب على الولي الاتيان به وان  
كان مقتضى مذهبه عدم الوجوب . وان كان مقتضى مذهب الميت عدم الوجوب  
لا يجب عليه وان كان واجبا بمقتضى مذهبه . الا اذا علم علماً وجدانيا قطعياً  
ببطلان مذهب الميت ، فيراعى حينئذ تكليف نفسه .

( ١ ) فان المصلي - وهو الولي - هو الشاك أو الساهي ، فلا بد له من  
مراعاة ما تقتضيه وظيفته في الفرض المذكور ، اجتهاداً أو تقليداً ، ولا دخل لنظر  
الميت في ذلك ، لكون ذلك من أحكام المصلي دون الصلاة ، كما مر في المسألة  
السابقة .

( ٢ ) قد مر الكلام حول الفرع في المسألة الخامسة عشر من الفصل السابق ،  
و قد قلنا هناك : إن فوائت الميت تكون موضوعاً لتوجيه الخطاب بالقضاء إلى  
الولي ، فهو المكلف بالتفريع ، ولا بدله من الاتيان بعمل يراه هو مصداقاً للتفريع  
و يعد بنظره امتثالاً للخطاب المفروض ، فلا دخل لنظر الميت في سقوط الخطاب  
المتوجه إلى الولي ، فلو اختلفا في اجزاء الصلاة أو شرائطها - اجتهاداً أو  
تقليداً - كان المتبع هو نظر الولي نفسه ، وعليه ان يعمل حسب وظيفته ، ولا أثر  
لنظر غيره . فحكمه - قده - بمراعاة تكليف الميت لعله عجيب .

و أعجب منه ما ذكره - قده - بعد ذلك ، من كون الاعتبار في أصل وجوب  
القضاء - أيضاً - بنظر الميت ، فلو اختلفا فيه - اجتهاداً أو تقليداً - كان المتبع  
في وجوب القضاء على الولي هو رأي الميت .

وهو - كما ترى - مما لا يمكننا المساعدة عليه بوجه ، فان موضوع الخطاب  
بالقضاء المتوجه إلى الولي إنما هو فوائت الميت بحيث يصدق : ( ان عليه صلاة )



( مسألة - ١٦ ) : إذا علم الولي ان على الميت فوائت ولكن لا يدري أنها فائت لعذر - من مرض أو نحوه - أو لالعذر، لا يجب عليه القضاء ( ١ ) .  
وكذا إذا اشك في أصل الفوت وعدمه ( ٢ ) .  
( مسألة - ١٧ ) : المدار في الاكبرية على التولد ( ٣ ) لاعلى انعقاد النطفة ، فلو كان أحد الولدين أسبق انعقاداً و الآخر أسبق تولداً فالولي هو الثاني ، ففي التوأمين الاكبر أولهما تولداً .

كما مر ، و السبيل إلى تشخيص هذا الموضوع إنَّما هو نظر من خوطب بالقضاء عنه ، و هو الولي ، دون غيره الاجنبي عن التكليف المذكور ، فمتى ما احرز الوالي وبأى مقدار أحرز ، تحقق الموضوع وثبوت الفوت عن الميت ، كان الخطاب المذكور فعلياً في حقه و إن لم يكن كذلك - أصلاً ، أو بذلك المقدار - في حق الميت ، والعكس بالعكس ، ولا أثر لنظر الميت حينئذ أبداً .

( ١ ) لا أثر لهذا الشك بناء على ما عرفت : من أن الأقوى وجوب القضاء على الولي بالنسبة لمطلق فوائت الميت ، سواء الفائتة لعذر أم لغيره . نعم على مسلكه - قده - من الاختصاص بما فاتته لعذر يكون المرجع في مورد الشك أصالة البراءة ، للشك في تحقق موضوع الحكم .

( ٢ ) لأصالة البراءة ، فان الموضوع للقضاء إنَّما هو صدق عنوان : ( إن على الميت صلاة أو صيام ) ونحو ذلك ، كما في صحيح حفص ، وهو مساوق لعنوان ( الفوت ) ، والمفروض الشك في تحقق العنوان المذكور ، وأصالة عدم الاثبات بالعمل في وقته ، لا يكاد يجدي لاثبات العنوان ، فيدفع بالأصل . مضافاً إلى قاعدة الشك بعد خروج الوقت ، الجارية في حق الميت .

( ٣ ) إذ لا أثر لسبق انعقاد النطفة مع التأخر بحسب التولد ، فان العبرة إنَّما هي بسبقه إلى هذا العالم الخارجي ، لكون المناطق في الاكبرية ظاهراً - عرفاً - هو هذا الاعتبار . و عليه ففي التوأمين تكون الاكبرية بسبق أحدهما ولادة ولو بدقائق ، و إن فرضنا تأخره انعقاداً .

نعم يظهر من مرسله أحمد بن علي بن أشيم عن الصادق - عليه السلام - خلافه ،



(مسألة - ١٩) : الظاهر انه يكفى فى الوجوب ( ١ ) على الولى اخبار

الميت بان عليه قضاء مافات لعذر .

نعم يختص الحكم بما كان واجباً على الميت نفسه بالأصالة ، فلا يشمل ماوجب عليه بالاستيجار أو الولاية ، لأن المذکور فى الصحيحة المشار إليها : « يقضى عنه أولى الناس .. » و الضمير المجرور عائد إلى الميت ، فيكون مفادها : وجوب القضاء عن الميت نفسه ، فلا يشمل مورد الفوائت الواجبة بالاستيجار أو الولاية ، فان القضاء فى ذلك إنما يكون عن استوجره له أو عن له الولاية عليه ، لا عن الميت نفسه ، كما هو واضح . فالنص بنفسه قاصر الشمول لمثل ذلك ، بلا حاجة إلى دعوى الانصراف ، كما لا يخفى .

#### ثبوت القضاء باخبار الميت :

( ١ ) لا يخفى أنه لا دليل على اعتبار الاخبار المذکور إلا من باب الاقرار على النفس ، الذي يختص نفوذه بما إذا ترتب على ذلك أثراً فى حال الحياة ، كما فى الاقرار بالدين ، فانه يوجب إلزامه بالأداء لو طالبه الدائن ، ولو امتنع عنه وجب على الوارث إخراجه من الأصل ، وأما فى المقام فلا يترتب على إقراره أي أثر حال الحياة ، وإنما يظهر ذلك بعد الموت وفى تعلق الوجوب بالولى ، فيكون مرجعه إلى الاقرار على شخص آخر لا على نفسه ، و واضح : ان إقرار العقلاء على أنفسهم - لا على غيرهم - نافذ .

نعم لو فرضنا الميت ثقة كان إخباره حجة بملاك حجية خبر الثقة فى الموضوعات كالأحكام ، كما لو كان المخبر بذلك ثقة آخر غير الميت .

و على الجملة : إخبار الميت بفوائت نفسه - بهذا العنوان - لا دليل على حجيته ، ما لم يدخل تحت عنوان : ( إخبار الثقة ) الثابت حجيته فى الموضوعات كالأحكام .

(مسألة - ٢٠) : اذا مات في اثناء الوقت ، بعد مضي مقدار الصلاة بحسب حاله ، قبل أن يصلى ، وجب على الولي قضاؤها ( ١ ) .

(١) لأن موضوع الوجوب على الولي ليس هو (الفوت) عن الميِّت كي لا يشمل المقام ، بل صدق : ( انه مات و عليه صلاة أو صيام .. ) ، كما في صحيحة حفص ، وهو صادق في المقام .

و التعبير ، ب ( القضاء ) في النص ، يراد به المعنى اللغوي ، اعنى : مطلق الايمان ، دون المصطلح الخاص بالمأتمني به خارج الوقت ، حتى يتأمل في شموله للمقام . فدعوى الاختصاص بغير المقام مما ثبت فيه القضاء على الميِّت اغتراراً بالتعبير المذكور في غير محلها .

ويؤيده : رواية ابن سنان ، الواردة في خصوص المقام ، عن الصادق عليه السلام - قال : « الصلاة التي دخل وقتها قبل أن يموت الميِّت يقضى عنه أولى الناس به » ( ١ \* ) .

لكنها ضعيفة السند ، لضعف طريق السيد ابن طاووس - قدمه - في كتاب (غياث سلطان الوري ... ) كما مر ، فلا تصلح إلا للتأييد .

نعم ان هنا فرعا تعرض له جماعة من الأصحاب ، وهو : أنه هل يجب على الولي المبادرة ، بايقاع هذه الصلاة في وقتها أو أن له التأخير إلى خروج الوقت ؟ قد يقال بالأول ، فان الولي إنما يتلقى التكليف المتوجه إلى الميِّت ، على ما هو عليه ، وبما له من الخصوصيات ، فهو مخاطب بخطاب مماثل للخطاب المتوجه إلى الميِّت ، بالفرق بينهما إلا من جهة المباشر ، حيث يكون الولي قد فرض نفسه مقام الميِّت لتعذر تصدى الميِّت لذلك بنفسه ، فهذا المقدار من الاختلاف والفرق مما لامناص منه ، و أما الايقاع في الوقت فغير متعذر ، فيجب على الولي مراعاته ، كما كان ذلك واجبا على الميِّت .

ويتوجه عليه : ان تقييد الصلاة بالوقت إنما كان ثابتاً في حق الميِّت ، وقد

- ( مسألة - ٢١ ) : لو لم يكن ولى ، أو كان ومات قبل أن يقضى عن الميت ، وجب الاستيجار من تركته ( ١ ) وكذا لو تبين بطلان ما أتى به .
- ( مسألة - ٢٢ ) : لا يمنع من الوجوب على الولى ( ٢ ) اشتغال ذمته بفوائت نفسه ، ويتخير فى تقديم أيهما شاء ( ٣ ) .
- ( مسألة - ٢٣ ) : لا يجب عليه الفور ( ٤ ) فى القضاء عن الميت ، و ان كان أولى و أحوط .

سقط ذلك التكليف بالموت قطعاً ، وإنما حدث فى حق الولى تكليف آخر جديد ، ولا دليل على التقييد فى هذا التكليف الحادث ، حيث لا شاهد على اعتبار المماثلة فى جميع الأحكام . بل مقتضى الاطلاق فى صحيحة حفص عدم لزوم مراعاته ، كما لا يخفى فالاقوى : جواز تأخير الولى القضاء إلى خروج الوقت .

#### انتفاء الولى :

- ( ١ ) قدم " سابقاً : ان الاقوى عدم وجوب الاستيجار إلا فى صورة الوصية ، فلانخرج من التركة فى مفروض المسألة ، لعدم كون الواجبات الالهية من قبيل الحقوق المالية . فلا حظ ما سبق ولا نعيد .
- ( ٢ ) بلا خلاف فيه . لاطلاق الأدلة . ولا يقاس ذلك بالتطوع ممن عليه فريضة ، الممنوع منه فى الصوم بلا إشكال ، و فى الصلاة على المشهور ، لوضوح الفرق بين المقامين ، كما لا يخفى .
- ( ٣ ) لاطلاق النص ، وصور أدلة الترتيب عن الشمول للمقام . بل قد عرفت : عدم اعتبار الترتيب فى فوائت الولى نفسه إلا فى المرتبتين بالذات ، فضلا عن اعتباره بينها وبين فوائت الميت .
- ( ٤ ) لعدم الدليل عليه هنا ، وإن بنينا على المضايقة فى القضاء ، لاختصاص الدليل - على القول بها - بفوائت نفسه ، فلا يعم مانحن فيه ، كما لا يخفى . فيرجع هنا إلى إطلاق الأدلة .

(مسألة - ٢٤) : إذا مات الولي بعد الميـت قبل أن يتمكـن من القضاء ،  
ففى الانتقال الى الأكبر بعده اشكال ( ١ ) .

ومع الغض عنه فالمرجع هي أصالة البراءة . وقد عرفت فيما سبق : أن الأقوى هو المواسعة حتى في فوائت نفسه ، فضلا عن المقام .

### موت الولي قبل القضاء :

( ١ ) لا يخفى ان استشكله - قده - ذلك ينافي ما سبق منه طى مسألتين :  
الأولى - ما ذكره - قده - في المسألة الثالثة ، من انه إذا مات أكبر الذكور  
بعد أبويه لا يجب على اخوته ، الأكبر فالأكبر ، فان الجزم بذلك هناك ينافي  
الترديد والاشكال منه فيه هنا .

و يمكن التوفيق بينهما بدعوى : اطلاق الكلام في المسألة السابقة من حيث  
تمكن الأكبر من القضاء و عدمه ، بخلاف مفروض الكلام في مسألتنا هذه ، فقد  
قيد فيها الموت بما قبل تمكنه من القضاء . و عليه فتحمل المسألة السابقة - عملاً  
بقانون الاطلاق والتقييد - على ما لو طرأ الموت بعد تمكنه من القضاء و مسامحته  
فيه ، فلا منافاة إذاً بين الكلامين .

و قد عرفت هناك أيضاً : ان الصحيح هو ما افاده - قده - من عدم الانتقال  
لعدم انطباق الموضوع لدليل الحكم على الأكبر بعده .

الثانية - ما ذكره - قده - في المسألة الرابعة ، من أن الولي إذا كان صغيراً أو  
مجنوناً فمات قبل البلوغ أو الافاقة ، لا يجب القضاء على الأكبر بعدهما ، فإن  
جزمه - قدم - بالحكم هناك ينافي الترديد منه في المقام ، ضرورة : أن القدرة - المفروض  
انتفاؤها هنا - وإن وقع الخلاف في كونها شرطاً لفعلية التكليف أو لتجزه ، حيث  
ذهب جماعة إلى أنها من شروط التنجيز و أنها معتبرة في مقام الامتثال ،  
و إن كان الأقوى هو الأول ، لاستحالة خطاب العاجز عقلاً ، إلا أنه لم يقع  
بينهم خلاف في اعتبار البلوغ والعقل في مقام الفعلية ، وعدهما من شرائط التكليف ،

(مسألة - ٢٥) : اذا استأجر الولى غيره لما عليه من صلاة الميت ،  
فالظاهر أن الاجير يقصد النيابة عن الميت لاعنه ( ١ ) .

وان القلم مرفوع عن الصبي حتى يحتلم ، و عن المجنون حتى يفيق .  
و عليه ففي فرض كون الولى صغيراً أو مجنوناً إذا بنينا على عدم الانتقال  
- كما افاده - قده - و اخترناه أيضاً - استلزم ذلك القول بعدم الانتقال في فرض  
عجز الولى بالأولوية القطعية ، فان التكليف في الفرض الأول غير ثابت في حق  
الولى ، فإذا بنينا على عدم الانتقال منه إلى الأكبر بعده ، كان القول بعدم الانتقال  
مع ثبوت التكليف في حق الولى لكن غير منجز ، لعجزه وعدم قدرته على الامتثال ،  
أولى قطعاً .

وجه الأولوية : انه في الفرض الأول - و هو عدم فعالية التكليف في حق  
الولى - قد يتوهم الانتقال ، بدعوى : أن غير المكلف بحكم العدم ، فيكون الأكبر  
بعده هو المكلف بالقضاء ، لكن لا مجال لمثله في الفرض الثاني ، حيث كان المفروض  
هو فعالية التكليف في حق الولى . وعليه فنفي الانتقال في الأول يستلزم نفيه في الثاني  
بالفحوى ، كما لا يخفى .

وكيف كان فالاستشكال منه - قده - في غير محله ، والأقوى : عدم الانتقال  
جزماً ، كما ظهر وجهه مما مر .

( ١ ) لا يخفى ما في العبارة من القصور والتسامح الظاهرين ، فان قصد النيابة  
عن الميت مما لا إشكال في لزومه على الأجير ، وليس هذا طرفاً للترديد كما قد  
يعطيه ظاهر العبارة . و لذلك اشرنا فيما سبق إلى : عدم كفاية اهداء الثواب في  
تحقق النيابة و تفرغ الذمة ، و انه لا بد للنائب من قصد النيابة في فعله عن المنوب  
عنه ، والايان به من قبله ، وواضح : ان المنوب عنه هو الميت دون الولى ، فلانماص  
من قصده النيابة عن الميت .

و الذي يمكن أن يبحث عنه في المقام هو : انه هل يلزم الأجير - زائداً

على القصد المذكور - ملاحظة الواسطة - وهو الولي - في مقام العمل - بأن يقصد  
تفريغ ذمته أيضاً عن الوجوب المتعلق به فعلاً - أولاً ؟ .

والأقوى : هو العدم ، لعدم الدليل عليه . ولا مقتضى له أيضاً ، فان ذمّة  
الولي تفرغ بطبيعة الحال بمجرد اتيان الأجير بالعمل ، بلا حاجة إلى قصد التفريغ .  
بل انه تفرغ ذمته بفعل المتبرع - أيضاً - ولو من دون اطلاع الولي عليه ، وعدم  
التسبب منه إلى ذلك ، لما عرفت سابقاً : من أن الوجوب الثابت في حق الولي  
مشروط - حدوثاً وبقاءً - باشتغال ذمّة الميت ، فمع فراغها بفعل الأجير أو المتبرع  
لا تكليف للولي ، لأن تكليفه إنما هو بالتفريغ ، ولا تفريغ بعد الفراغ ، فتكون ذمّة  
الولي فارغة حينئذ - كما عرفت - من غير احتياج إلى قصده في مقام العمل .



# صلاة الجماعة

تأكد استجابها في موارد .  
وجوب الجماعة . عدم مشروعية  
الجماعة . الإتحاد بين الإمام و  
المأموم في الخصوصيات ؟ . ما تنعقد  
به الجماعة . ما لا يشترط في  
الجماعة . العدول إلى إمام آخر .  
العدول إلى الجماعة أو الانفراد .  
قصد القربة في الجماعة . ما يدرك  
به الجماعة . فصل في شروط  
الجماعة . الجماعة حول الكعبة .

## فصل في الجماعة

وهي من المستحبات الاكيدة في جميع الفرائض ( ١ ) ، خصوصاً اليومية منها ( ٢ ) ، وخصوصاً في الادائية ( ٣ ) .

### فصل في الجماعة :

( ١ ) لا ريب في مشروعية الجماعة ، بل استحبابها المؤكد في الصلوات الخمس اليومية ، بل في مطلق الفرائض . وقد قامت عليه سيرة المتشعبة المتصلة بزمن المعصومين عليهم السلام والنبي الأَعْظَمُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، ونطقت به الروايات المستفيضة البالغة حد التواتر ، المشتملة على ضروب من التأكيد حتى كادت تلحقها بالوجوب ، على حد تعبير الماتن كما لا يخفى على المراجع ، و ستعرف ما يمكن الاستدلال به من الروايات على المشروعية في عامة الفرائض .

( ٢ ) للتعرض لها بالخصوص في بعض النصوص .

( ٣ ) فانها القدر المتيقن من الأدلة . و أما القضاء فربما يستدل لمشروعية الجماعة فيها ، باتحاد ماهيتها مع الاداء و عدم الفرق بينهما من غير ناحية الايقاع في الوقت و في خارجه ، فيشتركان في جميع الأحكام التي منها مشروعية الجماعة ، وعليه فتتبع القضاء الأداء في الكيفية ، من غير حاجة إلى ورود دليل بالخصوص .

ويتوجه عليه : ان حديث الاتحاد لا يستدعي أكثر من الأشارك في الذات ، و ما تألف منه حقيقة الصلاة من الأجزاء والشرائط المعتبرة في طبيعتها ، و أنها هي تلك الطبيعة بعينها ، فإذ ثبت اعتبار الركوع و الطهارة والستر و الاستقبال

و نحوها في الصلاة ثم ورد الأمر بالقضاء ، يفهم العرف إن المقضي هي تلك الصلاة المشتملة على هذه الخصوصيات من غير حاجة إلى التنبيه على اعتبارها فيه .  
وأما الاشتراك في الأحكام زائداً على أصل الطبيعة ، من مشروعية الجماعة ، وأحكام الشكوك ، وعدم اعتناء المأموم بشكته مع حفظ الإمام ، وغير ذلك من سائر الأحكام ، فلا يكاد يقتضيه الاتحاد المزبور أبداً ، بل لابد من قيام دليل عليه بالخصوص ولو بمثل الإجماع ونحوه .

فالأولى ان يستدل له بالروايات الخاصة ، و هي عدة : منها : الاخبار الصحيحة الواردة في رقاد النبي ﷺ وأصحابه عن صلاة الفجر حتى طلعت الشمس ثم قضائه ﷺ بهم جماعة بعد الانتقال إلى مكان آخر ( ١ \* ) .

فإنها وإن أشكل التصديق بمضمونها من حيث الحكاية عن نوم النبي ﷺ ومن الجائز ان تكون من هذه الجهة محمولة على التقية ، كما مررت الإشارة إليه سابقاً ، لكنها من حيث الدلالة على مشروعية الجماعة في القضاء لا مانع من الأخذ بها ، بعد قوة أسانيدها ، وعدم المعارض لها .

ومنها : موثقة إسحاق بن عمار ، قال : « قلت لأبي عبد الله - عليه السلام - : تقام الصلاة وقد صليت ، فقال : صل واجعلها لما فات » ( ٢ \* ) .

و الطريق وإن اشتمل على سلمة صاحب السابري ولم يوثق ، لكنه مذکور في اسناد كامل الزيارات . على ان الصدوق رواها بسند آخر عن إسحاق بن عمار ، وطريقه إليه صحيح .

ومنها : ما دل على مشروعية الجماعة في الفرائض كلها ، الشامل باطلاقها لصلاة القضاء ، - وهي :

( ١ \* ) وسائل الشيعة الباب : ٦١ من أبواب المواقيت ، والباب : ٥ من

أبواب القضاء .

( ٢ \* ) وسائل الشيعة الباب ٥٥ من أبواب الجماعة الحديث : ١ .

صحيحة زرارة والفضيل قالا: « قلنا له : الصلاة في جماعة فريضة هي ، فقال : الصلاة فريضة ، وليس الاجتماع بمفروض في الصلوات كلها ، ولكنها سنة ، من تركها رغبة عنها وعن جماعة المؤمنين من غير علة فلا صلاة له ( ١ \* ) .

و توضيح الاستدلال بها : إن الراوى إنما سأل عن وجوب الجماعة فارغاً عن مشروعيتهما ولو في الجملة ، وقد تضمن الجواب نفي الوجوب وأن الفرض إنما هو أصل الصلاة ، وأما الاجتماع فليس بمفروض في شيء من الصلوات ، فقد نفي - عَلَيْهِ السَّلَامُ - وجوب الجماعة في عامة الصلوات ، كما يقتضيه الجمع المحلي باللام ، مؤكداً بلفظة ( كل ) .

فإلى هنا لا تدل الصحيحة إلا على مشروعية الجماعة في الجملة ، كما كان هو المفروض في السؤال على ما عرفت ، ولا دلالة لها على المشروعية المطلقة ، لعدم كونها مسوقة إلا لنفي الوجوب ، كما عرفت .

ثم ذكر - عَلَيْهِ السَّلَامُ - بعد ذلك : « ولكنها سنة » وهذه الجملة بملاحظة ما سبقتها صريحة في الاستحباب المطلق ، للزوم توارد النفي والاثبات على محل واحد ، رعاية لوحدة السياق فتكون قد تضمنت اثبات الاستحباب لكل مورد نفت الجملة السابقة عليها الوجوب عنه ، فإن الاثبات إنما ورد على ماورد النفي عليه ، وقد عرفت أن المنفي هو الجميع بمقتضى الجمع المحلي المؤكد بكلمة ( كل ) فيكون المثبت مثله .

فهذه الجملة بمثابة ان يقال : « الجماعة سنة في الصلوات كلها » فدللت الصحيحة بهذا البيان على ان الجماعة سنة في جميع الفرائض - ومنها القضاء - بمقتضى الاطلاق ، فتدل على مشروعية الجماعة واستحبابها فيها أيضاً .

و مما ذكرنا تعرف امكان التمسك بهذا الاطلاق لاثبات المشروعية في غير الصلوات اليومية من سائر الفرائض ، كصلاة الأيات ، وان كنا في غنى عن التمسك

## ولا سيما في الصبح (١).

به ، لورود الروايات الخاصة بالدالة على مشروعية الجماعة فيها ، وأن النبي ﷺ صلاها كذلك . مع قيام السيرة القطعية على ذلك ، المتصلة بزمن المعصومين - عليهم السلام ، كما مرت الإشارة إليها في محلها .

نعم لا يمكن التمسك به في صلاة الأموات ، لعدم كونها من حقيقة الصلاة في شيء ، وإنما هي تكبير وتهليل وتسييح وتحميد ، فلا يجري عليها أحكام الصلاة الحقيقية ذات الركوع والسجود ، وإن اطلق عليها لفظ الصلاة على سبيل الاشتراك اللفظي . ولذا لا تعتبر فيها الطهارة ، لا من الحدث ولا الخبث ، ولا غيرها من ساير الأجزاء والشرائط المعتبرة في الصلاة ، عندما قام الدليل عليه بالخصوص .  
وعليه فالدليل المتكفل لمشروعية الجماعة في الصلاة لا تنهض باثباتها في مثل هذه الصلاة لكن المشروعية قد ثبتت فيها بالأدلة الخاصة على ما سبق في محله .

وأما صلاة الطواف ، فمقتضى الصناعة الحكم بمشروعية الجماعة فيها ، أخذاً بالاطلاق المزبور ، لعدم القصور في شمولها . لكن الذي يمنع عن الأخذ به عدم معهوديتها فيها عند المتشركة ، بل المسلمين قاطبة ، ولم ينقل عن النبي ﷺ ولا المعصومين ولا عن أحد من أصحابهم إقامتها جماعة ، مع تأكيد استحبابها كما مر . ولو أنهم أقاموها كذلك ولو مرة واحدة لنقل إلينا ذلك بطبيعة الحال ، فيكشف عدم المعهودية عن عدم المشروعية . بل قد عرفت عدم الخلاف في ذلك عند عامة المسلمين ، وبذلك يرفع اليد عن الإطلاق المتقدم ، ويحكم بتقييده بغير هذه الصلاة .

## تأكيد الاستحباب في موارد :

(١) للتعرض لها بالخصوص في صحیحة عبدالله بن سنان عن أبي عبدالله - عليه السلام - قال : « سمعته يقول : صلى رسول الله - عليه وآله - الفجر فأقبل بوجهه على أصحابه ، فسأل عن اناس يسميهم بأسمائهم ، فقال : هل حضروا الصلاة ؟ فقالوا : لا يا رسول الله ، فقال : أغيب هم ؟ قالوا : لا ، فقال : أما انه ليس من صلاة أشد على المنافقين

و العشاءين ( ١ ) و خصوصاً لجيران المسجد ( ٢ ) . أو من يسمع النداء ( ٣ ) وقد ورد في فضلها و ذم تاركها من ضروب التأكيدات ما كاد يلحقها بالواجبات .

ففي الصحيح : « الصلاة في جماعة تفضل على صلاة الفرد - أي الفرد -

من هذه الصلاة والعشاء ، ولو علموا أي فضل فيهما لا توهما حبوا ( ١ \* ) .  
 ( ١ ) أما العشاء فللتعرض لها في صحيحة ابن سنان المتقدمة آنفاً و أما المغرب فيستدل لها برواية أبي بصير : « من صلى المغرب والعشاء الآخرة و صلاة الغداة في المسجد جماعة فكأنما أحيا الليل كله ( ٢ \* ) .  
 ولكنها ضعيفة السند بـ ( أحمد بن محمد بن يحيى ) و بـ ( علي بن أبي حمزة البطائني قائد أبي بصير ) فلا يمكن الاعتماد عليها ، فالأظهر اختصاص التأكيد بما عرفت .

( ٢ ) لصحيحة ابن ميمون « قال : اشترط رسول الله - ﷺ - على جيران المسجد شهود الصلاة وقال : لينتهين أقوام لا يشهدون الصلاة ، أولاً من مؤذناً يؤذن ثم يقيم ثم أمر رجلاً من أهل بيتي - وهو علي بن أبي طالب - فليحرقن علي أقوام بيوتهم بحزم الحطب ، لأنهم لا يأتون الصلاة » ( ٣ \* ) .

وفد رواها الصدوق بطريقتين ، في أحدهما ضعف بـ ( محمد بن علي ماجيلويه شيخه ) و الطريق الآخر صحيح ، و ان اشتمل على أحمد بن زياد بن جعفر الهمداني ، لتصريح الصدوق بتوثيقه .

( ٣ ) لصحيحة زرارة عن أبي جعفر - ﷺ - في حديث قال : « قال أمير المؤمنين

- عليه السلام - : من سمع النداء فلم يجبه من غير علة فلا صلاة له » ( ٤ \* ) .

( ١ \* ) وسائل الشيعة الباب : ٣ من أبواب الجماعة الحديث : ١ .

( ٢ \* ) وسائل الشيعة الباب : ٣ من أبواب الجماعة الحديث : ٣ .

( ٣ \* ) وسائل الشيعة الباب : ٢ من أبواب الجماعة الحديث : ٦ .

( ٤ \* ) وسائل الشيعة الباب : ٢ من أبواب الجماعة الحديث : ١ .

بأربع وعشرين درجة» (١) .

و في رواية زرارة : « قلت لابي عبد الله - عليه السلام - : ما يروى الناس أن الصلاة في جماعة أفضل من صلاة الرجل وحده بخمس وعشرين ؟ فقال عليه السلام : صدقوا ، فقلت : الرجلان يكونان جماعة ؟ قال عليه السلام : نعم ، و يقوم الرجل عن يمين الامام » ( ٢ ) .

و في رواية محمد بن عمارة : « قال : ارسلت الى الرضا - عليه السلام - أسأله عن الرجل يصلي المكتوبة وحده في مسجد الكوفة أفضل أو صلاته مع جماعة ، فقال عليه السلام : الصلاة في جماعة أفضل » ( ٣ ) .

مع انه ورد : « أن الصلاة في مسجد الكوفة تعدل ألف صلاة » و في بعض الاخبار : ( ألفين ) . بل في خبر : « قال رسول الله - صلى الله عليه وآله - :

بل قد يظهر من مثل هذه الصحيحة وسابقتها ، مما تضمن نفي الصلاة عن من لم يجب من غير علة ، أو الذم والوعيد لمن لم يحضر الجماعة ، كراهة الترك من غير عذر ، لا سيما مع الاستمرار عليه ، ما لم يكن رغبة عن فضلها الضروري ، أو استحقاقاً واستخفافاً بشأنها ، و إلا فلا إشكال في عدم الجواز بهذا العنوان ، كما أشار إليه في المتن .

نعم ربما يورد على مضمون الصحيحة السابقة ، الوارد في غير واحد من الاخبار أيضاً ، من الانذار والعقوبة الشديدة على تارك جماعة المسلمين : بأن ذلك مما لا يلائم استحباب الفعل وان تأكد ، أو كراهة الترك ، ضرورة : ان شيئاً منهما لا يستتبع التعذيب ، سيما بهذه المثابة و المرتبة الشديدة من إحراق دورهم عليهم ، فكيف التوفيق ؟؟

( ١ ) وسائل الشيعة الباب : ١ من أبواب صلاة الجماعة الحديث : ١ .

( ٢ ) وسائل الشيعة الباب : ١ من أبواب صلاة الجماعة الحديث : ٣ .

( ٣ ) وسائل الشيعة الباب : ٢٣ من أبواب صلاة الجماعة الحديث : ٤ .



أتانى جبرئيل مع سبعين ألف ملك بعد صلاة الظهر فقال : يا محمد ان ربك يقرئك السلام واهدى اليك هديتين لم يهدهما الى نبي قبلك . قلت : ماتلك الهديتان ؟ قال : الوتر ثلاث ركعات ، والصلاة الخمس في جماعة . قلت : يا جبرئيل ، ما لامتى في الجماعة ؟ قال : يا محمد ، اذا كانوا اثنين كتب الله لكل واحد بكل ركعة مائة و خمسين صلاة ، و اذا كانوا ثلاثة كتب الله لكل واحد بكل ركعة ستمائة صلاة ، و اذا كانوا أربعة كتب الله لكل واحد ألفاً و مائتي صلاة ، و اذا كانوا خمسة كتب الله لكل واحد بكل ركعة ألفين و أربعمأة صلاة ، و اذا كانوا ستة كتب الله لكل واحد منهم بكل ركعة أربعة آلاف و ثمانمائة صلاة ، و اذا كانوا سبعة كتب الله لكل واحد منهم بكل ركعة تسعة آلاف و ستمائة صلاة ، و اذا كانوا ثمانية كتب الله لكل واحد منهم بكل ركعة عشرة آلاف و مائتي صلاة و اذا كانوا تسعة كتب الله لكل واحد واحد منهم بكل ركعة ستة و ثلاثين ألفاً و أربعمائة صلاة ، و اذا كانوا عشرة كتب الله لكل واحد منهم بكل ركعة سبعين ألفاً و ألفين و ثمانمائة صلاة ، فان زادوا على العشرة فلو صارت السماوات كلها قرطاساً ، و البحار مداداً ، و الاشجار اقلاماً ، و الثقلان مع الملائكة كتاباً لم يقدروا ان يكتبوا ثواب ركعة . يا محمد - ص - ، تكبيرة يدركها المؤمن مع الامام خير من ستين ألف حجة و عمرة ، و خير من الدنيا و ما فيها بسبعين ألف مرة ، و ركعة يصلحها المؤمن مع الامام خير من مائة ألف دينار يتصدق بها على المساكين ، و سجدة يسجدها المؤمن مع الامام في جماعة خير من عتق مائة رقبة » ( ١ ) .

و عن الصادق عليه السلام - : « الصلاة خلف العالم بألف ركعة ، و خلف القرشي بمائة » ( ٢ ) .

( ١ ) مستدرك الوسائل الباب : ١ من أبواب صلاة الجماعة الحديث : ٣ .

( ٢ ) مستدرك الوسائل الباب : ٢٣ من أبواب صلاة الجماعة الحديث : ٦ .

ولا يخفى انه اذا تعدد جهات الفضل تضاعف الاجر ، فاذا كانت في مسجد السوق - الذى تكون الصلاة فيه باثنتى عشرة صلاة - يتضاعف بمقداره ، و اذا كانت في مسجد القبيلة - الذى تكون الصلاة فيه بخمسة وعشرين - فكذلك ، و اذا كانت في مسجد الجامع - الذى تكون الصلاة فيه بمائة - يتضاعف بقدره . و كذا اذا كانت بمسجد الكوفة الذى بألف ، أو كانت عند على - عليه السلام - الذى فيه بمائتى ألف . و اذا كانت خلف العالم أو السيد فأفضل ، وان كانت خلف العالم السيد فأفضل ، وكما كان الامام أو ثق وأورع وأفضل فأفضل ، واذا كان المأمومون ذوى فضل فتكون أفضل ، وكما كان المأمومون أكثر كان الاجر أزيد .

ولا يجوز تركها رغبة عنها ، أو استخفافاً بها . ففي الخبر : « لا صلاة لمن لا يصلى فى مسجد ، الا من علة ، ولا غيبة لمن صلى فى بيته و رغب عن جماعتنا . ومن رغب عن جماعة المسلمين و جب على المسلمين غيبته ، وسقطت بينهم عدالته ، ووجب هجرانه . واذا دفع الى امام المسلمين أنذره و حذره ، فان حضر جماعة المسلمين و الا أحرق عليه بيته » .

و فى آخر : « أن أمير المؤمنين - عليه السلام - بلغه ان قوما لا يحضرون الصلاة معنا فى مساجدنا ، فلا يواكلونا ، ولا يشاربونا ، ولا يشاورونا ، ولا يناكحونا ، أو يحضروا معنا صلاتنا جماعة . و انى لا وشك بنار تشعل فى دورهم فاحرقها عليهم أو ينتهون . قال : فامتنع المسلمون من مواكلتهم و مشاربتهم و مناكحتهم حتى حضروا لجماعة المسلمين » ( ١ ) .

فمقتضى الايمان عدم الترك من غير عذر ، لاسيما مع الاستمرار عليه ، فانه - كما ورد - لا يمنع الشيطان من العبادات منعها ، و يعرض عليهم الشبهات من جهة العدالة و نحوها حيث لا يمكنهم انكارها ، لان فضلها من ضروريات الدين .

( مسألة - ١ ) : تجب الجماعة في الجمعة و تشتترط في صحتها ( ١ ) وكذا العيدين مع اجتماع شرائط الوجوب ( ٢ ) و كذا اذا ضاق الوقت عن تعلم القراءة لمن لا يحسنها مع قدرته على التعلم ( ٣ ) . واما اذا كان عاجزاً عنه أصلاً فلا يجب عليه حضور الجماعة ، وان كان احوط .

والجواب : ان الظاهر إن التهديد في هذه الأخبار متوجه إلى المنافقين المبطنين للكفر المظهرين للإسلام ، المتمردين على أوامر النبي - ﷺ - ، ولا شك في استحقاقهم لهذا النوع من التنبيه ، و ليست ناظرة إلى من يصلي في المسجد فرادى بمرأى من المسلمين و مسمع و إن لم يحضر جماعتهم ، من غير رغبة عنها ولا استخفاف بشأنها .

وقد ذكرنا في مبحث العدالة : ان الصلاة هي المائز بين المسلم والكافر ، وهي رمز الاسلام وبذلك تمتاز عن بقية الواجبات ، في عدم الحمل على الصحيح لوشك في أن المسلم يصلي في بيته أولاً ، مع عدم حضوره مساجد المسلمين ، و أن جميع افعال المسلم محمول على الصحة لوشك فيها ماعدا الصلاة ، فان من شك في اقامته لها يدرج في سلك المنافقين المستوجبين للعقاب ، بمقتضى هذه النصوص ، و تمام الكلام في محله .

### وجوب الجماعة .

( ١ ) كما مر الكلام حول ذلك مستقصى عند البحث عن صلاة الجمعة .

( ٢ ) على ماسياتي البحث عنه في محله .

( ٣ ) ( فصل ( قدہ ) بين من كان عاجزاً عن التعلم أصلاً ، كما لو كان أعجمياً جديداً العهد بالاسلام ، فلا يجب عليه الايتمام ، وإن كان احوط . و بين من كان قادراً عليه ، فتسامح في التعلم إلى ان ضاق الوقت ، فانه تجب عليه الجماعة حينئذ ، بالوجوب الشرطي ، على ما هو ظاهر عبارته ( قدہ ) ، حيث عطف هذه الصورة على الجمعة والعيدين بقوله : « وكذا إذا ضاق ... » . و قد صرح فيهما : بأن

الجماعة شرط في الصحة ، و ظاهر العطف المساوات في الحكم .  
 على انه ( قد ه ) تعرض بعد ذلك لحكم نذر الجماعة و ذكر انها تجب به ،  
 ولكن لو خالف ، صحت الصلاة ، و ظاهر الاستدراك - بل صريحه - الفرق بين  
 الوجوبين ، و أنه هنا نفسي ، و فيما قبله شرطي ، فمراده ( قد ) ظاهر لا تردد فيه .  
 أقول : أما ما ذكره ( قد ه ) في الصورة الاولى من عدم الوجوب فحق لا محيص  
 عنه ، كما ستعرف .

و أما وجه الاحتياط الذي ذكره - حينئذ - وان كان استجابيا فلعله : احتمال  
 ان يكون الوجوب الضمني المتعلق بالقراءة تخييرياً بينها و بين الايتمام ، فان  
 الوجوب النفسي المتعلق بأصل الصلاة لا شك انه تعيني ، و التخيير في تطبيقها على  
 الافراد الطولية ، الواقعة فيما بين المبدء و المنتهى ، و كذا العرضية التي منها الصلاة  
 فرادى و جماعة ، عقلي محض .

انما الكلام في الوجوب الضمني المتعلق بالقراءة في الركعتين الأولىين ،  
 فانه من الجائز ان يكون من سنخ الوجوب التخيري الشرعي المتعلق بأحد الأمرين ،  
 من القراءة أو الايتمام ، كما هو الحال في الركعتين الأخيرتين بلا إشكال ،  
 حيث ان المصلي مخير فيهما بين القراءة و التسبيح ، و كل منهما عدل للواجب .  
 فعلى هذا الاحتمال يتعين عليه الايتمام عند تعذر القراءة ، كما هو الحال في  
 كل واجب تخيري ، حيث إنه يتعين أحدهما عند تعذر الآخر ، و ينقلب الوجوب  
 التخيري إلى التعيني بقاءً فرعاية لهذا الاحتمال كان الايتمام أحوط .

لكن الاحتمال المزبور ساقط لدى التحقيق ، فان الأمر بالقراءة في مثل  
 قوله - ﷺ - : « لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب » ظاهر - بمقتضى الاطلاق - في الوجوب

التعيني ، على ما هو الأصل في ظاهر كل أمر ، وليس الايتمام عدلاً لها .

نعم هذا الوجوب مشروط بأمرين :

أحدهما - القدرة على القراءة ، فلا وجوب مع العجز ، بل ينتقل - حينئذ -

إلى البدل ، وهو الايتان بما تيسر من القرآن أو التسبيح ، كما نطقت به صحيحة ابن سنان المتقدمة في مبحث القراءة .

ثانيهما - عدم الايتام فانها تسقط معه ، على ما صرحت به اخبار باب الجماعة ، فالايتمام مسقط للوجوب ، لا أنه عدل للواجب التخيري ، كي يتعين عند تعذره . و حيث ان المفروض في المقام ، هو العجز عن القراءة ، فوجوبها ساقط من أصله ، بمقتضى فقد الشرط الأوّل ، من غير حاجة إلى مسقط آخر ، فينتقل إلى البدل من التسبيح أو ما تيسر من القرآن ، ومن الواضح ان مقتضى الاطلاق في دليل البدلية ، عدم الفرق بين صورتى التمكن من الايتام وعدمه . بل ان مقتضى الاطلاق في صحيح زرارة و الفضيل المتقدم ، النافي لوجوب الجماعة عن جميع الصلوات ، عدم وجوبها في المقام أيضاً .

وعلى الجملة : فعدم وجوب الايتام في هذه الصورة ظاهر لا سترة عليه ، وان كان هو الأحوط رعاية الاحتمال المزبور .

و اما الصورة الثانية المذكورة في كلام الماتن اولا ، فغاية ما يمكن ان يقال في تقريب الوجوب الشرطي - حينئذ - ان وجوب القراءة قد تنجز عند دخول الوقت ، لفرض تمكنه من التعلم ، وبعد أن تسامح وماطل إلى ان ضاق وطراً العجز ، سقط التكليف بالقراءة لامحالة ، لامتناع خطاب العاجز .

ولا سبيل للرجوع - حينئذ - إلى أدلة البدلية ، مثل صحيحة ابن سنان ونحوها المتكفلة للانتقال إلى ما تيسر من القرآن أو إلى التسبيح ، لدى العجز عن القراءة ، لقصورها عن الشمول لمثل المقام ، لأن الموضوع فيها من لا يحسن القراءة ، الظاهر في العجز الذاتي ، دون المتمكن المعجز نفسه ، كما هو الحال في غير المقام من سائر أدلة الابدال الاضطرارية ، مثل التيمم ونحوه ، فانها لا تعم التعجيز الاختياري . فلو كان عنده مقدار من الماء فاراقه عمداً ، أو كان متطهراً فاحدث كذلك ، لم يشمله دليل التيمم ، لأن موضوعه عدم الوجدان الظاهر في العجز الطبيعي ،

دون التعجيز العمدي ، كما لا يخفى .

كما لا مجال للرجوع إلى قاعدة الميسور ، فانها أيضاً على تقدير تماميتها خاصة بما إذا كان امتثال الواجب متعسراً في حد ذاته ، لا ما إذا أوجد العسر باختياره .

وعليه فمقتضى القاعدة الأولية سقوط الواجب رأساً ، إذ الأمر المتعلق بالمركب ، يسقط بتعذر بعض اجزائه ، بمقتضى فرض الارتباطية الملحوظة بين الاجزاء . إلا أننا علمنا من الاجماع الضروري ، ومن خصوص صحيحة زرارة الواردة في باب المستحاضة ، ان الصلاة لا تسقط بحال ، وهذا حال من الأحوال ، فتجب الصلاة - حينئذ - قطعاً بهذا الدليل ، لأبداً البديلة ، لما عرفت من قصورها عن الشمول لموارد التعجيز الاختياري .

ومن الواضح ان هذا الدليل لا يسوّغ الانتقال إلى الصلاة الناقصة الفاقدة للقراءة ، بعد التمكن من الاتيان بها كاملة تامة للاجزاء والشرائط بالايتمام ، اذ الاكتفاء بالناقص تفويت للمرتبة الكاملة ، من غير عذر ، فلا يكاد يسقط الواجب المستكشف وجوبه من ذلك الدليل إلا بالايتمام ، فهو شرط فيه لا محالة ، ولا جله كان الوجوب شرطياً لانفسيا ، هذا غاية ما يمكن ان يقال في تقريب الوجوب الشرطي .

ولكنه لا يتم ، بل الظاهر جواز الصلاة فرادى وإن وجب عليه الايتمام عقلاً دفعاً للعقاب .

وأما الثاني ، فلا نه بعد ان تنجز عليه التكليف عند دخول الوقت ، والمفروض انه عجز نفسه عن امتثاله على وجهه بسوء اختياره ، فقد استحق العقاب لو استمر على هذه الحالة ، ولكن في وسعه الذب عن العقاب بتسليم الفرد الكامل من المأمور به لو اختار الايتمام ، فيجب عليه ذلك بحكم العقل ، كما هو ظاهر .

وقد تجب بالنذر والعهد واليمين، ولكن لو خالف صحت الصلاة (١)

وأما الأوّل ، فلأن مقتضى الاطلاق في صحيحة زرارة و الفضيل المتقدمة ، النافية لوجوب الجماعة و أنّها غير معتبرة في شيء من الصلوات ، عدم اعتبارها في المقام أيضاً ، فلا يلزم الايتمام هنا بمقتضى الاطلاق المزبور .

وحينئذ يدور الأمر بين سقوط الصلاة رأساً ، وبين وجوبها فرادى ، وحيث لا يمكن المصير إلى الأوّل ، لما عرفت من الاجماع والنص الدال على عدم سقوط الصلاة بحال ، تعين الثاني ، فجواز الاقتصار على الصلاة فرادى وصحتها ، هو مقتضى التحفظ على دليلين والجمع بينهما ، أحدهما : ما دل على عدم سقوط الصلاة بحال ، والثاني : اطلاق صحيحة فضيل النافية لوجوب الجماعة عن كافة الصلوات ، ونتيجتهما ، بعد ضم أحدهما إلى الأخر ، هي صحة الصلاة فرادى ، سواء تمكن من الايتمام ام لا .

(١) أمّا أصل انعقاد النذر فلا شبهة فيه ، بعد رجحان متعلقه ، الناشئ من أفضلية الجماعة عن غيرها ، فيشملة عموم أدلة الوفاء به .

وكذا الحال في العهد واليمين و الشرط في ضمن العقد ونحوها ، مما يقتضى الوجوب بالعنوان الثانوي ، لعموم ادلتها ولو خالف النذر ونحوه عامداً وجبت عليه الكفارة ، كما ستعرف .

إنّما الكلام في ان هذا الوجوب ، هل هو تكليفي محض ، فلا يترتب على مخالفته إلاّ الاثم والكفارة ، أم أنّه وضعي والايتمام شرط في الصحة ، فلو خالف وصلى فرادى بطلت صلاته ؟؟ .

تقدّم الكلام في نظائر ذلك ، في غير مورد من المباحث السابقة ، كندّر إيقاع الفرائض في المسجد و نحو ذلك ، وقلنا : إن الأظهر عدم البطلان لو خالف ، لعدم الدليل عليه ، بل لا مقتضى له ، إلاّ بناء على اقتضاء الأمر بالشيء للنهي عما لا يجتمع معه في الوجود ، والمحقق في محله خلافه .

ومن الواضح : أن الأمر المتعلق بالجماعة ، الناشئ من قبل النذر ، لا يوجب

تقييد الاطلاق في الأمر الأول المتعلق بطبيعي الصلاة، الجامع بينها وبين الفرادى ،  
 كى ينحصر امثاله في الجماعة ، وتكون شرطاً في الصحة ، إذ لاتنافي بينهما ، ليلتزم  
 بالتقييد ، بعد اختلاف المتعلقين .

فان الأمر الأول قد تعلق بطبيعي الصلاة المرخص في تطبيقها على أى  
 فرد شاء ، بمقتضى الاطلاق ، والثاني تعلق بإيقاعها في ضمن هذا الفرد ، بملاك  
 الوفاء بالنذر ، فهناك مطلوبان قائمان بعملين ، مستتبعان لأمرين لا مضادة  
 بينهما ، ليرتكب التقييد ، بعد أن كان المقام من قبيل تعدد المطلوب لا وحدته ،  
 وإنما يجب ارتكابه لو كان مفاد الأمر الثاني ، المنع عن تطبيق الطبيعة على الفرد  
 الآخر ، وقد عرفت أن الأمر بالشىء لا يقتضى النهى عن ضده .

ومع الغض ، وتسليم التنافي الموجب لسقوط الاطلاق ، فغايتة الالتزام بشبوته  
 على سبيل الترتب ، بأن يؤمر أولاً بالصلاة جماعة ، وعلى تقدير العصيان فهو مرخص  
 في تطبيق الطبيعة على أى فرد شاء .

بل قد ذكرنا في محله : جريان الترتب في الأمرين ، فما ظنك في الأمر

مع الترخيص .

فالمقام بعينه نظير المثال المعروف ، من الصلاة في سعة الوقت المقترنة بالازالة ،  
 فكما التزمنا هناك بعدم التنافي بين الأمر بها وبين اطلاق الأمر بالصلاة ، وعلى تقدير  
 التنافي يثبت الاطلاق بالخطاب الترتبي ، فكذا في المقام حرفاً بحرف .

نعم إنما يجب التقييد في المقام ، لو كان النذر متعلقاً بترك الصلاة فرادى ،  
 لتحقق المنافاة - حينئذ - لأجل امتناع الجمع بين التحفظ على الاطلاق في الأمر  
 المتعلق بطبيعي الصلاة ، وبين المنع عن تطبيقه على هذا الفرد الناشى من قبل النذر ،  
 فلا مناص من الألتزام بالتضييق في دائرة المأمور به ، وتخصيصها بغير هذا الفرد ، ومن  
 هنا قلنا بان النهى عن العبادة يقتضى الفساد .



وان كان متعمداً ، و وجبت حينئذ عليه الكفارة ( ١ ) .

لكن الشأن في صحّة مثل هذا النذر وانعقاده ، بل الاقوى فساده ، لاعتبار الرجحان في متعلقه ، ولا رجحان في ترك الصلاة فرادى . ومجرد وجود الارجح ، وهي الصلاة جماعة ، لا يستوجب الرجحان في الترك . فهو نظير مالو نذر ترك زيارة مسلم - عليه السلام - ليلة عرفة ، الذي لا ينبغي الاشكل في عدم انعقاده ، لعدم الرجحان في هذا الترك ، وإن كانت زيارة الحسين - عليه السلام - في تلك الليلة أفضل .  
و على الجملة : فالصلاة فرادى - كالجماعة - عبادة راجحة في حد ذاتها ، وكذا زيارة مسلم - عليه السلام - ، فلا رجحان في تركها لينعقد النذر ، وإن كان غيرها أفضل .

فتحصل : أن نذر الجماعة لا يستدعى بطلان الصلاة فرادى ، وإن كان آثماً في مخالفة النذر ، فالوجوب تكليفي محض ، ولا يوجب التقييد في متعلق الأمر ، كهي يقتضي الاشتراط ويستتبع الفساد ، بل قد ذكرنا في بحث المكاسب : إن مثل هذا النذر لا يستتبع الحق ، ولا يستوجب المنع عن ساير التصرفات . فلو نذر التصدق بالاشاة المعينة ، فخالف وباعها صح البيع ، وإن أثم ، لعدم خروجها بالنذر عن ملكه ، إذ مفاد قوله : ( لله على كذا ... ) جعل الزام و حكم تكليفي من قبل الله تعالى على ذمته على حد قوله - تعالى - : ( والله على الناس حج البيت ) من غير فرق بينهما ، إلا في أن الثاني مجعول من قبله - تعالى - ابتداء ، والأول بتسبيب منه وبتوسيط النذر ، وليس مفاده سلب سلطنته عن المال ، فقد باع ما يملكه ، فيشملة عموم حل البيع .

( ١ ) ثبوت الكفارة - حينئذ - وعدمه ، يبتني على القول بصحة الصلاة فرادى و فسادها ، فبناء على الصحة ، كما هو الأقوى على ما مر ، تجب ، لعدم التمكن من الوفاء بالنذر بعدئذ ، فقد تحقق الحث بهذا العمل المؤدي إلى مخالفة النذر عامداً ، ففتبعه الكفارة .

و أما على القول بالبطلان ، من أجل اقتضاء الأمر بالشيء للنهي عن ضده

والظاهر وجوبها أيضاً إذا كان ترك الوسواس موقوفاً عليها ( ١ ) .

كما سبق ، فلا تجب ، لا لبطلان الفرادى وأن الكفارة لا تترتب على الصلاة الفاسدة ، بل لعدم المقتضى لها رأساً ، لعدم تحقق موضوعها ، وهو الحنث ، لتمكنه بعد من الوفاء بالنذر والايان بصلاة الجماعة ، فان الصلاة الباطلة في حكم العدم ، وكانها لم تكن ، ففي وسعه أن يفى بنذره ، ولا زال المحل قابلاً له ، فان وفي بعدنذٍ وصلّى جماعة قبل خروج الوقت ، فلا كلام ، وإلاّ تحقق الحنث لاحقاً من أجل ترك الجماعة المنذورة ، لا سابقاً من أجل الايان بالصلاة فرادى ، كما لا يخفى .

( ١ ) هذا انما يتم ، بناء على حرمة الوسواس ، فيجب الايتمام حذراً عن الحرام ، لكنها لم تثبت .

فان عمدة ما يستدل به لذلك ، صحيحة عبدالله بن سنان : « قال : ذكرت لأبي عبدالله - عليه السلام - رجلاً مبتلى بالوضوء والصلاة ، وقلت : هو رجل عاقل ، فقال أبو عبدالله - عليه السلام - : « وأى عقل له وهو يطيع الشيطان ؟ فقلت له : وكيف يطيع الشيطان ؟ فقال : سله هذا الذي يأتيه من أى شيء هو ، فانه يقول لك من عمل الشيطان » ( ١ \* ) .

وهي - كما ترى - لا دلالة لها على الحرمة بوجه ، اذ ليس كل ما يتأتى من قبل الشيطان ويكون من عمله حراماً ، فإن أصل السهو من الشيطان ، على ما صرح به في بعض النصوص ، ولا حرمة فيه قطعاً ، فليست متابعتها محرمة في كل شيء ، والتعير الذى تضمنته الصحيحة للرجل الوسواس ، ليس لأجل اطاعته الشيطان فيما يحرم ، بل فيما يؤذيه ، فانه لا يزال في قلق واضطراب ، وتشويش وانقلاب ، و كل فكره معطوف نحو امتثال العمل ، ويتحمل انواع المتاعب في سبيل احراز الايانت بالاجزاء والشرائط على وجهها ، فيوجب ذلك - بطبيعة الحال - تشتت البال ، وعدم حضور القلب الذي هو روح العبادة ، ومن ابتلى بهذا المرض الخبيث ،

( ١ \* ) وسائل الشيعة الباب : ١٠ من أبواب مقدمة العبادات الحديث : ١ .

وكذا اذا ضاق الوقت عن ادراك الركعة ، بان كان هناك امام في حال الركوع ( ١ ) ، بل وكذا اذا كان بطيئاً في القراءة في ضيق الوقت ( ٢ ) ، بل لا يبعد وجوبها بأمر أحد الوالدين ( ٣ ) .

يدرك مدى تأذى الوسواسي من حالته السيئة ، وكل ذلك ينشأ من متابعته للشيطان ، في ايذائه وتسويلاته وتشكيكاته الكاشف عن خفة عقله ، لاعن ضعف دينه كي يحرم ، ولذا وصفه الامام - عليه السلام - بأنه : لاعقل له ، لأنه لا دين له . ولو سألت الوسواس المعترف بان وسوسته من عمل الشيطان - كما في الصحيح - انه هل يرتكب الحرام ؟ لأنكره أشد الانكار ، وإلا كان فاسقا متجاهرا .  
وعلى الجملة : فلم يظهر من الصحيحة تحريم الوسواس بما هو و في حد نفسه ، كي يستوجب بطلان العمل .

نعم ربما يبلغ حداً يستلزم البطلان من ناحية اخرى ، كما لو كرر الكلمة أو الآية مرات كثيرة جداً بحيث خرجت عن هيئتها مثل ما لو كرر الألف واللام في : - الحمد لله - عشرين مرة فانه من كلام الادمي ، وليس من القرآن في شيء ، فيوجب البطلان من حيث الزيادة أو النقصان ، فيجب عليه الايتمام حينئذ ، لو لم يتمكن من تركه ، لتوقف امتثال الواجب عليه .

( ١ ) لتوقف الخروج عن عهدة فريضة الوقت على الايتمام ، وانحصار الامتثال

فيه ، فيتعين بطبيعة الحال .

( ٢ ) لعين ما ذكر ولا مجال هنا لتصحيحها بقاعدة : ( من أدرك . . ) ،

لاختصاصها بمن لم يدرك بحسب طبعه ، لا بتعجيز نفسه اختياراً ، وبما أنه متمكن من إدراك تمام الوقت بالاقتداء ، فتركه تعجيز اختياري يمنع عن شمول الحديث له ، فينحصر امتثال الأمر بالصلاة فيه ، ولا جله يتعين .

( ٣ ) بناء على وجوب اطاعتها مطلقاً ، على حد اطاعة العبد لسيدته . ولكنه

لم يثبت ، لعدم الدليل عليه ، وإنما الثابت - بمقتضى الآية المباركة وغيرها - وجوب حسن المعاشرة وان يصاحبهما بالمعروف فلا يؤذيها ولا يكون عاقلهما ،

(مسألة - ٢) : لا تشرع الجماعة في شيء من النوافل الاصلية (١) .

و أما فيما لا يرجع إلى ذلك فوجوب الاطاعة بعنوانها ، بحيث لو أمراه بطلاق الزوجة ، أو الخروج عن المال ، وجب الامتثال ، فلم يقم عليه اى دليل .  
نعم ورد في بعض الاخبار ، انه : « ان أمراك ان تخرج من أهلك و مالك فافعل ، فان ذلك من الايمان » .

لكنه حكم اخلاقي استحبابي قطعاً ، كما يومي إليه ذيل الخبر ، كيف وقد كان يتفق النزاع بين الوالد والولد في الأموال ، فكان يقضى بينهما النسب - صلى الله عليه وآله - ، كما تضمنه بعض النصوص ؟!

(١) على المشهور ، بل عن بعض : دعوى الاجماع عليه ، ونسب الجواز إلى بعض ، و مال إليه في المدارك ، قائلاً : ان ما يمكن ان يستدل به على المنع روايتان :

الأولى - رواية محمد بن سليمان ، حاكياً عن عبدالله بن سنان و سماعة ، عن الصادق - صلى الله عليه وآله - وعن إسحاق بن عمار ، عن الكاظم - صلى الله عليه وآله - ، وهو بنفسه عن الرضا - صلى الله عليه وآله - : « أن النبي - صلى الله عليه وآله - قال في نافلة شهر رمضان : أيها الناس ، ان هذه الصلاة نافلة ، و لن يجتمع للنافلة ، فليصل كل رجل منكم وحده ، وليقل ما علمه الله من كتابه ، واعلموا أن لاجماعة في نافلة » (١ \* ) .

الثانية - صحيحة زرارة ، و محمد بن مسلم ، والفضيل : « أنهم سألوا أبا جعفر الباقر ، و أبا عبدالله الصادق - صلى الله عليه وآله - عن الصلاة في شهر رمضان ، نافلة بالليل ، في جماعة ، فقالا : إن رسول الله - صلى الله عليه وآله - كان إذا صلى . . . إلى أن قال - قال - صلى الله عليه وآله : أيها الناس ، إن الصلاة بالليل في شهر رمضان من النافلة في جماعة بدعة . . . » (٢ \* ) .

(١ \* ) وسائل الشيعة الباب : ٧ من ابواب نافلة شهر رمضان الحديث : ٤ .

(٢ \* ) وسائل الشيعة الباب : ١٠ من ابواب نافلة شهر رمضان الحديث : ١ .

وقد ناقش - قده - في كلتا الروايتين :  
 أما الأولى ، فبقصورها سنداً ، بـ ( محمد بن سليمان الديلمي ) وغيره ، وإن  
 كانت الدلالة تامة ، لتضمنها المنع عن الجماعة في مطلق النوافل ، وكان ذكر نوافل  
 شهر رمضان من باب التطبيق على الصغرى ، كما هو ظاهر .  
 وأمّا الثانية ، فبقصورها دلالة ، لاختصاص المنع فيها بنوافل شهر رمضان دون  
 مطلق النوافل ، فهي - إنذاً - أخص من المدعى .  
 أقول : لا يبعد دعوى الاطلاق في الثانية أيضاً ، وإن يكون ذكر نوافل شهر  
 رمضان فيها من باب تطبيق الكبرى على الصغرى كما هو الحال في الأولى ، وإن  
 لم يكن الأمر في هذه بذلك الظهور ، فلا قصور في دلالتها .  
 ومع الغض عن ذلك ، فيكفينا لاثبات الاطلاق :

حسنة سليم بن قيس الهلالي ، قال : « خطب أمير المؤمنين - عليه السلام - فحمد  
 الله واثني عليه ... - إلى أن قال - : والله لقد أمرت الناس أن لا يجتمعوا في شهر  
 رمضان إلا في فريضة ، وأعلمتهم أن اجتماعهم في النوافل بدعة .. » ( ١ \* ) .  
 فإن سليم بن قيس وإن لم يوثق صريحاً ، لكنه من جملة خواص أمير المؤمنين  
 - عليه السلام - وقد ورد في حقه الكثير من المدح ، فالرواية معتبرة سنداً ، وتامة  
 - أيضاً - دلالة .

على أنها مؤيدة بروايات آخر ، لا تخلو أسانيدها من الخدش والاشكال .  
 هذا مضافاً إلى قيام سيرة المتشعبة المتصلة بزمن المعصومين - عليهم السلام - على  
 المنع مطلقاً ، حيث لم يعهد من أحد منهم إقامة الجماعة في شيء من النوافل على  
 الاطلاق ، عدا ما استثنى ، كما ستعرف .

ثم إنه - قده - بعدمناقشته في الروايات المانعة بما مر ، استدلل للجواز بجملة  
 من الأخبار :

منها - صحيحة عبدالرحمان بن أبي عبدالله ، عن أبي عبدالله - عَلَيْهِ السَّلَامُ - قال :  
 « صل بأهلك في رمضان الفريضة والنافلة ، فاني أفعله » ( ١ \* ) .  
 بدعوى : أن ظاهرها الصلاة مع الأهل جماعة ، فقد دلت على الجواز في  
 مطلق النوافل كالفرائض .

و يتوجه عليه : ان ظاهر الرواية مطروح جزماً ، لأن موردها نوافل شهر  
 رمضان ، ولا شك في عدم مشروعية الجماعة فيها ، حتى باعترافه - قده - ، للنصوص  
 المتقدمة وغيرها المانعة عن ذلك . فلانما من ارتكاب التأويل ، بحمل الباء في قوله  
 - عليه السلام - : ( بأهلك ) على معنى : ( عند ) ، و صرفها عن ظاهرها ، و هو  
 كونها بمعنى ( مع ) ، الظاهر في الجماعة ، فيكون المراد بها : صل عند أهلك وفي  
 دارك ، لا في المسجد ، لكونهم صائمين في شهر رمضان و بانتظار حلول وقت الافطار ،  
 فكان الأولى - حينئذ - الصلاة عندهم - نافلة و فريضة - دفعا للانتظار و حذراً  
 من التأخير .

و ان ابيت عن ذلك ، فلا محيص من طرحها ورد علمها إلى أهله ، لمنافاة  
 ظاهرها مع النصوص الكثيرة المتقدمة ، مع عدم التكافؤ بينهما لكثرة تلك ، و عدم  
 العمل بمضمون هذه الرواية أيضاً ، كما عرفت .  
 و منها - ثلاثة صحاح وردت في خصوص النساء ، وهي :

صحيحة هشام بن سالم : « انه سأل أبا عبدالله - عليه السلام - عن المرأة هل  
 تؤم النساء ؟ قال : تؤمهن في النافلة ، فأما في المكتوبة فلا ، ولا تقدمهن ولكن تقوم  
 وسطهن » ( ٢ \* ) .

وصحيحة الحلبي ، عن أبي عبدالله - عليه السلام - قال : « تؤم المرأة النساء

( ١ \* ) وسائل الشيعة الباب : ٢٠ من أبواب صلاة الجماعة الحديث : ١٣ .

( ٢ \* ) وسائل الشيعة الباب : ٢٠ من أبواب صلاة الجماعة الحديث : ١ .

في الصلاة، وتقوم وسطا بينهن ، ويقمن عن يمينها وشمالها ، تؤمهن في النافلة ولا تؤمهن في المكتوبة « ( ١ \* ) .

وصحيحة سليمان بن خالد قال: « سألت أبا عبد الله - عليه السلام - عن المرأة تؤم النساء ، فقال : إذا كن جميعاً أمتهن في النافلة ، فأما المكتوبة فلا ، ولا تتقدمهن ولكن تقوم وسطا منهن » ( ٢ \* ) .

و تميم الاستدلال بالنصوص يتوقف على دعوى المستدل : القطع بعدم الفرق - في الحكم المذكور - بين المرأة والرجل ، لعدم القول بالفصل بينهما من أحد ، كما هو كذلك جزماً ، إذ لا قائل بالتفكيك بينهما جوازاً وهدماً ، فهما متلازمان في هذا الحكم قطعاً .

فهذه النصوص وإن دلت على الجواز في النساء بالدلالة المطابقية ، لكنها تدل عليه في الرجال - أيضاً - بالدلالة الالتزامية ، للقطع بعدم القول بالفصل ، كما أن النصوص السابقة المانعة كانت على العكس من ذلك ، فانها دلت على المنع في الرجال بالمطابقة - يعنى : كان القدر المتيقن به من موردها الرجال - وفي النساء بالالتزام ، لما عرفت من عدم القول بالفصل بينهما في ذلك .

و عليه فتقع المعارضة بين الطائفتين ، لتعارض المدلول المطابقي لكل منهما مع المدلول الالتزامي للأخر ، وبما أن الترجيح مع الطائفة المانعة ، لشهرتها بين الأصحاب - قدهم - . و لمخالفتها مع العامة ، فلذلك تحمل المجوزة على التقية ، فلا يعتمد عليها .

وقد أجاب المحقق الهمداني - قده - عن الاستدلال بالنصوص المجوزة بوجه آخر ، وهو : انها لا تدل إلا على مشروعية الجماعة في النافلة في الجملة ، لعدم ورودها في مقام البيان من هذه الجهة ، حتى ينعقد لها الاطلاق ، وإنما وردت

( ١ \* ) وسائل الشيعة الباب : ٢٠ من أبواب صلاة الجماعة الحديث : ٩ .

( ٢ \* ) وسائل الشيعة الباب : ٢٠ من أبواب صلاة الجماعة الحديث : ١٢ .

## وان وجبت بالعارض، بنذر ونحوه ( ١ ) .

لبيان حكم آخر، وهو جواز إمامة النساء، فيكفي في الصحة مشروعيتها ولو في بعض النوافل على سبيل الموجبة الجزئية، كما في صلاة الاستسقاء، ويوم الغدير .  
ثم قال - قده - : و ارادة هذا البعض منها بالخصوص - الذي يندر الابتلاء به - و إن كان بعيداً في حد ذاته في الغاية ، لكن مما يقرب احتمال كونه المقام مورد التقية حيث يناسب ذلك التورية ، فلا بأس به في مقام الجمع ، حذراً من الطرح .

أقول : ما افاده - قده - من الورد لبيان حكم آخر ، المانع من انعقاد الاطلاق للرواية ، و ان كان وجبها في بعض تلكم النصوص ، إلا أنه مما لا يتم في الكل ، ولا سيما في صحيحة الحلبي ، غير المسبوقه بالسؤال ، فإن الإمام - عليه السلام - قد حكم فيها - ابتداءً - بمشروعية امامتها لهن في النافلة ، فتكون مسوقة لبيان هذا الحكم ، وهو مشروعية الجماعة في النافلة ، فلا قصور في اطلاقها ، كما لا يخفى .  
والصحيح في الجواب عنها هو ما عرفت .

فقد تحصل : عدم مشروعية الجماعة في شيء من النوافل الأصلية ، عدا ما استثنى مما استعرف ، للروايات المانعة ، السليمة عن المعارض . مضافاً إلى قيام السيرة على المنع ، كما عرفت .

( ١ ) قديفرض تعلق النذر ونحوه باتيان النافلة جماعة ، وقديفرض تعلقه بذات النافلة ، لكنه في مقام الوفاء به يأتي بالمتنذر جماعة ، وهذا هو مفروض كلام المصنف - قده - دون الأول ، كما هو ظاهر .

أما الفرض الأول - فلا إشكال في عدم انعقاد النذر ، لعدم كونه متعلقه مشروعاً ، ولا نذر إلا في أمر سائغ .

وقد يتخيل: المنافاة بينه وبين ماسبق في محلته - وقد تسالم عليه الأصحاب أيضاً - من صحة نذر التطوع في وقت القرية ، فإن التطوع حينئذ - كالجماعة



في النافلة - لم يكن مشروعاً في نفسه، فكيف صحّ تعلق النذر بالاول دون الثاني؟! مع اتحاد الملاك في المنع فيهما .

ولكنه تخيل فاسد ، للمفرق الظاهر بين المقامين ، فإن الممنوع منه هناك عنوان ( التطوع ) أي : الايمان بالصلاة طوعاً ودرغبة من غير الزام شرعي به ، و من الواضح : ان النذر غير متعلق بهذا العنوان ، بل يستحيل تعلقه بذلك لامتناع الوفاء به خارجاً ، فإنه بعد النذر يكون الايمان به عن ملزم شرعي لامحالة ، و ليس هو من التطوع في شيء ، كما هو ظاهر . وإنما تعلق بذات النافلة ، وهي عبادة راجحة ، فإن الصلاة خير موضوع ، و من الضروري أنه بعد انعقاد النذر تخرج النافلة عن عنوان : ( التطوع ) تكويناً ، حيث يلزم الايمان بها - حينئذ - شرعاً وفاء بالنذر ، كما عرفت ، فلا يشملها دليل المنع عن التطوع في وقت الفريضة ، لانتفاء الموضوع .

وهذا بخلاف المقام ، لكون متعلق النذر فيه هو النافلة جماعة حسب الفرض ، وهو بنفسه ممنوع منه شرعاً ، كما تقدم ، فلا ينعقد نذره ، إذ لا نذر إلا في أمر مشروع سائغ ، كما عرفت .

وأما الفرض الثاني - فهل الأمر فيه كالاول ، فلا يجوز الايمان بالنافلة المنذورة جماعة ؟ أو يجوز قياساً على نذر التطوع في وقت الفريضة ؟ الظاهر هو الاول ، بل لا ينبغي الاشكل فيه ، ضرورة : أن تقسيم الصلاة إلى الفرض والنفل ناظر إلى تقسيم ذات الصلاة ، ولا يتغير هذا العنوان باختلاف الوجوب والاستحباب ، فإن معنى ( الفريضة ) : ما فرضه الله في حد ذاته ، ومعنى ( النافلة ) : ما زاد على ما افترضه الله تعالى بالجعل الأولى ، وليس الوجوب أو الاستحباب معتبراً في التعنون بالعنوان المذكور ، فلو فرض طرد عنوان ثانوى على النافلة أوجب اتصافها بالوجوب - كالنذر ، أو الشرط ضمن العقد اللازم ، ونحو ذلك - لم يوجب ذلك تغير النافلة عما كان لها من العنوان من قبل ، ولم تنقلب به حقيقتها ، غايته : أنها في

## حتى صلاة الغدير ، على الأقوى ( ١ ) .

الحال نافلة واجبة ، فتكون - بعد النذر - باقية بحالها الأول قبله ، ومتصفة بذلك العنوان السابق ومحكوما عليها - أيضاً - بالحكم السابق ، ومنه : عدم مشروعية الجماعة فيها . و من الظاهر : تعلق النذر بخصوص الحصّة المشروعة من الطبيعة ، فلا يتم الوفاء به بالاتيان بالحصّة غير المشروعة منه ، و هي النافلة جماعة ، فلذلك لم تشرع الجماعة في النافلة مطلقاً ، حتى المنذورة منها .

وهذا بخلاف ( التطوع ) فإن حقيقتها متقومة بعدم الالزام الشرعي ، وكون العمل مما يؤتي به طوعاً و رغبة ، كما عرفت و واضح : عدم بقاء هذه الحقيقة بعد تعلق النذر تكويننا ، فلا موضوع للتطوع بعد النذر كى يشمل دليل المنع ، و قد عرفت آنفاً : ان موضوع النذر إنما هي ذات النافلة لا بعنوان التطوع ، فالفرق بين الملقامين واضح جداً .

( ١ ) كما عن غير واحد . وحكى عن جملة من الأصحاب - قدهم - القول بالجواز ، بل نسب ذلك إلى المشهور ، وإن ناقش صاحب الجواهر - قده - في صدق النسبة ، فإن أكثر من تعرض لهذه الصلاة وأحكامها لم يتعرض للحكم المذكور وكيف كان فلا بد من النظر في الدليل .  
وقد يستدل للجواز بوجوه :

أحدها - ما عن المدارك ، من أن الجواز مطابق للقاعدة ، من دون حاجة إلى ورود نص بالخصوص عليه ، بناء على ما سلكه - قده - من مشروعية الجماعة في مطلق النوافل ، فانه - بعد بنائه على ذلك - قال ما لفظه : « ومن هذا يظهر ان ما ذهب إليه بعض الأصحاب من استحباب الجماعة في صلاة الغدير جيد ، وإن لم يرد فيها نص على الخصوص .. »

ويتوجه عليه : ما عرفت من فساد المبني ، ومعه لا مجال للتفريع عليه .  
ثانيها - ان يوم الغدير يوم عيد ، بل هو من أعظم الأعياد ، فيكفي في

مشروعية الجماعة في صلاته ما دل على مشروعيتها في صلاة العيدين .  
و يتوجه عليه : ان الصغرى وان كانت مسلمة ، لكنه لا دليل على مشروعية  
الجماعة في كل عيد ، وإنما الثابت ذلك في خصوص عيدي الفطر والأضحى ، فلا وجه  
للتعدى عنهما .

ثالثها - ما حكى عن أبي الصلاح من نسبه إلى الرواية مرسلًا . وكذا ما  
عن المفيد في المنفعة : من حكاية فعل النبي - ﷺ - يوم الغدير ، ومن جملته :  
انه - ﷺ - أمر بان ينادى بالصلاة جامعة ، فاجتمعوا وصلوا ركعتين ، ثم رقي  
- ﷺ - المنبر ... »

و يتوجه عليه : ان كلتا الروايتين مرسلة ، ولا تعتمد المراسيل . و لم يثبت  
عمل الأصحاب - قدهم - بهما ، لتصح دعوى الانجبار ، لو سلمت الدعوى  
كبروياً . مع أن أمره - ﷺ - بالنداء للصلاة جامعة ، أعم من اقامتها جماعة ،  
فلعلمهم صلّوا جميعاً لكن بانفراد ، وان كان هذا خلاف الظاهر . وكيف كان فهذه  
الوجوه كلها ساقط .

رابعها - وهو العمدة ، التمسك بقاعدة : ( التسامح في أدلة السنن )  
المستفادة من اخبار : ( من بلغ ) فانها تجبر ضعف سند المرسلتين ، فيتم الاستدلال  
بهما للمدعى .

قلت : إذا بنينا - كما هو الصحيح ، تبعا لصاحب الجواهر قده - على أن  
الظاهر من الاخبار المذكورة - أو منصرفها - هو بلوغ الثواب فقط ، دون ما إذا  
انضم إليه بلوغ عدم الثواب أيضاً ، ولا سيما إذا كان دليل عدم معتبراً ، كانصرفها  
قطعا عما إذا كان قد بلغ كل من الثواب والعقاب معا ، فعلى هذا لا مجال للاستناد  
إلى القاعدة في المقام ، فإنه كما بلغ الثواب على ذلك - بمقتضى المرسلتين - فقد  
بلغ عدمه - أيضاً - بموجب النصوص المعبرة النافية لمشروعية الجماعة في النافلة  
مطلقاً كما سبق .

و أما إذا بنينا على التعميم ، كما اختاره المحقق الهمداني - قده - مدعي اختصاص مورد الانصراف بما إذا بلغ العقاب ذاتاً لا بعنوان التشريع والبدعة كما في المقام ، فإن قلنا بأن المستفاد من الاخبار المذكورة حجية الخبر الضعيف ، و تخصيص الشرائط المعتمدة في حجيته بما تضمن الحكم الإلزامي فقط ، استناداً إلى ان الظاهر من قوله - عَلَيْهِ السَّلَامُ - فيها : « فله أجر من عمل به .. » ترتب الأجر على نفس العمل بعنوان كونه عملاً ، الكاشف ذلك عن استحبابه ذاتاً ، الملازم لحجية الخبر الضعيف - حينئذ - على حد حجية الصحيح منه ، فلا مناص - إذا - من ارتكاب التقييد في أدلة النفي بمادل من المرسل على مشروعيتها في خصوص صلاة الغدير ، بعد فرضها بحكم الصحيح لماعرفت .

وإن قلنا : إن مفادها إنما هو استحباب العمل بالعنوان الثانوي الطاري ، أي بعنوان ( بلوغ الثواب عليه ) لظهورها في ترتب الأجر على العمل بالعنوان المذكور دون عنوانه الأولي ، اعنى : ذات العمل ، لتدل على اسقاط شرائط الحجية في باب المستحبات ، فلا يجري حينئذ تخصيص بالعنوان الذاتي في اطلاق أدلة النفي - كما في الفرض السابق - وإنما يجري فيها التخصيص بالعنوان الثانوي حيث إنه - بعد ورود المرسلة - يثبت استحباب الجماعة في صلاة الغدير بعنوان كونها مما بلغ الثواب عليه ، فلامحالة يكون التخصيص الوارد على الاطلاقات النافية للمشروعية بالعنوان الثانوي لا بالعنوان الأولي ، فتكون النتيجة : هو جواز الجماعة في صلاة الغدير .

و أما إذا رفضنا كلا الرأيين و بنينا - كما هو الصحيح - على أن مفادها هو الارشاد إلى ما حكم به العقل من حسن الانقياد ، و أنها تنبئ عن تفضله - سبحانه و تعالى - باعطاء الثواب الذي بلغ وان لم يكن الأمر كما بلغ ، من دون اشعار فيها باستحباب العمل بالعنوان الثانوي ، ولا بالغاء شرائط الحجية في الخبر حتى يدل على الاستحباب الذاتي ، فليس هناك أمر في البين متعلق بالعمل

الإلّا في صلاة الاستسقاء ( ١ ) . نعم لا بأس بها فيما صار نفلا بالعارض ،  
كصلاة العيدين ( ٢ ) مع عدم اجتماع شرائط الوجوب ، و الصلاة المعادة

بعنوانه الأولي ولا بعنوانه الثانوي ، وحينئذ فلا موجب للتخصيص بعد عدم ثبوت  
استحباب الجماعة في صلاة الغدير ، ولذلك لا يجوز الاتيان بها كذلك إلا رجاء ،  
فان الحرمة حينئذ تشريعية ، لا ذاتية ، كما لا يخفى .

( ١ ) بلا اشكال ولاخلاف . للنصوص المعتبرة ، مضافا إلى السيرة المستمرة .  
وبذلك يقيد اطلاقات المنع لا محالة .

( ٢ ) بلا اشكال فيه . و هل هو من باب الاستثناء من عموم المنع - كما  
في صلاة الاستسقاء - ؟ كما قد يظهر من بعض العبائر كالمحقق في الشرائع وغيره ،  
الظاهر العدم ، فانها فريضة في أصل التشريع كسائر ما فرضه الله تعالى ، وليست  
من النفل في شيء وقد اطلق عليها ( الفريضة ) في غير واحد من النصوص .

نعم قد تجب عند اجتماع الشرائط - ومنها حضور الامام عليه السلام - وتستحب  
عند فقدها ، ولكن قد مر : أن الوجوب والاستحباب خارجان عن حقيقة الاتصاف  
بالفرض و النفل ، و الاستفادة من النصوص : أن هذه الصلاة بطبيعتها تقتضي أن يؤتي  
بها جماعة ، سواء اتصفت بالوجوب أم بالاستحباب ، كما يؤمى إلى ذلك قوله عليه السلام  
- في غير واحد من النصوص - : « لا صلاة يوم الفطر و الأضحى إلا مع إمام  
عادل » ( ١ \* ) .

نعم ورد في بعضها : « من لم يشهد جماعة الناس في العيدين - إلى أن قال - :  
وليصل في بيته وحده كما يصلّي في جماعة » ( ٢ \* ) .

ويستكشف من ذلك كله : أن الجماعة معتبرة في المرتبة الفاضلة من هذه  
الصلاة . وعلى الجملة : فهذه الصلاة مما لا تخرج عن عنوان كونها ( فريضة ) وان  
اتصفت بالاستحباب عند فقد شرائط الوجوب ، فهي فريضة يستحب الاتيان بها ،

( ١ \* ) لاحظ وسائل الشيعة الباب : ٢ من أبواب صلاة العيد .

( ٢ \* ) وسائل الشيعة الباب ٣ من أبواب صلاة العيد الحديث : ١ .

جماعة ( ١ ) ، و الفريضة المتبرع بها من الغير ، و المأتي بها من جهة الاحتياط الاستحبابي .

( مسألة - ٣ ) : يجوز الاقتداء في كل من الصلوات اليومية بمن يصلي

كما هو الحال في الحج فإنه فريضة ، لكنه يتصف بالوجوب عند تحقق شرائطه ، ومستحب لدي فقدها .

وعليه فيشمئها قوله عَلَيْهِ السَّلَامُ - في صحيحه زارة والفضل المتقدمة ( ١ \* ) - :  
« ليس الاجتماع بمفروض في الصلوات كلها ولكنه سنة » ، إذ بعد كونها من مصاديق الفريضة - كما عرفت - تدرج في عموم الصحيحة الدالة على استحباب الجماعة في الفرائض ، وليست هي من النوافل ليكون خروجها استثناءً أو تخصيصاً في أدلة المنع ، وإنما هو خروج بالتخصص فإن المراد بالفريضة - كما عرفت - هي ما كانت كذلك في الجملة و في أصل التشريع ، لا مطلقاً .

( ١ ) مما ذكرناه في صلاة الاستسقاء يظهر الحال فيها و في التي تليها ، فإن الجواز في شيء منهما لا يكون إستثناءً من أدلة المنع ، ضرورة : أن المعادة فريضة ، وإنما المستحب نفس الاعادة جماعة ، للأخبار الدالة على ذلك ، كما أن المتبرع بها فريضة أيضاً ، والمستحب إنما هو التبرع والتصدي لتفريغ ذمة الغير ، كما هو الحال - أيضاً - في المأتي بها احتياطاً استحبابياً ، فإن الاستحباب إنما هو في الإعادة الاحتياطية دون المعادة نفسها ، و الخلاصة : أن الكل داخل تحت عنوان الفريضة ، التي عرفت استحباب الجماعة فيها ، فلا استثناء في شيء من ذلك عدا صلاة الاستسقاء كما عرفت .

نعم في صحة الجماعة في المأتي بها من جهة الاحتياط الاستحبابي تفصيل ، يأتي التعرض له - ان شاء الله - في المسألة الآتية .

الاتحاد بين الامام و المأموم في الخصوصيات ؟

الآخري أياً منها كانت ( ١ ) و ان اختلفا في الجهر و الاخفات ، و الاداء

( ١ ) كما هو المتسالم عليه ظاهراً ، و نسب إلى الصدوق - قده - عدم صحة الاقتداء في صلاة العصر بمن يصلي الظهر، إلا إذا تخيل أن الامام يصلي العصر فبان له الخلاف . و قد تنظر غير واحد في صدق هذه النسبة ، و في نسبة ما يأتي عن والده - قده - أيضاً . بل قال بعضهم : انه على تقدير صدق كلتا النسبتين فهما شاذان و على خلاف الإجماع . و كيف كان فالمتبع هو الدليل ، فما الذي يمكن ان يستند إليه الصدوق - قده - على تقدير صدق النسبة ؟

احتمل الشهيد - قده - في الذكري : ان يكون مستنده اعتبار الترتيب بين الظهر والعصر ، فانه لو اقتدى في عصره بظهر الامام فكانهما وقعا معا ، مع ان العصر بعد الظهر ، فيختل بذلك الترتيب بينهما .

لكنه احتمال ضعيف ، كما صرح به - قده - أيضاً ، فان الترتيب بين الصلاتين معتبر بالاضافة إلى كل شخص ، لا كل شخص وغيره ، فعصر المأموم مترتبة على ظهره لا على ظهر الامام ، كما هو واضح جداً . بل لا يحتمل - عادة - استناد الصدوق إلى هذا الوجه الاعتباري ، الضعيف جداً .

وربما يتخيل : ان نظره - قده - في ذلك إلى صحيحة علي بن جعفر : « انه سأل أخاه موسى بن جعفر - عَلَيْهِ السَّلَامُ - عن امام كان في الظهر ، فقامت امرأة بحياله تصلي معه و هي تحسب أنها العصر ، هل يفسد ذلك على القوم ؟ و ما حال المرأة في صلاتها معها وقد كانت صلت الظهر ؟ قال : لا يفسد ذلك على القوم ، وتعيد المرأة صلاتها » ( ١ \* ) .

ولكنها كما ترى ، فان مفادها عكس ما هو المنسوب إليه ، لدالاتها على البطلان في المورد الذي حكم فيه بالصحة استثناءً .

وعلى الجملة : فلم يظهر المستند لما ذهب إليه الصدوق - قده - . و الصحيحة لا بد من حملها ، اما على التقية ، لموافقتهما لما هو الأشهر من مذاهب العامة ،

كما أفاده صاحب الوسائل - قده - . أو على ان الاعادة كانت لأجل وقوف المرأة بحيال الرجل . وكيف كان فهذا القول لا اعتبار به بوجه .

ثم لا يخفى : أن مقتضى القاعدة - في كل مورد شك في الصحة من جهة احتمال اعتبار الاتحاد في جهة من الجهات - هو الحكم بالفساد ، لا طلاق دليل اعتبار القراءة ، كقوله عَلَيْهِ السَّلَامُ : « لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب » . و اطلاق أدلة الشكوك ، فان الخارج عنها هي الجماعة الصحيحة ، فمع الشك في صحتها ومشروعيتها كان المحكم هو الاطلاق المذكور إلا أن الظاهر هو عدم وصول النوبة إلى الشك ، ولا في مورد واحد ، لوفاء النصوص بالحكم في الصحة في الجميع .  
أما في صورة الاختلاف بينهما سافراً و حضراً فتأتي الإشارة إلى دليله قريباً .

وأما الاختلاف بينهما ظهراً وعصراً ، ففي الاقتداء ظهراً بمن يصلّي العصر تدل عليه صحيحة حماد بن عثمان قال : « سألت أبا عبد الله - عَلَيْهِ السَّلَامُ - عن رجل امام قوم ، فصلّي العصر وهي لهم الظهر ، قال : اجزأت عنه ، و اجزأت عنهم » . ونحوه موثقة أبي بصير ( ١ \* ) .

و في الاقتداء عصراً بالظهر ، يدل عليه صحيحة محمد بن مسلم ، عن أبي جعفر - عليه السلام - قال : « إذا صلّي المسافر خلف قوم حضور فليتم صلاته ركعتين ، و يسلم . و ان صلّي معهم الظهر فليجعل الأوّلين الظهر و الأخيرتين العصر » ( ٢ \* ) .

و صدرها يدل على جواز اقتداء المسافر بالحاضر ، الذي تأتي الإشارة إليه قريباً .

( ١ \* ) وسائل الشيعة الباب : ٥٣ من أبواب صلاة الجماعة الحديث : ١ ، ٤ .

( ٢ \* ) وسائل الشيعة الباب : ١٨ من أبواب صلاة الجماعة الحديث : ١ .



و نحوها : صحيحة الحلبي ( ١ \* ) .

و يطرد الحكم في العشائين - في الأصل والعكس - بالقطع بعدم الفصل .  
( ١ ) و يدل على صحة الايتمام في القضاء بمثله الصحاح الكثيرة الحاكية  
قصة رقاد النبي - ﷺ - وأصحابه عن صلاة الفجر ، ثم قضاءها بهم جماعة ، بعد  
التحول من مكانه . وقد تقدم ذكرها . وقد عرفت : ان الاستشكال في أصل القصة  
لاينا في تصديق الروايات المذكورة في هذا الحكم ، فلا موجب لطرحها من  
هذه الجهة .

و في الاقتداء في القضاء بالاداء ، صحيحة عبدالرحمان بن أبي عبدالله قال :  
« سألت أبا عبدالله - ﷺ - عن رجل نسي صلاة حتى دخل وقت صلاة أخرى  
- إلى أن قال - : و ان ذكرها مع امام في صلاة المغرب اتمها بر كعة ، ثم صلتي  
المغرب ، ثم صلتي العتمة بعدها » ( ٢ \* ) .

فقد دلت على العدول - عند الايتمام بمن يصلتي الحاضرة - إلى الفائتة ،  
ومقتضى اطلاقها عدم الفرق بين ما كانت الفائتة المنسية موافقة مع الحاضرة في الجهر  
والاخفات ، كما لو كانت الفائتة عشاء ، ام كانت مخالفة معها ، كما لو كانت عصراً .  
و تدل عليه صريحاً أيضاً :

موثقة إسحاق بن عمار قال : « قلت لأبي عبدالله - ﷺ - : تقام الصلاة  
وقد صليت ، فقال : صل و اجعلها لما فات » ( ٣ \* ) .

و صحيحة هشام بن سالم ، عن أبي عبدالله - ﷺ - انه قال : « في الرجل  
يصلتي الصلاة وحده ثم يجد جماعة ، قال : يصلتي معهم ، و يجعلها الفريضة إن

( ١ \* ) وسائل الشيعة الباب ٦٣ من أبواب المواقيت الحديث : ٣ .

( ٢ \* ) وسائل الشيعة الباب : ٦٣ من أبواب المواقيت الحديث : ٢ .

( ٣ \* ) وسائل الشيعة الباب : ٥٥ من أبواب صلاة الجماعة الحديث : ١ .

شاء « ( ١ \* ) .

ورواها الكليني - قده - عن البخاري بدون كلمة : ( ان شاء ) ( ٢ \* ) .  
فان المراد : جعلها الفريضة الفائتة ، و لو بقرينة الموثقة المتقدمة . مع ان  
كلمة ( ان شاء ) قرينة على ذلك ، لدالاتها على التخيير بين جعلها الفائتة أو احتسابها  
الحاضرة ، فتكون من الصلاة المعادة .

نعم ايتمام المؤدى بالقاضي صلته عار من النص . ولكن يمكن تعميم الحكم  
الثابت في عكسه بالنصوص المتقدمة بأحد وجهين :

أحدهما - دعوى الاجماع القطعي ، و التسالم ، و عدم القول بالفصل ، فان  
أحدا من الفقهاء لم يفرق في الجواز بين الصورتين ، فينتج ذلك القطع باتحاد الحكم  
فيهما . وهذه الدعوى قريبة جداً ، ان لم تكن مقطوعا بها .

ثانيهما - التمسك بعموم صحيحة زرارة والفضيل المتقدمة في صدر المبحث ،  
الدالة على أن الجماعة سنة في جميع الفرائض كلها ، فان ايتمام المؤدى بالقاضي  
يكون في صلاة الفريضة لا محالة ، فيشمله العموم المذكور .

ويتوجه عليه : ان العموم الذي تضمنه الصحيح عموم افرادي ، بمعنى شمول  
الحكم بالاستحباب لكل فرد من أفراد الفريضة ، و منها صلاة القضاء ، فتشرع  
فيها الجماعة أيضاً ، لكن حالات هذا الفرد ، من كون المأموم مؤدياً و الإمام  
قاضياً و بالعكس ، فغير مشمولة للعموم ، لعدم كون الحالات و الخصوصيات  
المذكورة مفردة ، كما لا يخفى .

نعم لا بأس بالتمسك بالاطلاق الأحوالي للصحيحة ، بتقريب : أن الظهر  
- مثلاً - فرد من الفريضة فيشملها عموم الصحيحة لا محالة ، و مقتضى اطلاق الدليل  
هو عدم الفرق بين ما إذا كان الإمام مؤدياً - أيضاً - ام كان قاضياً ، كما لا يخفى .

( ١ \* ) وسائل الشيعة الباب : ٥٤ من أبواب صلاة الجماعة الحديث : ١ .

( ٢ \* ) وسائل الشيعة الباب : ٥٤ من أبواب صلاة الجماعة الحديث : ١١ .

و القصر و التمام ( ١ ) بل و الوجوب و الندب ، فيجوز اقتداء مصلى الصبح أو المغرب أو العشاء بمصلى الظهر أو العصر ، و كذا العكس . و يجوز اقتداء المؤدى بالقاضى و العكس ، و المسافر بالحاضر و العكس ، و المعيد صلاته بمن لم يصل و العكس ( ٢ ) ، و الذى يعيد صلاته احتياطاً

( ١ ) أشرنا في صدر المسألة إلى أن الحكم في الجميع من المتسالم عليه ، و قد نسب الخلاف في المقام إلى والد الصدوق - قده - ، و هو عدم الجواز مع الاختلاف بين الامام و المأموم سافراً و حضراً . ولكن النسبة غير ثابتة ، و قد تنظر في صدقها بعضهم كما عرفته سابقاً . و على كل حال فلا دليل على ذلك ، بل الدليل على خلافه ، و هو :

صحيحة الفضل بن عبد الملك ، عن أبي عبد الله - عليه السلام - قال : « لا يؤم الحضري المسافر ، ولا المسافر الحضري ، فان ابتلى بشيء من ذلك فأم قوما حضريين ، فإذا أتم الركعتين سلم ، ثم أخذ بيد بعضهم فقدمه فأمتهم . وإذا صلى المسافر خلف قوم حضور فليتم صلاته ركعتين ويسلم ، وان صلى معهم الظهر فليجعل الأوتنين الظهر والأخيرتين العصر » ( ١ \* ) .

فإن صدر الرواية وإن كان ظاهراً في نفسه - لولا الذيل - في المنع ، لكنه - بقرينة الذيل الصريح في الجواز - محمول على الكراهة ، و أن فيه نوعاً من المرجوحية .

( ٢ ) يدل على الأصل : ذيل صحيحة هشام بن سالم المتقدمة ( ٢ \* ) و على العكس : صحيحة ابن بزيع قال : « كتبت إلى أبي الحسن - عليه السلام - إنني أحضر المساجد ، مع جيرتي وغيرهم ، فيأمرونني بالصلاة بهم وقد صليت قبل أن أتاهم ، وربما صلّيت خلفي من يقتدى بصلاتي و المستضعف والجاهل ، فأكره أن

( ١ \* ) وسائل الشيعة الباب : ١٨ من أبواب صلاة الجماعة الحديث : ٦ .

( ٢ \* ) تقدمت في ص ١٠٠ .

- استحبابياً أو وجوبياً - ( ١ ) بمن يصلي وجوباً . نعم يشكل ( ٢ ) اقتداء من يصلي وجوباً بمن يعيد احتياطاً ، و لو كان وجوبياً بل يشكل اقتداء

أقدم - و قد صليت - لحال من يصلي بصلاتي ممن سميت ذلك ، فمرني في ذلك بأمرك أنتهى إليه وأعمل به ، ان شاء الله ، فكتب عَلَيْكَ : صل بهم ( ١ \* ) .  
و الظاهر : ان قوله : ( قبل ان اتاهم ) تصحيح ، و الصحيح : ( قبل أن آتيهم ) . و كيف كان فقد دلت على جواز اقتداء من لم يصل بالمعيد صلاته .

( ١ ) لا محذور في ذلك ، فان صلاة المأموم المعادة إن كانت صحيحة واقعا - لأجل فساد صلاته الأولى - فقد انعقدت الجماعة الصحيحة لا محالة ، و إلا كانت لغواً ، بلا فرق بين الاتيان بها جماعة أو فرادى ، فلا موجب للمنع من الإيتمام حينئذ .

( ٢ ) مورد كلامه - قده - ما إذا تمحضت الاعادة في عنوان الاحتياط ، فانه يشكل - حينئذ - اقتداء المصلي وجوباً بمثله ، و ان كان الاحتياط وجوبياً ، لعدم احراز كون الإمام مصلياً ، لاحتمال ان تكون صلاته الأولى صحيحة فتكون الثانية صورة صلاة عارية عن الأمر الشرعي ، و الاقتداء إنما يكون بمن يصلي المأمور به .

و أمّا لو فرضنا كون صلاة الإمام من المعادة المأمور بها ، كما إذا كان قد صلاها أولاً فرادى ثم أراد إعادتها جماعة ، فيصح اقتداء من يصلي وجوباً بمثله ، و إن كان الإمام حينئذ ناوياً الاحتياط - أيضاً - لاحتماله الخلل في صلاته الأولى ، حيث لا محذور في هذه الضميمة في القصد ، بعد فرض صحة صلاته الثانية وتعلق الأمر بها على كل تقدير ، سواء اكانت الأولى صحيحة أيضاً أم لا ، لكون الثانية - حينئذ - مأمور بها وجوباً أو استحباباً ، لكن هذه الصورة خارجة عن مفروض كلام المصنف ، كما لا يخفى .

المحتاط بالمحتاط (١) الا اذا كان احتياطهما من جهة واحدة .  
 (مسألة - ٣) : يجوز الاقتداء في اليومية - أياً منها كانت اداء أو  
 قضاء - بصلاة الطواف (٢) ، كما يجوز العكس .

(١) كما لو احتمل كل منهما بطلان صلاته ، الموجب للإعادة احتياطاً ،  
 وجوباً أم استجباً ، فانه لا يصح اعادة كليهما للصلاة حينئذ جماعة ، بايتمام  
 أحدهما بالأخر ، لاحتمال خطأ الإمام في احتماله بطلان صلاته الأولى و اصابة  
 المأموم في احتماله ذلك ، فانه - على هذا التقدير - تكون صلاة المأموم مأموراً  
 بها دون الإمام حيث تكون صلاته صورية و فاقدة للأمر ، ومجرد هذا الاحتمال  
 المقنضي لعدم احراز صحة صلاة الامام يكفي للحكم بعدم مشروعية الجماعة .  
 هذا فيما إذا اختلف الإمام و المأموم في منشأ الاحتياط ، بحيث احتملنا  
 الانفكاك بينهما في صحة الثانية و بطلانها . و أما مع الاتحاد في المنشأ ، كما لو  
 توجس الإمام و المأموم بماء معين ، و بعد فراغهما من الصلاة شكا في طهارة الماء  
 لشبهة اقتضت الاحتياط بالاعادة - وجوباً أو استجباً - ففي مثل ذلك لا مانع  
 من الايتمام ، لعدم احتمال البطلان في حق الإمام و الصحة في حق المأموم ، بل  
 هما صحيحتان معاً أو باطلتان معاً ، فعلى تقدير صحة كلتا الصلاتين يتم الاقتداء ،  
 و إلا كانت الصلاتان معاً باطلتان ، كما هو ظاهر .

(٢) الحكم - في كل من الأصل و عكسه - في غابة الإشكال ، لعدم الدليل  
 عليه . بل عرفت فيما سبق الإشكال في مشروعية الجماعة في صلاة الطواف بنفسها ،  
 فضلاً عن الاقتداء في غيرها بها أو بالعكس ، لعدم معهودية ذلك بين المسلمين ، ولم  
 ينقل هو - أيضاً - عن النبي ﷺ - ولا أحد المعصومين - عَلَيْهِمُ السَّلَامُ - حتى ولا  
 من أصحابهم ، فهذا الالتزام بالترك الكلي كاشف عن عدم مشروعية الجماعة كذلك  
 و إلا فما الموجب لهذا الالتزام بالترك ؟ مع ما هو الثابت من فضيلة الجماعة ،  
 كما لا يخفى .

وبذلك يرفع اليد عن اطلاق صحيحة زرارة والفضيل المتقدمة في صدر المبحث ،

( مسألة - ٥ ) : لا يجوز الاقتداء في اليومية بصلاة الاحتياط في الشكوك ( ١ ) . و الاحوط ترك العكس أيضاً ( ٢ ) ، و ان كان لا يبعد الجواز . بل الاحوط ( ٣ ) ترك الاقتداء فيها و لو بمثلها من صلاة الاحتياط ، حتى اذا كان جهة الاحتياط متحدة ، و ان كان لا يبعد الجواز في خصوص صورة الاتحاد ، كما اذا كان الشك الموجب للاحتياط مشتركاً بين الامام و المأموم .

و ان كان مقتضى القاعدة الحكم بالجواز لولا ذلك ، عملاً بالإطلاق ، كما أشرنا إليه سابقاً .

( ١ ) لعدم الجزم بوجود تلك الصلاة ، إذ على تقدير عدم النقص فهي نافلة ولا جماعة في النافلة ، فلم تحرز صحة الاقتداء بها .

( ٢ ) بل هو الأظهر ، فلا يصح الاقتداء في صلاة الاحتياط بمن يصلي اليومية جزماً ، لأن هذه الصلاة إما فريضة متممة للنقص أو نافلة ، والجماعة غير مشروعة على التقديرين ، أما الأول فلعدم صحة الاقتداء في الاثناء ، وأما الثاني فلعدم مشروعية الجماعة في النافلة .

( ٣ ) بل هو الأقوى ، فيما إذا كان الايتمام في خصوص صلاة الاحتياط ، كما لو صلى كل منهما منفرداً ، وحصل لكل منهما الشك بين الثلاث و الأربع - مثلاً - و أراد أحدهما الاقتداء بالأخر في صلاة الاحتياط . وذلك لعين ما تقدم في وجه المنع آنفاً ، من البطالان على التقديرين .

بل لو فرض علم المأموم بصحة صلاة الأخر و عدم النقص فيها كان عدم جواز الايتمام به - حينئذ - أظهر لعلمه بلغوية تلك الركعة ، فكيف يقتدى بها ؟

و أما لو كان الايتمام من أول الأمر ، كما لو حصل الشك بين الثلاث والأربع لكل من الإمام و المأموم ، فوجب عليهما صلاة الاحتياط ، لفرض عدم

حفظ واحد منهما كي يرجع الآخر إليه ، فلا يبعد - حينئذ - عدم صحة الاقتداء في صلاة الاحتياط أيضاً ، فإن الإيتمام - حينئذ - و ان لم يكن في الإثناء كالفرض السابق فليس فيه إشكال من هذه الجهة ، إلا أن المستفاد من أدلة ركعات الاحتياط ، ك :

موثقة عمار قال : « سألت أبا عبد الله - عليه السلام - عن شيء من السهو في الصلاة فقال : ألا اعلمك شيئاً إذا فعلته ثم ذكرت أنك أتممت أو نقصت لم يكن عليك شيء ؟ قلت : بلى ، قال : إذا سهوت فابن على الأكثر ، فإذا فرغت وسلمت فقم فصل ما ظننت أنك نقصت ، فإن كنت قد أتممت لم يكن عليك في هذه شيء ، وإن ذكرت أنك كنت نقصت كان ما صليت تمام ما نقصت » ( \* ١ ) .

هو أن جبر الصلاة - على تقدير النقص فيها - إنما يكون بالائتمام بركعة محكوم عليها بالصحة على تقديرى النقص وعدمه ، و أن الصحة على أحد التقديرين مما لا يكفي في الجبر . و عليه فيما أن الإيتمام هنا يوجب فساد الصلاة على تقدير عدم النقص لكونها حينئذ من النافلة التي لا تشرع الجماعة فيها ، فشرط الجبر غير متحقق لعدم صحة المأتمني بها على التقديرين ، ولا جل ذلك يشكل الاقتداء فيها ، سواء اتحدت جهة الاحتياط فيهما ام اختلفت .

لكن الإشكال يختص بما إذا ترتب على الاقتداء أحكام الجماعة ، من رجوع كل من الامام و المأموم إلى الآخر عند الشك في افعال الصلاة ، و أما مع عدم ترتبها لعدم تحقق الشك ، و المفروض عدم تحمل الامام القراءة أيضاً لاختصاصه بالأوتنين و هذه - على تقدير النقص - من الأخيرة التي لا تحمل فيها ، فلا موجب للبطلان ، لاشتراكها مع الصلاة فرادى و عدم الفرق بينهما إلا في نية الإيتمام ، وهي مما لا ضير فيها إذا كانت رجاء لا تشرعاً .

(مسألة - ٦) : لا يجوز اقتداء (١) مصلي اليومية أو الطواف

بمصلي الآيات أو العيدين أو صلاة الاموات ، وكذا لا يجوز العكس ، كما  
أنه لا يجوز اقتداء كل من الثلاثة بالآخر .

(١) أمّا عدم جواز الاقتداء في صلاة الطواف بغيرها وبالعكس فقد ظهر  
مما مر في المسألة الرابعة . بل قد عرفت عدم مشروعية الجماعة فيها بنفسها فضلا عن  
صورة الاختلاف .

و أما في صلاة الأموات بغيرها وبالعكس فالأمر أوضح ، لعدم كونها صلاة  
حقيقية ذات ركوع و سجود ، وإنما هي تهليل و تحميد وتكبير ، فلا موجب  
لترتيب أحكام الصلاة الحقيقية - ومنها الإيتمام - عليها ، وإن ثبتت مشروعية  
الجماعة فيها بالاستقلال بأدلتها الخاصة ، كما سبق في محلّه .

و أمّا في غيرهما من الثلاثة المذكورة في المتن ، اعنى : اليومية و الآيات ،  
والعيدين ، فالوجه في عدم مشروعية الجماعة فيها بعضها مع بعض ، قصور المقتضي  
وعدم الدليل ، عدا ما قد يتوهم : من عموم صحيحة زرارة و الفضيل المتقدمة .

و يتوجه عليه : ما سبق ، من كونها بعمومها ناظرة إلى الأفراد دون  
الخصوصيات والحالات الطارئة عليها . و أما التمسك باطلاقها الأحوالي فانما يتّجه  
مع الاتحاد في النظم وعدم الاختلاف في الكيفية ، كإيتمام في الأداء بالقضاء ، و أمّا  
مع عدم الاتحاد كما في المقام ، ولا سيما مع الاختلاف الفاحش في الكيفية  
فالاطلاق غير ناظر إليه يقينا .

هذا مع أن مفهوم الإيتمام - في نفسه - غير منطبق على المقام ، فان الإمامة  
مما تقوم بالمتابعة والاقتداء ، وهما يستدعيان الاتحاد في النظم كي تتحقق المتابعة  
و الاقتداء في العمل ، وكيف يمكن متابعة الإمام ، و هو يصلي الآيات بخمس  
ركوعات ، في صلاة العيدين المشتملة على خمس قنوات؟! وكذلك في صلاة اليومية مع  
الاختلاف الفاحش بينهما في الأفعال . فاطلاقات أدلّة الإيتمام في نفسها قاصرة عن  
شمول المقام ، كما لا يخفى .



- (مسألة - ٧) : الاحوط عدم اقتداء مصلى العيدين بمصلى الاستسقاء، وكذا العكس (١) ، وان اتفقا في النظم .
- (مسألة - ٨) : أقل عدد تنعقد به الجماعة - في غير الجمعة والعيدين - اثنان ، أحدهما الامام (٢) ، سواء كان المأموم رجلاً أو امرأة (٣) .

(١) بل هو الأقوى وان اتحدا في النظم ، فان الجماعة غير مشروعة في النافلة عدا صلاة الاستسقاء ، والقدر المتيقن به من التخصيص هو ما إذا ائتم فيها بمثلها ، فيرجع في غير ذلك إلى اطلاق دليل المنع . وأما صلاة العيدين فقد مر ان مشروعية الجماعة فيها ليست من باب الاستثناء ، لكونها فريضة بالذات .  
ما تنعقد به الجماعة :

(٢) بلاخلاف ، لصحيح زرارة : « قال : قلت لأبي عبد الله - عليه السلام - : الرجلان يكونان جماعة ؟ فقال : نعم ، ويقوم الرجل عن يمين الإمام » (١\* ) . وما رواه الشيخ - قده - باسناده عن الحسين بن سعيد ، عن صفوان ، عن العلاء ، عن محمد ، عن أحدهما - عليه السلام - : « قال : الرجلان يؤم أحدهما صاحبه ، يقوم عن يمينه ، فان كانوا أكثر من ذلك قاموا خلفه » (٢\* ) .

(٣) وقد استدل له بخبر محمد بن يوسف ، عن أبيه قال : « سمعت أبا جعفر - عليه السلام - يقول : إن الجهني أتى النبي - صلى الله عليه وآله - . . . إلى ان قال - : فقال : يا رسول الله ، فان ولدي يتفرقون في الماشية فأبقى أنا وأهلي فأودن وأقيم وأصلي بهم ، أفجماعة نحن ؟ فقال : نعم ... » (٣\* ) .

ورواية الحسن الصيقل ، عن أبي عبد الله - عليه السلام - قال : « سألتكم أقل ما تكون الجماعة ؟ قال : رجل وامرأة » (٤\* ) .

- (١\* ) وسائل الشيعة الباب : ٤ من أبواب صلاة الجماعة الحديث : ٣ .
- (٢\* ) وسائل الشيعة الباب : ٣٢ من أبواب صلاة الجماعة الحديث : ١ .
- (٣\* ) وسائل الشيعة الباب : ٤ من أبواب صلاة الجماعة الحديث : ٢ .
- (٤\* ) وسائل الشيعة الباب : ٤ من أبواب صلاة الجماعة الحديث : ٧ .

لكن الرواية الأولى ضعيفة السند ، فان محمد بن يوسف الصنعاني وإن كان ثقة ، لكن والده - الذي يروى عنه - لم يوثق . وكذلك الرواية الثانية فهي ضعيفة السند بالحسن الصيقل ، وبأبي مسعود الطائي الواقع في السند ، فلا يصح الاستناد إليهما .

نعم يمكن الاستدلاله بالروايات الواردة في إمامة الرجل لأهله ، كصحيفة الفضيل ، عن أبي جعفر - عليه السلام - انه قال : « المرأة تصلي خلف زوجها الفريضة والتطوع وتأتّم به في الصلاة » ( ١ \* ) .

و الاستشهاد بذيّل الرواية ، و أما صدرها فنناظر إلى تحديد المكان ، و عدم وقوفها بحيال الرجل ، كما لا يخفى ، و قد اشار إليه صاحب الوسائل - قده - أيضاً .

و صحيحته الأخرى قال : « قلت لأبي عبدالله - عليه السلام - : أوصلي المكتوبة بأمر علي؟ قال : نعم ، تكون عن يمينك ، يكون سجودها بحذاء قدميك » ( ٢ \* ) .

المؤيدتين بغيرهما .

ويمكن الاستدلال له - أيضاً - بإطلاق قوله - عليه السلام - : « صلّ خلف من تثق بدينه » ( ٣ \* ) . فان الرجل غير مخاطب بما هو رجل ، بل بما هو أحد المكلفين ، فيعم الحكم الأنثى أيضاً ، كما لا يخفى .

فالمرأة - أيضاً - مخاطبة بالصلاة خلف من تثق بدينه ، و مقتضى الاطلاق عدم الفرق بين ما إذا كان معها غيرها وما لم يكن .

( ١ \* ) وسائل الشيعة الباب : ٤ من أبواب صلاة الجماعة الحديث : ١ .

( ٢ \* ) وسائل الشيعة الباب : ٢٣ من أبواب صلاة الجماعة الحديث : ١ .

( ٣ \* ) لم اظفر بهذا المضمون في الوسائل . والموجود في خبر راشد قريب منه ،

لاحظ وسائل الشيعة الباب : ١٠ من أبواب صلاة الجماعة الحديث : ٢ .

## بل وصبياً مميزاً على الاقوى (١) .

بل لو بنينا على جواز إمامة المرأة للنساء في الفرائض ، و حملنا النهي عن ذلك على الكراهة ، امكن القول بجواز امامتها لواحدة من النساء ، تمسكا بالاطلاق المذكور ، وإن كان هذا الفرض غير منصوص عليه ، لاختصاص النصوص بامامتها للنساء دون التنصيص على الفرض المذكور .

(١) إذا كان الصبي إماما ، فلا ريب في عدم الجواز ، حتى على القول بمشروعية عباداته ، لفقد النص ، وقصور الاطلاقات عن شمول المقام ، والأصل عدم المشروعية ، فلا يصح للرجل أو المرأة الاقتداء به وترتيب أحكام الجماعة على ذلك . وأما إذا كان مأموماً فقد قوتى المصنّف - قده - الجواز ، بناء على مشروعية عباداته . بل قيل : بالجواز حتى على كونها تمرينية ، استناداً إلى :

رواية أبي البخترى ، عن الصادق - عليه السلام - قال : « إن علياً - عليه السلام - قال :

الصبي عن يمين الرجل في الصلاة ، إذا ضبط الصف ، جماعة .. » (١\* ) .

و رواية إبراهيم بن ميمون ، عن أبي عبدالله - عليه السلام - : « في الرجل يؤمّ

النساء ليس معهنّ رجل في الفريضة ؟ قال : نعم ، وإن كان معه صبي فليقم إلى جانبه » (٢\* ) .

ولكنهما لضعف سنديهما غير صالحين للاستدلال بهما ، فلا دليل على الصحة بحيث يترتب على ذلك أحكام الجماعة من رجوع كل من الإمام أو المأموم إلى الغير عند الشك وغيره ، بناء على التمرينية . نعم بناء على الشرعية - كما هو الصحيح - فالأقوى هو الجواز ، تمسكا بإطلاق قوله - عليه السلام - : « صل خلف من تثق بدينه » حيث لا قصور في شموله للصبي المميز ، فانه إذا وثق الصبي بدين الامام شمله الاطلاق ، و انعقدت الجماعة ، سواء كان معه غيره أم لم يكن ، عملاً بالاطلاق . فتدبر جيداً .

(١\* ) وسائل الشيعة الباب : ٤ من أبواب صلاة الجماعة الحديث : ٨ .

(٢\* ) وسائل الشيعة الباب : ٢٣ من أبواب صلاة الجماعة الحديث : ٥ .

و أما في الجمعة والعيدين فلا تنعقد الا بخمسة ( ١ ) أحدهم الامام .  
 ( مسألة - ٩ ) : لا يشترط في انعقاد الجماعة - في غير الجمعة  
 والعيدين - نية الجماعة و الامامة ( ٢ ) ، فلو لم ينوها - مع اقتداء غيره  
 به - تحققت الجماعة ، سواء كان الامام ملتفتاً لاقتداء الغير به أم لا . نعم

و ملخص القول : ان اقتداء الصبي بالرجل لا يحقق الجماعة بناء على  
 التمرينية ، لأصالة عدم المشروعية ، بعد فقد الدليل على المشروعية . و أما على  
 الشرعية فيشملة اطلاق قوله - عَلَيْهِ السَّلَامُ - : « خلف من تثق بدينه » وبذلك يحكم  
 عليه بالصحة ، كما مر ، هذا إذا كان الصبي مأموماً .

و أمّا العكس ، و هو ما إذا كان الصبي إماماً ، فمقتضى الأصل هو عدم  
 المشروعية أيضاً كما هو المعروف و المشهور ، بل ادعى قيام الاجماع على اعتبار  
 البلوغ في الإمام ، كما قد يساعده بعض الروايات أيضاً .

نعم نسب إلى الشيخ - قده - و بعض من تبعه : جواز امامة المراهق البالغ  
 عشر سنين ، استناداً إلى موثقة عمار ، و سيجيء البحث عن ذلك مستقصي - إن شاء  
 الله - في فصل : ( شرائط امام الجماعة ) ، و المقصود بالكلام هنا هو بيان ان مقتضى  
 الأصل - و هو أصالة عدم المشروعية - مع الغض عن الأدلة الاجتهادية ، إنما  
 هو البطلان مطلقاً .

ولا يقاس المقام بالصورة السابقة ، حيث حكمنا فيها بالصحة - بناء على  
 شرعية عبادات الصبي - عملاً باطلاق قوله - عَلَيْهِ السَّلَامُ - : « صل خلف من تثق بدينه »  
 فان الصبي مالم يوضع عليه قلم التكليف ، كما هو المفروض ، لا دين له حتى  
 يوثق به أولاً يوثق ، فلا يشملة الاطلاق المذكور ، فتدبر .

( ١ ) والكلام في ذلك في محله .

ما لا يشترط في الجماعة :

( ٢ ) لعدم الدليل عليه في غير الجماعة الواجبة ، مما تقوم الصلاة بها ،  
 كالجمعة و العيدين ، فيكون الملحكم هو اطلاق قوله - عَلَيْهِ السَّلَامُ - : « صل خلف من

حصول الثواب في حقه موقوف على نية الامامة ( ١ ) و أما المأموم فلا بد له من نية الايتمام ( ٢ ) فلو لم ينوّه لم يتحقق الجماعة في حقه وان تابعه في الاقوال و الافعال • وحينئذ فان اتى بجميع ما يجب على المنفرد صحت

ثبوته بدينه « مضافاً إلى الاجماع و التسالم على ذلك ، فمع اقتداء الغير به و ان لم ينو الامامة تتحقق الجماعة ، بل حتى وان لم يكن ملتفتاً إلى الاقتداء .

( ١ ) بناء على ما هو المحقق في محلّه : من كون الثواب من لوازم الاطاعة ، المتقومة بالقصد .

( ٢ ) لا مناص للمأموم من نية الايتمام ، بمعنى : نية الملازمة بين أفعاله و أفعال الإمام ، بجعل الإمام قدوة يقتدى به ، فان مفهوم الاقتداء و الايتمام متقوم بذلك .

و من هنا ورد انه : « إنّما جعل الامام اماماً ليؤتم به » فان سند الرواية وإن كان لا يخلو عن الاشكال ، إلا أن مضمونها مطابق للارتكاز . بل لعل ذلك من القطعيات الواضحة ، فلا يكفي مجرد المقارنة و المتابعة خارجاً في الأفعال ما لم ينضم إلى ذلك القصد المذكور ، بل كانت بداع آخر ، كحفظ عدد الركعات فراراً من الوسوسة ، ونحو ذلك من الدواعي ، حيث لا يصدق حينئذ عنوان الاقتداء و الايتمام عرفاً ، بلا كلام ، وهذا ظاهر لاسترة عليه . هذا في غير الجماعة الواجبة . و أما الجماعة الواجبة ، فالمعروف هو اعتبار نية الامامة في الإمام كاعتبار نية الايتمام في المأموم بلا كلام ، كما عرفت .

وناقش فيه بعضهم ، بل أحاله مطلقاً ، نظراً إلى أن عنوان الامامة و الجماعة مما لا يمكن قصده من الإمام - لا في المقام ولا في غيره - لخروجه عن قدرته و اختياره ، فان العنوان المذكور إنّما ينتزع من ايتمام الغير به ، و واضح : ان فعل الغير لا يكون تحت قدرته و اختياره . نعم فيما كانت الجماعة معتبرة في صحة العمل - كالجمعة - لا بد من وثوق الإمام بتحقيق الجماعة خارجاً ، رعاية للشرط ، و أما لزوم قصد تحقق ذلك فلا .

و على الجملة : ان الإمام لا يمكنه ان يجعل نفسه إماماً لعدم كونه فعله ،  
وانما تتحقق الإمامة بواسطة اقتداء الغير ، الذي هو فعل غيره و خارج عن تحت  
قدرته ، ولا يعقل تعلق القصد بفعل غير مقدر .

أقول : إذا فرضنا توجه الأمر نحو جماعة بصفة الاجتماع ، بحيث كان  
لهذا الوصف دخل في تعلق الحكم - كالأمر باقامة مجلس العزاء ، أو الصلاة  
جماعة - كان الوجوب المتعلق بكل فرد - لا محالة - مشروطاً حينئذ بحضور  
الأخرين وتهيئتهم ، للارتباطية الملحوظة في هذا الفرض ، كما يفصح عنه ماورد في  
بعض روايات صلاة الجمعة ، من الأمر باقامتها إذا وجدوا من يخطبهم . وقوله  
- عليه السلام - : «إذا اجتمعوا سبعة ولم يخافوا أممهم وبعضهم وخطبهم» فالوجوب  
المتوجه إلى كل فرد - بما فيهم الإمام - مشروط حدوثاً بتحقق الاجتماع  
وحضور الباقيين و تهيئتهم ، كما انه - بقاءً - مشروط بالايتمام خارجاً و انعقاد  
الجماعة .

ولا ريب في ان هذا القيد كما كان شرطاً للوجوب يكون شرطاً للواجب  
أيضاً ، نظير الزوال بالاضافة إلى الظهرين حيث يكون شرطاً لكل من الوجوب  
والواجب ، فان الواجب هي الحصة الخاصة من الطبيعة ، وهي الواقعة بين الزوال  
والغروب ، و لذلك ليس لأحد ايقاعهما - اختياراً - بعد الغروب ، بدعوى كون  
الزوال قيداً للوجوب فقط . و في المقام يكون الواجب على الإمام - كالمأموم -  
الحصة الخاصة من الصلاة ، الواقعة مقارنة لصلاة الآخرين ، الموصوفة بالجماعة ،  
ومن الواضح : لزوم قصد هذه الحصة الخاصة المفروض كونها - لا غيرها - مصداقاً  
للمأمورية في تحقق عنوان الامتثال والإطاعة بالاضافة إلى الأمر الوجوبي - كالجمعة  
والعيدين - أو الاستجابي ، كما في غيرهما .

و مما ذكرنا يظهر : لزوم الحاق المعادة جماعة بصلاتي الجمعة والعيدين ،

صلاته و الا فلا . وكذا يجب وحدة الامام ( ١ ) فلو نوى الاقتداء باثنين ولو كانا متقارنين في الاقوال و الافعال لم تصح جماعة ، و تصح فرادى ان أتى بما يجب على المنفرد ، ولم يقصد التشريع .

فان مشروعيتها - اماماً و مأموماً - مقيدة بوقوعها بصفة الاجتماع ، فلا بد من تعلق قصد كل من الإمام و المأموم بها بالوصف المذكور ، ان لا تشرع الاعادة منفردا و ان ائتم به غيره خارجاً بحيث كان لا يدري بذلك ، فتحققت الجماعة من حيث لم يقصد ولا يدري ، كما هو ظاهر .

( ١ ) بلا خلاف فيه ، و لعله من القطعيات المتسالم عليها فيما بينهم ، كما يظهر ذلك من تتبع كلماتهم في موارد متفرقة ، كقولهم في صلاة الجمعة : انه إذا اجتمع خمسة أحدهم الإمام ، وما ذكره في تشاح الامامين من المرجحات ، وما إذا حدث للإمام حادث ، من تقدم أحد المأمومين وقيامه مقام الإمام ، وغير ذلك من الأبواب المناسبة ، مما يظهر من ذلك كلفه مفروغية الحكم عندهم .

و يقتضيه - مضافاً إلى ما عرفت ، و إلى أصالة عدم المشروعية - : انه في فرض التعدد لا يخلو الحال من اقتداء المأموم بكل واحد منهما مستقلاً و بنحو العام الاستغراقي ، أو بكليهما معاً على سبيل العام المجموعي ولا ثالث ، و شيء منهما لا يتم :

أما الأول ، فلأنه من الجائز اختلاف الامامين في الأفعال ، بأن يركع أحدهما و الآخر قائم ، حيث يكون هذا التفكيك في نفسه ممكناً جداً و ان فرضنا عدم تحققه خارجاً ، حيث ان صدق الشرطية لا يتوقف على صدق طرفيها خارجاً ، كما لا يخفى .

و حينئذ فلنا أن نسائل : ان المأموم حينما يقتدى - و هو يرى امكان التفكيك بينهما كما مر - هل هو بان على الاستمرار في نيته حتى مع فرض تحقق الانفكاك بينهما خارجاً ، فلازمه البناء على الجمع بين الضدين ؟ أو أنه ينوى الاقتداء - بعد ذلك - بأحدهما ، ولازمه عدم استمراره على نيته الاقتداء بامام معين

و يجب عليه تعيين الامام ( ١ ) بالاسم ، أو بالوصف ، أو الاشارة  
الذهنية ، أو الخارجية . فيكفي التعيين الاجمالي ( ٢ ) كنية الاقتداء  
بهذا الحاضر ، أو بمن يجهر في صلاته - مثلاً - من الائمة الموجودين ،  
أو نحو ذلك ، و لو نوى الاقتداء بأحد هذين أو احد هذه الجماعة لم  
تصح جماعة ( ٣ ) وان كان من قصده تعيين أحدهما بعد ذلك ، في الاثناء  
أو بعد الفراغ .

في تمام الصلاة ، وهو كما ترى .

و أما الثاني ، فلا نه مع فرض الاختلاف - و ان لم يتحقق خارجاً كما  
سمعت - يبطل الايتمام لامحالة ، لعدم الموضوع للمجموع حينئذ بعد فرض  
الاختلاف ، حيث لا يصدق - في فرض قيام أحد الإمامين و ركوع الآخر و نحو  
ذلك - أن المجموع في حال القيام أو الر كوع ، ليتمكن الاقتداء في القيام أو الر كوع  
بالمجموع ، كما هو ظاهر .

و حينئذ فان كان قد استمر في نيته فقد أتم بامام لا وجود له ، و ان نوى  
الاقتداء انذاك بواحد معين منهما استلزم الايتمام في الأثناء ، ولا دليل على  
مشروعيته في المقام ، كما لا يخفى .

( ١ ) لتقوم مفهوم التبعية و الاقتداء و الايتمام بتعيين الإمام ، فلا يتصور  
التبعية بدون تعيين المتبوع ، و كذلك الحال في اخواتها كما هو ظاهر .

( ٢ ) فان اللازم إنما هو نوع تعيين يخرج عن الابهام و الترديد ، من  
دون لزوم ان يكون ذلك بنحو التعيين التفصيلي ، بل يكفي الاجمالي منه أيضاً .

( ٣ ) لما عرفت من ان الابهام و الترديد ينافيان التبعية و الايتمام و الاقتداء ،  
فلا يكاد يتحقق المفاهيم المذكورة مع فرض الابهام من الأول و ان كان من قصده  
التعيين في الاثناء أو بعد الفراغ ، كما هو ظاهر .

و هل يكفي التعيين الاستقبالي ، بمعنى انه ينوى الايتمام بالمتعين واقعاً



(مسألة - ١٠) : لا يجوز الاقتداء بالمأموم ( ١ ) ، فيشترط أن لا يكون

امامه مأموماً لغيره .

(مسألة - ١١) : لو شك في انه نوى الائتمام م لا بنى على

العدم ( ٢ ) و أتم منفرداً ، و ان علم انه قام بنية الدخول في الجماعة .

نعم لو ظهر عليه أحوال الائتمام - كالانصات و نحوه - فالاقوى عدم

غير انه يتعين لديه فيما بعد ، كما إذا نوى الاقتداء بمن ير كع من هذين أوّلاً ، حيث انه متعين واقعاً وفي علم الله ، غير انه لا يتعين لديه إلا فيما بعد؟ الظاهر هو التفصيل بين ما إذا لم يناف ذلك مفهوم الائتمام والمتابعة كما في المثال ، فان القراءة ساقطة على كل حال والمفروض هو تعيين الإمام عند أوّل جزء يأتي به ، و هو الركوع ، فانه معين في علم الله تعالى من أوّل الأمر وكان قد قصد - أيضاً - على ما هو عليه من التعيين ، فلا مانع من الصحة .

وبين ما إذا كان منافعاً له ، كما إذا نوى الائتمام بمن يسلم منهما أوّلاً ،

فان الظاهر حينئذ هو البطلان ، لا خلاله بالتبعية في الأفعال ، كما لا يخفى .

و كيف كان فالمتبع في المقام إنّما هي القاعدة بعد عدم ورود نص فيه

بالخصوص ، فكل ما كان عدم التعيين فيه قادحاً في صدق الائتمام و الاقتداء بطل ،

وإلا فلا .

( ١ ) كما هو ظاهر ، ويظهر الوجه فيه بملاحظة ماسبق .

( ٢ ) لأصالة عدم الائتمام فتشمله أحكام من لم يأتي بصلاته ، وان كان لا يثبت

بذلك عنوان الانفراد ، لعدم كونه موضوع الحكم ، فان مقتضى الاطلاق في دليل القراءة

- وكذا أدلة الشكوك الصحيحة و الفاسدة - هو وجوب الفاتحة و الاعتناء بالشك

في كل صلاة ، خرج منها عنوان الجماعة ، ويبقى ما عداها تحت العموم ، والنتيجة:

وجوب القراءة و الاعتناء بالشك في كل صلاة لم تكن جماعة ، لا ما كانت متصفة

بكونها فرادى ، لعدم تعنون العام بعد التخصيص إلا بعدم العنوان الخاص ، كما

هو المقرر في أصول الفقه ، ولذا لا تجب على المصلّي نيّة الانفراد في الصلاة فرادى ،

الاتفات ( ١ ) ولحوق أحكام الجماعة ، و ان كان الاحوط الاتمام منفرداً .  
وأما اذا كان ناوياً للجماعة و رأى نفسه مقتدياً وشك في أنه من أول الصلاة  
نوى الانفراد أو الجماعة فالامر اسهل ( ٢ ) .

( مسألة - ١٢ ) : اذا نوى الاقتداء بشخص على أنه زيد فبان انه عمر و ،  
فان لم يكن عمر و عادلاً بطلت جماعته (٣) ، وصلاته أيضاً ( ٤ ) اذا ترك القراءة ،

بلا إشكال .

وعليه فعند الشك في الائتمام و احراز عدمه بالأصل ، ينقح موضوع العام  
لامحالة ، ويثبت أن هذه صلاة في غير جماعة ، فيشملها حكم الصلاة في غير جماعة ،  
من وجوب القراءة و الاعتناء بالشك ، بلا توقف على ثبوت عنوان الإفراد ،  
ليستشكل ثبوت العنوان بالأصل ، كما لا يخفى .

( ١ ) اقصى ما يترتب على ظاهر الحال هو الظن ، و هو مما لا يغني عن  
الحق شيئاً إلا إذا ثبت حجتيه ، و المفروض عدم ورود ما يقتضي ذلك في المقام ،  
وعليه فلا يمكن الاستناد إليه في تحقق الجماعة .

( ٢ ) ينبغي التفصيل في المسألة ، فانه قد يحتمل من نفسه فسح العزيمة  
والعدول عما بنى عليه سابقاً ، و حينئذ فلا يكاد يكفي ظاهر الحال الفعلي المفيد  
للظن لا أكثر ، لعدم الدليل على اعتبار مثله .

و قد لا يحتمل العدول العمدي ، و إنما كان التردد مستنداً إلى الغفلة في  
رفع اليد عما قد نواه سابقاً ، فحينئذ لا يبعد القول بالحكم بالصحة ، عملاً بقاعدة  
التجاوز ، كما يقتضيه التعليل الوارد في بعض أخبارها : انه حين العمل أذكر ، أو  
أقرب إلى الحق ، فلاجل عموم العلة يحكم بعدم الاعتناء باحتمال الغفلة في المقام .  
( ٣ ) بلا إشكال ولا خلاف ، لفقد شرط الصحة و هو عدالة الإمام ، كما هو

ظاهر .

( ٤ ) المشهور و المعروف ، بل قيل انه مما لا خلاف فيه ، البطلان  
مطلقاً ، و هناك قولان بالتفصيل أحدهما ما اختاره المصنف - قده - في المتن ،

صلاة الجماعة ..... ٢٧٩  
اوتى بما يخالف صلاة المنفرد ، والا صحت على الاقوى ، وان التفت في الاثناء ،  
ولم يقع منه ما ينافي صلاة المنفرد ، اتم منفرداً . وان كان عمرو - أيضاً -  
عادلا ففي المسألة صورتان :

والآخر ما سنشير إليه ان شاء الله تعالى . وكيف كان فقد يستدل للأول بوجوده :  
أحدها - ان الصلاة جماعة تغاير بطبيعتها الصلاة فرادى ، والمفروض بطلانها  
جماعة لفقد شرطها كما عرفت ، والصلاة فرادى لم تكن مقصودة حسب الفرض ،  
فما قصد لم يقع وما وقع لم يقصد .

ويتوجه عليه : ان هذا يتم على تقدير تغاير ما وقع وما قصد في الطبيعة  
والماهية ، بحيث كانا طبيعتين متباينتين ، كما في الظهرين ، و الاداء والقضاء  
ونحوهما ، فلو نوى الظهر ولم تكن ذمته مشغولة إلا بالعصر ، أو نوى الأداء ولم  
يدخل الوقت بعد وكان عليه القضاء ، أو نوى القضاء ولم تكن عليه بل كان عليه  
الأداء ، لم يحتسب المأتمى به عما اشتغلت به الذمّة في جميع ذلك ، لما ذكر : من  
ان ما قصد لم يقع وما وقع لم يقصد .

وأما الجماعة والفرادى فليست من هذا القبيل قطعاً ، فانهما من الخصوصيات  
الفردية والحالات الطارئة على الطبيعة مع اتحاد الصّالين في الطبيعة النوعية ،  
كيف ولم يفرض على المكلف - في كل يوم - إلا فرائض خمسة ، أي طبائع  
خمس من الصلوات ، فصلاة الظهر - مثلاً - طبيعة واحدة يكون لها فردان ،  
أحدهما الظهر جماعة ، والآخر فرادى ، غايته : ان أحدهما أفضل من الآخر ،  
لما في الخصوصية اللاحقة به من المزية والرجحان شرعاً ، من دون تأثير لذلك في  
تعدد الطبيعة وتغايرها ، كما هو الحال في سائر الخصوصيات الزمانية والمكانية التي  
لا يوجب تخلفها البطلان بلا إشكال .

فاذا صلّى باعتقاد ان المكان مسجد ، أو باعتقاد كونه في أول الوقت ، فكان  
قاصداً الصلاة في المسجد أو في أول الوقت فأنكشف الخلاف بعد ذلك ، لم يضر  
بصحة الصلاة قطعاً ، بزعم : ان ما وقع لم يقصد وما قصد لم يقع ، كذلك الحال فيما  
نحن فيه حرفاً بحرف .

و السر في الجميع ما عرفت : من أن هذه الخصوصيات بأجمعها من عوارض الفرد وخارجة عن حريم الماهية ، و انه لا تخلف إلا في الفرد ، ولا ضير فيه ، دون الطبيعة لكونها مقصودة ولو في ضمن الفرد . فالواقع مقصود والمقصود واقع .  
ثانيها - ان الجماعة الفاقدة للشرط غير مشروعة ، فقصد هاترريع محرم موجب لفساد العمل .

و فيه مالا يخفى ، فان التشريع عبارة عن اسناد شيء - مع العلم بالعدم ، ولا اقل مع الشك فيه - إلى الشارع ، فلا ينطبق ذلك على المقام ، حيث انه يعتقد الصحة و وجود الأمر لاعتقاده بعدالة الإمام ، فلا موضوع للتشريع المحرم في المقام . ومن الواضح : أن مجرد الايتمام الواقع في غير محله ، العاري عن عنوان التشريع المحرم غير موجب للبطلان . وعلى تقدير الشك فيه تكفى أصالة البراءة عن احتمال المانع .

ثالثها - وهو العمدة : الاخلال بالقراءة عامداً ، ولا صلاة إلا بفاتحة الكتاب ، فانه بعد بطلان الجماعة وتبين عدم التحمل قد حصل الاخلال بها .  
ولا سبيل إلى التصحيح بقاعدة : ( لا تعاد . . ) لاختصاصها بصورة الغفلة وعدم الالتفات إلى الترك حين العمل دون المقام الذي كان ملتفتاً إلى ترك القراءة ، لفرض تركه لها عامداً ، وان كان معذوراً فيه لاعتقاده عدالة الامام وتحقق الجماعة ، فمثله غير مشمول للقاعدة .

و يردّه : ان الحديث لا تقييد فيه ، و ان اصر شيخنا الاستاذ النائيني - قده - على اختصاصه بالناسي لكن الظاهر عمومه لمطلق الترك غير العمدي بلاعذر . لا لمجرد الاجماع على خروج هذا الفرد ، بل لقصور الحديث عن الشمول لمثله في حد نفسه ، فان المتبادر إلى الذهن من التعبير الوارد في الحديث هو الاختصاص بما لو أخل بالجزء أو الشرط ثم انكشف الخلاف ، وكانت الاعادة - نفيًا أو اثباتًا - مسببة عن انكشاف الخلاف ، بحيث لو لم يكن ذلك و استمر الجهل لم يكن هناك

مقتضى للاعادة ، فان التعبير بـ (الاعادة) بنفسه تقتضي ذلك ، كما لا يخفى .  
 و أمّا المتعمد العاصي فلا يتصور انكشاف الخلاف في حقه ، لكونه يدري  
 من الأول بالافساد و الاخلال ، فلا معنى للحكم عليه بالاعادة أو بعدمها ، كما  
 هو ظاهر جداً .

و أما ما عدا ذلك ، سواء أكان الاخلال غفلة ، أم جهلاً ، أم عمداً مع العذر ،  
 الرجوع ذلك إلى الجهل بالحكم كما في المقام ، فلا تصور في شمول اطلاق الحديث  
 له ، بعد عدم وجود ما يقتضي التقييد بغير الملتفت .

و الذي يكشف عما ذكرناه ، من شمول الحديث للعامد المعذور في الترك ،  
 ما تسالموا عليه ظاهراً : من الحكم بالصحة فيما لو صلى خلف زيد - مثلاً -  
 بخصوصه باعتقاد عدالته ثم بان فسقه ، فانه قد ترك القراءة حينئذ عمداً و عن التفات  
 لكن معذوراً فيه من جهة اعتقاده بصحة الجماعة ، فلو لاشمول الحديث له لما  
 أمكن تصحيح مثله ، كما لا يخفى .

و كذا لو صلى خلفه باعتقاد اسلامه فبان كفره ، كما ورد النص به أيضاً .  
 و كذا لو صلى منفرداً و تخيل أن الركعة التي بيده هي الثالثة فسبح فيها ، ثم  
 تذكر في الركوع انها الثانية ، فقد ترك القراءة عن علم و التفات باختياره التسيب  
 غايته انه كان معذوراً في ذلك للتخيل المذكور ، فانه لا إشكال في الحكم بصحة  
 الصلاة عملاً بالحديث المزبور .

و على الجملة : ترك القراءة في المقام غير قادح بعد تكفل الحديث بتصحيح  
 الصلاة الفاقد لها ، فلا موجب للبطلان من هذه الجهة .

ومما ذكرناه يظهر بطلان ما اختاره المصنف - قده - في المتن ، من الحكم  
 بالبطلان إذا ترك القراءة .

نعم يتجه الحكم بالبطلان فيما إذا أتى بما يخالف صلاة المنفرد ، أي كان

احدهما - ان يكون قصده الاقتداء بزید و تخيل ان الحاضر هو زید ( ١ ) ، وفي هذه الصورة تبطل جماعته ( ٢ ) . وصلاته - أيضاً - ان خالفت صلاة المنفرد .

مما يوجب البطلان مطلقاً ، كما لو زاد ركناً كر كوع أو سجدتين لأجل متابعة الإمام ، أو عرضه إحدى الشكوك المبطلّة ، كالشك بين الواحدة و الثنتين أو الثلاث قبل اكمال السجدتين ، أو الصحيحة ولكنه لم يعمل بمقتضاها ، كما لو شك بين الثلاث و الأربع و رجع إلى الإمام ، و لم يأت بصلاة الاحتياط بعد الفراغ ، فان الصلاة في هذه الفروض - بحسب الحقيقة - صلاة فرادی و ان لم يعلم المصلي بها ، فيلحقها حكم الفرادی .

فظهر : أن الأقوى هو التفصيل بين ما إذا أتى بما يوجب بطلان الصلاة فرادی مطلقاً ، ولو سهواً ، بأن أخل بما هو وظيفة المنفرد ، كزيادة الركن أو عروض الشك المبطل ، وبين ما لم يكن كذلك و ان ترك القراءة ، فيحكم ببطلان الصلاة في الأوّل دون الثاني .

ولا مانع من ذلك - بعد مساعدة الدليل عليه - إلا ما قد يتخيل : من مخالفته للاجماع المدعي على البطلان مطلقاً كما سبق ، ولكن من المعلوم : انه ليس إجماعاً تعبدياً كاشفاً عن رأي المعصوم عليه السلام بعد وضوح مستند المجمعين ، كما عرفت .

( ١ ) أي : انه ائتم بالحاضر المقيد بكونه معنونا بعنوان زید ، ثم انكشف الخلاف ، فكان من باب الخطأ في التطبيق .

( ٢ ) لانتفاء المقيد بانتفاء قيده ، فان من قصد الائتمام به - وهو زید - غير واقع ، والواقع - وهو عمرو - لم يقصد الائتمام به ، فما قصد لم يقع و ما وقع لم يقصد .

والظاهر سقوط هذا التقسيم رأساً ، حيث انه ينحصر الفرض المعقول في المقام بخصوص الثاني لعدم تعقل الأوّل ولا يقاس ذلك - كما قيل - بالانشاءات من

العقود والايقاعات، حيث يفرق فيها بين ما كان بنحو التقييد وما كان على سبيل الداعي، وانه لدى التخلف يحكم بالبطلان على الأول دون الثاني. فلو زوج ابنته من زيد - مثلاً - على انه تقي، شريف، ثري، بحيث كان اعتقاد اتصافه بذلك من قبيل الداعي للتزويج، فتخلف وظهر انه فاسق، وضعيع، معدم، فقد صح العقد. بخلاف ما لو باعه الشيء على انه ذهب فبان كونه نحاساً، فانه يحكم ببطلانه، لتخلف العنوان الذي قيّد به المبيع. فلا يقاس مقامنا بذلك، ليتم فيه التقسيم المذكور لكونه مع الفارق. و توضيحه:

ان الافعال تكون على ضربين: أحدهما - الأفعال الاعتبارية المتعلقة بالعناوين الخاصة، كانشاء الملكية أو الزوجية ونحوهما. ثانيهما - الأفعال التكوينية المتعلقة بالأموال الخارجية، كالاكل والضرب والقتل ونحو ذلك.

أما القسم الأول، فتارة: يتعلق الاعتبار بعنوان خارجي محقق، لكنه كان بداع من الدواعي انكشف فيما بعد تخلفه، وان تلك الغاية الداعية إلى العمل الاعتباري لم تكن مطابقة للواقع، كما في مثال التزويج المتقدم. وكما لو اشترى العبد المعين على ان يكون كاتباً فبان عدمه، ففي مثل ذلك لا هو جوب للبطلان بعد أن كان المقصود وما تعلق الاعتبار والانشاء به متحققاً في الخارج، وهو الزوج أو العبد، الذي هو طرف علقه الزوجية أو الملكية، ولا أثر لتخلف الوصف الداعي إلا الخيار، فيما إذا كان اعتباره بلسان الاشتراط ضمن العقد، مع قابلية المحل له، بخلاف مثل النكاح، حيث لا يثبت الخيار فيه مطلقاً.

وعلى الجملة: فانشاء العقد لم يكن معلقاً على ثبوت الوصف وإلا كان من التعليق في الانشاء المجمع على بطلانه، وإنما كان الالتزام بالعقد معلقاً عليه، ونتيجته هو الخيار عند التخلف، في المحل القابل، لامطلقاً، كما ذكرنا.

وأخرى: يتعلق الاعتبار بعنوان غير واقع خارجاً، كما لو باع هذا الكتاب

– مشيراً إليه – بعنوان كونه كتاب ( المكاسب ) لشيخنا الانصاري ( قده ) ، فبان كونه كتاب ( القواعد ) للعلامة ( ره ) . و أوضح منه : مالوبان كونه ( المَطْوُول ) لسعدالدين التفتازاني . أو باعه القطعة الخاصة على أنها ذهب فبانت نحاساً ففي امثال ذلك لا مناص من الحكم بالبطلان ، فان المنشأ معلق على عنوان لا واقع له ، و ما هو الواقع لم يقع متعلقاً للاعتبار و الانشاء ، فما قصد لم يقع و ما وقع لم يقصد .

و قد ذكرنا في محلّه : ان التعليق في المنشأ أمر معقول و جائز ، فربما ينشأ العقد مطلقاً و قد ينشأ معلقاً على شيء ، كما في الوصية التمليلية ، بل قلنا أيضاً : ان التعليق في المنشأ مما لا مناص منه بالنسبة إلى ما يرجع إلى الذات و يعد من الأمور المقومة ، كعنوان الذهب و كتاب المكاسب و نحوهما مما يتقوم به المبيع ، وليس هو على حدّ التعليق على الأمور الخارجة الأجنبيّة عن المنشأ بالعقد الذي ادّعى الاجماع على بطلانه ، كما مرّ .

فيرجع قوله : « بعتك هذا الشيء على ان يكون ذهباً » أو « . . هذا الذهب » إلى قوله : « ان كان هذا ذهباً فقد بعته » لوضوح أن الموضوع لا بد و ان يكون مفروض الوجود عند ورود الحكم عليه ، و مرجع فرضه كذلك إلى التعليق كما عرفت .

وعليه فمع عدم حصول المعلق عليه لا انشاء ولا قصد فلا عقد ، ونتيجته البطلان طبعاً ، كما ذكرنا . هذا كلّه في الأفعال الاعتباريّة .

وأما القسم الثاني ، اعنى الأفعال التكوينية ، فحيث أن متعلقها امور خارجية وهي امور جزئية و شخصية ، فلا يعلق في مثلها التعليق ، إذ لا اطلاق ليعقل التقييد . فمن ضرب زيداً – مثلاً – باعتقاده انه فاسق ، أو قتله بتخييل كونه كافراً ، أو شرب شيئاً بزعم كونه ماءً ، ثم انكشف الخلاف و بان ان زيداً عادل أو مؤمن و أن المائع خمر ، فقد تحقق الفعل في جميع ذلك خارجاً ، تحقق تلکم العناوين أم لا ،



الثانية - ان يكون قصده الاقتداء بهذا الحاضر، ولكن تخيل انه زيد فبان أنه عمرو، و في هذه الصورة الاقوى صحة جماعته و صلاته ( ١ ) .

حيث لم يكن الضرب أو القتل أو الشرب معلقاً على العناوين الأمور المذكورة ومتقيداً بها، كما هو الحال في الأمور الاعتبارية، كما مر .

و كيف يمكن القول: بأن الضرب الصادر في المثل معلق على تقدير الفسق وانه على تقدير ظهور العدالة ينكشف عدم تحقق الضرب منه أصلاً؟، و هو فعل تكويني وجزئي خارجي تعلق بأمر جزئي خارجي، وقد صدر منه ذلك على كل حال كان المضروب فاسقاً أم كان عادلاً، وكذا الحال في الأمثلة الأخرى، بل وحتى في الأفعال القصدية، كالتعظيم والتحقير ونحوهما، فمن عظم زيدا أو حقره وأهانته بتخيل أنه فاسق أو جاهل فبان الخلاف فقد تحقق منه التعظيم أو الإهانة على كل حال، لأن القصد كان معلقاً على تقدير دون آخر .

ففي جميع ذلك لا أثر لانكشاف الخلاف أصلاً إلا في ظهور تخلف الداعي الباعث على العمل دون نفس الفعل .

و على الجملة: الفعل التكويني الخارجي جزئي حقيقي غير قابل للتقسيم والتنويع حتى يعقل فيه التقييد والتعليق . وعليه فالإتمام - في مفروض الكلام - و هو فعل خارجي، وهو عبارة عن متابعة الإمام يجعل نفسه تبعاً لفعل الإمام، فيقوم حيث يقوم الإمام، و ير كع حيث ير كع هو وهكذا . غير قابل للتعليق والتقييد، ولا يكون التخلف في مورده إلا من باب التخلف في الداعي، كما لا يخفى .

فالمتعين في مثل المقام الحكم بصحة الجماعة فضلاً عن صحة أصل الصلاة، حيث انه نوى الاقتداء بشخص صالح لذلك، غايته انه زيد العادل، بحيث لو علم انه عمرو العادل لم يكن ليأتهم به لغرض ما لا يضر بعدالته .

( ١ ) قد عرفت: ان الصورتين غير متصورتين في مثل المقام، و انه لا يكون

فالمناط ما قصده لا ما تخيله من باب الاشتباه في التطبيق .

(مسألة - ١٣) : اذا صلى اثنان وبعد الفراغ علم ان نية كل منهما الامامة للاخر صحت صلاتهما (١) أما لو علم أن نية كل منهما

إلا تخلف الداعي فقط .

(١) التفصيل المذکور في المتن هو المعروف والمشهور بين الأصحاب ، بل ادعي عليه الاجماع . والمستند فيه :

ما رواه الكليني - قده - بسنده عن النوفلي ، عن السكوني ، عن أبي عبدالله ، عن أبيه - عليه السلام - قال : « قال أمير المؤمنين - عليه السلام - في رجل اختلفا ، فقال أحدهما : كنت امامك ، وقال الآخر : انا كنت امامك ، فقال : صلاتهما تامة . قلت : فان قال كل واحد منهما كنت ائتم بك ، قال : صلاتهما فاسدة ، وليستأنفا » (١ \* ) .

و لا يخفى : ان الحكم في الشق الأول مما لا إشكال فيه لمطابقتها القاعدة ، فان الإمام يأتي بوظيفة المنفرد ولا يترك شيئاً مما يجب عليه . و قد عرفت ان الإمامة منتزعة من ايتام الغير به لا انه فعل من افعاله فلا يعتبر قصدها ، غايته تخيل كل منهما انه هو الامام ، وانكشف الخلاف في هذا لا يضر بصحة الصلاة ، كما هو واضح .

و اما في الشق الثاني ، فقد ناقش فيه صاحب المدارك - قده - بكونه على خلاف القواعد ، فان ترك القراءة لا يوجب البطلان بمقتضى حديث : « لا تعاد الصلاة . . » حيث لا قصور لشموله لمثله و إن كان عمديا بعد كونه معذوراً فيه ، فمقتضى القاعدة هي الصحة . و ليس بازاء ذلك ما يوجب الخروج عنه عدا رواية السكوني المتقدمة ، ولكنها ضعيفة السند جداً ، فلا يعتمد عليها .

أقول : أما الرواية فيمكن القول بعدم اعتبارها ، ولا سيما على مسلكه - قده - من عدم الاعتماد إلا على الصحيح الأعلائي ، فان السكوني وان وثقه الشيخ - قده -

في العدة ، لكنه عامي ، و هو - قده - لا يعتمد إلا على العدل الإمامي ، وأما النوفلي فلم يرد فيه توثيق أصلاً . و أما على مسلكتنا من الاعتماد على ما ورد في اسناد (كامل الزيارات) فالرواية معتبرة ، لتوثيق السكوني كما عرفت ، و ورود النوفلي في اسناد كامل الزيارات ، وليس في السند من يتوقف فيه غيرها .  
و كيف كان فتوصيف الرواية بالضعف ، خاصة مع تاكيده بكلمة (جداً) في غير محله ، ان غايته عدم الاعتبار لعدم توثيق بعض رواياتها لانها ضعيفة ، لعدم القدرح أو التضعيف في واحد من رجال سندها كي تتصف بالضعف فضلاً عن كونه شديداً .

على انها معتبرة على مسلك المشهور القائلين بانجبار الضعف بالشهرة ، فان من المطمئن ، بل المقطوع به استناد المشهور إليها في الفتوى المذكورة ، بل الموجب لتحريرهم المسألة والتعرض لها هي هذه الرواية ، وإلا فالفرض نادر الوقوع خارجاً جداً ، ولا سيما الشق الثاني منه ، حيث انه من الندرة بحيث يكاد بالممتنع عادة ، فان الايتمام يتقوم بمتابعة الإمام في كافة الأفعال ، فكيف يعقل أن يأتم كل واحد منهما بالأخر ، بأن يتابعه في أفعاله كلها ؟ فان لازمه ان يكون كل منهما تابعاً ومتبوعاً ، وهو على حد الجمع بين المتقابلين ، كما لا يخفى .  
و كيف كان فلا شك في ان الأصحاب - قدهم - استندوا إلى هذه الرواية ، الموجب ذلك لانجبار ضعفها ، على مبني القول باعتبار الانجبار - هذا ما يرجع إلى السند .

و أما الدلالة ، فظاهرها وان كان اناطة الحكم - صحة وفساداً - بمجرد إخبار كل منهما الآخر بالامامة أو المأمومية إلا أنه غير مراد قطعاً ، لعدم احتمال ان يكون لمجرد القول والأخبار دخلاً في الحكم على سبيل الموضوعية ، حتى مع القطع بكذبه ، أو البناء على عدم حجية قول الثقة في الموضوعات . فلا محالة يكون

اعتبار القول من باب الطريقة والكاشفية و تكون العبرة بالواقع ، فيكون مفادها :  
الحكم بالبطلان في فرض ايتام كل منهما بالآخر ، المنكشف ذلك باخبارهما  
بعد الفراغ ، أو من طريق آخر ولو لم يكن اخبار منهما بذلك ، والحكم بالصحة  
في فرض إمامة كل منهما للآخر المنكشف كذلك أيضاً .

و حيث ان المأمومية تستلزم ترك القراءة غالباً ، لكونه من اللوازم العادية  
لها ، كما أن الإمامة تلازم الايتان بها ، فالرواية محمولة - بطبيعة الحال - على  
هذا الفرد الغالب ، فهي تدل على البطلان في خصوص مالو كان المأموم تاركاً للقراءة  
كما هو المتعارف في الجماعة . بل أنه قد لا تشرع القراءة فيها ، كما في الجهرية  
عند سماع قراءة الإمام أو مهمته . و أمّا الفرد النادر ، وهو المأموم الذي اتى  
بالقراءة استجباباً ، كما في الصلوات الاخفائية أو الجهرية مع عدم سماع القراءة  
ولو همهمة ، فالرواية منصرفه عنه قطعاً ، والصلوة حينئذ تكون محكومة بالصحة  
جزماً .

ولا مانع من الالتزام بالبطلان في خصوص الصورة بعد مساعدة الدليل عليه ،  
وان كان ذلك خلاف القاعدة الاستفادة من حديث : ( لا تعاد الصلاة . . ) القاضية  
بالصحة ، بناء على ما هو الصحيح من شمول الحديث لأمثال المقام ، مما كان الترك  
العمدي عذرياً ، فان غايته التخصيص في الحديث المذكور بالرواية المتعبرة ،  
وهذا مما لا غرو فيه بعد ملاحظة ورود التخصيصات الاخر عليه ، ومنها : ما لو  
كبر ، من كانت وظيفته القيام ، جالساً سهواً ، أو بالعكس ، المحكوم عليه بالبطلان  
بمقتضى الدليل الخاص ، الموجب لتخصيص الحديث المذكور القاضي بالصحة ،  
وغيره من الموارد الكثيرة ، فكم من تخصيص ورد على الحديث فليكن المقام من  
جملة ذلك أيضاً .

والحاصل : انا نلتزم بان ترك القراءة عمّن يأتهم بمن يأتهم هو به أيضاً - كما تضمنه  
النص المتقدم -- يوجب البطلان للنص المذكور ، وان كان مقتضى حديث : ( لا تعاد

الايتمام بالآخر استأنف كل منهما الصلاة إذا كانت مخالفة لصلاة المنفرد .  
ولو شك فيما اضمره (١) فالاحوط الاستئناس ، وان كان الاقوى الصحة  
إذا كان الشك بعد الفراغ ، او قبله مع نية الانفراد بعد الشك .

( الصلاة . . ) صحته .

و منه تعرف : ان موضوع الحكم بالبطلان الذي دل عليه النص انما هو ترك  
القراءة حال الايتمام بالغير المقارن لايتمام الغير به ايضا ، بحيث يتقارن الايتمامان  
فلا بطلان إلا مع انضمام الايتمامين ومقارنة احدهما مع الآخر ، فلو ائتم هو  
بالغير لكنه لم يائتم به ، سواء أكان هو الامام ام كان منفردا ، صحت صلاتهما .  
وليكن هذا - مع وضوحه - علي ذكر منك لتنتفع به عند التكلم عن صورة الشك .  
(١) ظاهر المحقق - قده - في الشرائع - بل صريحه - هو البطلان مطلقا ،  
استناداً إلى قاعدة الاشتغال ، الحاكمة بلزوم تحصيل القطع بالصلاة الصحيحة ، وقد  
يفصل بين ما اذا كان الشك في الاثناء فيحكم بالبطلان ، وما اذا كان ذلك بعد الفراغ  
فالصحة ، استناداً إلى قاعدة الفراغ . واختار المصنف - قده - الحكم بالصحة مطلقا  
إذا كان ذلك في الاثناء ، مع نية الانفراد بعد الشك ، أو يحكم بالصحة في هذا الفرض  
بدون النية إلا في بعض الصور ، كما ستعرفه ، وجوه ، بل أقوال .

وينبغي ان يعلم ، انه لا بد وان يكون محل الكلام هو صورة القطع بترك  
القراءة أو الشك فيه ، أما مع العلم بالائتمان بها حتى ولو كان مأموماً ، كما في موارد  
الصلوات الاخفائية او الجهرية مع عدم سماع همهمة الامام حيث تشرع القراءة  
حينئذ للمأموم ، فلا ينبغي الشك في الصحة حينئذ علي كل تقدير ، سواء أكان ناويا  
للامامة ، أم الايتمام أم الانفراد ، لعدم الموجب للبطلان ، بعد عدم الاخلال  
بشروط الصحة علي كل حال . كما هو ظاهر .

ثم ان الموضوع للبطلان في النص - كما اشرنا اليه آنفاً - هو ايتمام كل منهما  
مقارنا لايتمام الاخر به ، فهو مركب من جزئين منوط بانضمام احدا لايتمامين الي  
الاخر ، فان ذلك هو السبب في بطلان كلتا الصلاتين ، كما نطقت بذلك الرواية المتقدمة ،

فلا بطلان مع ايتمام أحدهما بالآخر و انتفاء ايتمام الاخر به ، ولو كان بالأصل ،  
إذا عرفت هذا فنقول :

ان منشأ الشك في البطلان عند العلم بترك القراءة هو أحد أمرين علي سبيل  
منع الخلو ، اما هو الشك فيما نواه من الايتمام وعدمه مع العلم - فعلا - بأن صاحبه  
قد نوى الايتمام به ، وإما هو العكس ، اى الشك فيما نواه صاحبه مع العلم بأنه  
قد نوى الايتمام ، ولا منشأ له وراء هذين ، كما هو ظاهر بملاحظة مامر ، فهيهنا  
صورتان :

الأولى - وهي التي يشك فيها في بطلان الصلاة لأجل التردد في استناد ترك  
القراءة إلى الغفلة ، كي يحكم بالصحة بحديث : ( لانهاد الصلاة . . ) او الى نية -  
الايتمام كي تبطل للنص المتقدم ، والتمتجه حينئذ الحكم بالصحة استناداً الى اصالة  
عدم الايتمام - وهو الموجب للبطلان - السليمة عن المعارضة باصالة عدم نية الإمامة ،  
اذلا أثر لها بعد وضوح عدم كون نية الايتمام شرطاً في صحة الجماعة ، فضلا عن صحة  
الصلاة .

وليس المقصود من اجراء الاصل المذكور اثبات كونه قد نوى الامامة او  
الانفراد حتى يكون الأصل مثبتاً ، إذ يكفينا مجرد نفي سبب البطلان وأن الايتمام  
لم يتحقق بالأصل . غايته ترك القراءة ، ولا ضير فيه ، لتصحيح ذلك بحديث :  
لانهاد الصلاة . . ) وهذا من غير فرق بين ما اذا كان حدوث الشك في الأثناء ام بعد  
الفراغ .

نعم علي الأول يلزمه البناء علي الانفراد بعد الشك كما ذكره المصنف (قده) ،  
اذ لا يسعه البناء علي الجماعة بعد التبع بعدم الدخول في الصلاة بنية الايتمام بمقتضى الأصل -  
المزبور ، و من الواضح عدم مشروعية الاقتداء في الاثناء . على ان المفروض هو  
علمه فعلا بايتمام صاحبه فكيف يأتيه هوبه أيضا ؟ وهو ظاهر .

وكيف كان فمستند الحكم بالصحة - حتى في ما اذا كان الشك بعد الفراغ -  
هو أصالة عدم الايتمام كما عرفت ، لاقاعدة الفراغ ، اذ لا مجال لجريانها

لاختصاصها - بمقتضى التعليل بالاذكورية والاقربية الى الحق ، الوارد في ذيل بعض اخبار الباب - بما اذا كان احتمال البطلان مستندا الى الغفلة والنسيان كي يصح التعليل لدفعه ، فيبنى علي الصحة لكونه حين العمل اذ ذكر او اقرب الى الحق منه حين يشك دون صورة الاتفاق والصدفة التي لايفرق الحال فيهما بين حال العمل وما بعده ، كما فيما نحن فيه ، ضرورة : انه لو كان ناويا للايتمام فانما كان ذلك عن قصد وعدم ، لعدم كونه علي خلاف ما تقتضيه وظيفته آنذاك ، كي يكون الايمان مستندا إلى - النسيان ، حيث كان يعتقد مشروعيته لعدم علمه بايتمام صاحبه إلا فيما بعد ، والا لم يكن ليأتم به قطعاً ، فبطلان الصلاة - علي تقدير الايتمام - مستند الي مقارنة ايتمامه مع ايتمام صاحبه واقعاً من باب الصدفة والاتفاق ، دون السهو والغفلة ، ومثله غير مشمول للقاعدة ، كما عرفت .

هذا كله فيما اذا علم بترك القراءة ، ووضح حالاً منه مالو شك فيها ، فانه اذا حكم بالصحة في فرض اليقين بالترك فمع الشك واحتمال القراءة الموجبة للصحة يحكم بالصحة بالأولوية ، فيجري حينئذ جميع مامر بالأولوية القطعية ، كما هو ظاهر .

الثانية - وهو الشك فيما نواه صاحبه مع فرض علمه بانه قد نوى الايتمام به والمرجع فيها - ايضاً - هو اصالة عدم الايتمام ، لكن في فعل صاحبه الذي هو مورد - الشك ، لاني فعل نفسه ، لفرض علمه بالايتمام ، وهذا الاصل غير معارض باصالة عدم الامامة لما سبق . ومن دون حاجة الي اثبات انه نوى الامامة او الانفراد كما مر أيضاً ، فانه يكفي مجرد نفي الايتمام الذي هو السبب في البطلان ، علي حد ما عرفته في الصورة الاولى ، ومن دون فرق - ايضاً - بين كون الشك في الاثناء أو بعد الفراغ ، للاصل المذكور علي التقديرين .

بل ان الوجه في عدم جريان قاعدة الفراغ هنا أوضح ، وعدم انطباق التعليل الوارد في ذيل بعض الاخبار عليه أصرح ، اذ كيف يكون هو اذ ذكر في عمل غيره

(مسألة ١٣-١٤) : الاقوى والاحوط عدم نقل نيته من امام الى امام آخر  
اختياراً (١) ، و ان كان الاخر أفضل و أرجح .

ونيته ، الخارجين عن تحت قدرته و اختياره ؟

وعلي الجملة : بالاصل المذكور يثبت ان صاحبه لم يكن مؤتماً به ، و بضمه  
إلى ايتامه بصاحبه المعلوم له وجداناً ، ينتج اقتدائه بمن لم يكن هو مقتدياً به ،  
وهو كاف في الحكم بصحة الصلاة ، فحكم هذه الصورة حكم الصورة السابقة بعينه .  
اذ المبطل انما هو اقتران احد الايتامين و اجتماعهما معاً بعد نفي أحدهما  
بالأصل يتجه الحكم بالصحة ، غاية الفرق بين الصورتين : ان مجري الاصل هنا هو  
فعل الغير ، بخلاف السابقة حيث كان مجراه هو فعل نفسه .

نعم تمتاز الصورة عن سابقتها بجواز البقاء علي نية الايتام و عدم لزوم نية  
الانفراد بعد الشك ، إذا كان في الاثناء ، كما كان يلزم ذلك في الصورة المتقدمة كما  
عرفت . اذ بعد علمه بانه قد نوي الايتام كما هو المفروض ، و دفع احتمال ايتام  
صاحبه بالاصل ، يحكم بصحة اقتدائه كما يحكم بصحة صلاته ، فتكون صلاته  
محكوما عليها بكونها جماعة بمالها من الآثار ، فله إتمامها جماعة ، ويكون حالها  
مثل مالواقتدى بزيد لكنه احتمل في ذلك الحين ان يكون زيداً قداًتم به ، فكما  
انه يدفع هذا الاحتمال بالاصل ويهضي في صلاته جماعة ، كذلك الحال في المقام .  
ومنه تعرف : انما افاده المصنف - قدمه - من الحكم بلزوم نية الانفراد بعد

الشك لا يتم علي إطلاقه ، بل يتم ذلك في الصورة السابقة فقط ، كما عرفت .

ومن جميع ما ذكرنا يظهر حكم اقتران الشكّين ، كما اذا شك في نية  
نفسه ونية صاحبه ، من دون علم بتحقق الاقتداء من أحد الطرفين ، فانه يتمسك  
- حينئذ - باصالة عدم الايتام من كلا الجانبين ، ويحكم بصحة كلتا الصلاتين ، مع  
لزوم البناء علي الانفراد بعد الشك المزبور اذا كان قد حدث في الاثناء ، كما يفهم  
ذلك مما مر . فلاحظ .

الاعدول الى امام آخر .

(١) اذا دل دليل علي النقل اختياراً و ان كان المنقول اليه أفضل ، بعد فقد



نعم لوعرض للإمام ما يمنعه من إتمام صلاته ، من موت (١) أو جنون أو اغماء . (٢) ،

الإطلاق في المسألة ، ومقتضى الأصل هو عدم المشروعية . فهو نظير مالوكان ناويا الأفراد ثم بدا له الإيتمام في الأثناء ، فانهما من واحد واحد . والجامع : هو عدم جواز الإيتمام في الأثناء ، فان المتيقن من مشروعية الجماعة هو الإيتمام من أول الصلاة الى آخرها . بامام معين ، والمرجع فيما عدا ذلك الأصل المتقدم ذكره . وعن العلامة (قده) : الجواز في المقام ، وكأنه استند الى الروايات الواردة في المسألة الآتية ، بعد الغاء خصوصية المورد ، وإلى الاستصحاب ، بتقريب : ان المأموم في أول الصلاة كان له الإيتمام بالشخص الآخر قبل إتمامه بغيره ، والأمر كما كان . و في كلا الوجهين ما لا يخفى .

اما الروايات ، فلان موردها صورة العذر وعدم تمكن الإمام من إتمام الصلاة ، فكيف يتعدى عنه الى النقل الاختياري بلاعذر ، ولا شاهد علي الغاء خصوصية المورد اصلا ، كما لعله ظاهر .

و أما الاستصحاب فهو ساقط جداً . فانه - مضافا إلى كونه في الشبهة الحكمية ولا نقول به - من الاستصحاب التعليقي ، الذي هو من اسراء الحكم من موضوع إلى موضوع آخر ، كما لا يخفى .

(١) كما في صحيح الحلبي عن أبي عبد الله - عليه السلام - : «انه سأل عن رجل أم قوما فصلى بهم ركعة ثم مات . قال: يقدمون رجلا آخر ويعتدون بالركعة ، ويطرحون الميت خلفهم ، ويفتسل من مسه » (١\*).

ويؤيد ذلك : التوقيع المروي في الاحتجاج بهذا المضمون (٢\*).

(٢) لادليل علي ذلك في النصوص ، وانما تعدى الاصحاب - رهم - من الموارد المنصوصة - مما مر وما سيمر - عليك بيانه - إلى مورد الجنون أو الاغماء ، وإلى

(١\*) وسائل الشيعة الباب : ٤٣ من ابواب صلاة الجماعة الحديث : ١ .

(٢\*) وسائل الشيعة الباب : ٣ من ابواب غسل الميت الحديث : ٤ .

مالو عرض للإمام ما يمنعه من اتمام الصلاة مختاراً ، كما سيأتي .

و يمكن الاستدلال له : بصحيح معاوية بن عمار الاثنية في اعتلال الإمام ، بناء علي ان المراد من اعتلال الامام ليس خصوص المرض ليكون ذلك علي حد الاستثناء في سائر الموارد المنصوصة بالخصوص ، بل المراد به عرض العذر ومطلق الحادث المانع من اتمام الصلاة ، كما هو غير بعيد . وعليه فلا حاجة في التعدي إلي دليل آخر .

بل يمكن التعدي حتي ولو كان المراد بالاعتلال هو المرض ، وذلك : لان الموارد المنصوصة - كلها - انما نص عليها في كلام السائلين دون الامام عليه السلام ومن الواضح ان النص علي موارد خاصة في الاسئلة ليس لأجل انقداح خصوصية المورد في ذهن السائل ، بل لأجل أمر جامع وهو عدم تمكن الامام من الاتمام ، فكان المسوق له السؤال هي الجهة العامة غير الخاصة بالمفروض في السؤال ، و كان ذكر المورد الخاص فيه من باب المثال و كونه أحد المصاديق .

وعلي الجملة : سياق النصوص - كما ستأتي الاشارة إلي البقية - يشهد بالغاء خصوصية المورد ، و كونها ناظرة - سؤالا و جوابا - الي طرف مطلق العذر المانع من اتمام الصلاة جماعة ، فالبناء علي التعدي - كما عليه الاصحاب - هو الصحيح .  
(١) وتدل عليه روايات كثيرة جملة منها صحيحة السند ، كـ

صحيحة زرارة : « انه قال : قلت : لابي جعفر عليه السلام - : رجل دخل مع قوم في صلاتهم وهو لا ينويها صلاة ، و احدث امامهم ، فأخذ بيد ذلك رجل فقدّمه فصلّى بهم ، أتجزئهم صلاتهم بصلاته وهو لا ينويها صلاة ؟ فقال : لا ينبغي لاجل أن يدخل مع قوم في صلاتهم وهو لا ينويها صلاة ، بل ينبغي له أن ينويها صلاة وان كان قدصلي ، فان له صلاة اخري ، والا فلا يدخل معهم ، وقد تجزى عن القوم صلاتهم فان لم ينوها » (١ \* ) .

## بل ولو لتذكر حدث سابق (١) جاز للمؤمنين تقديم (٢)

فانه ﷺ - بعد ما حذر عن الدخول في الجماعة بدون نية ، و أنه ينبغي له أن ينوي وان كان قد صلى ، و تحسب له صلاة اخرى لكونها معادة - حكم بصحة صلاة القوم و جماعتهم عند تقديمهم الرجل ، و ان لم يكن ناويا للصلاة لجهلهم بحاله .

وصحيفة سليمان بن خالد قال : « سألت أبا عبد الله - ﷺ - عن رجل يؤم القوم فيحدث ، ويقدم رجلا قد سبق بر كعة ، كيف يصنع ؟ قال : لا يقدم رجلا قد سبق بر كعة ، ولكن يأخذ بيد غيره فيقدمه » (١\*).

وصحيفة علي بن جعفر : « أنه سأل اخاه موسى بن جعفر - عليه السلام - عن الامام أحدث فانصرف ولم يقدم احداً ، ما حال القوم ؟ قال : لا صلاة لهم إلا بامام ، فليقدم بعضهم فليتم بهم ما بقى منها ، وقد تمت صلاته » (٢\*).

(١) كما تدل عليه صحيفة جميل عن الصادق ﷺ : « في رجل ام قوما علي غير وضوء فانصرف ، وقدم رجلا ولم يدر المقدم ماصلي الامام قبله . قال : يذكره من خلفه » (٣\*).

(٢) الكلام يقع في جهتين : جواز الاستنابة ووجوبها ، و كون الاستنابة من وظيفة المأمومين أو الامام .

أما الجهة الأولى ، وهي هل تجب الاستنابة ام تجوز ، فيجوز للمؤمنين اتمام الصلاة منفرداً ؟ الظاهر هو الجواز ، بل لا ينبغي الاشكال فيه ، بناء على ماسيجيء من عدم وجوب البقاء على الجماعة و جواز العدول في الاثناء - اختياراً - الى الانفراد ،

(١\* ) وسائل الشيعة الباب : ٤١ من أبواب صلاة الجماعة الحديث : ١ .

(٢\* ) وسائل الشيعة الباب : ٧٢ من أبواب صلاة الجماعة الحديث : ١ .

(٣\* ) وسائل الشيعة الباب : ٤٠ من أبواب صلاة الجماعة الحديث : ٢ .

(٤\* ) وسائل الشيعة الباب : ٤٠ من أبواب صلاة الجماعة الحديث : ٤ .

(٥\* ) وسائل الشيعة الباب : ٧٢ من أبواب صلاة الجماعة الحديث : ٢ .

حتى مع تمكن الامام من الايتمام، فضلاً عما اذا مات. أو عجز عن الايتمام، كما في المقام.

نعم قديتوهم الوجوب من قوله عَلَيْهِ - في صحيحة علي بن جعفر المتقدمة (\*١) - : «لا صلاة لهم إلا بامام» ولكنها محمولة على الفضل قطعاً، لماعرفت، مضافاً الى ان ظاهرها - بمقتضى نفي طبيعة الصلاة بدون الامام - هو وجوب الجماعة في أصل الصلاة، لقوله عَلَيْهِ : «لا صلاة إلا بامام» و لم يقل : لا اتمام للصلاة إلا بامام وهو غير مراد قطعاً، لان اقامة الصلاة جماعة مستحبة في الفرائض كلها بلا اشكال، فيكون المراد به نفي الكمال قطعاً.

علي ان صحيحة زرارة صريحة في جواز الانفراد : «عن أحدهما - عَلَيْهِمَا - قال : سألت عن رجل صلّى بقوم ركعتين ثم أخبرهم انه ليس علي وضوء . قال : يتم القوم صلاتهم ، فانه ليس علي الامام ضمان » (\*٢).

مع ان الحكم اجماعي ظاهراً حيث لم ينسب القول بالوجوب في المقام الى احد من الاصحاب ، وان تردد فيه صاحب المدارك (قده).

الثانية : هل الاستنابة وظيفة الامام، أو المأمومين . أولاً ؟ ظاهر صحيحة البقباق الآتية في مورد اختلاف الامام والمأمومين سقراً وحضراً هو الأول ، لكن الاستفادة من بعض النصوص - كصحيحة الحلبي الآتية في مورد موت الامام، وغيرها - هو الثاني ، بل ظاهر صحيحة علي بن جعفر المتقدمة (\*٣) هو تقديم بعضهم ، من دون تعيين ان يكون التقديم من قبل الامام او المأمومين .

والمتحصل من ملاحظة مجموع النصوص : نيابة شخص صالح للامامة يقوم مقام الامام الأول ، بلا فرق في ان تكون الاستنابة من قبل الامام أو المأمومين،

(\*١) تقدمت انفاً .

(\*٢) وسائل الشيعة الباب : ٣٤ من أبواب صلاة الجماعة الحديث : ٢ .

(\*٣) تقدمت في ص ٢٩٥ .

او تقدم من يرتضيه المأمومون من تلقاء نفسه بلا استنابة . وان ذكر الامام او المأمومين في بعض النصوص - كما عرفت - انما هو مقدمة لحصول هذه الغاية ، ليتمكن القوم من اتمام الصلاة جماعة ، وإلا فلا خصوصية لتعيين الامام أو المأمومين ، كما لا يخفى .

(١) هل يشترط ان يكون النائب هو احد المأمومين او يجوز استنابة الاجنبي ايضا؟ ذهب جمع من الأصحاب - منهم صاحب الحدائق (قده) الى الثاني ، مستنديين في ذلك إلى إطلاق صحيحة الحلبي - الاتية في موت الامام - حيث قال **عليه السلام**: «يقدمون رجلا آخر .» وهو باطلاقه يعم المأموم والأجنبي . وإلى ظاهر صحيحة جميل ورواية زرارة المتقدمتين (١\*) والعمدة هي الصحيحة ، وأما خبر زرارة فضعيف (بعلي بن حديد) .

وجه الظهور؟ ان قوله في الصحيحة: « ولم يدر المقدم ماصلى الامام قبله .. » او قوله في الرواية: « ولم يعلم الذي قدم ماصلى القوم .. » ظاهر في الاجنبي ، والا فلو كان احد المأمومين لعلم بذلك ، ففرض الجهل به لا يكون الا في الاجنبي . اقول: يمكن فرض الجهل بالنسبة الى المأموم ايضا ، اما لغفلة عن عدد الركعات وعدم اهتمامه بضبطها تعويلا على حفظ الامام لضبطه ، و المأموم تابع فلا يبالي بغير المتابعة ، كما يعترف كثيرا أو لكونه مسبوقا ، كما لو ادرك الامام في الركوع وحدث له الحادث في السجود - مثلا - فلم يدر بعدد الركعة التي هو فيها ، فدعوي ظهور الروايتين في الاجنبي في غير محلها ، بل غاية ما في الباب هو الاطلاق ، كما في صحيحة الحلبي .

و عليه فالروايات الثلاث كلها مشتركة في الدلالة باطلاقها على ذلك ، وحينئذ فمقتضى الجمع بينها وبين صحيحة البقباق - الاتية في اختلاف الامام والمأمومين سفرا وحضرا - وصحيحة علي بن جعفر المتقدمة (٢\*) الصريحين - ولا سيما الثانية

منهما- في لزوم استنابة احد المأمومين ، حمل المطلقات علي المقيّدة ، عملا بقانون الاطلاق والتقييد .

وحمل الأمر في الصحيحتين علي الفضل- كما قيل- لاشاهد عليه بعد ظهورهما في تعيين كون المقدم من المأمومين من دون قرينة علي الصرف عن هذا الظاهر ، فلا- مناص من ارتكاب التقييد ، كما عرفت ، وحمل القيد علي انه اسهل- لكونه من الفرد الغالب- معارض بحمل الاطلاق علي ارادة هذا الفرد الغالب ، فلا يعم غيره ، كما لا يخفي ، فلاقوى : اشترط أن يكون النائب من المأمومين .

ثم انه علي تقدير جواز استنابة الاجنبي ، فهل يبني علي الصلاة من حيث قطع الامام فيأتي بالمقدار الباقي من صلاة الامام ، او انه يبدء بالصلاة من أولها ، ويتم صلاته منفردا بعدما يتم المأمومين ماتبقي من صلاتهم معه ؟  
نسب الأول - في الحدائق - الي العلامة (قده) ، مستدلا له : بالاولوية : اذ لوجازت امامة المأموم في المقدار الباقي جاز للأجنبي بطريق أولى .

ثم انه (قده) ناقش في الاستدلال بها وبأمثالها : بانها وجوه ضعيفة ، مبتنية علي الاستحسانات العقلية و قد استدل هو : بصحيفة جميل ورواية زرارة المتقدمتين (\*١) حيث ذكر في أولهما : «ولم يدر المقدم ماصلى الامام قبله . . » وفي الثانية : « ولم يعلم الذى قدم ما صلى القوم . . » فان التصريح بهذا القيد انما يتلائم مع اعتبار صلاة النائب من حيث قطع الامام ، فان العلم بماصلاه الامام يوجب تمكن النائب من مراعاة المقدار الباقي ، والا فلو جاز له الشرود في الصلاة من الأول لم يترتب علي علمه بماصلاه الامام اى أثر . فانه يأتي بصلاته والمأمومون يتمون مابقى من صلاتهم معه كائناً ماكان ، فالمستفاد من الروایتين هو قيام شخص آخر مقام الامام في اتمام الباقي من الصلاة كي لايبقى المأمومون بدون امام ، وان استلزم ذلك نقصان صلاة النائب .

وقد استغرب صاحب الحدائق - قده - الحكم المذكور ، وقال ما لفظه : « وهو

حكم غريب لم يوجد له في الاحكام نظير ، فان هذه الصلاة بالنسبة الى هذا الداخل  
انما هي عبارة عن مجرد الأذكار و ان اشتملت علي ركوع وسجود ، والا فانها  
ليست بصلاة حقيقية ، اذا المفهوم من الخبرين المذكورين : انه يدخل معهم من حيث  
اعتل الامام ويخرج معهم . من غير أن يزيد شيئاً علي صلاتهم ، و انما يؤمهم فيما  
بقي عليهم كائناً ما كان ولو كان ركعة واحدة ، ومن هذا حصل الاستغراب . . .  
اقول : لا يخفي ما في كلامه - قدم - من السهو والاشتباه في كل من النسبة  
والاستظهار ، فان الأولوية الواقعة في كلام العلامة - قدم - غير ناظرة إلى هدم  
الجهة الواضحة الفساد ، وكيف تكون صلاة الأجنبي الناقصة اولى من صلاة احد -  
المأمومين التامة ؟ بل الاولوية ناظرة الى الجهة السابقة ، أعني بها : أصل الاستنابة  
وان المأموم التابع اذا جازت استنابته جازت استنابة الأجنبي الذي لم يكن تابعاً  
بطريق أولي .

و اننا وان لم نعتد هذه الأولوية بعدما استظهرناه من اشتراط ان يكون -  
النائب هو أحد المأمومين كما سبق ، إلا ان الغرض هو بيان الجهة التي ينظر اليها  
العلامة - قدم - في الأولوية و انها هي هذه الجهة ، دون الجهة التي فرضها صاحب  
الحدائق - قدم - وهي : الاستنابة من محل القطع فنسبته لهذا الحكم الى العلامة  
في غير محلها فتأمل .

واما استظهاره الحكم المذكور من الرويتين بالتقريب المتقدم فغريب كغرابة  
اصل الحكم ، كما اعترف بها - قدم - ، فان التصريح بالقيد المذكور انما هو للزوم  
مراعاة النائب حال المأمومين ، بأن يجلس للتشهد ثم يومي بيده الى اليمين والشمال  
بمثابة التسليم كي يسلم القوم وينصرفوا ، كما تضمنته صحيحة معاوية بن عمار  
الاثية في اعتلال الامام وكذا غيرها من الاخبار ، ولاجل ذلك يحتاج النائب الي  
معرفة المقدار الباقي من صلاة القوم ، فلادلالة لهذا القيد علي الشروع من محل  
القطع أصلاً .

ومن جملة الموارد المنصوصة :

ما لو كان الامام مسافراً والمأموم حاضراً ، كما دلت عليه صحيحة الفضل بن عبد الملك البقباق ، عن أبي عبدالله عليه السلام - قال : « لا يؤم الحضرى المسافر ولا المسافر الحضرى ، فان ابتلى بشيء من ذلك فأم قوما حضر بين فاذا اتم الركعتين سلم ، ثم اخذ بيد بعضهم فقدمه فأمهم .. » ( ١ \* ) .

وما اذا اعتل الامام ، كما دلت عليه صحيحة معاوية بن عمار : « عن الرجل يأتي المسجد وهم في الصلاة ، وقد سبقه الامام بر كعة أو أكثر ، فيعتل الامام فيأخذ بيده ، ويكون أدنى القوم ، فيقدمه ، فقال عليه السلام : يتم صلاة القوم . » ( ٢ \* ) وما اذا ابتلى الامام بالرعا ف ، كما تدل عليه رواية ابن سنان - او ابن مسكان - عن طلحة بن زيد ، عن جعفر عن أبيه - عليه السلام - قال : « سألته عن رجل أم قوماً فاصابه رعا ف بعد ما صلّى ركعة اور ركعتين ، فقدم رجلا ممن قد فاته ركعة أو ركعتان ، قال : يتم بهم الصلاة ، ثم يقدم رجلا فيسلم لهم ، و يقوم هو فيتم بقية صلاته » ( ٣ \* ) وكذا تدل عليه ، مرسله الفقيه الأئمة في ابتلاء الامام باذى في بطنه . أقول : ان رواية طلحة بن زيد ضعيفة السند ، فان طلحة بن زيد وان كان ثقة ، نظرا إلى ما أفاده الشيخ - قده - في الفهرست ، من اعتماده كتاب طلحة بن زيد ، الظاهر في وثاقته في نفسه ، فلا يضر بذلك عدم تصريح الرجالين بوثاقته .

إلا ان ابن سنان الذى يروى عن طلحة بن محمد هو محمد بن سنان والقاسم بن إسماعيل القرشى ، وان امكن - بحسب الطبقة - ان يروى عنه عبدالله بن سنان إلا أنه لم يعهد روايته عنه ، فلامحالة يكون المراد بابن سنان في هذه الرواية - علي تقدير ان يكون ابن سنان لا ابن مسكان - هو محمد بن سنان ، ولا جل ذلك

( ١ \* ) وسائل الشيعة الباب : ١٨ من أبواب صلاة الجماعة الحديث : ٦ .

( ٢ \* ) وسائل الشيعة الباب : ٤٠ من أبواب صلاة الجماعة الحديث ٣ .

( ٣ \* ) وسائل الشيعة الباب : ٤٠ من أبواب صلاة الجماعة الحديث : ٥ .



بل الاقوى ذلك لو عرض له ما يمنعه من اتمامها مختاراً ، كما لو صار فرضه الجلوس ( ١ ) حيث لا يجوز البقاء على الاقتداء به لما ياتي من عدم جواز اتمام القائم بالقاعد .

(مسألة - ١٥) : لا يجوز للمنفرد العدول الى الائتمام في الاثناء (٢).

لا تصلح الرواية للاعتماد عليها . وأما المرسلة فالأمر فيها ظاهر . و عليه فلم - يثبت استثناء هذا المورد بالخصوص .

ومالو وجد الامام في بطنه أذى ، ولا بد ان يراد به ما لا يتمكن معه من اتمام الصلاة ، كما لا يخفى .

ويستدل له تارة : بمرسلة الفقيه قال : قال امير المؤمنين (ع) : ما كان من امام تقدم في الصلاة وهو جنب ناسياً ، او احدث حدثاً ، او عرف رعافاً ، او اذى في بطنه ، فليجعل ثوبه على انفه ثم لينصرف وليأخذ بيد رجل فليصل مكانه . . . ( ١ \* ) . و لكن ضعفها ظاهر .

واخري : بما رواه الشيخ - قده - في التهذيب : باسناده عن سلمة ، عن ابي حفص ، عن ابي عبدالله عليه السلام : « ان علياً - ع - كان يقول ، لا يقطع الصلاة الرعاف ، ولا القيء ، ولا الدم ، فمن وجد أذى فليأخذ بيد رجل من القوم من الصف فليقدمه ، يعني اذا كان اماماً » ( ٢ \* ) .

وهي - ايضاً - ضعيفة بكل من سلمة و ابي حفص ، فانهما مجهولان . نعم في - الكافي ، عن سلمة أبي حفص ، وهو - ايضاً - لم يوثق ، فالحكم في هذا المورد غير ثابت ايضاً .

(١) وقد مر الكلام في ذلك . فلاحظ .

العدول الى الجماعة أو الانفراد .

(٢) علي المشهور ، لاصالة عدم المشروعية ، فان المتيقن من أدلة الجماعة هو - الاقتداء من أول الصلاة ولا اطلاق لها يتمسك به لا مثال المقام ، كما مر ذلك غير مرة ،

( ١ \* ) وسائل الشيعة الباب : ٧٢ من أبواب صلاة الجماعة الحديث : ٢ .

( ٢ \* ) وسائل الشيعة الباب : ٢ من أبواب قواطع الصلاة الحديث : ٨ .

(مسألة ١٦) : يجوز العدول من الائتمام الى الانفراد- ولو اختيارا-  
 في جميع احوال الصلاة (١) على الاقوى، وان كان ذلك من نيته في اول الصلاة.

وذهب بعضهم الى الجواز. ويستدل به باخبار الاستنابة المتقدمة، وتقريبه بوجهين:  
 احدهما - ان في فترة الانتقال الفاصلة بين قطع الامام الأول و قيام الثاني  
 مقامه تنقطع الجماعة لامحالة لاستحالة الائتمام بدون امام ، فلامحالة ينفرد  
 المأمومون في هذه الفترة ، وقد دلت النصوص على جواز ايتمامهم في الاثناء بالامام  
 الجديد ، فالحكم بجواز قيام الثاني مقام الأول - كما عرفت - يستلزم جواز العدول  
 من الانفراد الى الائتمام في الاثناء ، والا لماصح الاقتداء بالثاني .

ويتوجه عليه : ان الانفراد في الفرض المذكور مسبوق بالائتمام . وقد دلت  
 النصوص على عدم قدح الانفراد لفترة في هذا الفرض ، فلا مجال لأن يقاس المقام  
 عليه ، مما كان ناويا الانفراد من الأول ، لعدم الدليل على التعدي من مفروض  
 الرواية .

ثانيهما - ان صحيحة جميل المتقدمة (١\*) الدالة على جواز الاستنابة فيما  
 لو تذكر الإمام في الاثناء أنه دخل في الصلاة بغير وضوء ، فان الجماعة - حينئذ -  
 باطلة لامحالة ، و صلاة القوم محكوم عليها بالانفراد من الأول و مع ذلك فقد دلت  
 الصحيحة على جواز العدول بعد ذلك الى الامام الجديد ، فكذلك الحال في المقام ،  
 لوحدة المناط .

ويتوجه عليه : كون القياس مع الفارق، فان المأموم هناك كان ناويا بالجماعة  
 من حين دخوله في الصلاة غايته انها لم تتحقق خارجا لعدم شرط الصحة في صلاة  
 الامام ، فلا يقاس عليه المقام مما كان المصلي ناويا للانفراد من أول الأمر .

ويدل على عدم الجواز - زائدا على ما مر - الاخبار الدالة على أن من دخل  
 في الفريضة ثم اقيمت الجماعة ، انه يعدل الى النافلة ويتمها ، ثم يلتحق بالجماعة ،  
 فلو جازله الائتمام في الاثناء لم تكن حاجة الى العدول ، كما لا يخفى .

(١) مطلقا ، سواء كان ذلك لعذر ام لم يكن . وسواء اكان من نيته ذلك من

ابتداء الصلاة أم بدا له العدول في الاثناء، كما هو المشهور والمعروف، بل عن العلامة وغيره: دعوي الاجماع عليه، وان الجماعة مستحبة بقاء كما كانت مستحبة حدوثاً، فله الانتقال في جميع الأحوال. ولم ينسب الخلاف صريحا الا الي الشيخ في المبسوط، حيث منع من المفارقة لغير عذر. نعم استشكل الحكم جماعة، كصاحب المدارك، والسبزواري في الذخيرة، و صاحب الحدائق وغيرهم (قدم).

وكيفما كان، فيقع الكلام - تارة - فيما اذا كان ناريا الانفراد من ابتداء -

الصلاة، واخرى: ما اذا بدا له العدول في الاثناء، فهيهنا مقامان:

المقام الأول: ما اذا كان ناريا الانفراد من ابتداء الصلاة، ولاشكال في الجواز

بالنسبة إلى الموارد المنصوصة كما في المأموم المسبوق، وفي اقتداء الحاضر بالمسافر او العكس، وفي الرباعية بالثلاثية أو الثنائية و بالعكس. والضابط: كل مورد علم المأموم من الأول بعدم مطابقة صلاته مع صلاة الامام في عدد الركعات، لنقص في صلاته او في صلاة الامام بحيث يلجأ فيه إلى الانفراد، مما ورد النص علي جواز العدول في جميع ذلك بالخصوص.

وأما في غير الموارد المنصوصة، فالظاهر عدم مشروعية الجماعة وان كان

معذوراً في نية الانفراد، اذ لا دليل علي مشروعية الائتتام في بعض الصلاة، وانما الثابت بادلة الجماعة - كقوله عَلَيْهِ السَّلَامُ في صحيحة زرارة والفضيل: «و ليس الاجتماع بمفروض في الصلوات كلها، ولكنها سنة..» (١\*) - هو مشروعيتها و استحبابها في تمام الصلاة و أما الاقتداء في البعض فغير مشمول لهذه النصوص. و مقتضي الأصل عدم المشروعية.

وما دل علي بطلان الصلاة بزيادة الركوع - لوزادها في المقام متابعة منه

للإمام - هو المحكم، للشك في خروج هذا الائتتام من اطلاق تلکم الأدلة زائدا علي المقدار المتيقن به، اعني قصد الائتتام في تمام الصلاة، فانه من الواضح: عدم



وأما صحيحة أبي المعز الأخرى ، عن أبي عبد الله عليه السلام : « في الرجل يصلي خلف إمام فسلم قبل الإمام . قال : ليس بذلك بأس » ( ١ \* ) . فمقتضى إطلاقها هو جواز العدول قبل التسليم حتى بدون عذر ، فيستفاد منها الحكم في صورتين الأوليين .

هذا ، ولعل تفصيل الشيخ - قده - بين العذر وعدمه ، حيث منع من العدول لغير عذر ، كما سبق ، مستند إلى صحيحة علي بن جعفر المتقدمة آنفا بعد إلغاء خصوصية المورد ، وهو التشهد ، والتعدى عنه إلى سائر الأحوال . وكيف كان فلا إشكال في الحكم في الموارد الثلاثة المتقدمة ، لدلالة النصوص عليه ، كما عرفت .

وأما ما عدا ذلك من سائر أحوال الصلاة ، فالظاهر : أن التفصيل في ذلك بين العذر وعدمه ، بالقول بالجواز في الأول دون الثاني لوجه له ، إذ لا دليل عليه ، ولا شاهد على التعدى عن مورد النص ، بل إن ثبت الجواز ثبت مطلقا ، والأفامنع مطلقا ، إذ غاية ما يترتب على وجود العذر إنما هو الجواز التكليفي ، دون الوضعي - أعني به الصحة - الذي هو محل الكلام .

هذا ، وقد استدل لعدم الجواز مطلقا بوجوه :

أحدها - قاعدة الاشتغال ، فإنه بعد نية الأفراد يشك في صحة الصلاة ، والعبادة توقيفية ، ومقتضى الأصل عدم المشروعية ، فلا دليل على الاكتفاء بهذه الصلاة . ويتوجه عليه : أن الشك في الصحة إنما ينشأ من احتمال اشتراط صحة الصلاة بالاستمرار في الائتمام ، والمرجع حينئذ هو أصالة البراءة عن الوجوب النفسي والشرطي ، بناء على أن المرجع في الأقل والأكثر الارتباطيين هي البراءة ، كما حقق في محله .

ولعل نظر صاحب الجواهر ( قده ) - في استدلاله بالأصل - إلى ما ذكرناه ،

اي اصاله البراءة عن الحكمين الشرطي والتكليفى ، دون خصوص التكليفى ، كى يعترض عليه بعدم اقتضاءها - حينئذ - الصحة ، كما لا يخفى .

ثانيها - ان المنفرد في الاثناء تارك للقراءة عمداً ولا صلاة الا بفتحة الكتاب ، والمتيقن به من سقوطها في صلاة الجماعة انما هو حال الائتتمام في تمام الصلاة . و من الواضح : عدم جريان حديث : ( لا تعاد الصلاة . ) في مورد الترك العمدي .

ويتوجه عليه : انه لا مانع من شمول الحديث للمقام وان كان ترك القراءة فيه عمدياً ، لكونه معذوراً فيه استناداً إلى جهله و اعتقاده الائتتمام في تمام الصلاة وقد ذكرنا في محلّه : شمول الحديث للجاهل المعذور . وقد مرّ نظير ذلك في اختلاف المصلين في الامامة والمأمومية ، فقد قلنا هناك : ان ترك القراءة وان كان عمدياً لكنه لأجل المعذورية فيه يكون مشمولاً للحديث .

ومن نظائره - كما اشرنا اليه هناك ايضا - : ما لو تخيل انه في الر كعه الثالثة فترك القراءة والتفت الي ذلك بعد الدخول في الركوع ، فان الصلاة صحيحة حينئذ بلا اشكال ، لصحيحة : ( لا تعاد .. ) مع فرض تركه القراءة عمداً ، وليس ذلك إلا لشمول الحديث لموارد العذر وان كان عمدياً .

هذا مضافاً إلى كون الدليل اخص من المدعى ، فانه يمكن فرض الانفراد بدون الاخلال بالقراءة ، كما اذا كانت الصلاة جهرية ، ولم يسمع قراءة الامام حتى الهمهمة فقرأ لنفسه ، او مطلقاً ولو كانت اخفائية ولكن المأموم كان مسبقاً بر كعتين فاقتدى بالامام في الر كعة الثالثة واتى بالقراءة - كما هو وظيفته - ثم عدل الى الانفراد في ركعة الامام الرابعة - مثلاً - والحاصل : ان الدليل لا يقتضي البطلان في امثال هذه الصور .

ثالثها - وهو اخص من المدعى ايضا وخاص ببعض صور المسألة ، انه لو زاد ركوعاً سهواً متابعة منه للامام ، فمقتضى اطلاق ما دل على البطلان بزيادة الركن ، الحكم بالفساد في المقام . فان القدر المتيقن الخارج عنه هو الائتتمام في تمام الصلاة ،

فالعدول الى الأثناء في مثل هذا الفرض يجعل الصلاة باطلة بحكم الاطلاق المذكور  
ويتوجه عليه: انه لا بأس بالتمسك - حينئذ - باطلاق دليل المخصص، فان  
مادل علي العفو عن زيادة الركن حال الايتمام يشمل - باطلاقه - ما اذا عدل الي  
الانفراد بعد ذلك ، فالمرجع حينئذ هذا الاطلاق دون اطلاق دليل البطلان ، كما  
لا يخفى .

رابعها - استصحاب البقاء على الائتمام ، للشك في انقطاعه بمجرد نية العدول  
الى الانفراد ، فلا يمكنه ترتيب احكام المنفرد ، فلا يجوز له القراءة مع سماعه قراءة  
الامام ، ولوشك بين الثلاث والأربع - مثلا - ليس له البناء على الرابع . وهكذا ،  
عملا باستصحاب بقاء الجماعة .

ويتوجه عليه اولا : ان الشبهة حكمية ولا نقول بجريان الاستصحاب فيها ،  
فاطلاق ادلة احكام المنفرد هو المحكم ، كما لا يخفى .

وثانيا : الموضوع متعدد ، فان عنوان ( الائتمام ) و ( الجماعة ) من العناوين  
القصدية ، كما سبق . والمصلّي انما كان محكوما عليه - في السابق - باحكام الجماعة  
لكونه ناويا لها ، وبعد عدوله إلى الانفراد يكون ذلك القصد قد انعدم وزال لامحالة ،  
فاصبح بذلك موضوعاً آخر ، فكيف يجري الاستصحاب ؟

وقد تحصل من جميع ما قدمناه : ان الصحيح جواز العدول إلى الانفراد  
في الاثناء ، في جميع احوال الصلاة ، من غير فرق بين صورتي العذر وعدمه ، والعمدة  
في ذلك : أصالة البراءة عن اشتراط البقاء على الجماعة و إدامتها . فينتفي بذلك  
احتمال الوجوب الوضعي كالتكليف . ونتيجة ذلك : استحباب الجماعة حدوثا وبقاء .  
(١) هذا الاحتياط استحبابي ، وإلا فقد عرفت الجواز مطلقا - في العدول  
في الاثناء - ولو لغير عذر .

(٢) قد عرفت بطلان الجماعة في غير الموارد المنصوصة ، من الصورة الثانية في المتن ،  
وهي ما اذا كان ناويا العدول من الأوّل ، بل بطلان الصلاة - ايضا - في بعض الصور .

(مسألة - ١٧) : اذا نوى الانفراد بعد قراءة الامام قبل الدخول  
في الركوع لا يجب عليه القراءة (١) ،

فراجع .

(١) اذا كان الانفراد قبل شروع الامام في القراءة فلا إشكال في وجوبها عليه ،  
كما هو واضح ، وأما العدول بعد تمام القراءة وقبل ركوع الامام فاختار (قده)  
ذلك أيضاً .

وغاية ما يمكن توجيهه : ان الامام ضامن للقراءة عن المأمومين ، والمفروض  
هو اتمامه حالها ، فقد سقط الأمر بها عنه بعد العدول ، ولا موجب للاعادة .

وفيه : ان موضوع نصوص الضمان هو عنوان (الائتمام) فما دام المصلي يصدق  
عليه العنوان المذكور ومتصفا بالمأمومية يكون الامام ضامناً لقراءته ، واما بعد  
خروجه عن العنوان المذكور بعدوله الى الانفراد فيلحقه حكم المنفرد ، ويشمله  
اطلاق قوله - عَلَيْهِ - : « لا صلاة الا بفاتحة الكتاب » .

وبعبارة اخرى : القراءة واجبة على كل احد ، وليس المأموم بخارج عن تحت  
العموم بالتخصيص بل القراءة واجبة عليه أيضاً وغير ساقطة عنه ، غايته : ان الامام  
بقراءته يتحملها عنه ، وتكون مجزية عنه ، فكان الشارع قد اعتبر صلاحتي الامام  
والمأموم بمثابة صلاة واحدة ، وان فيها قراءة واحدة يتصداها الامام ، لكن الضمان  
والتحمل منوطان ببقاء الائتمام ، لكونه هو موضوع النصوص ، فيختص بالحكم المذكور  
- لامحالة - بحال كونه مأموماً ، ومع زوال العنوان بالعدول يكون المحكم هو  
اطلاق دليل وجوب القراءة . وفيما يلي نشير الى النصوص الدالة على ضمان الامام  
القراءة عن المأموم ، وهي :

موثقة سماعة ، عن أبي عبدالله - عليه السلام - : « انه سأله رجل عن القراءة خلف  
الامام ، فقال : لا ، ان الامام ضامن للقراءة ، وليس يضمن الامام صلاة الذين خلفه ،  
انما يضمن القراءة » (١\* ) . وقد علق فيها الضمان على الصلاة خلف الامام ، المساوق



بل لو كان في اثناء القراءة يكفيه - بعد نية الانفراد - قراءة ما بقى منها (١) ،  
وان كان الاحوط استينافها خصوصاً اذا كان في الائتمام .  
(مسألة - ١٨) : اذا ادرك الامام راكعاً يجوز له الائتمام والركوع معه  
ثم العدول الى الانفراد اختياراً ، وان كان الاحوط ترك العدول حينئذ (٢) ،

لعنوان ( الائتمام ) .

وصحيفة عبدالرحمان بن الحجاج قال : « سألت أبا عبد الله - عليه السلام - عن الصلاة  
خلف الامام اقرء خلفه؟ فقال : أما الصلاة التي لا تجهر فيها بالقراءة فان ذلك جعل  
اليه فلا تقرء خلفه.. » (١ \* ) .

وصحيفة سليمان بن خالد قال : قلت لابي عبد الله - عليه السلام - : ايقراء الرجل  
في الاولى والعصر خلف الامام وهو لا يعلم انه يقرء؟ فقال : لا ينبغي له ان يقرء ، يكله  
الى الامام » (٢ \* ) .

وقد حكم (ع) فيها بايكاله القراءة الى الامام وانه لا ينبغي له أن يقرء ، وكل  
ذلك منوط - حدوثاً وبقاءً - بفرض الائتمام ، كما ذكرناه ، فلا ضمان له ولا  
ايكال اليه بعد العدول والانفراد ، لكونه حينئذ منفرداً لا مؤتم ، فيكون مشمولاً لاطلاق  
دليل وجوب القراءة .

(١) لا ينبغي الشك في وجوب القراءة على المأموم بعد عدوله إلى الانفراد  
في الفرض ولو سلمنا بعدم وجوبها عليه في الفرض السابق ، وهو ما اذا كان عدوله  
الى الانفراد بعد تمام القراءة وقبل الركوع ، فيجب عليه في هذا الفرض - استيناف  
القراءة ، ولا يجتزىء بالائتيان بما تبقى منها ، وذلك : لوضوح عدم دلالة النصوص  
المتقدمة على ضمان الامام بعض القراءة ، فالحكم بعدم الضمان في هذه الصورة أظهر .  
والحاصل : ان الأقوي هو وجوب القراءة في صورتى انفراد المأموم اثناء  
قراءة الامام ، وبعد تمام القراءة وقبل الركوع .

(٢) في العبارة مسامحة ظاهرة ، فانا اذا بنينا على المنع من نية العدول في

(١ \* ) وسائل الشيعة الباب : ٣١ من أبواب صلاة الجماعة الحديث : ٥ .

(٢ \* ) وسائل الشيعة الباب : ٣١ من أبواب صلاة الجماعة الحديث : ٨ .

خصوصا اذا كان ذلك من نيته أولا .

(مسألة ١٩) : اذا نوى الانفراد بعد قراءة الامام واتم صلاته ، فنوى الاقتداء به فى صلاة اخرى ، قبل ان يركع الامام فى تلك الركعة ، او حال كونه فى تلك الركعة جاز ، ولكنه خلاف الاحتياط (١).

ابتداء الصلاة وخصصنا الجواز بما اذا بدا له ذلك فى الاثناء - كما هو الصحيح وقد عرفت وجهه - بطلت الجماعة فيما اذا كان ناويا للعدول من ابتداء الصلاة، سواء انفرد خارجا وتحقق منه العدول أم لا، فان القادح - حينئذ - انما هو نية الائتمام فى بعض الصلاة، وهو مشترك فى صورتين .

واما اذا بنينا على الجواز - كما اختاره قده - صحت الجماعة على كلا التقديرين ايضا ، اي سواء تحقق منه العدول خارجا ام لم يتحقق منه ذلك . فلا يظهر لنا الوجه فى قوله - قده - : « خصوصا اذا كان ذلك - أى العدول - من نيته أولا » فان مقتضى الاحتياط وان كان هو ترك العدول كما ذكره (قده) ، رعاية لمخالفة المانع عنه، ممن سبقت الاشارة اليه ، غير انه لخصوصية لهذا الاحتياط بما اذا كان من نيته من الاول العدول ، لما عرفت من ان القادح - على القول به كما هو الحق - مجرد تلك النية ، لامع انضمام العدول الخارجى اليها ، كى يكون الاحتياط بترك العدول هنا اقوى و أكد .

وعلى الجملة : فعبارة المتن إلى قوله : ( حينئذ ) مستقيمة ، و انما يكون الخلل فى قوله : « خصوصا . » إلى آخر المسألة . ومراده (قده) : ان الاحوط ترك العدول ، و أكد منه الاحتياط بترك نية العدول من الأول ، فان الاحتياط بترك نية العدول أكد وأولى من الاحتياط بترك العدول خارجا ، لقوة احتمال البطلان هناك ، بل هو الحق ، كما مر : لكن العبارة قاصرة وغير وافية باداء ذلك . ولو كان قد قال : « خصوصا ترك نيته أولا ، . » بدل قوله : « خصوصا اذا كان ذلك من نيته اولاً » لكان احسن و أولى ، كما لا يخفى .

(١) اذا بنينا على ان المأموم اذا انفرد عن الامام قبل الركوع يجب عليه

(مسألة-٢٠) : لو نوى الانفراد في الأثناء لا يجوز له العود الى الأتمام (١).  
نعم لو تردد في الانفراد وعدمه ثم عزم على عدم الانفراد صح (٢) بل لا يبعد  
جواز

القراءة ولا يتحملها الامام عنه حينئذ - كما هو الصحيح كما مر - فلا ينبغي  
الاشكال في الجواز في المقام ، ولا وجه للاحتياط فيه أصلاً ، حيث انه لم يطرء  
عليه ما يوجب الخلل في الصلاة الأولى ، بعد فرض الاتيان بالقراءة ، والبناء  
على جواز العدول في الأثناء كما هو المفروض ، فلا مانع من الاقتداء في الصلاة  
الثانية بنفس الركوع من هذه الركعة . كما لو لم يكن مسبوقاً بالصلاة الأولى .  
واما اذا بنينا على الضمان و عدم وجوب القراءة على المصلي في الفرض  
المذكور ، كما اختاره (قده) ، فالاحتياط حينئذ حسن . والوجه فيه : هو  
احتمال ضمان الامام في ركعة واحدة عن قراءة ركعة واحدة لا قراءة ركعتين ،  
كما يقتضيه الاقتداء في ركعتين بركعة واحدة للامام ، ومثله غير مشمول -  
احتمالاً - لأدلة الضمان .

والخلاصة . ان احتياط المصنف (قده) لاوجه له على مسلكتنا ، لكنه على  
مسلكه في محله ، ومتين جداً ، كما هو ظاهر .

(١) قد اشرنا سابقاً الى عدم مشروعية الأتمام في بعض الصلاة لعدم الدليل  
عليه ، سواء أكان من نيته ذلك من الأول - كما اذا كان عازماً على الانفراد  
في اثناء الصلاة - ام بدا له الأتمام في الأثناء ، كما اذا صلى منفرداً وفي اثنائها  
بدا له الأتمام ، فان كل ذلك غير جائز ، لاصالة عدم المشروعية كما مر .  
ويترتب عليه : عدم جواز العود الى الأتمام لو نوى الانفراد في الأثناء ، لأن  
ذلك من مصاديق الأتمام في بعض الصلاة ، الذي قد عرفت المنع عنه .

(٢) فان التردد لا يجامع البقاء على نية الأتمام ، فقد زال بمجرد التردد  
قصد الجماعة فيكون غير مؤتم في هذا الحال قطعاً - لتقومه بالقصد المنفي بالفرض -

العود (١) اذا كان بعد نية الانفراد بلا فصل، وان كان الاحوط عدم العود مطلقاً.  
 (مسألة-٢١) : لو شك في انه عدل الى الانفراد لا بنى على عدمه (٢).  
 (مسألة-٢٢) : لا يعتبر في صحة الجماعة قصد لقربة من حيث الجماعة  
 (٣) ، بل يكفي قصد القربة في أصل الصلاة، فلو كان قصد الامام من الجماعة  
 الجاه او مطلب آخر دنيوي، ولكن كان قاصداً للقربة في اصل الصلاة صح  
 (٤) ، وكذا اذا كان قصد المأموم من الجماعة سهولة الامر عليه ، او الفرار  
 من الوسوسة ، او الشك ، او من تعب تعلم القراءة. او نحو ذلك من الاغراض  
 الدنيوية صحت صلاته ، مع كونه قاصداً للقربة فيها. نعم لا يترتب ثواب  
 الجماعة الا بقصد القربة فيها .

وعزمه الطاري على الائتمام يدخل تحت عنوان الاقتداء في بعض الصلاة و هو غير مشروع كما عرفت . فما افاده (قده) من الحكم بالصحة عند التردد ضعيف .

(١) الحكم بالصحة هنا اضعف منه في مورد التردد، اذ لافرق في المسألة بين قصر الزمان وطوله ، فمتى ما زالت نية الائتمام يكون العود اليه مصداقاً للائتمام في بعض الصلاة غير المشروع ، ولو كان ذلك آنياً مآً و بلا فصل . فالاقوى الحكم بعدم الصحة في جميع الفروض الثلاث المذكورة في المتن .

(٢) لأصالة عدم المانع من بقاءه على الجماعة عند الشك في حصوله. مع فرض

كونه- حال الشك- على حالة الاقتداء- قصد القربة في الجماعة؟

(٣) الظاهر ان هذا الحكم هو المعروف والمشهور بين الأصحاب، قديماً و

حديثاً ، اذ لم يتعرض واحد منهم للشرط المذكور في احكام الجماعة ، وهو الصحيح.

(٤) أما في الامام فواضح ، لما عرفت من عدم اعتبار قصد الامامة في صحة

الجماعة ، فضلاً عن قصد القربة فيها . بل تصح الجماعة حتى مع نية الامام الصلاة فرادى . نعم انما يعتبر ذلك فيما تكون الجماعة شرطاً في صحة الصلاة ، كالجمعة

والعيدين ، فان حكم الامام في ذلك هو حكم المأموم في مطلق الجماعة، كما عرفت و سنشير اليه أيضاً .

وأما في المأموم ، فان قصد الائتمام وان كان معتبراً في صحة الجماعة كما سبق،

( مسألة - ٢٣ ) : اذا نوى الاقتداء بمن يصلى صلاة لا يجوز الاقتداء فيها (١) ، سهواً أو جهلاً ، كما اذا كانت نافلة أو صلاة الايات مثلاً ، فان تذكر قبل الايمان بما ينافى صلاة المنفرد عدل الى الانفراد وصحت (٢) ، وكذا تصح اذا تذكر بعد الفراغ ولم تخالف صلاة المنفرد ، و الا بطلت .

إلا أن عنوان الجماعة من العناوين الطارئة - كسائر الخصوصيات الزمانية والمكانية - فكما لا يعتبر قصد القربة في سائر الخصوصيات الطارئة - بان يصلي في المسجد لبرودة المكان ونحو ذلك لا بقصد التقرب - لا يعتبر قصد التقرب في خصوصية الجماعة ، لعدم دخلها في ماهية الصلاة كي يعتبر قصد القربة فيها .

فلو كان الداعي للائتمام شيء آخر مما ذكره المصنف (قده) و نحوها من الدواعي غير القربية ، مع كون الداعي الى اصل الصلاة هو التقرب ، صحت الجماعة . نعم ترتب ثواب الجماعة موقوف على قصد القربة بها ، لكونها من شؤون الطاعة . وعلى تقدير الشك في ذلك فالمرجع اطلاقات أدلة الجماعة ، بناء على ماهو الصحيح من التمسك بالاطلاق لاثبات التوصيلية ، كما ذكرناه في ( مبحث التبعدي والتوصلي ) من أصول الفقه .

هذا كله اذا لم يكن القصد الدنيوي من قبيل الرياء ، والافلا ينبغي الاشكال في بطلان الصلاة ، فضلا عن الجماعة ، لما مر في الكلام على الرياء في مبحث النية ، من كونه مبطلا للعمل كيفما اتفق ، سواء اكان في تمام الصلاة أم في اجزائها ، ام في شرائطها ، أم في خصوصياتها المقارنة لها من الزمان والمكان ونحو ذلك مما له مساس بالصلاة فانه تعالى - كما في بعض الروايات - «خير شريك ، فمن عمل له و لغيره كان لغيره» ، و ان كلام المصنف (قده) منزل علي غير هذه الصورة ، بالضرورة .

(١) كما لو ائتم به بتخيل انه يصلى فريضة الفجر ، فانكشف - في الاثناء أو بعد الفراغ - انها كانت نافلة . او اعتقد بكونه يصلى اليومية فائتم به ثم بان له انها صلاة الايات مثلاً ، ونحو ذلك مما لا يجوز فيه الاقتداء .

(٢) لا ينبغي الشك في بطلان الجماعة وعدم انعقادها كما هو ظاهر . وأما :

(مسألة-٢٣) : اذالم يدرك الامام الا في الركوع ، أو ادركه في أول الركوع او في اثنائها او قبل الركوع فلم يدخل في الصلاة الى ان ركع ، جاز له الدخول معه، وتحسب له ركعة، و هو منتهى ما تدرك به الركعة في ابتداء الجماعة ، على الاقوى (١) .

بطلان الصلاة ، فهل هي محكوم عليها بالبطلان أيضاً أولاً ؟

الصحيح أن يقال: انه اذا اخل بوظيفة المنفرد بارتكاب ما يوجب البطلان عمداً وسهواً ، كما لو زاد ركوعاً لمتابعة الامام ، أو عرضه احد الشكوك المبطلة كالشك بين الواحدة والثنتين فرجع إلى الامام لاعتقاده الائتمام ، فلا اشكال في بطلان الصلاة حينئذ ، أخذاً باطلاق ما دل على البطلان .

واما اذا اخل بما لا يوجب البطلان إلا عمداً ، كترك القراءة ، فالظاهر صحة الصلاة حينئذ ، سواء أكان التذکر اثناء الصلاة أم بعدها ، لحديث : ( لا تعاد الصلاة.. ) ، لعدم قصورها عن شمول مثل المقام ، لكونه معذوراً في ترك القراءة وان كان عن عمد ، لزمه الائتمام ، كما مر غير مرة .

#### ما يدرك به الجماعة :

(١) لا اشكال - كما لا خلاف - في ان من ادرك الامام قبل الركوع - اى فيما بين تكبيرة الاحرام و تكبيرة الركوع - فهو مدرك للركعة ، فلا يلزم في تحقق الائتمام ان يكون ذلك عند تكبيرة الاحرام او قبل القراءة او قبل الفراغ عنها، بل لو اُخِر ذلك فادرك تكبيرة الركوع فقد ادركها ايضاً ، وهو متفق ومجمع عليه . والمعروف والمشهور : انه لو ادرك الامام حال الركوع كفى ايضاً و جاز له الدخول معه و تحسب له ركعة ، وهو منتهى ما تدرك به الركعة في ابتداء الجماعة ، فيكبر تكبيرة الافتتاح ، و اخرى للركوع ، وان خاف فوت الركوع أجزاءه تكبيرة الافتتاح .

وعن المفيد ، والطوسي - قدهما - في النهاية: ان منتهى الحد ادراك تكبيرة الركوع ، فلا يكفي ادراك الامام راكعاً وان عدل عنه - قده - في كتابه (الخلاف)

و وافق المشهور ، بل ادعي الاجماع عليه ، ونسب الخلاف إلى القاضي أيضاً . وكيف كان فالمتبع هو الدليل .

وقد وردت جملة وافرة من النصوص بالغة حداً للاستفاضة ، بل قيل بتواترها ، ولا يبعد تواترها الاجمالي . دلت علي كفاية ادراك الامام راكعاً : وفيها الصحاح والموثقات أيضاً ، وهي كما يلي :

١- صحيحة الحلبي عن ابي عبدالله - عليه السلام - انه قال : « اذا ادركت الامام وقد ركع فكبرت و ركعت قبل ان يرفع الامام رأسه فقد ادركت الر كعة ، وان رفع راسه قبل ان تر كع فقد فاتتك الر كعة » (١ \*).

٢- صحيحة سليمان بن خالد عن ابي عبدالله - عليه السلام - انه قال : « في الرجل اذا ادرك الامام وهو راكع ، وكبر الرجل وهو مقيم صلبه ، ثم ركع قبل ان يرفع الامام رأسه فقد ادرك الر كعة » (٢ \*).

٣- صحيحة ابي اسامة - يعني زيد الشحام - انه سأل ابا عبدالله - عليه السلام - : « عن رجل انتهى في الامام و هو راكع ، قال : اذا كبر و اقام صلبه ثم ركع فقد ادرك » (٣ \*).

الى غير ذلك من الاخبار الظاهرة - بل الصريحة - في المطلوب ، مما لا تخفى علي المراجع . ويؤيدها : الاخبار الواردة في ان من دخل المسجد و خاف من رفع الامام رأسه من الركوع قبل أن يبلغ الصف ، جازله التكبير والر كوع في مكانه ، ثم يمشي راكعاً او بعد السجود ، على اختلاف النصوص ، مما عقد لها في الوسائل باباً

( ١ \* ) وسائل الشيعة الباب : ٤٥ من أبواب صلاة الجماعة الحديث : ٢ .

( ٢ \* ) وسائل الشيعة الباب : ٤٥ من أبواب صلاة الجماعة الحديث : ١ .

( ٣ \* ) وسائل الشيعة الباب : ٤٥ من أبواب صلاة الجماعة الحديث : ٣ .

مستقلاً (١\*) فان هذا الحكم - كما نرى - يلزم جواز ادراك الامام راكعاً .  
 ويؤيدها أيضاً : ماورد من استحباب اطالة الامام ركوعه ضعفين اذا أحس  
 بمن يريد الاقتداء به ، وقد عقد لها في الوسائل باباً مستقلاً (٢\*) .  
 كما يؤيدها ايضاً : ماروي عن ابي جعفر - عليه السلام - : ان أمير المؤمنين - عليه السلام -  
 قال : « ان أول صلاة احدكم الر كوع » (٣\* ) .  
 وبإزاء هذه الروايات طائفة اخرى من الروايات - وينتهي سند كلها الى محمد  
 ابن مسلم - دلت بظاهرها علي عدم الكفاية مالم يدرك تكبيرة الر كوع ، وهي :  
 صحيحة محمد بن مسلم ، عن ابي جعفر عليه السلام قال : « اذا أدركت التكبيرة  
 قبل أن ير كع الامام فقد ادركت الصلاة » (٤\* ) . حيث دلت بمفهومها علي  
 عدم ادراك الصلاة مالم يدرك التكبيرة .  
 وصحيحته الأخرى عن ابي جعفر عليه السلام قال : « قال لي : اذا لم تدرك القوم قبل  
 ان يكبر الامام للر كعة فلاندخل معهم في تلك الر كعة » (٥\* ) .  
 وصحيحته الثالثة ، عن ابي جعفر عليه السلام قال : « لاندخل معك الر كعة التي لم تشهد  
 تكبيرها مع الامام » (٦\* ) .  
 وصحيحته الرابعة ، قال : « قال ابو عبد الله عليه السلام : اذا لم تدرك تكبيرة الر كوع  
 فلاندخل معهم في تلك الر كعة » (٧\* ) .

( ١ \* ) وسائل الشيعة الباب : ٤٦ من ابواب صلاة الجماعة .

( ٢ \* ) وسائل الشيعة الباب : ٥٠ من ابواب صلاة الجماعة .

( ٣ \* ) وسائل الشيعة الباب : ٤٥ من ابواب صلاة الجماعة الحديث : ٦ .

( ٤ \* ) وسائل الشيعة الباب : ٤٤ من ابواب صلاة الجماعة الحديث : ١ .

( ٥ \* ) وسائل الشيعة الباب : ٤٤ من ابواب صلاة الجماعة الحديث : ٢ .

( ٦ \* ) وسائل الشيعة الباب : ٤٤ من ابواب صلاة الجماعة الحديث : ٣ .

( ٧ \* ) وسائل الشيعة الباب : ٤٤ من ابواب صلاة الجماعة الحديث : ٤ .



وهذه الطائفة - كما تراها - لاتقاوم الطائفة المتقدمة دلالة ، فانها كانت صريحة في الجواز كما سبق ، وهذه اقصاها الظهور . لتضمنها النهى الظاهر في التحريم ، القابل للحمل علي الكراهة .

وعليه فمقتضى الجمع العرفي : رفع اليد عن ظاهر الثانية بصريح الأولى ، بحمل النهى - في الثانية - علي الكراهة ، والحكم بأولوية التأخير إلى الركعة اللاحقة . و اذا فرض انها الركعة الأخيرة فلا أولى الالتحاق به في التشهد ، من دون احتسابها ركعة ، وبذلك يدرك فضيلة الجماعة -

ومع الغض عن ذلك ، فالطائفة الثانية لاتقاوم الأولى سنداً ايضاً ، وذلك لانتهائها - كما عرفت - إلى محمد بن مسلم ، فهي بحكم رواية واحدة مروية بطرق متعددة ، فلا تقاوم تلكم الروايات الكثيرة المستفيضة ، البالغة حد التواتر ولو اجمالاً ، كما مر ، فتندرج الثانية في الرواية الشاذة ، في مقابل الرواية المشهورة ، وهي الطائفة الأولى ، وقد أمرنا بالأخذ بما اشتهر بين الاصحاب ، المجمع عليه بينهم و طرح الشاذ النادر . فعلي تقدير المعارضة ، والغض عن الجمع العرفي المتقدم يكون الترجيح للاخبار المجوزة ، و تطرح المانعة برد علمها إلى أهله .

نعم ان هناك رواية أخرى ربما يظهر منها المنع وعدم الاكتفاء بادراك الامام في الركوع ، وهي : صحيحة الحلبي - وقد رواها المشائخ الثلاثة - وهم - عن ابي عبد الله عليه السلام قال : « إذا ادركت الامام قبل أن يركع الركعة الأخيرة فقد ادركت الصلاة ، وان ادركته بعدما ركع فهي اربع بمنزلة الظهر » ( ١ \* ) .

قال في الوسائل : « يمكن ان يكون المراد : اذا ادركته بعد فراغه من الركوع ورفع رأسه . » . ووافقه المحقق الهمداني - قدم - وعلي ذلك فقد حمل الركوع - في الصدر - علي الفراغ ايضاً . فيكون حاصل المعنى : انه اذا ادركت الامام قبل ان يفرغ من ركوع الركعة الأخيرة فقد ادركت الصلاة ، وان ادركته بعد فراغه

ورفع رأسه عنه فقدفانت الصلاة وعليه ان يصلى الظهر اربع ركعات .  
ولكنه - كما ترى - خلاف الظاهر جداً ، فان صيغة الفعل الماضي ظاهرة  
في التحقق ، فقوله : (بعد ما ركع) ظاهر في تحقق الركوع منه خارجاً ، الحاصل  
بالدخول ، فحملة علي الفراغ منه وانقضاءه برفع الرأس منه خلاف الظاهر جداً .  
كما أن صيغة المضارع ظاهرة في الشروع والتلبس ، فقوله : (قبل ان ير كع)  
بمعنى : قبل ان يشرع في الركوع و يتلبس به ، فحملة علي ما قبل الفراغ منه -  
بعد الشروع والتلبس به - خلاف الظاهر أيضاً .

والتحقيق : ان الصحيحة اجنبية عن محل البحث كلية ، فانها ناظرة إلى  
تحديد ما به يدرك الجمعة ، لا الى تحديد ما به يدرك الجماعة كما هو محل البحث ،  
فان مفادها : ان منتهى ما به يدرك صلاة الجمعة هو ادراك الامام قائماً قبل الدخول  
في ركوع الركعة الثانية ، فاذا دخل فيه فقدفاته الجمعة ، واما ادراك الجماعة  
فمحلها باق ، وحيث ان الوظيفة - حينئذ - تنقلب من الجمعة الى الظهر ، فيأتى به  
ظهراً ويدخل في الركوع ويحتسبها أول ركعة من الظهر ، ثم بعد تسليم الامام  
يقوم فيضيف اليها ثلاث ركعات ويتمها ظهراً ، ولا شك في جواز الاقتداء ظهراً  
بصلاة الجمعة ، وهذا المعنى - لولم يكن علي خلاف الاجماع - هو الظاهر من  
الصحيحة ، فلاربط لها بمحل الكلام لتنافي ما عليه المشهور من جواز ادراك  
الامام راكعاً ، كما عرفت .

والمتحصل من جميع ما قدمناه : ان منتهى حد ادراك الجماعة هو ادراك  
الامام راكعاً .

وهل يجوز التأخير - عمداً واختياراً - إلى أن يدخل الامام في الركوع -  
كما هو ظاهر المتن - أو ان ذلك خاص بما اذا لم يدركه قبل ذلك ، فلوادركه حال  
تكبيره الاحرام او القراءة وتسامح وماطل إلى ان ركع الامام لم يكن له الدخول في  
الجماعة حينئذ ؟؟

بشرط ان يصل الى حد الركوع قبل رفع الامام رأسه، و ان كان بعد فراغه من الذكر على الاقوى (١)، فلا يدركها اذا ادركه بعد رفع رأسه، بل وكذا لو وصل المأموم الى الركوع بعد شروع الامام في رفع الرأس، و ان

مقتضى الجمود علي ظواهر النصوص هو الثاني، لتضمنها - بأسرها - التعبير: (بادراك الامام وهو راكع) وهو لا يصدق مع التأخير العمدي إلى ان يركع الامام وانما ينطبق علي ما اذا انتهى إلى الجماعة فرأى الامام في الركوع، فلا يعم التأخير العمدي لمنافاته لمفهوم الادراك، كما لا يخفى. ومع قصور النصوص يكون الحكم - في هذا الفرض - هو اطلاق ادلة القراءة وغيرها من ادلة احكام المنفرد، بعد فقد الدليل علي احتساب هذه الركعة.

ولكنه يمكن القول: بصدق الادراك مع التأخير العمدي مع تعدد المكان، كما اذا كان خارج المسجد وعلم بان الجماعة اقيمت فيه، فتسامح وأخر - لشغل أو غيره - حتى دخل الامام في الركوع فدخل المسجد، فانه يصدق عليه - بالضرورة في هذا الحال - انه أدركه راكعاً، ولا قصور للنصوص عن شمول مثله قطعاً، و اذا ثبت الحكم مع اختلاف المكان وتعدده ثبت مع وحدته ايضاً، بعدم القول بالفصل حيث لا يحتمل التفكيك بين الصورتين، وبذلك يحكم بالجواز مطلقاً حتى مع التأخير اختياراً.

(١) كما هو المشهور، لاطلاق النصوص، حيث جعل المدار فيها علي ادراك الامام راكعاً. وعن العلامة - قده - : اعتبار ادراكه ذا كراً. ولعلته للتوقيع المروي في الاحتجاج عن محمد بن عبدالله بن جعفر الحميري، عن صاحب الزمان (عج): «انه كتب اليه .. - إلى ان قال: - فأجاب: اذا لحق من الامام من تسبيح الركوع تسبيحة واحدة اعتد بتلك الركعة وان لم يسمع تكبيرة الركوع» (١ \*).  
ولكنه ضعيف السند بالارسال، فلا ينهض بتقييد المطلقات، كما لا يخفى.

لم يخرج بعد عن حده على الاحوط (١) .  
و بالجمللة : ادراك الركعة - في ابتداء الجماعة - يتوقف على ادراك  
ركوع الامام قبل الشروع في رفع رأسه .

(١) قديفرض رفع الرأس بقصد الانتقال في الركوع من مرتبة إلى مرتبة  
أخرى ، مع عدم خروجه عن حد الركوع ، ومع فرض مكثه ذاكراً في المرتبة  
الثانية ، اذ من المعلوم كون الركوع - شرعاً - ذامراتب ، فان ادناها وصول اطراف  
الاصابع إلى الركبتين واقصاها الانحناء بحد لا يخرج معه عن صدق الركوع  
عرفاً ، فاذا فرضنا ان الامام كان في المرتبة القصوى من الركوع . ودخل المأموم  
في الصلاة حال انتقال الامام من تلك المرتبة إلى المرتبة النازلة ، مع فرض بقاءه  
بحال الذكر في المرتبة الثانية . وحينئذ فلا ينبغي الاشكال في الصحة ، لصدق : ( انه  
ادرك الامام راعياً ) اذ لا يحتمل ارادة شخص المرتبة من الركوع ، فالاطلاق غير  
قاصر عن مثل ذلك كما هو واضح .

وقد يفرض كون رفع الرأس بقصد الانتهاء من الركوع والشروع في الانتصاب ،  
فادر كالمأموم في هذا الفرض ، ولكن قبل خروجه عن حد الركوع شرعاً . والظاهر  
حينئذ هو البطلان وعدم احتساب ذلك ركعة وذلك لصدق : ( ان الامام قد رفع رأسه  
قبل ان ير كع المأموم ) المأخوذ - في صحيحة الحلبي المتقدمة ( ١ \* ) - موضوعاً  
لفوات الركعة . كما ان الادراك - في هذه الصحيحة وفي صحيحة سليمان بن خالد  
المتقدمة ايضاً ( ٢ \* ) - وغيرهما من اخبار الباب - منوط بر كوع المأموم قبل ان  
يرفع الامام رأسه ، و واضح عدم صدق هذا العنوان في المقام ، حيث يصدق عليه :  
( انه ركع بعد ما رفع الامام رأسه ) .

وعلى الجملة : مقتضى اطلاق النصوص هو البطلان فيما اذا ركع بعد ما رفع

الامام رأسه ، سواء اكان قد تجاوز حد الركوع شرعاً أم لم يكن .

( ١ \* ) تقدمت في ص ٣١٥ .

( ٢ \* ) تقدمت في ص ٣١٥ .

هذا كله فيما اذا دخل في الجماعة بعد ركوع الامام ، واما اذا دخل فيها من اول الركعة او اثنائها ، و اتفق تأخره عن الامام ، فقد استظهر المصنف - قده - في المتن : صحة الصلاة .

ومراده - قده - ما اذا كان التأخر لعذر ، من وجع في الظهر او نسيان او نحو ذلك ، لاما اذا كان عن عمد وإلا فلا يجوز ذلك ، كما سيجيء بيانه في المسائل الالية . وكيف كان فالوجه في الصحة : ان الروايات المانعة عن الاحتساب عند عدم ادراك الركوع خاصة بما اذا كان الالتحاق بالجماعة حال ركوع الامام ، كما لا يخفى على من لاحظها ، دون ما اذا كان الدخول فيها قبل ذلك ، في ابتداء الركعة او اثنائها ، فالمانع عن الاحتساب - في هذه الصورة - مفقود ، و مقتضى اطلاقات الجماعة ، بضميمة ما دل على ضمان الامام القراءة ، صحة الجماعة وانعقادها حينئذ . إنما الكلام في مقتضى الاحتساب مع عدم ادراك الركوع ، لاسيما وقد تقدم في صحيحة محمد بن قيس : « ان أمير المؤمنين - عليه السلام - قال : ان اول صلاة احدكم الركوع » ( ١ \* ) .

ويمكن ان يستدل له : بصحيحة عبدالرحمان بن الحجاج عن ابي الحسن - عليه السلام - : « في رجل صلّى في جماعة يوم الجمعة فلما ركع الامام ألبأه الناس الي جدار او اسطوانة فلم يقدر علي أن ير كع ، ثم يقوم في الصف و لا يسجد حتي رفع القوم رؤوسهم ، أير كع ثم يسجد ويلحق بالصف وقد قام القوم ، ام كيف يصنع ؟؟ قال : ير كع و يسجد ولا بأس بذلك » ( ٢ \* ) .

فقد دلّت على عدم قدح التخلف عن الامام في الركوع اذا كان لعذر كالزحام . وموردها وان كان صلاة الجمعة ، لكنه يقطع بعدم الفرق بينها وبين غيرها ، بل لو ثبت الحكم فيها - مع وجوب الجماعة - ثبت في غيرها مما لا تجب الجماعة فيه بطريق

( ١ \* ) تقدمت عن قريب .

( ٢ \* ) وسائل الشيعة الباب : ١٧ من أبواب صلاة الجماعة وآدابها الحديث : ١ .

أولى ، فيتعدى عن مورد الرواية بالأولية القطعية .

على أنه قد صرح بالتعميم وعدم الفرق بين صلاة الجمعة و غيرها في رواية عبدالرحمان بن الحجاج قال : « سألت أبا عبد الله - عليه السلام - عن الرجل يكون في المسجد اما في يوم الجمعة و اما في غير ذلك من الايام ، فزحمه الناس ، اما الى حائط و اما الى اسطوانة ، فلا يقدر على ان ير كع ولا يسجد حتى رفع الناس رؤوسهم ، فهل يجوز له أن ير كع ويسجد وحده ثم يستوى مع الناس في الصف؟ فقال: نعم لا بأس بذلك » (١\*).

لكنها ضعيفة السند بمحمد بن سليمان الديلمي ، ومن هنا كان التعويل على الصحيحة بالتقريب المتقدم .

ويدل على الحكم - في صورة السهو - صحيحة اخرى لعبد الرحمان ، عن ابي الحسن - عليه السلام - قال : « سألته عن الرجل يصلي مع امام يقتدى به ، فر كع الامام و سهى الرجل - وهو خلفه - لم ير كع حتى رفع الامام رأسه و انحط للسجود ، أير كع ثم يلحق بالامام والقوم في سجودهم ، أم كيف يصنع ؟؟ قال: ير كع ، ثم ينحط و يتم صلاته معهم ، ولا شيء عليه » (٢\*).

وموردها - كما ترى - مطلق لا يختص بصلاة الجمعة لنحتاج في التعدي عنه إلى ما تقدم و نحوه .

والمتمحصل من هذه النصوص : ان التخلف عن الامام في الركوع لعذر - من زحام او سهو او نحو ذلك - غير قاذح بعد ادراكه ايأه في ابتداء الركعة ، قبل القراءة او اثناءها ، ولا يضر باحتساب الركعة .

وهل يكفي في الحكم المذكور مجرد ادراك الامام قائما ولو في حال تكبيرة الركوع ، أو لابد من ادراك القراءة ولو جزء منها؟ والأفلا ضمان ، ولا تحسب له

(١\*) وسائل الشيعة الباب: ١٧ من أبواب صلاة الجمعة و آدابها الحديث : ٣ .

(٢\*) وسائل الشيعة الباب: ١٧ من ابواب صلاة الجمعة و آدابها الحديث : ٤ .

واما في الركعات الاخر فلا يضر عدم ادراك الركوع مع الامام ( ١ ) ،  
بان ركع بعد رفع رأسه ، بل بعد دخوله في السجود ايضا .

ركعة اذا تخلف عنه في الركوع . ظاهر المصنف - قدمه - الثاني ، لقوله - فيما يأتي -  
«فما هو المشهور . . . - إلى قوله - : مختص بما اذا دخل في الجماعة في حال ركوع  
الامام أو قبله بعد تمام القراءة . . . » ، وقوله - فيما يأتي - ايضا : « واما اذا دخل  
فيها من أول الركعة او اثناءها ، واتفق انه تأخر عن الامام في الركوع فالظاهر  
صحة صلاته . . . » .

ولكن الاقوي هو الأول و ان ادراك تكبيرة الركوع ملحق بادراك القراءة  
دون الركوع ، وذلك لاطلاق صحاح محمد بن مسلم المتقدمة ( ١ \* ) : لعدم قصورها  
عن شمول المقام .

فان قوله **لَا يَلْبَسُ** : « اذا ادركت التكبيرة قبل أن ير كع الامام فقد ادركت  
الصلاة » ، وفي صحيحته الاخرى : « اذا لم تدرك تكبيرة الركوع فلا تدخل معهم في  
تلك الركعة » دل على ان ادراك تكبيرة الركوع كاف في ادراك الصلاة جماعة ، وفي  
احتماب ذلك ركعة ، وبعد الضم الى صحيحة عبدالرحمان المتقدمة ( ٢ \* ) الدالة على  
اغتناف التخلف في الركوع لعذر ، ينتج ما ذكرناه من اللاحق ، كما لا يخفى .

والمتحصل من جميع ما قدمناه : ان ادراك الركعة واحتسابها جماعة يتوقف  
على احد امرين : اما ادراك الامام راكعا - كما تضمنته صحيحة سليمان بن خالد ،  
والحلي : وغيرها المتقدمة ( ٣ \* ) - او ادراكه قائما ، حال القراءة أو ولو بعد الفراغ  
عنها - على الخلاف بيننا وبين المصنف ( قدمه ) - و ان لم يدرك ركوعه ، لصحيحة  
عبدالرحمان المتقدمة .

( ١ ) ملخص ما افاده - قدمه - في المقام : ان ادراك الركعة في ابتداء الجماعة

( ١ \* ) تقدمت عن قريب .

( ٢ \* ) تقدمت في ص ٣٢١ .

( ٣ \* ) تقدمتا فيما سبق .

هذا اذا دخل في الجماعة بعد ركوع الامام ، و اما اذا دخل فيها من اول الركعة او اثناءها واتفق انه تأخر عن الامام في الركوع ، فالظاهر صحة صلاته و جماعته ، فما هو المشهور - من انه لا بد من ادراك ركوع الامام في الركعة الاولى للمأموم في ابتداء الجماعة والالم تحسب له ركعة - مختص بما اذا دخل في الجماعة في حال ركوع الامام او قبله بعد تمام القراءة ، لافيما اذا دخل فيها من اول الركعة او اثناءها ، وان صرح بعضهم بالتعميم و لكن الاحوط الاتمام حينئذ والاعادة .

وفي الركعة الأولى يتوقف على أحد امرين : اما ادراك الامام راكعا ، او ادراكه قائما من اول الركعة او اثناءها ، فما هو المشهور : من لزوم ادراك ركوع الامام في الركعة الأولى للمأموم في ابتداء الجماعة والالم تحسب له ركعة ، مختص بما اذا دخل في الجماعة في حال ركوع الامام ، لا ما اذا دخل فيها من اول الركعة او اثناءها . هذا هو حكم الادراك في الركعة الأولى ، وأما في بقية الركعات فلا يقدر فيها التخلف عن الامام في الركوع ، فلو ركع بعد رفع رأسه منه ، بل وبعد دخوله في السجود ، لم يقدر ذلك في صحة الجماعة .

اقول : لا بد وان يكون مراده قدمه من عدم قدح التخلف في بقية الركعات عدمه مطلقا ، حتى ولو قارن التخلف عن القيام ايضا ، كما لو اقتدى به من ابتداء الصلاة ، وبعد السجدة الاخيرة من الركعة الأولى لم يمكنه القيام مع الامام لمانع ، من زحام ونحوه ، الى ان فرغ الامام من ركوع الركعة الثانية وهوى الى السجود ، فتمكن انذاك من القيام فان الجماعة حينئذ - بمقتضى ما افاده ( قدمه ) - صحيحة . والا فلو كان عدم القدح المذكور منوطا بادراكه القيام ، بان يكون اللازم في سائر الركعات هو ادراك احد امرين : القيام او الركوع ، كما هو الحال في الركعة الأولى كما عرفت ، لم يبق فرق بين الفرضين ، وهو مخالف لظاهر المقابلة الواقعة في كلامه ( قدمه ) بين الركعة الأولى في ابتداء الجماعة وبين سائر الركعات ، كما لا يخفى .



(مسألة - ٢٥) لور كع بتخييل ادراك الامام راكما ولم يدرك بطلت

صلاته (١) ،

وكيف كان فبيما عدا الر كعة الاولى ان كان التخلف في الر كوع فقط ، فلا ينبغي الاشكال في صحة الجماعة واحتساب ذلك ركعة ، كما هو الحال في الر كعة الأولى ، لاطلاق صحيحة عبدالرحمان المتقدمة (١\*) ، الدالة على اغتفار التخلف عن الامام في الر كوع اذا كان لعذر ، من زحام وسهو ونحوهما . وأما اذا كان التخلف فيه وفي القيام معا . كما في الفرض المتقدم الذي استظهرنا من كلام المصنف - قده - حكمه بصحة الجماعة فيه .

فان اراد - قده - صحتها مع الالتزام بضمان الامام للقراءة ، بان يقوم ويركع ويلتحق به في السجود ، فهذا - مضافا إلى عدم القائل به - لادليل عليه ، فان الضمان من شؤون الايتمام ، المتقوم مفهومه بالمتابعة والافتداء ، وقد ورد في الخبر - كما مر - : « انما جعل الامام اماما ليؤتم به » فان سنده وان لم يخل عن الاشكال ، لكن مضمونه موافق للارتكاز ويساعده الاعتبار أيضا . فلا ايتمام بدون المتابعة ، وواضح : انتفاء المتابعة وجدانا - في مفروض الكلام - بعد التخلف عنه في كل من القيام والر كوع معا ، حيث لا يقال له - عرفا - : انه تابع ومؤتم ، بعد هذا التخلف الفاحش ، بالضرورة ، ومع انتفاء الايتمام كيف يحكم بالضمان الذي هو من آثاره وأحكامه ؟

وان اراد - قده - صحتها من دون ضمان ، بان يقوم ويقراء ويركع ويلتحق به في السجود ، فهو - ايضا - عار عن الدليل ، لما عرفت الان من تقوم الجماعة بالافتداء والتبعية . وانه لا يكاد يتحقق الايتمام الا مع المتابعة في القيام ، المفروض انتفاؤها بعد مثل هذا التخلف الفاحش ، فالافتداء مفقود وجدانا ، ومعها كيف يمكن ان تشمله ادلة الجماعة ليحكم بصحتها ؟

(١) الاحتمالات - حينئذ - ثلاثة : بطلان الصلاة ، وصحتها فرادى ، فيتم الصلاة

كذلك وان اخل بالقراءة ، استناداً إلى حديث : (لانعاد الصلاة..) وصحتها جماعة مع عدم احتساب الركعة ، فيقوم منتصبا وينتظر الامام فيلتحق به في الركعة التالية، وتعد هذه اول ركعة في حق المأموم ، وبعد ما يفرغ الامام يقوم فيضيف اليها ما بقى من صلاته .

أما الاحتمال الثاني فهو وان كان طبق القاعدة، حيث لانقص في هذه الصلاة عدا الاخلال بالقراءة عامداً ، وقدمر غير مرّة : عدم قصور حديث : (لانعاد..) عن شمول مثله مما كان الترك العمدي عن عذر ، فان المأموم - لاجل اعتقاده الالتحاق المستلزم لضمان الامام القراءة - قد ترك القراءة ، فكان معذورا في الترك لامحالة .

الا انه ينافيه الاخبار المتقدمة الحاكمة بفوات الركعة و عدم ادراكها الوالم يدرك الركوع ، المساوق لعدم الاعتداد بها وفرضها بحكم العدم حينئذ. قال عليه السلام - في صحيحة سليمان بن خالد المتقدمة - : « اذا ادرك الامام وهو راكع ، و كبر الرجل وهو مقيم صلبه ، ثم ركع قبل أن يرفع الامام رأسه، فقد ادرك الركعة». دلت بمفهومها على عدم ادراك الركعة - اى عدم احتسابها من الصلاة وعدم الاعتداد بها - لوركع بعد رفع الامام رأسه .

وأصرح منها : صحيحة الحلبي المتقدمة : « وان رفع رأسه قبل ان تركع فقد فاتت الركعة » فانها صريحة في فوات الركعة حينئذ ، وانها ملحقة بالعدم ، فكيف يمكن الاعتداد بها واحتسابها من الصلاة ، ولو فرادى ، كما هو مقتضى هذا الاحتمال ؟

وأما الاحتمال الثالث فهو - ايضا - مناف لظواهر تلكم النصوص ، لتضمنها اسناد الفوت و عدم الادراك الى نفس الركعة ، الظاهر - كما عرفت - في كونها بحكم العدم ، و عدم دخوله في الصلاة بعد ، ولم يسند ذلك إلى الجماعة فلم يقل عليه السلام : (فقد فاتت الجماعة في هذه الركعة ) كى يمكن الالتزام بصحة الجماعة

بل وكذا نؤشك في ادراكه و عدمه (١) .

في اصل الصلاة ، مع عدم احتساب هذه الر كعة منها .

هذا مضافا إلى ان لازم هذا الاحتمال زيادة ركوع في الصلاة ، ولادليل على الاغتفار والعفو عنها حينئذ كما لا يخفى فاطلاق ما دل على بطلان الصلاة بزيادة الر كن محكم ، لعدم قصوره عن المقام .

فظهر من جميع ما تقدم : ان الاحتمال الاول هو المتعين ، اعني البطلان ، لعدم امكان تصحيح هذه الصلاة ، لاجماعة ولا فرادي ، كما عرفت .

نعم الاحوط الاول العدول بها الى النافلة واثما مها ، والرجوع الى الايتمام ، كما نبهنا عليه في التعليقة ، رعاية لاحتمال صحتها فرادى ، ويجوز العدول عنها الى النافلة لادراك الجماعة ، كما دلت عليه النصوص .

(١) يحتمل في هذا الفرض الصحة جماعة ، كما يحتمل البطلان . وقد يستدل للاول بالاستصحاب ، بناء على ان موضوع الحكم بالصحة ركوع المأموم حال كون الامام راكعا ، فاذا احرزنا ركوع الامام بالأصل ، وضمنناه إلى الجزء الاخر المحرز بالوجدان ، وهو ركوع المأموم ، فقد احرز موضوع الصحة . وهذا لا مانع منه في جميع الموضوعات المر كبة .

وقد يفصل بين صورة العلم بتاريخ ركوع المأموم فيجري ما ذكر ، وبين العلم بتاريخ ركوع الامام او الجهل بالتاريخين فيحكم بالبطلان حينئذ ، لكونه مقتضى الاصل في مجهول التاريخ ، وللمعارضة - كما في الجهل بالتاريخين - ومعها لا يحرز الموضوع .

ولا يخفى عدم تمامية شيء مما ذكر ، فان كل ذلك موقوف على ان يكون موضوع الحكم في لسان الدليل على النحو التالي : (اذا ركع المأموم والامام راكع) او ما يقرب من ذلك ، فحينئذ قد يوجه البحث عن استظهار تركب الموضوع من جزئين ، او كونه عنوانا بسيطا منتزعا كعنوان المقارنة ، ليبحت بعده عما يقتضيه

الأصل على كل من التقديرين . إلا أن الأمر ليس كذلك ، فإن الوارد في الدليل هكذا : « ثم ركع قبل ان يرفع الامام رأسه فقد ادرك الركعة » كما في صحيحة سليمان بن خالد المتقدمة و نحوها صحيحة الحلبي المتقدمة . فيكون موضوع الحكم هو عنوان (القبليّة) الذي ليس له حالة وجودية سابقة بالضرورة ، و واضح : ان اصاله بقاء الامام على ركوعه وعدم رفع رأسه حال ركوع المأموم لا يكاد يثبت عنوان القبليّة ، لكونه من اظهر انحاء الاصل المثبت و عليه فالمرجع هو استصحاب عدم تحقق العنوان المأخوذ في الموضوع ، المشكوك حدوثه ، المسبوق بالعدم ، ونتيجة ذلك : الحكم بالبطلان .

نعم ربما يوهم خلاف ما ذكرناه ظاهر صحيحة زيد الشحام : « انه سأل ابا عبد الله - عليه السلام - عن رجل انتهى في الامام وهو راكع . قال: اذا كبر واقام صلبه ثم ركع فقد ادرك » (١\*) فقديتهم : ان للبحث عن تركب الموضوع وبساطته مجالاً علي ضوء ظاهر هذه الصحيحة .

ولكن الحق : ان الصحيحة مطلقة من حيث ادراك الامام راكعاً و عدمه ، فان مفادها ادراك الركعة اذا ما كبر واقام صلبه و ركع ، سواء ادرك الامام راكعاً أم لم يدركه ، فتقيد لامحالة بصحيتي سليمان بن خالد والحلبي المتقدمين ، الصريحتين في لزوم ادراك الامام راكعاً وقبل أن يرفع رأسه ، فيكون الموضوع - بعد تحكيم قانون الاطلاق والتقيد - هو : ركوع المأموم قبل ان يرفع الامام رأسه ، فالموضوع عنوان بسيط وهو عنوان (القبليّة) ، و من الواضح عدم امكان احرازه بالأصل ، لعدم الحالة السابقة . ولا يمكن اثباته باستصحاب بقاء الامام راكعاً الي زمان ركوع المأموم لكونه مثبتاً ، ولا نقول بحجتيه . فيجري استصحاب عدم ركوع المأموم قبل ان يرفع الامام رأسه ، وبذلك ينتفى الحكم بالصحة ، كما لا يخفى .

صلاة الجماعة ..... ٣٢٩  
والاحوط في صورة الشك الاتمام والاعادة (١) ، أو العدول (٢) الى النافلة  
والاتمام، ثم اللحوق في الركعة الاخرى .

ومما يؤكده ما ذكرناه من عدم جريان الأصل انه على تقدير جريانه  
يستلزم الحكم بالصحة حتى مع الشك في الإدراك حال الدخول في الصلاة، أى في  
حال تكبير الاحرام ، كما في العمي أو الظلمة ونحو ذلك مما يوجب شكه في بقاء  
الامام راكعاً ، بان يدخل في الصلاة ويكبر للاحرام مع شكه في بقاء الامام في حالة  
الركوع ، استصحاباً له ، مع ان الظاهر عدم الاشكال في عدم جواز الدخول حينئذ ،  
للزوم احراز ركوع الامام ، وانما الخلاف في الصحة والبطلان فيما لو طرأ الشك  
بعد الدخول في الصلاة ، كما لا يخفى .

وعلى الجملة : فهذا المورد ملحق بالمورد الأول ، وهو فرض القطع بعدم  
ادراك الامام راكعاً ، غايته ان الاحراز هناك واقعي مستند الى القطع وهنا ظاهري  
مستند الى الأصل ، فيجرى فيه ما تقدم هناك من الاحتمالات الثلاثة ، وقد عرفت :  
ان الاقوى هو البطلان ، لعدم امكان الحكم بالصحة ، لاجماعة ولافرادى .

والمتحصل : ان الاظهر الحكم بالبطلان مطلقاً ، في كلتا صورتى القطع والشك .  
فلاحظ .

(١) بلا اشكال ، لكونه اخذاً بكلا طرفي الاحتمال : الادراك وعدمه .

(٢) ان كان الوجه فيه : احتمال صحة الصلاة فرادى وان لم يدركه راكعاً ،  
وذلك لجواز العدول - حينئذ - الى النافلة لادراك الجماعة ، كما سبق ، فهو صحيح ،  
غير انه لا يختص بصورة الشك ، بل يجرى مع القطع بعدم الادراك ايضاً لعين ما ذكر ،  
فما هو الموجب للتخصيص بالشك ؟

وان كان ذلك : لاحتمال صحتها جماعه لاحتمال ادراك الامام راكعاً ، بان  
يكون الدوران بينها وبين البطلان ، من دون احتمال الصحة فرادى ، فلا وجه له  
اصلاً ، لعدم جواز العدول على التقديرين ، فان الموضوع لجواز العدول هي الصلاة

(مسألة - ٢٦): الاحوط (١) عدم الدخول الا مع الاطمينان بادراك ركوع الامام ، و ان كان الاقوى جوازه مع الاحتمال (٢) ، و حينئذ فان ادرك صحت ، و الا بطلت .

(مسألة - ٢٧): لو نوى و كبر فرفع الامام رأسه قبل ان يركع او قبل أن يصل الى حد الركوع لزمه الانفراد (٣) او انتظار الامام (٤) قائماً الى الركعة الاخرى فيجعلها الاولى له الا اذا أبطل الامام بحيث يلزم الخروج عن صدق الاقتداء .

الصحيحة فرادى ، دون الباطلة او الصحيحة جماعة ، كما لا يخفى .

وعلى الجملة : اما ان يعتد باحتمال الصحة فرادى اولاً ، وعلى الاول لا يختص الاحتياط بالعدول بمورد الشك في الادراك ، وعلى الثاني لا احتياط بالعدول لعدم مشروعيته ، كما هو ظاهر .

والصحيح : هو الأول ، ومن هنا حكمنا بجريان الاحتياط المذكور حتى مع القطع بعدم الادراك أيضاً ، كما مر .

(١) لاحتمال اعتبار الجزم بالنية مع التمكن منه في صحة العبادة .

(٢) لعدم الدليل عليه ، وجواز الاتيان بالعمل بعنوان الرجاء ، كما في سائر موارد الاحتياط ، علي ما بيناه في مبحث الاجتهاد والتقليد . وعليه فالاحتياط غير واجب ، بل الأقوى - كما عليه المصنف (قده) - هو جواز الدخول في الجماعة بقصد الرجاء ، حتى مع احتمال الادراك ، فان ادرك صحت وإلا بطلت .

(٣) لا غبار عليه ، ولا سيما بعد البناء على جوازه في الاثناء اختياراً كما هو ظاهر .

(٤) هذا مشكل جداً بعد كونه على خلاف القاعدة لعدم تحقق الايتمام منه خارجاً ، ومجرد قصده ذلك لا يحقق الايتمام كيف وهو متقوم بالتبعية؟ ولا متابعة حسب الفرض ، ولا دليل على اغتفار الفصل بهذا المقدار ، هذا ولم يرد - في خصوص المقام - نص معتبر او غير معتبر كى يعتمد عليه في الحكم بجواز الانتظار

و تحقق الایتمام .

نعم هناك روايات وردت فيمن ادرك الامام بعد رفع رأسه من الركوع او في حال السجود ، دلت على جواز الدخول معه في السجدة من دون ان يعتد بها ، فقد قيل بالتعدى عن موردها إلى المقام ، فانه اذا جاز الدخول مع زيادة السجدين - وهما ركن - فالجواز هنا بالانتظار العادى عن مثل هذه الزيادة بطريق أولي ، فيستفاد منها عدم تعين الانفراد في المقام .

هذا ولكن الحكم المذکور غير ثابت في مورده ، فيما عدا السجدة في الركعة الاخيرة ، و التشهد الأخير مما سيأتى الكلام عليها ، لضعف النصوص سنداً ، و بعضها دلالة ايضاً ، مع عدم الدليل على اغتفار مثل هذه الزيادة في الركن ، و مقتضى الأدلة هو البطلان ، كما أن ما دل على العفو عنها اذا كانت لمتابعة الامام غير شامل للمقام ، كما لا يخفى ، واليك - فيما يلي - النصوص :

١- رواية المعلى بن خنيس ، عن ابي عبدالله عليه السلام - قال : « اذا سبقك الامام بر كعة فادر كته و قد رفع رأسه فاسجد معه ، ولا تعتد بها » ( ١ \* ) .

وهي ضعيفة السند بمعلى بن خنيس . واما الدلالة فظاهرة .

٢- رواية عبدالرحمان ، عن ابي عبدالله عليه السلام - في حديث - قال : « اذا وجدت الامام ساجداً فاثبت مكانك حتى يرفع رأسه ، وان كان قاعداً قعدت ، وان كان قائماً قمت » ( ٢ \* ) .

وفي سندها : عبدالله بن محمد ، والظاهر انه : عبدالله بن محمد بن عيسى ، اخو محمد بن محمد الملقب بـ ( بنان ) وهو وان لم يوثق في كتب الرجال ، لا باسمه ولا بلقبه ، لكنه وارد في اسانيد ( كامل الزيارات ) ، فلامجال للمناقشة فيها سنداً .

إلا ان دلالتها قاصرة فان قوله عليه السلام - : « فاثبت مكانك » اعم من الدخول

( ١ \* ) وسائل الشيعة الباب : ٤٩ من ابواب صلاة الجماعة الحديث : ٢ .

( ٢ \* ) وسائل الشيعة الباب : ٤٩ من ابواب صلاة الجماعة الحديث : ٥ .

• • • • •

في الصلاة . ولعل المراد به : الثبوت والاستقرار وانتظار الامام للالتحاق به في الركعة التالية ، بان يقف في مكانه إذا كان الامام ساجداً ، ويقعد اذا كان قاعداً ، و يقوم اذا كان قائماً ، ثم يأتي به ويدخل معه في الصلاة ، فلا تدل علي الايتمام به من اول الامر ، كما لا يخفى ، فتدبر جيداً .

٣- مارواه الصدوق - قده - باسناده عن معاوية بن شريح، عن ابي عبدالله - عليه السلام - قال : إذا جاء الرجل ... إلي ان قال- : ومن ادرك الامام - وهو ساجد - كبر وسجد معه ، و لم يعتد بها ..» ( ١ \* ) .

ودلالاتها وان كانت ظاهرة ، لكن السند ضعيف ، لعدم توثيق معاوية بن شريح ، و إن كان طريق الصدوق - قده - اليه صحيحاً .

٤- مارواه في (المجالس ) عن ابي هريرة قال : «قال رسول الله -ص- : اذا جئتم الي الصلاة و نحن في السجود فاسجدوا ولا تعدوها شيئاً ..» ( ٢ \* ) .

و في السند عدة من المجاهيل والضعاف فلا يعتد بها .

وعلي الجملة : الاستدلال بالاخبار المذكورة لجواز الدخول في الصلاة و متابعة الامام في السجود ساقط ، فلا مجال للاستدلال بها علي جواز الانتظار في المقام . بل قد عرفت : ان مقتضى القاعدة عدم الجواز ، فان السجود زيادة عمدية ولا دليل علي العفو عنها في المقام . كما لا دليل علي العفو عن الفصل المخل بصدق الايتمام . ومما ذكرنا تعرف ان الاحوط - بل الاظهر - الاقتصار علي قصد الانفراد في محل الكلام . نعم لا بأس بمتابعة الامام في السجود و إعادة التكبير بعد القيام بقصد القرية المطلقة ، الأعم من تكبيرة الاحرام، ومن الذكر ، بعد احتمال صدور تلكم الاخبار واقعاً ، مع شمولها للمقام ، فلا بأس بالعمل بها ، مع رعاية الاحتياط في التكبيرة كما تقدم ، لعدم قدح المتابعة علي كل تقدير ، كما هو ظاهر .

( ١ \* ) وسائل الشيعة الباب : ٤٩ من أبواب صلاة الجماعة الحديث : ٦ .

( ٢ \* ) وسائل الشيعة الباب : ٤٩ من أبواب صلاة الجماعة الحديث : ٧ .



صلاة الجماعة ..... ٣٣٣  
ولو علم - قبل ان يكبر للاحرام- عدم ادراك ركوع الامام، لايبعد جواز دخوله و انتظاره (١) الى قيام الامام للركعة الثانية، مع عدم فصل يوجب فوات صدق القدوة ، و ان كان الاحوط عدمه .

(١) عدم الجواز هنا أولى منه في الصورة السابقة ، و هو ما لو كبر فرجع الامام رأسه قبل أن يركع ، كما لا يخفى. نعم لا بأس بالدخول ، مع المتابعة ، و مراعات الاحتياط علي النحو المتقدم انفاً .

فرع :

اذا شك المأموم في الادراك بعد رفع رأسه من الركوع ، بدون ان يشك فيه حال الركوع ، لغفلته او اعتقاده الادراك حينذاك . فقد حكم المحقق الهمداني - قده - بالصحة ، استناداً الى قاعدة التجاوز ، لكونه شكاً في الصحة بعد تجاوز المحل بل قد حكم بعضهم بالصحة حتي ولو كان الشك حال الركوع بعد الفراغ من الذكر ، استناداً الى القاعدة بدعوي : عدم اعتبار الدخول في الغير في جريانها اذا كان الشك في صحة الشيء ، كما في المقام ، لافي أصل وجوده .

أقول : اما القول الاخير فساقط جداً ، فانه - مضافاً الى ما سنذكره من عدم جريان قاعدة التجاوز في امثال المقام - انما يتم لو كان الشك في صحة الذكر لا في صحة الركوع ، كما هو المفروض ، والا فالشك في صحة الركوع شك في المحل ، حيث لم يفرغ منه بعد ، فمقتضى مفهوم قاعدة التجاوز هو الاعتناء بالشك حينئذ ، كما هو ظاهر .

واما ما ذكره المحقق الهمداني - قده - فلا يمكن الموافقة عليه ، لا بتناؤه على حجية القاعدة تعبداً ، و ليس كذلك فان الظاهر - بمقتضى التعليل بالاذكورية والاقربية الى الحق في نصوص القاعدة - ان حجيتها من باب تميم مالها من الكاشفية النوعية ، فان المكلف الذي هو بصدد الامتثال لا يقصر في وظيفته عامداً بطبيعة الحال ، فلم يبق الا احتمال الغفلة أو النسيان ، وبما انه حين العمل اذ كر فلا يعنى بالاحتمال المذكور ، و مقتضى ذلك : اختصاص القاعدة بما اذا لم تكن صورة العمل محفوظة

كحي يتم التعليل بالاذكورية، فكل خلل احتمال المكلف صدوره منه - من ترك جزء أو شرط، او الاثيان بالمانع لشكه في كيفية ما فعله - لا يعنى بهذا الاحتمال، لكونه حين العمل اذكر .

وأما مع انحفاظ صورة العمل وعدم احتمال الخلل اختياراً، وتمحض احتمال البطلان في الصدفة الخارجة عن الاختيار، كما لو صلى إلى جهة معينة قطعاً، وشك - بعد الفراغ منها - في انها هي جهة القبلة أولاً. أو توضعاً بما يعين، وشك - بعد الفراغ - في اطلاقه وكونه مضافاً، فلا تجري القاعدة حينئذ، لمساوات ما بعد الفراغ مع حال العمل من حيث الذكر وعدمه، لعدم كون الشك في فعل اختياري بل الشك في امر واقعي لا يعود اليه اصلاً، و هو اتصاف الجهة بكونها القبلة صدفة و اتفاقاً، و اتصاف الماء - كذلك - بالاطلاق، و لا تتكفل القاعدة باثبات الصحة المشكوك فيها، اعتماداً على المصادفات الاتفاقية، كما عرفت .

والمقام من هذا القبيل بلاريب، اذ لا شك فيما يرجع الى الركوع من ناحيته لانحفاظ صورة العمل، اذ لا يحتمل الغفلة ليكون حال العمل اذكر منه حال الشك، وانما الشك في امر خارج عن اختياره، وهو رفع الامام رأسه قبل أن يستكمل المأموم ركوعه، من باب الصدفة والاتفاق، ومثله غير مشمول للقاعدة كما عرفت من دون فرق بين ما اذا كان الشك في أصل الوجود - كما في قاعدة التجاوز، المتقومة بتجاوز المحل والدخول في الغير - والشك في وصف الصحة كما في قاعدة الفراغ غير المتقومة بذلك، لرجوع القاعدتين إلى قاعدة واحدة كبروياً، كما حققناه في علم اصول الفقه -

وكيف كان فلامجال لجريان القاعدة في المقام، سواء كان غافلاً حال الركوع ام معتقداً للادراك ولكنه شك فيه بعد رفع الرأس . نعم في صورة اعتقاد الادراك ونيقنه يمكن التمسك بقاعدة اليقين بناء على حجيتها، وعدم الاعتناء بالشك الساري كغيره الطاري . لكن المبني فاسد، اذ لا اساس للقاعدة، كما حرر ذلك في محله .

(مسألة ٢٨) : اذ ادرك الامام وهو في التشهد الاخير يجوز له الدخول

معه (١) ، بان ينوي ويكبر ثم يجلس معه ويتشهد ، فاذا سلم الامام يقوم فيصلي ، من غير استئناف للنية والتكبير ، ويحصل له بذلك فضل الجماعة وان لم يحصل له ركعة .

(١) علي المعروف المشهور ، بل حكى عليه الاجماع ، ل :

موتقة عمار عن ابي عبدالله - عليه السلام - قال : « سألته عن الرجل يدرك الامام وهو قاعد يتشهد ، وليس خلفه الا رجل واحد عن يمينه . قال : لا يتقدم الامام ولا يتاخر الرجل ، ولكن يقعد الذي يدخل معه خلف الامام ، فاذا سلم الامام قام الرجل فأتم صلاته » (١ \* ) .

وهي ظاهرة الدلالة على الدخول معه في الصلاة والعود للتشهد متابعة ، من دون استئناف للتكبير ، بعد القيام وتسليم الامام ، لقوله عليه السلام : ( فأتم صلاته ) فان الاتمام يلازم صحة التكبير الأولى و كونها محققة للدخول في الصلاة فيتمها حينئذ ، وإلا فلو كان الاستئناف واجباً لعبس عن ذلك بالشروع دون الاتمام ، كما لا يخفى . وبذلك تحصل له فضيلة الجماعة وان لم تحصل له ركعة ، لتقومها بالر كوع المفروض عدم ادراكه له .

هذا وقد تعارض بموثقته الأخرى قال : « سألت ابا عبدالله - عليه السلام - عن رجل ادرك الامام وهو جالس بعد الر كعتين . قال : يفتتح الصلاة ، و لا يقعد مع الامام حتى يقوم » (٢ \* ) .

فانها تضمنت النهي عن القعود مع الامام ، في حين ان الأولى اشتملت على الأمر به .

وقد جمع بينهما في الوسائل - تارة - بحمل الأمر على الاستحباب والنهي على الجواز . وهو - كما ترى - في غاية البعد ، وكيف يحمل النهي - الظاهر في المنع -

(١ \* ) وسائل الشيعة الباب : ٤٩ من أبواب صلاة الجماعة الحديث : ٣ .

(٢ \* ) وسائل الشيعة الباب : ٤٩ من أبواب صلاة الجماعة الحديث : ٤ .

على الجواز؟ كى يحمل الأمر في قبالة على الاستحباب، لعدم كون ذلك من الجمع العرفي في شيء، بل هما من المتعارضين عرفاً.

نعم إذا ورد الأمر بشيء في قبالة نفي البأس عن تركه، والنهي عن شيء في مقابل نفي البأس عن فعله، أمكن الجمع بينهما - حينئذ - بالحمل على الاستحباب او الكراهة، واین ذلك من المقام؟

واخري - وهو الصحيح - باختلاف مورد الموثقتين، لورود الأولى في التشهد الاخير، بقرينة قوله عَلَيْكَ : (فاذا سلم الامام ..)، ولا مناص له - حينئذ - من القعود ليدرك الامام ويتابعه فيما تيسر من الأجزاء، حتى يتحقق الايتمام المتقوم بالمتابعة، ويحصل بذلك على فضل الجماعة.

وأما الثانية فموردها التشهد الأول، بقرينة قوله - عَلَيْكَ - : (و هو جالس بعدالر كعتين)، اذ من الواضح انه لا مقتضى - حينئذ - للقعود بعد امكن الادراك والمتابعة في الركعات الاتية، فالموثقتان متضمنتان لحكمتين مختلفتين في موردتين، من دون تعارض بينهما اصلاً، كما هو ظاهر.

وأما التشهد، فالموثقة المتقدمة - كغيرها من النصوص، والكثير من كلمات الأصحاب ايضاً - وان كانت خالية عن التعرض له، لتضمنها الامر بالقعود فقط كما عرفت، لكنه لا بأس بالاتيان به - كما ذكره المصنف (قدمه) وغيره - رجاءً، أو بقصد مطلق الذكر.

وكيف كان فالموثقتان صريحتان في الاعتداد بالتكبير السابقة وعدم الحاجة الي استئنافها كما عرفت.

وعن صاحب الحدائق - قدمه: معارضتهما بما رواه الصدوق - قدمه - في الفقيه، عن عبدالله بن المغيرة قال: « كان منصور بن حازم يقول: اذا اتيت الامام وهو جالس قد صلى ركعتين، فكبر ثم اجلس، فاذا قمت فكبر » (١ \* )، لتضمنه الامر

صلاة الجماعة  
مسألة (٢٩) : اذا ادرك الامام في السجدة الاولى او الثانية من الركعة  
الاخيرة ( ١ ) ، وازاد ادراك فضل الجماعة نوى وكبر و سجد معه السجدة  
او السجدين وتشهد، ثم يقوم- بعد تسليم الامام - ويستأنف الصلاة ،

باستئناف التكبير .

وقد تصدى - قده - لتصحيح السند ، بان الرواية وان لم تكن مسندة الي الامام ،  
ولعل الراوى - اعنى منصور بن حازم - افتى بذلك حسب نظره ورأيه ، إلا ان جلالته -  
وهو من اجل ثقات الأصحاب - تأبى عن ان يقول ذلك الا عن ثبت وسماع من المعصوم  
عليه السلام . ثم قال - قده - : « و حينئذ فتبقى المسألة في قالب الاشكال » .

اقول: لا ينبغي الاشكال في المسألة ، فان اصحاب الائمة - عليه السلام - لم يكونوا  
مقتصرين على نقل الرواية عنهم - عليه السلام - فقط ، بل انهم كثيرا ما كانوا يبديون آرائهم  
ويقضون حسب اجتهادهم واستنباطهم من كلماتهم - عليه السلام - أيضاً . و جلاله قدرهم  
لاتنافي ذلك بل تؤكده ، كما لا يخفى .

وعليه فمن الجائز ان يكون ما قاله منصور بن حازم - في هذه الرواية - هو  
فتواه ، كما هو الظاهر . ولا أقل من الشك فلم يعلم منها انه رواية ام دراية ، ونتيجة  
ذلك : عدم ثبوت الرواية عن المعصوم عليه السلام ، كى تنهض بمعارضة الموثقتين وتكون  
النتيجة التوقف في المسألة .

(١) لم يتعرض - قده - لحكم ادراكه في السجود من سائر الركعات والظاهر  
كونه ملحقا بادراكه في السجدة الأولى من الركعة الأخيرة ، فيقع الكلام - تارة -  
في ادراكه فيما عدا السجدة الثانية من الركعة الأخيرة ، سواء اكانت هي السجدة  
الأولى منها أم الأولى والثانية من سائر الركعات ، واخرى : في ادراكه في خصوص  
السجدة الثانية من الركعة الاخيرة .

المقام الأول - في ادراكه في ما عدا السجدة الثانية من الركعة الاخيرة . ولم  
يرد فيه نص معتبر يدل على جوازه وصحة الايتمام حينئذ . و عمدة ما يستدل به

لذلك هما روايتا معلي بن خنيس ، ومعاوية بن شريح المتقدمتان (\*١) .  
أما الثانية فضعيفة السند بمعاوية بن شريح ، وان صح اسناد الصدوق - قده -  
اليه . كما مر .

وأما الاولى ، فان معلي بن خنيس - نفسه - فيه كلام ، فقد ضعفه النجاشي  
صريحا ، و مع الاغماض عنه فهي ضعيفة بابي عثمان الأحول ، فقد عنوانه النجاشي -  
ره - في موضعين :

احدهما - في باب الاسماء ، بعنوان : معلي بن عثمان الأحول ، وقيل : ابن  
زيد ، وقد وثقه ، وقال : له كتاب ، يروى عنه محمد بن زياد ، اى ابن ابي عمير .  
والاخر - في باب الكنى ، بدون ان يذكر اسمه ، فقال : ابو عثمان الأحول ،  
له كتاب ، يروى عنه صفوان ، ولم يتعرض لتوثيقه ، مما يشعر باختلافه مع الذى  
ترجم له في باب الاسماء .

وقد عنوانه الشيخ - قده - ايضا في الفهرست في باب الكنى بمثل ما ذكره النجاشي -  
قده - ، مع تصريحه في اول الكتاب بانه انما يذكر في الكنى من لم يعثر علي اسمه ،  
فيظهر من ذلك : اشتراك ابي عثمان الاحول بين شخصين ، أحدهما معلوم الاسم ،  
ثقة ، يروى كتابه عنه ابن ابي عمير . والاخر مجهوله ، ولم يوثق ، و راوى كتابه  
صفوان .

وحيث ان الراوى عن ابي عثمان - في هذه الرواية - هو صفوان ، يستظهر من  
ذلك ان المراد هو الثانى ، الذى لم يوثق .

وقد يقال : ان الراوى لكتاب معلي بن خنيس هو معلي بن عثمان الثقة ،  
ولكون الأحول - في هذه الرواية - يروى عن معلي بن خنيس ، فلذلك يظن منه  
كونه معلي بن عثمان الثقة .

ولكنه - كما ترى - ظن لا يكاد يفني عن الحق شيئا ، سيما وان الاحول

(\*) تقدمت الاولى منهما فى ص ٣٣١ ، والثانية فى ص ٣٣٢ .

## ولا يكتفى بتلك النية والتكبير (١) .

لم ينقل الرواية عن كتاب معلى بن خنيس بل عنه نفسه ، فمن الجائز ان يكون هناك طريقان ، احدهما إلى كتابه ، وفيه : ابن ابي عمير ، عن معلى بن عثمان الاحول الثقة ، عنه . والآخر اليه نفسه ، وفيه : صفوان ، عن ابي عثمان الاحول - الذى لم يوثق - عنه .

و كيف كان فلم يعلم ان المراد به في المقام هو الثقة ، ولا اقل من الترديد بين الشخصين . وذلك يوجب سقوط الرواية عن الاعتبار . والنتيجة : ضعف الروايتين معاً . وعلى هذا فلا مجال للتعويل عليهما في الخروج عما تقتضيه القاعدة ، من البطلان للزيادة العمدية في السجدة ، ولا سيما السجدين معاً اللتين هما من الركن . و دليل اغتفار الزيادة العمدية الحاصلة من جهة المتابعة قاصر عن شمول المقام ، لاختصاصه بما اذا رفع رأسه من الركوع او السجود قبل الامام فعاد إلى ذلك للمتابعة ، و اين ذلك مما نحن فيه ؟ كما هو واضح .

واما رواية عبدالرحمان المتقدمة (١) \* فهي وان كانت نقية السند بنظرنا كما سبق . لكنها قاصرة الدلالة ، بل هي أجنبية عما نحن فيه لعدم تضمنها الامر بالسجود ، بل قد عرفت فيما سبق : ان قوله - ﷺ - : « فائت مكانك .. » لا يدل على الدخول في الصلاة ، بل لعل المراد - كما هو الظاهر - المكث والانتظار حتى ينكشف الحال ، فان قعد الامام بعد رفع الامام رأسه من السجدة قعد معه ، وان قام قام هو . فيكون الايتمام بعد ذلك . أى حال التشهد أو القيام .

واما رواية ابي هريرة المتقدمة (٢) \* فقد تقدم ضعف سندها من جهات . وعلى الجملة : فالحكم غير ثابت لضعف نصوص الباب ، كما عرفت . (١) لو سلمنا اعتبار سند النصوص المتقدمة وبنينا على جواز الايتمام في مفروض الكلام ، فهل يلزمه استئناف التكبير بعد القيام . كما اختاره في المتن ،

\* (١) تقدمت في ص ٣٣١ .

\* (٢) تقدمت في ص ٣٣٢ .

بل عن المدارك نسبته الى الاكثر ، ام لا ، كما نسب الى جماعة ، بل قد اصر عليه في الجواهر؟؟ فيه خلاف بين الاعلام - قدهم - .

ومنشأ الخلاف هو اختلافهم في كيفية الاستظهار من الأخبار ، وتعيين مرجع الضمير في قوله **لِلصَّلَاةِ** : ( ولم يعتد بها ) الوارد في روايتي معلى بن خنيس و معاوية ابن شريح المتقدمين (١\*) ، وان ضمير التأنيث هل يعود الي الصلاة كي يدل على الغائها و عدم الاعتناء بها الملازم لاستثناف التكبير ، او أنها تعود الي السجدة ليكون الملفى هي وحدها دون اصل الصلاة ، فلاحاجة الي الاستثناف .

وقديقال : بتعين الاحتمال الأول و انه لامجال للاحتمال الثاني ، لعدم سبق لفظ (السجدة) في الكلام ، بل المذكور هو (سجد) ، ومصدره (السجود) دون السجدة التي بمعنى المرأة . فلا يصح رجوع الضمير المؤنث اليه بل اللازم ارجاع الضمير المذكور اليه .

اقول : بل المتعين هو الاحتمال الثاني ، أما أولا - فلأن عود الضمير الي الصلاة بعيد غاية ، حيث انه لم تصدر منه صلاة خارجا كي يحكم عليها بالاعتداد أو عدمه ، فان السجدة الواحدة - بل السجدة - ليست من حقيقة الصلاة في شيء ، حتى على القول بوضع ألفاظ العبادات للأعم ، فان الأعمى - ايضا - لا يرتضى ذلك ، ولا يرى صحة الاطلاق على الجزء او الجزئين ، كما لا يخفى .

على أن لفظة الصلاة غير مسبوقه بالذكر في رواية المعلّى ، و انما المذكور الركعة ، وعود الضمير اليها - كما ترى - خلاف الظاهر جداً ، لتقومها بالركوع ، ولم يصدر منه حسب الفرض .

وعلى الجملة : لم يسبق ذكر الركعة او الصلاة كي يحكم بعدم الاعتداد بها ويحكم برجوع الضمير اليها . وهكذا الحال في رواية ابي هريرة المتقدمة (٢\*) فان

( ١ ) تقدمت الاولى في ص ٣٣١ . والثانية في ص ٣٣٢ .

( ٢ ) تقدمت في ص ٣٣٢ .



ولكن الاحوط (١) اتمام الاولى بالتكبير الاول، ثم الاستئناف بالاعادة .  
(مسألة - ٣٠) : اذا حضر المأموم الجماعة فرأى الامام راعها، وخاف ان

عود الضمير فيها الى الصلاة بعيد في الغاية ، لما ذكر .  
و ثانيا - فلأن الأقرب يمنع الأبعد ، وهو يقتضى عود الضمير الى السجدة  
لكونها أقرب ، فيتعين الاحتمال الثانى . وأما حديث تأنيث الضمير فغير قاضح، حيث  
لا يلزم عوده الى المصدر المستفاد من الكلام دائما ، بل يختلف ذلك باختلاف المقامات  
والمناسبات، فربما يعود الضمير اليه وربما يعود الى اسم المصدر وهو (السجدة) في المقام ،  
بكسر السين •

وقد ذكرنا - في بحث المشتق من اصول الفقه - الفرق بين المصدر واسمه ،  
وقلنا : انهما متحددان ذاتا متغايران اعتباراً كالايجاد والوجود ، فان الغرض اذا  
لوحظ فيه المعنى الحدئى ، اعنى قيامه بالمحل وانتسابه اليه . فهو المصدر ، و يعبر  
عنه في المقام (بالسجود) ، وان لوحظ بحياله واستقلاله وبما هو موجود مستقل في  
مقابل سائر الموجودات ، مع صرف النظر عن الانتساب ، فهو اسم المصدر ، المعبر  
عنه في المقام (بالسجدة) بكسر السين ، كما عرفت .

والشايح في اللغة الفارسية هو الانفكاك بينهما في الصيغة ، فالمصدر لحدث الضرب  
يعبر عنه بـ (زدن) واسم المصدر (كُنْتُك) وهو قليل في اللغة العربية .

وغير خفى ان المناسب في المقام هو عود الضمير الى اسم المصدر دون المصدر  
نفسه، فان المحكوم عليه بعدم الاعتداد هو ذات السجود ، لا بوصف الانتساب إلى  
الفاعل ، اذلا معنى لرعاية المعنى الحدئى في هذا الحكم، كما لا يخفى .

فظهر ان المتعين - بمقتضى القواعد الأدبية - هو عود الضمير الى السجدة ،  
وان تأنيث الضمير حينئذ في محله ، ولا مجال لارجاعه الى الصلاة ولا الى الركعة .

و عليه فالاقوى الاجتزاء بالتكبير الأولى و عدم الحاجة الى الاستئناف .  
(١) لا بأس بالاحتياط المذكور ، وان كان الاقوى - كما عرفت - هو خلافه .  
ثم ان الاحتياط مما يتأدى بالاثيان بتكبيره اخرى بعد القيام، بقصد الجامع

يرفع الامام رأسه ان التحق بالصف، نوى وكبر في موضعه، (١).

بين تكبيرة الاحرام على تقدير لزوم الاستئناف، و بين مطلق الذكر على تقدير لزوم الانتماء، فانه بذلك يتحفظ على الواقع على كل تقدير بلا حاجة الى اعادة الصلاة.

واما الايتان بالتكبيرة الثانية بقصد الافتتاح خاصة فهو علي خلاف الاحتياط، بل غير جائز على ما ذكرناه لاستلزامه قطع الفريضة، بناء على حرمة .  
المقام الثاني - في ادراكه في خصوص السجدة الثانية من الركعة الأخيرة .  
والأقوى - حينئذ - هو جواز الايتمام، لدلالة النص الصحيح علي ذلك، وهي :  
صحيحة محمد بن مسلم قال : «قلت له : متى يكون يدرك الصلاة مع الامام ؟  
قال: اذا ادرك الامام وهو في السجدة الأخيرة من صلاته فهو مدرك لفضل الصلاة مع  
الامام» (١\*).

واحتمال كون المراد به مجرد الانتهاء الى الامام وهو في السجدة الأخيرة، بان يشاهده كذلك من دون الايتمام به، فيكون ذلك كافياً في ادرك فضل الجماعة - كما ترى - بعيد في الغاية، لمنافاته مع (الادراك) في قوله عَلَيْهِ السَّلَامُ : «اذا ادرك الامام ..» فان ادراك الامام بما هو امام لا يطلق الا عند الايتمام به، واتصافه بالمأمومية، ولا يكون مجرد مشاهدته اماماً بدون الاقتداء به من الادراك في شيء .

كما ان احتمال الافتقار الى استئناف التكبير، و عدم دلالة الرواية على الاجتزاء بالاولى، في غاية البعد، ومخالف جداً لظهورها العرفي، كما لا يخفى.  
نعم مقتضى الاحتياط هو الايتان بتكبيرة مرادة بين تكبيرة الافتتاح و الذكر المطلق، كما سبق .

(١) بلا خلاف فيه، بل اجماعاً كما ادعاه غير واحد. وتقضيه جملة من النصوص: منها - صحيحة محمد بن مسلم، عن احدهما عَلَيْهِمَا السَّلَامُ : «انه سئل عن الرجل يدخل المسجد فيخاف أن تفوته الركعة، فقال: ير كع قبل ان يبلغ القوم، ويمشي - وهو



و ركع ثم مشى في ركوعه (١) ، أو بعده ، أو في سجوده ، أو بعده ، أو بين السجدين ، أو بعدهما ، أو حال القيام للثانية الى الصف سواء كان لطلب المكان الافضل ، او للفرار عن كراهة الوقوف في صف وحده ، او لغير ذلك .

\* ملذهب العامة . فلا يمكن الاستدلال بها .

و كيف كان ، في ما تقدم ذكره من الصحيحين والموثقة غنى و كفاية ، مضافا إلى تسالم الاصحاب - قدهم - على الحكم ، كما عرفت .

(١) كما يقتضيه صحيحة محمد بن مسلم المتقدمة (١ \* ) ، لقوله صلى الله عليه وسلم ، «يمشى وهو راكع ..» وظاهره تعيين ذلك وان اغتفار البعد خاص بمرحلة الحدوث ، ويجب الالتحاق في حال الركوع بقاءً . فلو كنا نحن والصحيحة لافتينا بلزوم العمل بمقتضاها . غير ان صحيحة عبدالرحمان المتقدمة (٢ \* ) تضمنت توقيت ذلك بحال رفع الامام رأسه عن سجوده ، اوقيامه للركعة التالية وقرَّب معناها الموثقة المتقدمة (٣ \* ) أيضاً .

والجمع بينهما : هو التخيير بينهما و جواز الالتحاق في كل من الموضعين . وبمقتضى الفهم العرفي يستفاد منها : جواز الالتحاق بالصف فيما بين الحدين ايضاً ، فان الترخيص في التأخير الى حال القيام - كما دلت عليه صحيحة عبدالرحمان المتقدمة (٤ \* ) - ظاهر - عرفاً - في جواز الالتحاق في أى جزء يتخلل بين هذا الحد وبين الالتحاق حال الركوع ، الذي دل عليه صحيحة محمد بن مسلم المتقدمة (٥ \* ) . و بكلمة اخرى : من المحتمل قاذبية عدم الالتحاق ، و اما قاذبية الالتحاق فهي غير محتملة اصلاً ، كما لا يخفى .

( ١ \* ) تقدمت في ص ٣٢٢ .

( ٢ \* ) تقدمت في ص ٣٢٣ .

( ٣ \* ) تقدمت في ص ٣٢٣ .

( ٤ \* ) تقدمت في ص ٣٢٣ .

( ٥ \* ) تقدمت في ص ٣٢٢ .

صلاة الجماعة ..... ٣٤٥  
وسواء كان المشى الى الامام (١) ، أو الخلف . أو احد الجانبين ، بشرط ان لا يستلزم الانحراف عن القبلة (٢) ، وان لا يكون هناك مانع آخر (٣) ، من حائل أو علو أو نحو ذلك . نعم لا يضر البعد .

وعليه فيجوز له الالتحاق في جميع المواضع المذكورة في المتن وغيرها، ما هي بين الحدين ، فانها وان لم تكن منصوفاً عليها غير ان حكمها مستفاد من النصوص المتقدمة بالتقريب المذكور . فلاحظ .

(١) عملاً باطلاق النصوص .

وقد يتخيل : المنع عن المشى الى الخلف ، لصحيفة محمد بن مسلم، قال : « قلت له الرجل يتأخر وهو في الصلاة ؟ قال : لا . قلت : فيتقدم ؟ قال : نعم ، ماشياً الى القبلة » (١) \* . وفي بعض النسخ : ( ماشاء ) بدل ( ماشياً ) .

ويتوجه عليه : ان مفاد الصحيفة المنع عن التأخر في مطلق الصلوات، من دون فرق بين الجماعة والفرادى ، فلم ترد لخصوص حكم المقام ، و ان ادرجها صاحب الوسائل - قدم - في روايات الباب . ولا يشك أحد في جواز التأخر للمنفرد ، لعدم كونه من قواطع الصلاة بالضرورة .

وعليه فلا بد من حملها - ولو بقريئة الذيل الدال على جواز المشى الى القبلة - على ما اذا كان التأخر مستلزماً الاستدبار أو الانحراف عن القبلة كما هو المتعارف ، وأما المشى بنحو الفهري المبحوث عنه في المقام فهو غير مشمول للصحيفة ، و مقتضى الاطلاق السالم عن المعارض هو جوازه ، كما لا يخفى .

(٢) لما دل على اعتبار الاستقبال ، وعدم ما يدل على اغتفاره هنا . فلا بد وان يكون المشى بنحو لا يستلزم الاستدبار أو الانحراف عن القبلة ، ولو بنحو الفهري - تحاشياً من ذلك .

(٣) قديقال بشمول الحكم لما اذا كان هناك مانع آخر ايضاً ما ذكر في المتن ، لاطلاق النصوص ، وقد يدعى اختصاصه بما اذا لم يكن مانع آخر ، حتى البعد المانع

من الالتحاق اختياراً ، فان هذا الحكم بمثابة الاستثناء من كراهة الانفراد بالصف في الجماعة اذا كانت فرجة فيها ، وليس استثناءً من التباعد . وربما ينسب هذا القول الى المشهور ، بل استظهر في الجواهر عن بعض مشايخه : دعوي الاتفاق عليه ، والمبالغة في تشييده ، والانكار على من زعم الاستثناء من التباعد .

وفصل شيخنا الانصارى - قده - بين البعد وبين غيره من الموانع فخص " الاغتفار بالأول . وهو جيد جداً ، فان النصوص مسوقة لبيان العفو من جهة البعد فقط ، ولا نظر لها إلى صورة الاقتران ببقية الموانع كي ينعقد لها اطلاق بالاضافة اليها ، فيكون اطلاق أدلة الموانع - من الحائل ونحوه - هو المحكم ، بعد فرض سلامته عن التقييد .

وأما البعد المفروض قدحه اختياراً ، فلا ينبغي الاشكال في كونه مشمولاً للنصوص ، لولم يكن هو موردها ، فان قوله لَا يَلْبَسُ - في صحيحة ابن مسلم المتقدمة (١\*) :- ( قبل أن يبلغ القوم ) ، وفي صحيحة عبدالرحمان المتقدمة (٢\*) : ( ان مشيت اليه ) ، وفي الموثقة المتقدمة (٣\*) : ( فاذهب اليهم ) يعطينا الظهور القوي في ورود النصوص فيمن يريد الاقتداء وهو بعيد من القوم ، بحيث يصدق في حقه : انه لم يبلغهم ، لوجود الفاصل بينه وبينهم بمسافة تعد بالأمطار ، بحيث يحتاج الوصول اليهم الى المشى والذهاب ، دون مجرد التخطي والانسحاب من صف إلى صف ، فان المنفرد بالصف بالفهم لأنه لم يبلغهم بعد ، خصوصاً على القول باعتبار ان لا يكون الفصل في الجماعة باكثر مما يتخطى ، فان هذه النصوص كالصريحة في ارادة البعد باكثر من هذا المقدار ، كما لا يخفى .

وكيف كان فلا ينبغي التردد في قصر النظر في هذه النصوص إلى الاستثناء من

( ١ \* ) تقدمت في ص ٣٤٢ .

( ٢ \* ) تقدمت في ص ٣٤٣ .

( ٣ \* ) تقدمت في ص ٣٤٣ .

صلاة الجماعة ..... ٣٤٧  
الذي لا يغتفر حال الاختيار ، على الاقوى ، اذا صدق معه القدوة (١) ، وان  
كان الاحوط اعتبار عدمه أيضاً .  
والاقوى عدم وجوب جر الرجلين حال المشى (٢) ، بل له المشى متخطياً

أدلة مانعية التباعد ، فيكون حملها على الاستثناء من كراهة الانفراد بالصف  
بعيداً عن مساقها جداً ، وان نسب القول به الى المشهور ، كما مر .  
وزيدك وضوحاً : قوله عَلَيْهِ السَّلَامُ - في صحيحة محمد بن مسلم - : ( و يمشى وهو  
را كع ) فان الامر بالمشى الظاهر في الوجوب انما يستقيم على ما استظهرناه ، لوضوح  
عدم وجوب المشى على المنفرد بالصف لاتصاله بالقوم ، فلا يجب ذلك إلا على البعيد  
تحقيقاً للاتصال بهم . وحمله على الاستحباب خلاف الظاهر ، من دون قرينة عليه .  
(١) بان يكون العرف حاكما بوحدة الجماعة ، غير ان بعض افرادها متأخر  
عن الصفوف . و أما البعد الفاحش - كمقدار مائة متر او أكثر مثلاً - المانع عن  
الصدق المزبور فغير مشمول للنصوص ، لانصرافها الى البعد المتعارف ، كما لا يخفى .  
وعلى الجملة : تخصيص الحكم بالبعد غير المغتفر اختياراً كتعميمه لسائر  
الموانع - من الحائل ونحوه - مما لا وجه له ، والمتعين هو التفصيل الذي ذكره الشيخ -  
قده - كما عرفت .

(٢) كما هو المشهور ، وهو الصحيح ، عملاً باطلاق النصوص . وذهب جماعة الى  
وجوب جر الرجلين ، لما رواه الصدوق - قدمه - مرسلًا : « وروى : انه يمشى في الصلاة ،  
يجر رجله ولا يتخطى » (١ \* ) .

ولكنها - مضافاً الى عدم ورودها في خصوص المقام لتصلح لتقييد المطلقات  
بها - ضعيفة السند للارسال . مع ان الصدوق - قده - لم يسندها إلى المعصوم (ع)  
ليكشف ذلك عن اعتبارها سنداً ، بحيث كان في غنى عن التصريح برجال السند ، كما  
اعتمدنا ذلك في حجتيه مراسيله ( قده ) ، وانما اكتفى بالقول : ( وروى ) فهي  
مرسلة ضعيفة السند ، غير صالحة للاستدلال بها .

على وجه لا تنمحي صورة الصلاة . والاحوط ( ١ ) ترك الاشتغال بالقراءة والذكر الواجب أو غيره ، مما يعتبر فيه الطمأنينة حاله ولا فرق في ذلك بين المسجد وغيره ( ٢ ) .

(١) اختار صاحب الحدائق - قده - الجواز ، مدعياً: ان مقتضى اطلاق النصوص سقوط اعتبار الطمأنينة في المقام ، فلو اختار المشي راكعاً أو ساجداً جاز له الاثنيان بذكرى الركوع والسجود ، او قائماً جازت له القراءة ماشياً، كما لو كان المأموم مسبقاً .

والظاهر عدم الجواز ، لما عرفت فيما مر من اختصاص النصوص بالعفو عن جهة البعد فقط . بل انظر فيها إلى بقية الموانع والشرائط ، فلا ينعقد لها اطلاق بالاضافة الى ذلك . لتدل على الغاءها في المقام ، فيكون اطلاق دليل اعتبار الطمأنينة كصحيفة بكرين محمد الازدي وغيرها المتقدمة في محلته - المقتضى للكف عن القراءة والذكر حال المشي - محكماً ، بعد فرض سلامته عن التقييد .

(٢) فان النصوص وان اشتملت على ذكر المسجد ، إلا انه وقع في كلام السائل دون الامام عليه السلام ليتوهم اختصاص الحكم به، وواضح: ان نظر السائل متوجه إلى استعمال حكم الجماعة عند الخوف من عدم ادراك ركوع الامام ، بلا خصوصية للمكان ، وذكور المسجد من باب ان المتعارف هو انعقادها فيه ، كما هو الغالب فلامجال للترديد في الاطلاق . والله العالم .

انتهى - بحمد الله - ما أردنا تقريره ، ويتلوه - ان شاء الله - الكلام في شرائط الجماعة . و آخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين ..

وكان الفراغ من تقرير هذه الابحاث يوم الرابع من شهر ذى القعدة الحرام

سنة الف وثلثمائة وتسعون هجرية.



# فهرس الجزء الخامس من كتاب: مستند العروة الوثقى

الصفحة	العنوان
٥	كلمة المؤلف
	فى صلاة القضاء
١١	فوات الصلاة عمداً أو سهواً أو جهلاً
١٦	النوم المستوعب
٢١	الايان بالعمل باطلاً
٢٧	الصبي اذا بلغ والمجنون إذا أفاق
٢٩	المغمى عليه إذا أفاق
٣٣	الانماء الاختيارى
٣٧	الكافر إذا أسلم
٣٨	البحث فى تكليف الكفار
٤١	كلام صاحب المدارك
٤٣	حكم الحائض والنفساء
٤٤	العذر الاختيارى والقهرى

الصفحة	العنوان
٤٨	حكم المرتد إذا عاد
٥٠	حكم المخالف المستبصر
٥١	شمول النصوص المخالف التارك رأساً
٥٤	تنبيه - لاريب في عموم الحكم لكل من انتحل الاسلام
٥٥	حكم السكران
٥٦	حكم فاقد الطهورين
٥٩	وجوب القضاء عليه
٦١	قضاء غير اليومية
٦٤	الفائتة في أماكن التخيير
٦٧	الفائتة في السفر
٧١	قضاء النوافل
٧٤	الترتيب في القضاء
٨٤	المرددة بين الصلاتين أو أكثر
٩٥	فورية القضاء
٩٦	ويستدل للقول بالمضائقة بأمور
١٠٤	أدلة القول بالمواسعة
١٠٩	تقديم القائمة علي الحاضرة
١٢١	بقي في المسألة قولان
١٢٣	استحباب القضاء
١٢٤	النافلة مع وجوب القضاء
١٢٤	استنابة الحي

الصفحة	العنوان
١٢٤	القضاء جماعة
١٢٤	قضاء ذوى الاعذار
١٢٤	تمرين الأطفال علي القضاء
١٢٧	وظيفة الولي تجاه الطفل
	<b>صلاة الاستيجار</b>
١٣١	فصل - في صلاة الاستيجار
١٣٨	حقيقة النيابة
١٤٥	وجوب الوصية
١٥٨	موت الأجير قبل اتمام العمل
١٤٣	شروط الأجير
١٧٧	صلاة الأجير جماعة
١٧٨	اعتبار الترتيب
١٨٠	استيجار الأجير الغير
١٨٤	انصراف الاجارة الى المتعارف
	<b>قضاء الولي</b>
١٩١	فصل - في قضاء الولي
١٩٥	ما يقضى عنه
٢٠٠	القاضى
٢٠٥	الاختصاص بما فات من نفسه
٢٠٤	عدم اعتبار الكمال في الولي حال الموت
٢٠٧	الضابط في الأكبرية
٢٠٧	الخنثى المشكل

الصفحة	العنوان
٢٠٩	اشتباه الأكبر بغيره
٢١٠	التساوى فى السن
٢١٤	السقوط عن الولى بالوصية
٢١٧	جواز استيجار الوصى غيره
٢١٩	الترتيب وغيره
٢٢٢	عدم الاختصاص باليومية
٢٢٣	ثبوت القضاء باخبار الميت
٢٢٥	انتفاء الولى
٢٢٦	صلاة الجماعة موت الولى قبل القضاء
٢٣١	فصل - فى الجماعة
٢٣٤	تأكيد الاستحباب فى موارد
٢٣٩	وجوب الجماعة
٢٥٨	الاتحاد بين الامام والمأموم فى الخصوصيات
٢٦٩	ما تنعقد به الجماعة
٢٧٢	ما لا يشترط فى الجماعة
٢٩٢	العدول الى امام آخر
٣٠١	العدول إلى الجماعة أو الانفراد
٣١٤	ما يدرك به الجماعة
٣٣٣	فرع - اذا شك المأموم فى الادراك
٣٣٥	إذا أدرك الامام وهو فى التشهد الأخير
٣٣٧	إذا أدرك الامام فى السجدة الأولى أو الثانية من الركعة الأخيرة
٣٤١	إذا حضر المأموم ورأى الامام راكعاً
٣٤٩	الفهرس







